Doc-1110-01/01

الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان

كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

قسم اللّغة العربيّة وآدابها

سجل تحت رقم 1125
بتاريخ 27 في 2008

ظواهر التّشكيل الصّوتيّ عند النّحاة واللّغويين العرب حتى نهاية القرن الثّالث الهجريّ

رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الدّولة في اللّغة

إعداد الطالب:

المهدي بوروبة

لجنة المناقشة:

أ.د. عبد الجليل مرتاض رئيساً

أ.د. زبير درّاقي مشرفاً

د. أحمد عزّوز عضواً

د. أحمد حسّاني عضواً

د. التّجيني بن عيسى عضواً

السّنة الجامعيّة: 1422-1423 هـ الموافق لـ 2001-2002م

الإهـــداء

إلى والديّ في برزخهما بعدما غرسا في حياتهما غرسهما الله بالرّحمة والرّضوان ﴿كما ربياني صغيرا﴾

إلى رمز الوفاء والإخلاص، ومثال الصّبر والتّضحية، إلى التي قاسمتني الحلو والمرّ في الحلّ والتّرحال، زوجتي.

إلى أولادي وقرّة عيني: أمين، وأسماء، وأسامة، ووفاء

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد.

-المهدي-

المقدّمة

بسم الله الرّحمان الرّحيم

يعود ارتباطي بالدّراسات الصّوتيّة إلى أيّام دبلوم الدّراسات العليا في جامعة حلب (سوريا)، يوم كلّفت في إطار مادّة مناهج البحث بنقد كتابين هما: **المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة** لمؤلفه الدكتور عبد الصّبور شاهين، و**مصطلحات كتاب سيبويه** لصاحبه جيرار تروبو، إلاّ أنّ ما حوياه من أفكار، وما بُثّ فيهما من نقد للدّرس الصّوتيّ القديم ولمنهج أصحابه في تناولهم القضايـــا الصّوتيّة، تجاوز في كثير من المواطن عتبة الموضوعيّة، وخصوصاً الثّاني منهما الذي كان من نتائج ما انتهى إليه نفي كلّ المصطلحات الواردة في مقدّمة كتاب العين أن تكون للخليل بدعوى عدم وجود صدى لها في كتاب سيبويه، وهو تلميذ الخليل وناقل علمه.

لقد كان مضمون هذين الكتابين دعوة صريحة لي وحافزاً قويّاً على العودة إلى أصول الدّرس الصّوتيّ منقّباً على حقيقة جهود علمائنا في هذا الحقل، ومن ثمّ الاهتداء إلى معرفة ما إذا كان لادّعاء هذين الدّارسين وجه، أم هو نزوة من نزوات حبّ الظّهور، وذلك بالنّيل من صرح شامخ لا يطاوله في بسوقه إلاّ صنوه الحديث.

وممّا حمّسني على المضيّ في هذا الاتّجاه، أي الاطّلاع على تراثنـــا الصّوتيّ في منابعه الأولى، استيفاء كثير من مصادره تحقيقها النهائيّ نحو **كتاب العين وسرّ صناعة الإعراب**. كما رأت كتب أخرى النّور و لم تكن معروفة من قبل من مثل **دقائق التصريف**، و**تذكرة النحاة**، و**مخارج الحروف**، و**رسالة أسباب حدوث الحروف**، و**كتاب السبعة في القراءات** وغيرها من الأسفار الأخرى التي عالجت صوتيات العربيّة بمستوييها الصّوتيّ والتّشكيليّ، ممّا زاد في ترسيخ الاقتناع بمثل هذه الدّراسات، وقوّى في نفسي الرّغبة على الخوض فيها. وهنا أيقنت أن المسلك الذي

يكلني إلى إشباع هذا الميل وتعضيده هو تسجيل موضوع بحثي في الماجستير في هذا المنحى، فكان كالآتي: **المصطلحات الصّوتيّة عند النّحاة واللّغويّين العرب**. وقد قصرته على مصطلحات الدّراسة الصّوتيّة، أي الفونيتيكيّة، آملاً أن يكون الشّقّ الثّاني المتعلّق بالمصطلحات التّشكيليّة محور بحث الدكتوراه، إلاّ أن تعاملي مع المادّة العلميّة في بحث الماجستير كشف لي أن معالجةً من هذا القبيل في غياب دراسة محيطة ومقيّدة للظّواهر الصّوتيّة التّشكيليّة يصعب تطويقها والسّيطرة عليها، نظراً لتعدّد مظانّها ومواطن وجودها، فهي في كتب النّحو والصّرف واللّغة والبلاغة والإعجاز، كما هي كذلك في مصنّفات القراءة والفلسفة ومدونات الشّريعة وغيرها.

ومن هنا استقر لدي أن تكون وجهتي الثّانيّة صوب الظّواهر التّشكيليّة. أمّا المصطلحات الضّابطة لها ولغيرها من قضايا التّشكيل الصّوتي، كما هي في تراثنا اللّغوي، فتبقى طموح المستقبل على أن أفردها بحث مستقل إن شاء الله.

ومما حثّني كذلك على تناول هذا الموضوع قلّة من عالج مسائله من الصّوتيين العرب المحدثين، فإذا استثنينا جهود الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه السابق الذكر وكذا **أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربيّ** الذي درس فيه بعض الظّواهر التّشكيليّة المتّصلة بقراءة أبي عمرو بن العلاء، والدكتور الطّيب بكوش في كتابه **التّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث**، والدكتور حسام سعيد النُّعيّمي في كتابه **أبحاث في أصوات العربيّة** وهو ملامسة جزئيّة لبعض الظّواهر التّشكيليّة من منظور علم الأصوات الحديث. أمّا الدّراسة الجادّة ــ في حدود علمي ــ فتلك التي قام بها الدكتور عبد القادر عبد الجليل منتقياً لها عنوان **علم الصّرف الصّوتي** محدّداً بذلك مجال اهتمامه، وهو القضايا المشتركة بين الدّراستين الصّرفيّة والصّوتيّة. وقد حاول فيه الوقوف عند بعض الظّواهر مبيّناً كيفيّة معالجتها في ضوء اهتمامات هذا الفرع الذي يعدّ من أحدث الفروع

اللّسانيّة. وقد دأب بعض الدّارسين على وسمه **بالفنولوجيا الصّرفيّة**، ونصّوا على أنّ ميدانه الظّواهر التي يشترك في معالجتها علما الصّوت والصّرف.

أمّا الفترة الزّمنيّة التي جال فيها البحث، فتمثّلت في القرون الثّلاثة الأولى بوصفها المدّة التي تمّ فيها جمع هذه الظّواهر والتّنظير لها. غير أن البحث لم يكن صارماً في التزامه بهذا الخطّ الزّمنيّ، إذ كثيراً ما كان يتجاوز حدوده المرسومة مستنداً إلى ثلاثة أسباب: أوّلها الاستعانة بأقوال علماء ما بعد المئة الثّالثة لتوضيح أو تفسير ما استغلق فهمه من أقوال نحاة ولغويي الفترة محلّ البحث، وثانيها الميل إلى متابعة المسار الذي سلكته ظاهرة من الظّواهر في صيرورتها. وذلك بهدف الوقوف على أقصى ما وصلت إليه في تطوّرها، و ثالثها الاستفادة من معطيات الدّرس الصّوتي الحديث مادّة ومنهجاً، وتوظيف ذلك في تناول المسائل المراد معالجتها من تراثنا الصّوتيّ.

وقد سرت في عرض مباحث هذه الرسالة وفق خطّة انبثقت من تصنيف المادّة المجموعة، وتمثّلت في مدخل وبابين بخمسة فصول و خاتمة. تناولت في المدخل الأسباب العامّة التي كانت وراء ميلاد الدّرس الصّوتيّ عند العرب بقسميه الصّوتيّ والتّشكيليّ، كما بيّنت أنّ بوادرهما الأولى ترعرعت في أحضان لغة القرآن الكريم، وأنّ سبيلهما في الحفظ والتّلقي يعتمد على المشافهة والسّماع من فم المحسن ثمّ تولاهما النّحاة واللّغويون بالرّعاية، فعملوا على التّنظير لهما، وإدخالهما كتب النّحو واللّغة، ثم اقتفى سمتهم القرّاء بعد القرن الثالث.

وأفردت الباب الأوّل بفصليه للحديث عن جهود النّحاة واللّغويّين الصّوتيّة حتى نهاية القرن الثالث، مخصّصاً الأوّل منهما لعرض ما أُثر عن الخليل في هذا الجانب، فبيّنت أنّ له دراستين لأصوات العربيّة من الوجهة الصّوتيّة "الفونيتيكيّة"، أولاهما اعتمد فيها على ما تمليه التّجربة النّطقيّة وما استقرّ لديه من نطق القرّاء والأعراب الذين شافههم في بواديهم. وهذه الدّراسة لا تختلف عما وقر في كتاب

سيبويه إلاّ في بعض التّفصيلات التي حملها تطور الدّرس الصّوتيّ في عهد تلامذته. أمّا ثانيّتهما فتلك التي ضمّنها **مقدّمة كتاب العين**، وقد تصرّف فيها الخليل بما يتلاءم ونظريّته المعجميّة.

وخصّصت الفصل الثّانيّ للكلام عن الدّراسة الصّوتيّة عند النّحاة واللّغويّين بعد الخليل حتى نهاية القرن الثّالث، فأبرزت جهودهم كما حملتها مصنّفاتهم، وقد شمل الحديث ههنا معالجتهم الأصوات الأصول والفروع من حيث مخارجها وصفاتها بالإضافة إلى جهاز النّطق كما هو في تصوّرهم.

أمّا الباب الثّاني فأخلصته للظّواهر التّشكيليّة، كما هي في تناول قدامى النّحاة واللّغويّين. وأوضحت أنّ وصفهم لها لم يستند إلى منهج أو خطّة محدّدة، بل كانت مسائلها مبثوثة منثورة في ثنايا أبواب صرفيّة ونحويّة مختلفة. وقد حاولت شدّ ما تفرّق منها بردّه إلى قرينه، كما عملت على إلحاق الشّبيه بنظيره منتقيّاً لذلك محوراً جامعاً ومقيّداً لما ندّ منها، ثم تناولت ذلك بالدّراسة في ضوء ما يمدّ به الدّرس الصّوتيّ الحديث من معطيات. واقتضت المعالجة في هذا الباب توزيع مباحثه على ثلاثة فصول، دعوت الأوّل منها **بالمماثلة الصّوتيّة** وخصّصته لتناول الظّواهر التّشكيليّة التي تجنح في تكيّفها واستقرارها نحو التّقارب والتّماثل. وقد سرت فيه وفق مبدإ انتقاء العيّنة أو التّمثيل الجزئيّ للظّاهرة الذي يُكتفى فيه بالمثال أو المثالين دون السّرد الكلّيّ لجزئياتها. ووسمت الفصل الموالي **بالمخالفة الصّوتيّة**، وهي الوجه المقابل للتّماثل، وحصرت تناولها في الأنساق الصّوتيّة التي يُستثقل فيها اجتماع مثلين صامتين كانا أم صائتين، ثم تعمل العربيّة على التّخلّص من ذلك بالتماس مبدإ المخالفة بين عنصريه بإبدال صوت منهما أحد الأصوات المخالف بها. كما شمل الحديث أنواع المخالفة التي تستخدمها العربيّة للحدّ من هيمنة المماثلة، فذكرت منها المخالفة بالإبدال، وبالحذف، وباختزال الكميّة.

أمّا الفصل الثّالث فحصرت اهتمامه بالظّواهر الأدائيّة غير التّشكيليّة، وهي تلك الظّواهر التي تفتقر إلى وجود ماديّ على سطح الكلام، غير أن أثرها ثابت في تيّاره الأدائيّ المتواصل. و قد تناولت فيه الدّراسة المقطعيّة وما يتصل بها من نبر وتنغيم، وأشرت إلى أن هذا الجانب من البحث أغفله المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين، وكل ما ورد عنهم إشارات متفرقة في كتب النّحو واللّغة.

أمّا الدّراسة الجادّة في هذا المجال فكانت من نصيب الفلاسفة الذين خصّوا النّسيج المقطعيّ، وما ينبني عليه من النّبر والتّنغيم في العربيّة بمعالجة تقترب إلى حدّ كبير من تلك التي أفردها الصّوتيون المحدثون لهذا النّوع من الظّواهر.

وكانت عدّتي في إنجاز هذه الرّسالة طائفة من المصادر والمراجع القديمة والحديثة التي تنوّعت بتنوّع مباحثها. فمنها كتب النّحو واللّغة والقراءات التي اعتمدت عليها في حصر الجهود الصّوتيّة عند علماء العربيّة في القرون الثّلاثة الأولى، من مثل **كتاب العين** للخليل، **والكتاب** لسيبويه، **ومعاني القرآن** للفراء والأخفش، **والمقتضب** للمبرد، **وسرّ صناعة الإعراب** لابن جني، **والسّبعة في القراءات** لابن مجاهد، **والحجّة للقرّاء السّبعة** لأبي علي الفارسي، **والتّيسير في القراءات السّبع والتّحديد في الإتقان والتّجويد** لأبي عمرو الدّاني، و **النّشر في القراءات العشر** لابن الجزري، بالإضافة إلى غيرها من الكتب التي استفاد منها البحث.

كما استعنت ببعض كتب الموسيقا والفلسفة، أذكر منها على الخصوص **كتاب الموسيقى الكبير**، **وشرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة** للفارابي، **وتلخيص الخطابة وتلخيص العبارة** لابن رشد وغيرها. وقد أفاد البحث من هذه المصنّفات بوجه خاص في الدّراسة المقطعيّة و ما يقوم عليها من نبر و تنغيم.

أمّا المراجع الحديثة فتراوحت بين الكتب الصّوتيّة المتخصّصة، نحو **الأصوات اللّغويّة** لإبراهيم أنيس ولعبد القادر عبد الجليل، **ودراسة الصّوت اللّغويّ** لأحمد

مختار عمر، و**علم الأصوات** لبرتيل مالمبرج، وفي **الأصوات اللّغويّة** لغالب فاضل المطلبيّ، والكتب اللّغويّة العامّة نحو **اللّغة** لفندريس، و**أسس علم اللّغة** لماريوباي، و**اللّغة العربيّة معناها ومبناها ومناهج البحث في اللّغة** لتمام حسان، و**علم اللّغة** لمحمد السّعران، وغيرها ممّا استفدت منه في المنهج والمعالجة والمصطلح.

أمّا المنهج الذي احتكمت إليه في عرض مباحث هذه الدّراسة فكان وصفيّاً محضاً في الباب الأوّل الذي قمت فيه بعرض المادّة الصّوتيّة كما هي عند صانعيها دون إطلاق أحكام أو إبداء تعليل قد يُخرج المسألـــة عن مراد صاحبها، في حين لم أكن وفيّاً لهذا المنهج في الباب الثّاني، إذ كثيراً ما كنت أتدخل بالتّحليل والتّعليل والمقارنة أحياناً، لأنّ طبيعة البحث في هذا الباب استلزمت مني تلك المعالجة.

والحقّ، إنّه ما كان لهذا العمل المتواضع أن يصل إلى ما وصل إليه لولا تلك الرّعاية الفائقة التي خصّه بها أستاذي الفاضل **الدكتور زبير دراقي** الذي تعهّده بعناية بالغة مذ كان أفكاراً إلى أن استوى على شكله الحالي، فقد بذل جهداً مشكوراً في متابعة هذه الدّراسة قراءة وتصحيحـــاً وتوجيهاً. فله على ما أسدى من نصائح وعلى ما شدّ به همّتي من كلمات طيّبات كلّ التّقدير والاحترام، وسأبقى حافظاً ذاكراً لهذا الجميل ما حييت.

﴿**وَما تَوْفيقي إلاّ بالله، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وإلَيْهِ أُنيبُ**﴾ الآية 88 من هود.

تلمسان: في 04 صفر 1423 الموافق لـــ 2002/04/16.

المدخل

دواعي الدّرس الصّوتيّ عند العرب وأوليّاته

تستلزم نشأة أيّ درس من الدّروس توفّر دواع باعثة على ذلك. كما يشترط في هذه الدّواعي، أن تكون موصولةً مشدودةً إلى ظروف هذه النّشأة. ونعني بالظّروف، ههنا، الجوّ الثّقافي والاجتماعي الذي لوّن حياة العرب منذ فجر الإسلام. فإذا تحقّق هذا الجوّ الملائم لميلاد الدّرس ، وتهيّأت له الأسباب الخاصّة به، تمّت عمليّة الولادة على أيدي المعنيين به. ومن الطّبيعي أن يكون هذا الدّرس، وهو في مهده، بسيطًا قليل العمق، لكنّ رعاية المهتمين به تدفعه نحو النّمو شيئًا فشيئًا، حتى تستوي شخصيته ،وتستقيم مباحثه، وتتعيّن حدوده، ومن ثمّ يتميّز عن بقيّة علوم دائرته.

وقد مرّ الدّرس الصّوتيّ عند العرب بهذا المسلك في نشأته، إذ توفّرت له دواع معينة انبثقت من طبيعة الظّروف التي مرّ بها المجتمع العربيّ الإسلاميّ منذ مطلع القرن الأوّل الهجريّ. وقد توّجت هذه الدّواعي ببوادر لهذا الدّرس كانت باكورة ما ألّف فيه.

1- دواعي الدرس الصوتي:

يعدّ اللّحن أبرز الدّوافع التي شدّت انتباه العلماء، وحملتهم على التّفكير فيما من شأنه أن يحمي السّليقة العربية ويصونها ممّا يعكّرها. وقد كان بزوغه مرتبطاً بالانقلاب الذي أحدثه الإسلام في كيان المجتمع العربيّ، وما تمخّض عن ذلك من اختلاط بالأمم الأخرى التي رضيت الإسلام ديناً. فقد دخلت هذه الشّعوب الحياة العربيّة، ومعها حضاراتها، وفي مقدّمة ذلك لغاتها وعاداتها الكلاميّة، ممّا أدى إلى اصطدام الألسن، واختلال النّطق. قال ابن الأثير: "كان اللّسان العربيّ صحيحاً محروساً، لا يتداخله الخلل، ولا يتطرّق إليه الزّلل، إلى أن فُتحت الأمصار، وخالط العرب غير جنسهم ... فاختلطت الفرق وامتزجت الألسن".[1] ومن هنا، فإنّ

---

[1] النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير مجد الدين، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، ط1 ،دار إحياء الكتب العربية القاهرة 1963 ،ص: 5/1.

العرب لم تعرف اللّحن، بمعنى الخطإ أو الزّيغ عن الصّواب إلاّ حين تمّ اختلاطها بغيرها من الأمم الأخرى. فقد أورد ابن فارس أن "اللّحن بسكون الحاء إمالة الكلام عن جهته الصّحيحة في العربيّة. يقال لحن لحناً، وهذا عندنا من الكلام المولّد، لأنّ اللّحن محدثٌ، لم يكن في العرب العاربة الذين تكلّموا بطباعهم السّليمة".[2]

والذي يهمنا، ههنا، من أنواع اللّحن ما مسّ الأصوات العربيّة، فأخلّ بنطقها، وحاد بها عمّا توجبه طباع العرب في نطقها. واقتصر هذا الضرب من اللّحن في البداية على الأعاجم الذين استعصى عليهم نطق بعض الأصوات العربيّة التي لم تكن لها نظائر في لغاتهم الأصليّة، إذ كان يثقل عليهم إخراج أصوات الحلق وأصوات الإطباق.[3] وقد عرض الأصمعيّ (213هـ) لنطق الأعاجم في زمنه، فخلص إلى أنّه "ليس للرّوم ضاد ولا للفرس ثاء، ولا للسّريان ذال".[4] وذكر أحد المتأخرين أن "الحاء المهملة والظّاء المعجمة، ممّا انفردت بها العرب في لغاتها، واختصّت بها دون غيرها من أرباب اللّغات".[5] وقد طفق هؤلاء القوم يستبدلون بأصوات عربيّة معيّنة أخرى أسهل عليهم. وكان العربيّ وقتئذ على دراية بالعادات الكلاميّة لتلك الأمم التي أضحت تشاركه الحياة الجديدة، فـ"كان يدرك من ذلك التّبديل ما إذا كان النّاطق فارسيًّا أو نبطيًّا أو غير ذلك".[6]

وترجع أوليّات اللّحن الصّوتيّ إلى ما قبل الإسلام. فقد نقلت المصادر اللّغويّة أمثلة قليلة منه كانت جارية على ألسنة الأعاجم، من عبيد وجوار دخلوا البيوت

---

(2) مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية إيران، د.ت، ص: 239/5 .

(3) ينظر سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده، القاهرة 1969، ص:47.

(4) البيان والتبيين، للجاحظ عمرو بن بحر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3 مكتبة الخانجي، القاهرة، ومكتبة الهلال بيروت 1968، ص:64/1-65.

(5) مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبري زاده، ط1، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الهند، د.ت، ص:88/1.

(6) العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، 1980، ص:21.

العربيّة في الجاهليّة. من ذلك ما يُروى عن صؤاب ـــ عبد حبشيّ لأبي طلحة ـــ أنّه شارك في غزوة أحد ضمن جيش الكفّار، ولمّا سقط لواء المشركين، وقتل من كان حوله، حمله هذا العبد الحبشيّ وقاتل به حتى قُطعت يداه، ثم برك عليه وقال: "اللّهم هل أعزرت"، يقصد: أعذرت، فأبدل الذال زاياً لعجمته.[7] ويتقرب من هذا اللّحن ما روي عن سُحيم عبد بني الحسحاس أنّه كان ينطق الشّين سيناً. والظّاهر، أنّه ورث ذلك من لغته الحبشيّة التي كانت تفتقر إلى الشّين في منظومتها الصّوتيّة.[8] فقد أنشد يوماً بيته المشهور بهذه اللّكنة قائلاً:[9]

فَلَوْ كُنْتُ وَرْدًا لَوْنُهُ لَعَسقْنَـــني وَلَكنَّ رَبّي سانني بسواديا

يقصد: لعشقني وشانني. وقد ظلّت هذه اللّكنة عالقة بلسان عبد بني الحسحاس في جاهليته وإسلامه.[10] وكان صهيب بن سنان يرتطن لكنةً روميّةً، أتته من قِبل أنّ الرّوم اختطفته في طفولته، فشبّ بينهم، وتربّى على عاداتهم النّطقيّة. وقد روي عنه أنّه كان يبدل الحاء هاءً. وممّا أثر عنه في هذا الصدد قوله: "إنّك لهائن"،[11] يريد: لحائن، أي: هالك.[12] وعلى الرّغم من أصله العربّي ظلّت هذه اللّكنة تلازم صهيباً حتى بعد مجيء الإسلام واعتناقه له،[13] لأنّ العادات النّطقيّة التي يتلقاها الإنسان في صغره تتمسّك بلسانـــه ويصعب عليه التّملّـــص أو الانفكـــاك من أسرها.[14]

---

(7) سيرة النّبي، ابن هشام، أبو محمد عبد الملك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1981، وينظر: ابن عصفور والتصريف، د/ قباوة فخر الدين، ط2، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت- لبنان 1981، ص:8.

(8) دروس اللغة العبرية، د/ ربحي كمال، ط7 مديرية الكتب والمطبوعات بجامعة حلب سوريا 1981-1982، ص:30.

(9) ينظر: لســـــان العرب، لابن منظـور، جمال الدين محمد، مادة (عسق)، دار صـادر بـيروت لبنان 1956، ص: 10/250-251، وابن عصفور والتصريف، ص:8.

(10) الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة بيروت لبنان 1958، ص:22/326

(11) البيان والتبيين، ص: 1/ 32.

(12) نفسه، ص: 1/32 و العربيّة، ص:23 وابن عصفور والتّصريف، ص:8.

(13) أثر الدخيل على العربيّة الفصحى في عصر الاحتجاج، مسعود بوبو، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق سوريا 1982، ص:117.

(14) نفسه، ص: 118 والعربية، ص: 12.

هذه بعض الأمثلة من اللّحن الصّوتيّ التي تعود إلى فترة ما قبل الإسلام، وهي قليلة لم تبلغ القدر الكافي الذي يجعل أصحاب اللّغة يخشون خطرها على سليقتهم، فيقومون بعمل يصونون به لسانهم.

فلمّا جاء الإسلام، وأدركنا خلافة عمر ـــ رضي الله عنه ـــ وجدنا اللّحن الصّوتيّ قد ذاع وانتشر حتى بلغ مسامع المسؤولين وقتئذ، كما جاء في الرّوايات التي تذكر، أنّ عمر بن الخطّاب كان الطّرف المقوّم فيها. فقد رُوي عنه، أنّه مرّ برجلين يرميان، فقال أحدهما للآخر: "أسبْت"، فردّ عليه عمر قائلاً: "سوء اللّحن أشدّ من سوء الرّمي".[15] وشبيه بهذا الخطإ الصّوتيّ ما سمعه عمر من سُحيم، حين أنشده قصيدته التي مطلعها:[16]

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ، إنْ تَجَهَّزْتَ غازياً كَفىَ الشَّيْبُ، والإسلامُ للمَرْءِ ناهياً

فقال له عمر : "لو قدّمت الإسلام على الشّيب لأجزتُك"،[17] ثم ردّ عليه سُحيم قائلاً: "ما سعرت، يريد: ما شعرت".[17]

وعندما اتّسعت الفتوحات وعمّ الاختلاط، وجدنا المصادر تسجّل صوراً كثيرةً من الخطإ الصّوتيّ ارتبطت، في غالب الأحيان، بأسماء من لحن فيها.فقد نُقل عن زياد النّبطي أنّه دعا غلامه ثلاثاً، فلمّا أجابه قال: "فمن لدن **دَأَوْتُكَ** إلى أن قلت لبّي ما كنت **تَصْنَأُ**"؟[18] يقصد: من لدن دعوتك إلى أن أجبتني ما كنت تصنع. ومن أمثلة هذا اللّحن الصّوتيّ أيضاً ما روي عن الشّاعر أبي عطاء السّنديّ الذي احتال عليه حماد عجرد، أن يقول ثلاثة ألفاظ هي: "**جرادة، زجّ، شيطان**"، فأرسل في طلبه، ولمّا حضر قال: "مرهبا، مرهبا، هياكم الله"، ثم قال له حماد: ألا تتعشى؟ فقال: "قد تأسّيت"، ثم أخذ حماد يستدرجه لكي ينطق بالكلمات الثّلاث،

---

(15) الأدب المفرد للبخاري، محمد بن إسماعيل، ط2، القاهرة 1379 هـ، ص:304.
(16) البيان والتبيين، ص:71/1.
(17) نفسه، ص:72/1.
(18) نفسه، ص:2/ 213 وأثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، ص: 112.

فقال له: كيف بصرك باللّغز يا أبا عطاء ؟ فقال: "هسن"، ثمّ أخذ حماد ينشد أبياتاً تتضمن الكلمات الثلاث فنطق بها أبو عطاء "**زرادة** ،**ززّ**، **سيطان**" دون أن يشعر بالمؤامرة.[19]

وكان الجاحظ أكثر العلماء ولوعاً واهتماما بعيوب النّطق عند الأعاجم، إذ أفرد لهذه المسألة فصولاً خاصّة في البيان والتّبيين.[20] وقد قادته هذه العناية إلى اكتشاف حقائق صوتيّة هامّة. من ذلك تأكيده أنّ العادات النّطقيّة إذا تمكّنت من الألسنة استعصى عليها الخلاص منها. ويضرب الجاحظ لذلك مثالاً "بالسّنديّ إذا جُلب كبيراً، فإنّه لا يستطيع إلاّ أن يجعل الجيم زاياً، ولو أقام في عليا تميم وسفلى قيس وبين عجز هوازن خمسين عاماً".[21] ومن صور اللّحن القائم على الخلط بين الأصوات ما نُقل عن سعد الفارسيّ، أنّه قال: "فرسي **ضالع**"،[22] يريد ظالع. وشبيه به أيضاً ما ذكر عن امرأة قالت لابنها: "يا نوح، **جردان** دخل في عجان أمّك"،[23] تريد جرذاً دخل في عجين أمّك.

وهناك ضرب آخر من الخطإ الصّوتيّ، سببه العادات النّطقيّة التي تعوّدها الأعاجم في لغاتهم، ثمّ نقلوها إلى العربيّة. من ذلك التّفخيم المحض لسائر أصوات العربيّة، فقد نبّه القرّاء عليه، ونصّوا على عدم جواز القراءة به، وأكّدوا أنّه "لا يجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب. وإنّما يوجد في لفظ عجم الفرس، ولا سيّما أهل خراسان".[24] ومن الأصوات التي شاع تفخيمها بين الأعاجم في كلّ موضع نذكر الألف، فقد حذّر أئمة القراءة من هذا اللّحن، وبينوا مواضع

---

(19) ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة عبد الله بن مسلم تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء الكتب العلميّة بيروت لبنان، د.ت، ص: 652/2-653.

(20) ينظر: البيان والتّبيين ص:72/1-73 و134 و161/2.

(21) نفسه، ص: 213/2.

(22) الفهرست، لابن النديم، محمد بن إسحاق،مكتبة الخيّاط، بيروت لبنان، د.ت، ص:40.

(23) البيان والتّبيين ص: 213/2 وابن عصفور والتّصريف، ص:6.

(24) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، محمد بن محمد الدّمشقي، عني بنشره علي محمد الضّباع، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، د.ت، ص: 30/2.

تفخيم هذا الصّوت وترقيقه، ونصّوا على أنّ الأصل في الألف ألاّ "توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدّمها، فإنّها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً".[25]

ومع مرور الأيّام، استفحل هذا الأمر بانتقال عدواه من العجم إلى العرب، بفعل الاختلاط والمعايشة اليوميّة، بل إنّ الأنكى من هذا امتداد هذا الخطإ إلى ألسنة القرّاء عرباً كانوا أو أعاجم. فقد أورد ابن الجزريّ أنّ "أصل الخلل الوارد على ألسنة القرّاء ... إطلاق التّفخيمات والتّغليظات على طريق ألفتها الطّباعات، تُلقيت من العجم، واعتادها النّبط، واكتسبتها بعض العرب".[25] وتنبّه كتّاب المصحف الكريم في عهد عثمان ـــ رضي الله عنه ـــ إلى هذا اللّحن الذي انتشر بين الأعاجم، ثمّ امتد إلى ألسنة العرب، فنصّوا على أمكنة تفخيم الألف كتابة، بزيادة واو للدّلالة على أنّ الألف ههنا مشربة شيئاً من الضمّ نحو: "الصّلوٰة والزّكوٰة والحيوٰة".[26]

ولمّا ذاع اللّحن الصّوتيّ بين الأعاجم، ثم اتّسعت موجته لتشمل بعض العرب، هال هذا الحدث ولاّة الأمر والعلماء، فأدركوا أنّ الخطأ الصّوتيّ قد أصبح واقعاً قائماً وحقيقةً تستوجب البحث والمعالجة، وأنّ تمادي الأعاجم وبعض العرب في النّطق الخاطئ سيؤدي حتماً إلى تصدّع بنيان العربيّة وتفكك أصولها وضياع أصواتها.[27] وحين بلغ الأمر تلك الخطورة تصدى له العلماء، وكانوا في ذلك على تباين في مجابهته كلّ حسب اختصاصه، فالنّحاة واللّغويون اقتصرت جهودهم على محاربة اللّحن الصّوتيّ الظّاهر الذي يقوم على إبدال صوت بآخر، كقراءة **الحمد** بالعين، أو **الدين** بالتّاء، أو **المغضوب** بالخاء أو الظّاء.[28] وقد توّج هذا الجهد في النّهاية بدراسة لأصوات العربيّة، من حيث مخارجها وصفاتها.

---

(25) النّشر في القراءات العشر، ص: 215/1.
(26) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، جلال الدين، دار المعرفة بيروت لبنان، د.ت، ص:133/1.
(27) ينظر: أثر الدخيل على العربية الفصحى، ص: 122.
(28) ينظر: النشر، ص:211/1.

أمّا القرّاء، فكانت مواجهتهم له أوسع من صنيع النّحاة واللّغويين، إذ أولوا الأصوات عنايةً كبيرةً، وأجمعوا على عدم صحّة الصّلاة وراء من لا يحسن القراءة، وعدّوا القراءة من غير تجويد لحناً، ووصفوا القارئ بها لحّاناً.[28] وقسّم القرّاء اللّحن إلى قسمين: **جليّ**، وهو "ما يعرض للّفظ ويخلّ بالمعنى أو الإعراب"،[29] **وخفيّ** وهو "ما يعرض للّفظ ولا يخلّ بالمعنى ولا بالإعراب، كترك الإخفاء والإقلاب والغنّة".[29] والخفيّ على نوعين: أحدهما لا يعرفه إلا علماء القراءة، كترك الإخفاء والإقلاب، والإظهار والإدغام، وغير ذلك. والآخر لا يهتدي إليه إلا مهرة القرّاء كتكرير الرّاءات، وتطنين النّونات، وتغليظ اللاّمات.[30] وقد تنبّه بن مجاهد[31] إلى دقّة هذا النّوع من اللّحن، فنصّ على أنّه "لا يعرفه إلا العالم النّحرير".[32]

ولمّا أدرك القرّاء أهميّة الأصوات بالنّسبة إلى القراءة اشترطوا على مريدها أنْ يكون على دراية تامّة بالأصوات، وما يتعلق بها، قال ابن الجزري:[33]

إذْ وَاجبٌ عَلَيْهِمُ مُحـــــــتّمُ قَبلَ الشُّرُوع أولاً أنْ يَعْلَموا
مَخارجَ الـــــحُروف والصّفات لِيَنْطقُوا بأَفْصـــــَح اللُّغات

وعلى الرّغم من إدراك القرّاء مزيّة علم الأصوات على القراءة واهتمامهم الزّائد به، فقد ظلّ صنيعهم تحت قبضة المشافهة وسطو الأداء. ولم يبلغ بهم الاهتمام إلى وصف نظريّ لأصوات العربيّة، وما يتعلّق بها، بل استمرت الظّواهر الصّوتيّة

---

(29) الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية للأنصاري، زكريا بن محمد، تحقيق نسيب نشاوي، مطابع ألف باء ـ الأديب ـ دمشق سوريا 1980، ص:44.

(30) نهاية القول المفيد في علم التجويد، لنصر محمد مكي، المطبعة الأميرية ببولاق القاهرة مصر 1308 هـ، ص:23- 24.

(31) هو أبو بكر أحمد بن موسى، قرأ على عبد الرحمان بن عبدوس وغيره، وهو أول من سبع السبعة، توفي سنة 324هـ. ينظر غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشره برجشتراسر، ط1، مطبعة السعادة مصر، 1932، ص: 139-142.

(32) كتاب السّبعة في القراءات، لابن مجاهد أبي بكر، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة مصر، د.ت، ص:49.

(33) الدقائق المحكمة ص: 28 والنشر ص: 198/1.

عندهم تُكتسب بالإعادة والتّكرار. وقد ثبت لديهم أنّ التّجويد والأداء الحسن أساسهما رياضة الألسن وتكرار اللّفظ المتلقى من فم المحسن.[34]

وبناءً على ما تقدّم، نخلص إلى أنّ الصّوتيات العربيّة نشأت في أحضان لغة القرآن، وأنّ العناية بها كانت سعياً وراء هدف نبيل، هو المحافظة على كتاب الله بعيداً عن اللّحن والتّحريف.

وبالإضافة إلى دافع اللّحن، كانت هناك دواع أخرى مهّدت لظهور الدّرس الصّوتيّ نذكر منها الاختلافات الصّوتيّة بين القرّاء. فقد كان منبعها في البداية اللّهجات العربيّة، وما تميّزت به من فروق صوتيّة، إذ أباح النبيّ ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ لأبناء القبائل أن يقرؤوا القرآن بلهجاتهم، وكان عليه السلام "يتلو كلماته بلهجات مختلفة تيسيراً على أهل تلك القبائل"،[35] ويردّ كل تساؤل من الصّحابة في اختلاف القراءة بقوله: "إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا بما شئتم".[36] ولم يكن عليه السّلام يقصد بالسّبعة عدداً محدّدًا، وإنّما رمى إلى كثرة الوجوه التي رخّص الله فيها لعباده، أن يقرؤوا بها كتابه.[37]

وتتلخّص الفروق الصّوتيّة بين اللّهجات العربيّة في الصّوائت قصيرة كانت أو طويلة. فالقصيرة، نحو كسر حرف المضارعة أو فتحه، وذلك كما يتبدى في قول ابن فارس "اختلاف لغات العرب من وجوه أحدها الاختلاف في الحركات، نحو نَستعين بفتح النون وكسرها".[38] أمّا الطّويلة، فنحو إشباع الحركة كقول سيبـــويه: "أمّـــا الذين يشبعون فيمطّطون، وعلامتها واو وياء، وهذا تحكمه

---

(34) النشر، ص:213/1 والإتقان في علوم القرآن، ص:133/1.
(35) كتاب السبعة في القراءات، مقدمة المحقق، ص:5.
(36) جامع البيان عن تأويل القرآن، للطبري محمد بن جرير، تحقيق محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، دار المعارف مصر، د.ت، ص:250/1.
(37) كتاب السبعـــة في الـــقراءات، مقدمة المحقق، ص: 6 والإبانـــة عن معاني القراءات، للقيسي مكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، ط1، دار المأمون للتراث دمشق سوريا، 1966، ص:53.
(38) الصّاحبي في فقه اللّغة، لأحمد بن فارس، المكتبة السّلفيّة، القاهرة، مصر، د.ت، ص: 19.

المشافهة".[39] أمّا اختلاف اللّهجات في الصّوامت، فنحو إبدال صوت بآخر، كقول الفرّاء: "قريش تقول: كُشطت، وقيس وتميم تقول: قُشطت بالقاف".[40] ومن قبيل هذه الفروق بين اللّهجات في الصّوامت أيضاً ما نقله السّيوطي من أنّ الثّاء عند أهل تميم، تقابل الفاء عند أهل الحجاز، فالتّميميون يقولون: لثام، والحجازيّون: لفام،[41] وعلى لغة أهل الحجاز نزل قوله تعالى: ﴿فَادْعُ لَنا رَبَّكَ يُخْرِجُ لنا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِها وقِثّائها وفومها﴾.[42]

وعليه، فإنّ الاختلافات الصّوتيّة بين القرّاء الأوائل، كان مصدرها أنّ هؤلاء القرّاء ينتمون إلى قبائل مختلفة، وعلى الرّغم من ذلك كانوا في سعة من أمرهم في قراءة القرآن، إذ كانوا على دراية كاملة بما تنماز به لهجة عن أخرى.[43] ومع امتداد الزّمن وكثرة الآخذين عن الصّحابة وقع بين أتباعهم شيء من الخلاف، وخشي الصّحابة أن يتّسع ذلك فيؤدي إلى تحريف كتاب الله، واختلاف المسلمين في أمور دينهم، فحملوا الخليفة عثمان ـــ رضي الله عنه ـــ على معالجة الأمر، فكان من رأيه كتابة مصحف يجتمع عليه الصّحابة وكتبة الوحي.[44]

وكانت تعرية المصحف من النّقط سبباً آخر في ظهور اختلافات صوتيّة لم تكن من قبل. قال ابن مجاهد: "اختلف النّاس في القراءة، كما اختلفوا في الأحكام".[45] ومن هذه الاختلافات قراءة الكلمة الواحدة بكلّ الوجوه التي

---

(39) الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط5، عالم الكتب، بيروت لبنان، د.ت، ص: 202/4.

(40) سر صناعة الإعراب، لابن جني أبي الفتح عثمان، تحقيق حسن هنداوي، ط1، دار القلم دمشق سوريا، 1985، ص: 277/1.

(41) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ضبطه وصححه محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر، د.ت، ص: 465/1.

(42) الآية 61 من البقرة.

(43) ينظر: حجّة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط3، مؤسسة الرّسالة، بيروت لبنان 1982، ص: 8- 9 .

(44) حجّة القراءات، ص: 9.

(45) كتاب السّبعة في القراءات، ص: 45.

يحتـــملها الرّسم، نحو قوله تعالى: ﴿ويَأْمرونَ النَّاسَ بالبخل ويَكْتُمون ما آتاهُم الله﴾ [46] بقراءة كلمة (**البخل**) بأربعة أوجه،[47] ومثل هذا كثير عند القرّاء.

وهناك اختلافات صوتيّة أخرى سببها الرّواة، إذ كانوا يروون أكثر من حالة نطقيّة عن القارئ الواحد. من ذلك قراءة ابن كثير لكلمة (**صراط**) بالسّين في كلّ القرآن في رواية شبل [48] وغيره، وبالصّاد خالصةً في كلّ القرآن في رواية البـــزي،[49] وعبد الوهّاب بن فليح[50] وغـــيرهما.[51] وقريب من هذا أيضاً ما وصلنا عن أبي عمرو بن العلاء في الكلمة نفسها، إذ نقل عنه الأصمعيّ (**الزّراط**) بالزّاي خالصةً، وروى عنه عبيد بن عقيل[52] (**السّراط**) بالسّين، وروي عنه كذلك أنّه قرأ بين الصّاد والزّاي.[53]

وقد كانت كثرة هذه الاختلافات الصّوتيّة وتنوّعها حافزاً قويّاً لتناول أصوات العربيّة بالبحث والدّراسة، قصد معرفة حقيقة هذا التّباين الصّوتيّ بين القرّاء، ثم تفسيره. وهذا ما تمّ بالفعل في القرون الثّلاثة الأوّلى على أيدي النّحاة أوّلاً، ثمّ القرّاء ثانياً، ومن أمثلته ما أورده الفرّاء، حين علّل قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى: ﴿اتّختّم العِجْلَ﴾،[54] فقال: "أدغمت الذّال عند التّاء، وذلك لأنّهما متناسبتان في قرب المخرج، والثّاء والذّال مخرجهما ثقيل، فأنزل الإدغام بهما لثقلهما، ألا ترى أنّ مخرجهما من طرف اللّسان وكذلك الظّاء تشاركهنّ في الثّقل، فما أتاك من هذه الثّلاثة الأحرف فأدغم".[55] وانتهج القرّاء المسلك نفسه في

---

(46) الآية 37 من النساء.
(47) ينظر: الإبانة، ص: 55 والنشر، ص: 26/1.
(48) هو ابن عبّاد المكي مقرئ مكة، ثقة ضابط، روى القراءة عن ابن كثير وخلفه في الإقراء بعد موته وتوفي سنة 260 تقريبًا، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ص: 323-324.
(49) هو أبو الحسن مؤذن المسجد الحرام، قارئ متقن ،توفي سنة 250، ينظر: غاية النهاية، ص:119-120.
(50) كان إمام أهل مكة في زمانه و توفي سنة 250، ينظر: غاية النهاية ص: 480-481.
(51) ينظر كتاب السبعة في القراءات ص: 105.
(52) هو أبو عمرو الهلالي البصري، راو ضابط توفي سنة 207، ينظر: غاية النهاية، ص: 496.
(53) ينظر كتاب السبعة في القراءات، ص: 105-106.
(54) الآية 92 من البقرة.
(55) معاني القرآن، للفراء يحيى بن زياد، تحقيق محمد علي النّجار وأحمد يوسف نجاتي، ط2 عام الكتب بيروت لبنان 1955، ص: 172/1.

تفسير القراءات والاحتجاج لها. فقد علّل ابن مجاهد كتابة (**مصيطر**) بالصّاد بدل السّين في المصحف بقوله: "إنّما كُتبت بالصّاد ليقرّبوها من الطّاء، لأنّ الطّاء لها تصعّد في الحنك، وهي مطبقة والسّين مهموسة، وهي من حروف الصّفير، فثقل عليهم أن يعمل اللّسان منخفضاً ومستعليّاً في كلمة واحدة، فقلبوا السّين إلى الصّاد، لأنّها مؤاخية للطّاء في الإطباق، ومناسبة للسّين في الصّفير".[56]

وقد ألّف النّحاة والقرّاء على حدّ سواء كتباً لهذا الغرض بعد القرن الثّالث سميت بكتب الاحتجاج للقراءات.[57]

ومن دواعي البحث الصّوتيّ عند العرب كذلك إدراك العلماء أهميّة هذا الدّرس بالنّسبة إلى علوم اللّغة. فقد تنبّه أصحاب المعاجم إلى دور الصّوتيات في قضايا المعجم فأسّس الخليل، وهو رائدهم في هذا الميدان، معجمه على مبادئ علم الأصوات، فقال: "بدأنا في مؤلّفنا هذا بالعين، وهو أقصى الحروف، ونضمّ إليه ما بعده حتى نستوعب كلام العرب الواضح والغريب".[58] واستقر لدى الخليل، أنّه لا سبيل إلى حصر كلام العرب، إلاّ باستثمار معطيات علم الأصوات، وأكّد ذلك لتلميذه اللّيث قائلاً: "لو أنّ إنساناً قصد وألّف حروف ألف وباء وتاء وثاء على ما أمثّله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب".[59] ومنذ ذلك العهد أصبح تصدير المعاجم بدراسة لأصوات العربيّة سنّة متّبعة عند كلّ من ألّف في المعاجم بعد الخليل.[60]

واستفاد المهتمّون بالإعجاز والبلاغة من تناول النّحاة واللّغويّين لصوتيات العربيّة، فعملوا على توظيف تلك المعطيات الصّوتيّة في تفسير كثير من قضايا

---

(56) كتاب السبعة في القراءات، ص: 107.

(57) مثل الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف ورفاقه، الهيئة المصرية العامة، 1983، القاهرة مصر، وحجة القراءات أبو زرعة عبد الرحمان بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1982.

(58) كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق إبراهيم السامرائي، ومهدي المخزومي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1980، ص: 60/1.

(59) الفهرست، ص: 43.

(60) ينظر: على سبيل المثال: مقدمة التهذيب، ص: 65 ومقدمة الجمهرة، ص: 4- 5.

الإعجاز والبلاغة. فهذا الرّماني (ت 386هـ) ينطلق في شرحه لمفهوم التّنافر وأسباب حدوثه بالعودة إلى تراث الخليل الصّوتيّ ليقتبس منه نصّاً يعتمد عليهإف تحديد معالم هذه الظّاهرة، فيقول: "أمّا التّنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البعد الشّديد، أو القرب الشّديد، وذلك أنّه إذا بعد البعد الشّديد كان بمنزلة الطّفر، وإذا قرب القرب الشّديد كان بمنزلة مشي المقيّد، لأنّه بمنزلة رفع اللّسان وردّه إلى مكانه، وكلاهما صعب على اللّسان".[61] ويستند الرّمانيّ، أيضاً، في تفسيره مفهوم التّلاؤم بين الأصوات داخل التّركيب مرتكزاً على قول الخليل السّابق فيرى أن التّلاؤم يكمن "في التّعديل من غير بُعد شديد أو قُرب شديد. وذلك يظهر بسهولته على اللّسان، وحسنه في الأسماع، وتقبّله في الطّباع".[62]

ويتصدى ابن سنان الخفّاجيّ (ت 466هـ)، هو الآخر، لمسألة التّنافر والتّلاؤم بين الأصوات، ويقرّر أن التّنافر مردّه إلى قرب المخارج، وأنّ حقيقة التّلاؤم تتجسد في تأليف الأصوات المتباعدة مخرجاً، ويضرب لذلك مثالاً بكلمة (ألم) التي رأى أنّها "غير متنافرة، وهي مع ذلك مبنيّة من حروف متباعدة المخارج، لأنّ الهمزة من أقصى الحلق، والميم من الشّفتين، واللاّم متوسّطة بينهما".[63]

ويشير ابن سنان الخفّاجيّ بهذا المثال وغيره إلى معارضة الخليل، ومن تابعه في القول بالتّنافر عند البعد الشّديد، ويقرّر أنّه "متى اعتبرت جميع الأمثلة، لم تر للبعد الشّديد وجهاً في التّنافر".[63]

وبناءً على ما فات، نتبيّن اعتماد هذين العالمين على مبادئ علم الأصوات في معالجة وتعليل مسألتي التّنافر والتّلاؤم، وهما من أهمّ المسائل المتعلّقة بالبلاغة والإعجاز.

---

(61) النكت في إعجاز القرآن، لأبي الحسن الرّماني، نشرت هذه الرسالة ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، سلسلة ذخائر العرب، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط2 دار المعارف القاهرة مصر 1968، ص: 18.

(62) نفسه، ص: 18.

(63) سرّ الفصاحة، ص: 91.

أمّا النّحاة، فقد صادفتهم ظواهر تطلّبت منهم التّمهيد لها بدراسة للأصوات لإدراكهم أنّها لا تفسّر إلاّ في ضوء معطيات علم الأصوات. ومن أبرز هذه الظّواهر التّشكيليّة التي استوقفت النّحاة والقرّاء، على حدّ سواء، ظاهرة الإدغام. فهذا سيبويه، أحد أئمة النّحو، يتناول الأصوات تحت باب الإدغام، ثمّ ينهي وصفه لمخارج الأصوات وما يتعلّق بها بقول يبيّن فيه الغرض من هذه الدّراسة، فيقول: "إنّما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصّفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام، وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه"،[64] ثمّ سار على نهج سيبويه كلّ النّحاة الذين جاؤوا بعده.[65]

ولم يقف استثمار النّحاة والقرّاء لمبادئ علم الأصوات عند ظاهرة الإدغام، بل تعدى ذلك إلى تفسير كثير من القضايا اللّغويّة العامّة كاللّهجيّة وغيرها، ممّا لا يمكن تعليله إلاّ على أساس صوتيّ. من ذلك ما صنعه سيبويه بكشكشة أسد وتميم. فقد استعان بالتّحليل الصّوتيّ لكشف حقيقة هذه الظّاهرة، إذ رأى أنّ هؤلاء القوم أسقطوا الكاف في الوقف "وجعلوا مكانها أقرب ما يشبهها من الحروف، لأنّها مهموسة، كما أن الكاف مهموسة، ولم يجعلوا مكانها مهموساً من الحلق، لأنّها ليست من حروف الحلق".[66]

وقد سلك القرّاء، قبيل القرن الثّالث وبعده، مسلك النّحاة في تفسير وجوه القراءات، فعلّلوا وجه المدّ للهمز بأنّ "حرف المدّ خفيّ، والهمز صعب فزيد في الخفيّ ليُتمكّن من النّطق بالصّعب".[67]

---

(64) الكتاب، ص: 436/4.

(65) ينظر: المقتضب، للمبرد محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت لبنان، د.ت، ص: 192/1 والموجز في النحو، لابن السرّاج محمد بن سهل، تحقيق مصطفى الشّويمي وآخرون، مؤسسة أبدران للطباعة والنشر بيروت، لبنان 1965، ص: 165 وشرح المفصل، لابن يعيش بن علي، عالم الكتب بيروت، لبنان د.ت ص: 123/10.

(66) الكتاب، ص: 199/4.

(67) النشر، ص: 314/1-315 والإتقان، ص: 127/1.

ومن الدّواعي التي حملت العرب على التّفكير في تناول علوم اللّغة، ومنها الأصوات، بالبحث والدّراسة النّضج العلميّ والحضاريّ اللّذان تحقّقا بعد أن دخل العرب إلى الأقطار التي منّ الله عليهم بفتحها، واستتبّ الأمن، واطمأنّت القلوب، وتآخى أبناء هذه الحضارات المتباينة. وكان من نتائج هذا الاستقرار أن امتزجت الثّقافات المختلفة، وتشكل منها نسيج موحّد غذّته كلّ الثّقافات التي انضوى أصحابها تحت راية الإسلام. وقد أدى هذا الاختلاط الثّقافيّ والحضاريّ إلى ظهور وعيّ علميّ، زاد في نضجه اعتزاز أبناء الدّولة الكبرى بالدّين الجديد الذي وحد روحهم وتفكيرهم، فظهرت لهم الرّغبة في خدمته، وذلك بإبراز تعاليمه، وبيان ما يتّصل به من علوم. وساعد على تنمية وتدعيم هذا النّضج العلميّ تشجيع الخلفاء لكلّ مبادرة علميّة، وفتح قصورهم أمام العلماء لتقام فيها المناظرات العلميّة. وقد أفرد الخلفاء العطايا والجوائز الثّمينة للنّابغين من العلماء، وذلك للسّمو بالحركة العلميّة في الدّولة الجديدة.[68]

وما إن بزغ فجر القرن الثّاني، حتى أعطى هذا النّضج العلميّ والحضاريّ ثمرته المرجوة، فدوّنت علوم العرب، من لغة وشعر وأخبار، وقد ظلت زمناً طويلاً تعتمد في نقلها على الرّواية والسّماع، ثمّ أعقب ذلك حركة التّأليف العلميّ.[69] وكان أوّل ما اتجه إليه العلماء وضع ضوابط للعربيّة، ليسهل تعليمها لأبناء الأمم الأعجميّة، ليتسنى لهم المشاركة في بناء الحضارة الجديدة. ثم اتّسعت هذه النهضة العلميّة، وتشعّبت فروعها بعد الاطّلاع على ما وصلت إليه الحضارات الأخرى من رقيّ وازدهار في هذا الميدان، كاليونانيّة وغيرها.[70]

---

[68] الدراسات اللّغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث، لمحمد حسين آل ياسين، ط1، مكتبة الحياة بيروت لبنان 1980، ص: 43-44.

[69] مبادئ اللسانيات، أحمد قدور، ط1، دار الفكر دمشق سوريا و دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1996، ص: 38.

[70] ينظر حصاد الفكر العربي الحديث في اللغة العربية، العدد 4، عام 1981، الكويت.

هذه معظم الدوافع، التي أمكننا استنباطها، وكانت نذيرا حمل نحاة العربيّة ولغوييها على الإسراع بوصف أصوات العربيّة من حيث مخارجها وصفاتها، لتكون وسيلة مساعدة لأبناء الأمم الأخرى على تعلّم العربيّة، وإتقان النطق بأصواتها، ومن ثمّ قراءة القرآن قراءة صحيحة سليمة. كما ساهم عمل النّحاة واللّغويّين كذلك في تحصين ألسنة أبناء العرب وحمايتها من اللّحن الصّوتي الذي أصبح يهدد باختلالها.

ولما عمّ الاختلاط، واتّسعت موجته، أدى ذلك إلى تفاقم النّطق بالأصوات العربيّة على ألسنة الجميع عربا كانوا أو أعاجم، وأصبحت مسألة تقويمه أمرًا مستعصيًا. وبهذا اتّخذ البحث الصّوتيّ عند العرب مسارًا آخر، فلم يعد موقوفًا على الهدف التّعليميّ، بل أضحى يطلب لذاته قصد إشباع الرّغبة العلميّة. وكان من مظاهر هذا التّحول أن التفت اللّسانيون العرب القدامى إلى كثير من الظواهر الصّوتيّة التي تعتري الأبنية في التّشكيل كالإدغام، والإبدال، والإعلال وغيرها، ممّا لاحظوه أثناء إخضاع اللّسان العربي للبحث والدّرس. وقد أيقن هؤلاء العلماء أن هذه الظّواهر الصّوتية هي المسؤولة عن إعادة الاستقرار والتّوافق إلى أصوات هذه الأبنية التي عصفت بها تقلّبات السّياق المختلفة. ولأهمية هذه الظّواهر راح اللّسانيون العرب يبحثون ويدقّقون في الأسباب العّامة التي أدت إلى بعثها في العربيّة.

ما من شكّ أنّ الثّقافة العربيّة بعامّة اعتمدت في نشأتها الأولى على حاسّة السّماع. فقد عدّها العرب الوسيلة المثلى في اكتساب ونقل كل معارفهم، بل كانت في نظرهم خير مطيّة لنقل الشّعر عن رواته وحفظته، وأسمى طريقة لتلقي القرآن الكريم والحديث النبويّ الشّريف، وعلى هديها سار النّقّاد في فرز جيّد الشّعر من رديئه، وعلى نهجها ماز اللّغويون فصيح اللّهجات من مذمومها، وعلى

أساسها تمّ استخراج ضوابط اللّغة العربيّة وقواعدها، وبإيحاء منها انبرى علماء القراءات في استنباط قواعد التّجويد.[71]

ولعل هذا الدّور الرّئيس الذي أولاه العرب لحاسّة السّماع، هو الذي كان من وراء تلك الجملة الشّهيرة التي صدح بها ابن خلدون، وهو يتحدث عن أثر السّماع من الأعاجم في فساد النّطق بالأصوات العربيّة، فقال: "السّمع أبو الملكات اللّسانيّة".[72]

والحقّ إنّ اعتماد التّراث العربيّ، في نقله وتبليغه على المشافهة والسّماع، قد أديا إلى تخليص العربيّة في أصواتها وكلماتها وتراكيبها من كلّ ما يشوبها من المركبات الصّوتيّة العسيرة نطقا وغير المستساغة سماعًا، ممّا سبغ على الكلام العربيّ انسجامًا واتّزاناً، وعلى الكلمة العربيّة سلاسة وانسياباً ومسحة موسيقيّة امتازت بها من سائر أخواتها السّاميّات. فقد سجّل أحد الباحثين أن "الكلمة العربيّة تشكل وحدة صوتيّة جيّدة، وأنّها موزونة أينما وردت في الشّعر والنّثر، وأنّ كلّ اللّغات السّاميّة قد خلت من هذه الموسيقيّة التي توفّرت في اللّفظة العربيّة، حتى إنّ المستشرق الألماني "شادة" لم يجد قصيدة عبريّة واحدة فيها البحر أو الوزن الموحّد من أولها إلى آخرها. وإنّما وجدت لمحات من أوزان مختلفة".[73]

وقد ساعدت هذه الموسيقيّة التي تحلّت بها العربيّة في حفظ الموروث الثّقافي، وذلك لأنّ "الكلام المنسجم المنتظم أقل عبئاً على الذّاكرة السّمعيّة، وأيسر في إعادته وترديده".[74] وقد ردّ مؤرخو الأدب كثرة ما روي من الأشعار، إذا ما قيس بما نقل من النّصوص النّثرية، إلى أن حفظ الشّعر وتذكّره أيسر وأهون، وأنّه

---

(71) أثر الدخيل على العربيّة الفصحى ص: 109 ومجلة التّراث العربيّ العدد: 15 و 16، ص: 237.
(72) المقدمة، لعبد الرحمان بن خلدون، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة مصر، د.ت، ص: 546.
(73) الدّراسات اللّغويّة عند العرب، ص :456.
(74) موسيقى الشعر، لإبراهيم أنيس، دار القلم،بيروت لبنان ،ط4، 1972، ص: 14.

يمتاز بانسجام المقاطع وتواليها، وأنه يخضع لنظام خاصّ في التّوالي يسمح بترديده دون إرهاق للذّاكرة.[75]

وعليه، فليس غريبًا أن يوصف الكلام العربيّ بأنّه شعريّ موسيقيّ وخير دليل على ذلك القرآن الكريم الذي تتوالى فيه المقاطع داخل الآيات في تناسق موسيقيّ جذّاب، مما أدى ببعض الشّعراء إلى توظيف آيات كاملة في شكل أبيات شعريّة، ثمّ بثّوها في ثنايا قصائدهم على نحو ما فعل القائل:[76]

تَبَارَكَ مَنْ تَوَفّاكُمْ بلَيْل ويَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بالنَّهَار

ومثله فعل أبو نواس، حين اقتبس الآية الكريمة وأدرجها بيتًا ضمن قصيدته فقال:[77]

لَنْ تَنالوا البرَّ حتّى تُنْفقوا ممّا تُحبّون

فقد "جعل الآية بيتاً من الشّعر وزنها كوزن مجزوء الرّمل".[77]

ويذكر إبراهيم أنيس أنّ هؤلاء الشّعراء وجدوا الاقتباس من القرآن سهلاً ميسّرًا، "لأنّ الكثرة الغالبة من آيات القرآن الكريم تصلح من ناحية توالي المقاطع أن تنظم شعرًا".[77]

وما كان للعربيّة أن تصل إلى ما وصلت إليه في هذا الباب من رشاقة في ألفاظها، وانسياب في أصواتها دون أن تمرّ بتصفيّة أبنيتها الصّوتيّة مما يخالطها من المركبات الصّوتيّة العسيرة نطقاً والمكلفة جهداً نتيجة ائتلاف الأصوات وتجاورها في السّياق، لأنّه "في كلّ لغة ترتبط الأصوات بعضها ببعض ارتباطًا وثيقاً، فهي تكوّن نظاماً متجانساً مغلقاً، تنسجم أجزاؤها كلّها فيما بينها".[78] وهذا لا يعني

---

(75) نفسه، ص: 17.

(76) هذا البيت اقتباس من الآية الكريمة ﴿وَهوَ الذي يتوفاكم بالليل ويَعلمُ ما جَرَحتُم بالنّهار﴾، الآية 60 من الأنعام.

(77) موسيقى الشّعر لإبراهيم أنيس ص: 173، والآية هي﴿ لن تَنالوا البرّ حتّى تُنفِقوا ممّا تُحِبونَ﴾، الآيــة 92 من آل عمران.

(78) اللّغة، ج. فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الأنجلو مصرية، ومطبعة لجنة البيان العربي القاهرة، 1950، ص: 62.

أنّ "الأصوات اللّغوية لا توجد مستقلة، وأنّها لا تحلّل على انفراد"،[79] بل للصّوت في تلك الحالة صفاته وخواصّه الصّوتيّة التي تميّزه عن غيره من الأصوات المستقلة الأخرى، غير أنّه قد يفقد بعضاً من هذه الملامح إذا ائتلف وغيره في سياق صوتي ما. فـ"ـــمن ذلك مثلاً الباء العربيّ، فهو صوت شفهيّ شديد مجهور، فإذا حدث أن فقد الباء إحدى هذه الصّفات، كان هذا استجابة لمقتضيات السّياق. وذلك كما في (ارْكَبْ)، إذ اقتضى الوقف، وهو ظاهرة من ظواهر السّياق أن تفقد الباء صفة الجهر".[80]

ومن هذا أيضاً أنّ الوصف المستقل لصوتي الدّال والتّاء يقرّر أنّ الأوّل صوت مجهور، وأنّ الثّاني صوت مهموس. ويحرص النّظام الصّوتيّ في العربيّة على اطراد هذه القاعدة وإطلاقها ولكنّ "الكلام، وهو التّطبيق العمليّ لنظام اللّغة قد يشتمل على دال ساكنة متبوعة بتاء متحركة. وهنا نجد أنّ تجاور الحرفين على هذا النّحو يتسبب في صعوبة عضويّة تتحدى محاولة المحافظة على ما قرّره النّظام".[81] وتماشياً مع عادات الكلام السّائدة في البيئة اللّغويّة، يجنح المتكلم إلى تخفيف النّطق وتسهيله، كفقد الدّال السّاكنة جهرها تحت تأثير همس التّاء في نحو: (قَعَدْتُ) التي تصبح بعد التّعديل (قعتُ).[82]

ومن هذه الأمثلة ما ذكره أحد الدّارسين، وهو بصدد التّمييز بين الصّوت في حالة التّشكيل وخارجه، فرأى أنّ الصّوت المجرّد الذي يفهمه أبناء البيئة اللّغويّة الواحدة، بوصفه وحدةً اتّصاليّةً متميّزةً، نراه حين يدخل التّشكيل يتضمن "في الحقيقة أصواتاً مختلفة فمثلاً، إذا نظرنا إلى مجموعة الكلمات الآتية: (كريم، كوب، كتاب، أكبر)، وحاولنا تحليلها تحليلاً دقيقاً سنميّز بين أربعة أصوات حنكيّة مختلفة.

---

(79) اللغة، ص: 83.

(80) مصطلحات الدراسات الصوتية في التراث العربي دراسة وتقويم، آمنة بن مالك، هذا البحث رسالة قدمت لنيل درجة دكتوراه في معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر 1987، ص: 412.

(81) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، د.ت، ص: 262.

(82) نفسه، ص: 263.

وذلك أنّ النّقطة الدّقيقة لتكوين صوت الكاف في كلّ كلمة من الكلمات السّابقة باختلاف ما يجاورها من حركات".[83]

وبناءً على ما سبق، نتبين أن الأصوات في الكلمة أو الجملة تكتسب خصائص جديدةً، وأنّ لها في تجاورها نظاماً يحكم سلوكها.[84] فنجد مثلا "الصّوت الفلانيّ يدغم في الأصوات الفلانيّة في ومواضع معيّنة، ونجد أنّ هذا الصّوت ينقلب صوتاً جديداً، إذا وقع في سياق صوتيّ معيّن، ونجد أن صوتاً ثالثاً يحذف إذا توفّر فيه وفيما يجاوره من أصوات شروط معيّنة. وقد يظهر لهذا الحذف أثر ما في سواه من الأصوات المجاورة. ونجد أن المقطع الفلانيّ إذا وقع في هذا الموقع من الكلمة نطق بقوّة نفس أكبر، وبجهد من الأعضاء أعنف".[85] ومن هنا، فإنّ مجاورة الأصوات بعضها لبعض في سياق صوتيّ ما "نتج عنه أفعال متبادلة تؤدي إلى أنواع مختلفة من التّحوير والتّغيرات، التي تصيب الأصوات من جهة الصّلات التي تربط هذه الأصوات".[86]

وللعلم، فإنّ هذه الحقائق، ونعني بهـــا ما يعتري الأصوات في التّشكيل، لم تغب عن علماء العربيّة القدامى. فهذا ابن الجزري (833 هـــ) ينبّه القرأة النّاشئين أنّ نطق الأصوات في حالة الإفراد يختلف عنه في حالة الإدراج، وأن الضّابط الحاذق من أحكم النّطق بكلّ صوت على حدته، وعمل نفسه لإحكام نطقه حالة التّركيب، "لأنّه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد، وذلك ظاهر، فكم ممّن يحسن الحروف مفردةً ولا يحسنها مركّبةً بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب، وقويّ و ضعيف، ومفخّم ومرقّق، فيجذب القويّ الضّعيف، ويغلب المفخّم المرقّق، فيصعب على اللّسان النّطق بذلك على حقّه إلاّ بالرّياضة الشّديدة حالة التّركيب.

---

(83) المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة، لصلاح الدين صلاح حسنين، ط1، 1981، دار الاتحاد العربي للطّباعة، مصر، ص: 53.

(84) علم اللغة، محمد السعران، دار المعارف القاهرة، مصر، 1962، ص: 187.

(85) نفسه، ص: 188.

(86) اللغة، لفندريس، ص: 83.

فمـــن أحكـــم صحّـــة اللّفظ حالة التّركيب حصّل حقيقـــة التّجويد بالإتقان والتّدريب".[87]

فهذا النّصّ وغيره أدلّة كافيّة على وعي هؤلاء العلماء بحقيقة ما يجري في السّياق من تفاعل بين الأصوات، وما يتمخّض عن ذلك من ظواهر صوتيّة يستدعيها النّظام الصّوتيّ في الفصحى قصد التّخلّص من المركّبات الصّوتيّة العسيرة التي يأباها الذّوق وعادات الكلام في العربيّة، إنّ ما يصيب الكلمة العربيّة من تصدّع في بنيتها الصّوتيّة ناجم عن "تصادم وضعها الأصليّ مع طبيعة النّظام المقطعيّ في اللّغة، فيلزم تعديلها خضوعاً لضرورة النّظام".[88]

ومن معضلات السّياق التي تشكلت نتيجة التّعارض القائم بين البناءين الأصليّ، كما يمليه النّظام اللّغويّ السّائد في العربيّة، والفرعيّ كما يقرّه التّطبيق ويؤيّده الذّوق نذكر الثّقل، وحفظ الانتماء أو أمن اللّبس، ومراعاة طبائع العرب في نطقها لأصواتها.[89] وهذه الظّواهر كلّها من مشاكل السّياق التي يكشف عنها التّطبيق، لأنها تقف معارضة لاطّراد الكلام وسيره في خط الخفّة والانسجام.

فالثّقل مظهر من مظاهر النّظام الأصليّ في اللّغة، يتولّد عن مركّب صوتيّ عسير النّطق يتشكّل من تجاور صوتين متنافرين مخرجاً أو صفةً. وقد سلكت العربيّة نهجاً معيناً في الفرار من هذه التّجمعات الصّوتيّة المجهدة، إذ توسّلت إلى طائفة من الظّواهر الصّوتيّة، مع مراعاة طبيعة كل سياق، وما يستلزمه من هذه الظّواهر، وذلك قصد بعث الانسجام والخفّة بين أصوات هذا المركب الذي عسر نطقه. فمن المجاميع الصّوتيّة التي استثقلت لتتابع صوتين متنافرين مخرجاً نورد، ههنا، النّون عند مجاورتها للباء في نحو قول العرب: "ممبك، يريدون من بك، وشمباء وعمبر، يريدون شنباء وعنبر".[90]

---

(87) النّشر، ص:1/214-215.
(88) المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، لعبد الصبور شاهين، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان 1980، ص:40.
(89) حقيقة الإعلال والإعراب، لراسم الطحّان، الناشـــر A DI VERLAG GERMANY ، ط1 1990، ص: 87.
(90) الكتاب، ص: 453/4.

فالنون تتسرّب من الخياشيم، أما الباء فتنطلق من بين الشّفتين لذلك تعذر على الناطقين إخراج هذين الصّوتين متتاليين لما بينهما من اختلاف في الخواص الصّوتية، إذ هما من مخرجين متباعدين، ومن مجريين متباينين.[91] وقد علل سيبويه عدم ميل العرب إلى إدغام النون في الباء، فقال: "لم يجعلوا النون باء لبعدها في المخرج، وأنّها ليست فيها غنّة".[92]

وللعربيّة سبيل معيّن في التّخلص من هذا الثّقل يتمّ باستدعاء ظاهرة الإبدال، وهي واحدة من الظّواهر التّشكيلية، التي يتوسّل إليها في فضّ مشاكل النّظام الأصليّ. فقد عمد العربي، ههنا، إلى إبدال النّون ميماً لما يربطها من قرابة بالصّوتين المتنافرين فهي تتوسّط بينهما، إذ تلتقي والباء في المخرج، ومع النون في الصّفة. وقد احتج سيبويه لصنيع العرب، أي اختيارهم إبدال النّون ميمًا، فقال: "جعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصّوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الموضع، ولم يجعلوا النّون باء لبعدها في المخرج... ولكنّهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنّون، وهي الميم".[92]

وبهذا تكون العربيّة قد اجتازت هذا المركب العسير بتوظيف ظاهرة الإبدال، التي بعثت التّجانس والانسجام بين الصّوتين المتنافرين، فتحقّق التقاء الميم والباء في المخرج ومشاركة الميم للنون في المجرى، فخفّ بذلك النّطق وتيسّر. وقد عبّر عن هذا أحد النحاة المتأخرين، فقال:" إذا جئت بالنّون السّاكنة قبل الباء خرجت من حرف ضعيف إلى حرف ينافيه ويضادّه، وذلك مما يثقل فجاؤوا بالميم مكان النون، لأنّها تشاركها في الغنّة، وتوافق الباء في المخرج، لكونها من الشّفة، فيتجانس الصّوت بهما ولا يختلف".[93]

---

(91) ينظر شرح الشّافية، لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1982، ص: 216/3.

(92) الكتاب ص: 453/4.

(93) شرح الملوكي في التّصريف، لابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، مطابع المكتبة العربيّة حلب سوريا 1973، ص: 289-290.

فالذي تمّ ههنا هو إدناء الصّوت من الصوت وتقريبه منه من حيث المخرج تسهيلاً للنّطق وتخفيفاً له، لأنّ محاولة الإبقاء على النّون السّاكنة في النّطق عند مجاورتها للميم أمر يصعب تحقيقه لما يتطلّبه من الكلفة والمشاق.[94]

وقد اهتدت العربيّة إلى تفادي هذا الثّقل، وما يصاحبه من إسراف في الجهد المبذول مستعينة في ذلك بظاهرة الإبدال التي تحوّلت بموجبها النّون في التّهجي ميماً، لأنّها "متوسطة بين الباء والنّون مشابهة لهما. وذلك أنّها من مخرج الباء، وفيها غنّة تشاكل بها النّون، فتوسطت بينهما".[95]

ولم يكن مصدر الثّقل ناجماً عن تباين مخارج الأصوات فحسب، بل قد يؤدي اختلاف صفات الأصوات في التّركيب الأثر نفسه. فقد يتصادف في بعض المجاميع الصّوتية صوتان اختلفا صفة، كأن يكون أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً، أو شديدًا وملاحقه رخوا. كما قد يتوالى في سياق صوتيّ ما صوتان أحدهما مطبق مفخم، ومجاوره مستفل مرقق، فيؤدي هذا التنافر في الصّفات بين الأصوات المتجاورة إلى تشكّل مجاميع صوتيّة مستعصية النّطق مجهدة لأعضاء التّصويت. وهنا تجنح العربيّة إلى التّقريب بين هذه الصّفات المتضادّة مستخدمة ظاهرة المضارعة أو المشاكلة، كما هي في اصطلاح القدامى، وذلك قصد إرساء التّجانس والانسجام بين الأصوات المتنافرة صفة، فيخف بذلك النّطق، ويختزل الجهد المبذول في إنتاج هذه المركبات الصوتيّة.

والمضارعة من الظّواهر التّشكيلية التي يستلزمها النّظام الصّوتي، كما يجسّده التّطبيق الحيّ للكلام عند تعارضه مع ما يمليه النّظام الأصليّ. فمن أمثلة تتابع الصّوتين، وقد اختلفا جهرًا وهمساً نورد ما يحدث في باب الافتعال عندما تكون الفاء زايًا أو ذالاً أو دالاً في نحو: ازدان، واذدكر، وادّعى، فإن النّظام الأصليّ في

---

(94) السّيرافي النّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، لعبد المنعم فائز، ط1، دار الفكر، دمشق سوريا 1983، ص: 576.

(95) نفسه، ص: 577.

العربيّة يقرّر في هذه الأبنية على الترتيب ما يلي: ازتان، واذتكر، وادتعى، وهي أصول لا يتكلّم بها، وإنما تقدّر تقديراً، لأنّ الذّوق العربيّ يأبى تأليفاً ينتقل فيه من الجهر إلى الهمس في مثل هذا الوزن. كما أن الدّال المجهورة السّاكنة والمتبوعة بتاء مهموسة متحرّكة تجمّع صوتيّ يتعذّر تحقيقه في النّطق.[96] وهنا يتدخّل النّظام الصّوتيّ الفرعيّ لمعالجة هذا الثّقل، وذلك بتليين النّطق وبعث الانسجام والتّوافق بين الصّوتين المتنافرين صفة. وقد استعان النّظام الصّوتيّ في تحقيق هذه الخفّة باستدعاء ظاهرة المضارعة التي عملت على التّقريب بين الصّوتين بإبدال التّاء صوتاً مجهورًا من مخرجها يتلاءم مع ما قبلها وهو الدال الذي يربطه بالتاء المخرج المشترك، فكلاهما من "بين طرف اللّسان، وأصول الثّنايا"،[97] ويجمعه بالزّاي والذال الجهر.[98]

وقد علّل سيبويه سبب إبدال العرب الدّال من التّاء عند مجاورتها للزّاي، فقال:" والزّاي تبدل لها مكان التّاء دالا. وذلك قولهم: مزدان في مزتان، لأنه ليس شيء أشبه بالزّاي من موضعها من الدال، وهي مجهورة مثلها".[99] وقال أيضاً، وهو يتحدّث عن إبدال التّاء دالا عند مجاورتها الذال في الافتعال:" كذلك تبدل للذّال من مكان التاء أشبه الحروف بها... ليكون الإدغام في حرف مثله في الجهر".[100]

ويؤكد ابن يعيش غرض العرب من روم المضارعة في هذه الأمثلة، فيقول: "إنما وجب إبدال تاء افتعل دالا إذا كان فاؤه زايًا أو دالا أو ذالاً ... إرادة تجانس الصّوت وكراهية تباينه. وذلك أن الزّاي والدّال والذّال حروف مجهورة، والتاء

---

(96) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 226.
(97) الكتاب، ص: 433/4.
(98) نفسه، ص: 434/4.
(99) نفسه، ص: 467/4-468.
(100) نفسه، ص: 469/4 والخصائص ص: 142/2 وسرّ صناعة الإعراب، ص: 185/1-186.

حرف مهموس، فأبدلوا من التّاء الدّال، لأنّها من مخرجها، وهي مجهورة فتوافق بجهرها جهر الزّاي والدّال والذّال، ويقع العمل من وجهة واحدة".[101]

وبناء على ما تقدم، نتبيّن جنوح العرب إلى توحيد صفات الأصوات طلبًا للتّجانس والانسجام بين الأصوات واقتصاداً في الجهد المبذول. وقد كشف أبو عثمان المازني عن ذلك الجنوح لتحقيق هذا المبتغى، فقال:" كلّ ذلك ليكون العمل من وجه واحد فهذا يدلّك من مذهبهم على أن للتّجنيس عندهم تأثيراً قويًّا".[102]

أمّا عن تغليب العرب صفة الجهر على الهمس وتفضيلهم لها، فإنه يعود إلى قوّة الإسماع التي تتميّز بها المجهورة، فهي أقوى رنيناً ومن ثمّ فهي أصغى وأندى في السّمع من المهموسة.[103] وبالإضافة إلى هذا، فهي من النّاحية الوظيفية أشيع في كلام العرب وأكثر استخداما من المهموسة وتغطي أربعة أخماس من الكلام العربيّ.[104] كما أنّها من النّاحية الصّوتيّة تتطلّب جهداً أقل من ذاك الذي تستلزمه المهموسة.[105]

تلك هي المزايا التي دعت العربيّ إلى تفضيل الجهر على الهمس وتغليبه عليه، لكن هذا لا يعني أن المجهور لا يتنازل عن جهره لصالح مقاربه المهموس.فكثيراً ما يرد في سياقات صوتية معينة صوتان الأول منهما مجهور، وهو في حالة سكون، والثّاني مهموس فيتنازل الأول عن جهره، لأنّه في موقع ضعف لكونه ساكناً يمثّل نهاية المقطع، والجزء الأخير من المقطع ضعيف خائر القوى، مما يجعله عرضة للتّغيّرات، في حين يكون الصّوت الموالي ـــ أي المهموس ـــ محرّكاً يحتل بداية المقطع، فهو بهذا في موقع قوّة تحميه من التّغيّرات ومن الفناء في غيره.[106] ومن

---

(101) شرح الملوكي في التّصريف، ص: 322-323.

(102) المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، مطبعة مصطفى، البابي الحلبي، مصر 1954، ص: 325/2.

(103) المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة، ص: 23.

(104) ينظر: الأصوات اللّغويّة، لإبراهيم أنيس، ص: 21 والأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 121.

(105) اللغة لفندريس، ص: 58.

(106) ينظر: اللغة لفندريس، ص: 88 و أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي، لعبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1987، ص: 253.

أمثلة هذا ما ذكره سيبويه أثناء حديثه عن الإدغام بين الأصوات المتقاربة، فنصّ على أنّ الجيم تتنازل عن جهرها للشّين المهموسة وتدغم فيها في نحو "ابعج شبتاً" التي تصبح"ابعشّبتاً".[107]وشبيه بهذا أيضاً ذهاب جهر الزّاي عند مجاورتها للسّين وإدغامها فيها في نحو"رز سلمة"، تقول فيها: "رُسّلمة".[108]ومن مثل هذا كذلك إسقاط جهر الدّال و إدغامها في التّاء في نحو "انقد تلك" التي تؤول إلى: "انقتّلك".[109] وقد علّق سيبويه على ذلك، فقال: "التّاء والدّال سواء كلّ واحدة منهما تدغم في صاحبتها حتى تصبح التّاء دالا، والدّال تاء، لأنّهما من موضع واحد".[109]

وهكذا، فإنّ تعلّق العربيّ بالاستخفاف وطلبه التّوافق والانسجام بين الأصوات جعله يضحي بجهر الصّوت لصالح نظيره المهموس، تحصيلاً لهذا المبتغى وتحقيقاً له.

ومن صور الثّقل الحاصل من تباين صفات الأصوات وتنافرها، ثم لجوء العربيّة إلى ظاهرة المضارعة لعلاج هذا التّعذر، نذكر ما يحدث في افتعل،وما تصرّف منها عندما تكون الفاء صوتاً من المطبقة، وهي:الصاد، والضاد، والطاء والظاء. فهنا يتعيّن على النّاطق، استجابة لتأثير المضارعة، أن يبدل التّاء صوتاً من مخرجها ينسجم مع الفاء صفة،وهو الطّاء، وذلك تحقيقًا للتّجانس والانسجام بين الصّوتين المتجاورين نحو اصطبر، ويصطبر، مصطبر، واضطرب، ويضطرب، ومضطرب،[110] لأنّه يتعذّر النّطق بما يمليه البناء الأصلي في هذا الوزن الذي هو على النّحو التّالي: (اصتبر، ويصتبر، ومصتبر، واضترب، ويضترب، ومضترب)، وما إلى ذلك من الأمثلة التي تمضي على هذا السّمت. وقد صرح أبو عثمان المازني أن هذه الأصوات تقدر ولا يتكلّم بها، فقال: "هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن

---

(107) الكتاب،ص: 452/4.
(108) نفسه،ص:462/4.
(109) نفسه،ص:461/4.
(110) المنصف،ص:324/2.

أصلها، ولا يتكلّم بها على الأصل البتّة".[111] ويؤكّد ابن جني ما ذهب إليه أبو عثمان، أثناء شرحه الأمثلة السّابقة، فيقول: "لا يقال في اصطبر اصتبر، ولا في اضطرب اضترب ونحو ذلك... وإن كنا نعلم أن هذا هو الأصل، وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يحصى كثرة".[111] ويدعم هذا الرّأي ويعضده ابن يعيش القائل في إبدال الطّاء من تاء افتعل: "هذا الإبدال مما وجب ولزم، حتى صار الأصل فيه مرفوضاً لا يتكلّم به البتّة".[112]

والعلّة في هذا الثّقل ناجمة من تتابع صوتين متنافرين متعاكسين صفةً. فالأصوات المطبقة تتميّز بخواصّ صوتيّة تختلف عن تلك التي تعرف بها التّاء وما شابهها من الأصوات. فالأولى تتميّز باستعلاء ظهر اللّسان وانطباق مؤخرته على أقصى الحنك،[113] فضلاً عن كونها مفخّمة يعمل اللّسان معها في العلوّ لا التّسفل. وهذه كلّها صفات قوّة اختصت بها هذه المجموعة، بينما اتّصفت الثّانيّة، أي التّاء وما شاكلها من الأصوات، بالانفتاح والتّسفل والتّرقيق، وعمل اللّسان في الانحدار والتّسفل لا الإصعاد، وهذه صفات ضعف في ذات هذه المجموعة.[114]

ومن عادات العرب في كلامها أنّها تكره نطقاً يتوالى فيه صوتان الأوّل منهما ساكن، وقد اختلفا استعلاءً وتسفّلاً، لما يكلّف ذلك من جهد عضليّ في تحقيقهما. وقد احتجّ أحد النّحاة لصنيع العرب، فرأى أنّهم: "كرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يضادّه وينافيه، فأبدلوا من التّاء طاءً، لأنّهما من مخرج واحد ... وفي الطّاء استعلاء وإطباق يوافق ما قبله ليتجانس الصّوت، ويكون العمل من وجه واحد، فيكون أخفّ عليهم. والغرض من ذلك كلّه تجانس الصّوت وتقريب بعضه من بعض، والملاءمة بينهما".[115]

---

(111) المنصف، ص: 324/2 وينظر المدارس الصرفية، مختار بو عناني، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهران 1998، ص: 30-31.
(112) شرح الملوكي في التصريف، ص: 316.
(113) ينظر الكتاب، ص: 129/4 و436.
(114) ينظر المقتضب، ص: 225/1.
(115) شرح الملوكي في التصريف، ص: 317-318.

فقد عمل النّظام الصّوتيّ في العربيّة على تكييف النّطق وإزالة التّعذر عن طريق المضارعة التي تعمل على التّقريب بين الصّوتين المتنافرين صفةً، وذلك بإبدال التّاء طاء، لأنّها من مخرجها، وبهذا يتوافق الصّوتان ويخفّ النّطق بهما.[116]

ويرى أحد الدّارسين القدامى أنّ سبب إعراض العرب عن نطق تاء الافتعال على الأصل مردّه إلى أنّهم: "أرادوا تجنيس الصّوت وأن يكون العمل من وجه، بتقريب حرف من حرف".[117] والفكرة نفسها، أي روم العرب التّجنيس وإيثارهم له، ختم بها هذا الدّارس شرحه لجملة من الأمثلة تمّ فيها إدناء الصّوت من الصّوت، فقال: "كلّ ذلك ليكون العمل من وجه واحد، فهذا يدلك من مذهبهم على أنّ للتّجنيس عندهم تأثيراً قويّاً".[118]

وعليه، لقد كان التّخلص من الثّقل وتجاوزه سبباً في بعث ظاهرة المضارعة إلى الوجود التي عملت على إحداث التّوافق والانسجام بين الصّوتين المتنافرين.

ويعدّ الإدغام الظّاهرة التّشكيليّة الثّالثة التي يستعين بها النّظام الصّوتيّ لإقصاء الثّقل الحاصل في النّطق. فقد يتوالى في تركيب ما صوتان متماثلان أو متقاربان، فيثقل النّطق بهما، مما يدعو النّاطق إلى التّصرف في هذا المركب العسير طبقاً لما تمليه عادات الكلام، وذلك قصد تخليصه من عنصر الثّقل. ويرى الخليل في هذا الثّقل سبباً قويّاً في ظهور ظاهرتي الإدغام والإبدال. فقد نصّ على أنّ النّطق بالمتنافرين مخرجاً أو صفة صعب على اللّسان، وأنّ السّهولة تكمن في الاعتدال "ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال".[119]

ومن صور هذا الثّقل ما يتشكل في تركيب (افتعل)، عندما تكون فاؤه طاء. فعند إبدال تائه طاء قصد المجانسة تصادف قبلها طاء، فيجتمع المثلان، والأوّل منهما ساكن، فلم يكن من الإدغام بدّ لصعوبة النّطق بهما، وذلك نحو اطّرد

---

(116) ينظر الكتاب، ص: 467/4.
(117) المنصف، ص: 324/2-325.
(118) نفسه، ص: 325/2.
(119) النكت في إعجاز القرآن، ص: 18.

واطّلع.[120] وشبيه بهذا الثّقل ما يحدث في بناء (فعلت)، إذا كانت لامه طاء، فإنّ تاءه تبدل طاء سعياً إلى تحقيق التّوافق والانسجام مع اللاّم، فيلتقي حينئذ المثلان، والأوّل منهما ساكن، فيُؤثر العربيّ، ههنا، الإدغام لتضامّ الصّوتين. ومن ذلك ما ذكره سيبويه، نقلاً عن بعض العرب ممّن ترتضى عربيّتهم، أنّهم ضارعوا (فعلت) بافتعل، فقالوا في نحو خبطت خبطّ، ثمّ استشهد على ذلك ببيت لعلقمة بن عبدة التّميمي يقول فيه:[121]

وفي كُلّ حَيّ قد خَبَطَّ بنعمَة فَحُقَّ لشَأْس من نَداك ذنوبُ

فقد فضلّ الشّاعر إبدال التّاء طاء، ولإجراء الإدغام تخفيفاً للنّطق وتيسيراً له، عوض اللّفظ بصوتين من مخرج واحد، والقيام بعمليتين عضويتين متشابهتين.

ولم يكن هذا الصّنيع جارياً على ألسنة كلّ العرب، فهناك من ابتغى العكس، أي أبدل الطّاء الواقعة لاماً في (فعلت)، وأدغمها في التّاء. ومن ذلك ما أورده الفرّاء، وهو يشرح قوله تعالى: ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحطْ به﴾،[122] فقال: "تخرج الطّاء في اللّفظ تاء".[123]

ولم يكن الغرض من هذا الإبدال في البداية طلب الإدغام لا في (افتعل)، ولا في (فعلت)، وإنّما اهتُدي إلى ذلك التقاطاً وتوارداً لا قصداً على حدّ قول ابن جني،[124] لأنّ هؤلاء المتكلمين لّما أرادوا تجانس الصّوت وتشاكله، قربوا الثّانيّ من الأوّل أو الأوّل مـــن الثّانيّ فتماثل الصّوتان، وآثروا عندئذ الإدغام، "لأنّه أبلغ في الموافقة والمشاكلة".[125]

وشبيه بما ذكرناه تلك الأمثلة التي تبدل فيها تاء (افتعل)، دالاً عندما تكون فاء الكلمة دالاً نحو: دعا، ودرأ، ودلف، فإنّ الأصل في هذه الأبنيّة لا يتكلّم به،

---

(120) ينظر المنصف، ص: 327/2 والخصائص، ص: 141/2-142.
(121) الكتاب، ص: 471/4.
(122) الآية 22 من النمل.
(123) معاني القرآن للفراء، ص: 172/1.
(124) الخصائص، ص: 141/2.
(125) شرح الملوكي في التصريف، ص: 319.

وهو كالآتي: ادتعى، وادترأ، وادتلف. فلمّا أبدلت التّاء دالاً رغبة في تجانس الصّوتين وكراهيّة تباينهما، تصادف المثلان، والأوّل منهما ساكن، فأوثر الإدغام، فقيل: ادّعى، وادّرأ، وادّلف. وبهذا يكون المتكـــلّم قد بلغ أقصى مراتب السّهولة والتّيسير.[126]

ومن السّياقات الصّوتيّة التي تستدعي تدخّل ظاهرة الإدغام للتّخلّص من عنصر الثّقل، وبعث الخفّة في النّطق، نذكر ما يحدث عند تجاور الصّوتين المتقاربين نحو تتابع الثّاء والتّاء أو الذّال والتّاء دون فاصل بينهما، ممّا يؤدي إلى تشكيل مركّب يصعب نطقه. وقد تنبّه سيبويه إلى ذلك، فقال: "إذا كانت الحروف المتقاربة في حرف واحد، ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلاً ... فمن ذلك قولهم: في مثترد: مثّرد، لأنّهما متقاربان مهموسان".[127]

ومن الأمثلة التي تجاورت فيها الذّال والتّاء، ثمّ أبدلت التّاء دالاً لكي تنسجم والذّال، نذكر ما أورده سيبويه القائل: "تُبدل للذّال من مكان التّاء أشبه الحروف بها، لأنّهما إذا كانتا في حرف واحد لزم أن لا يبيّنا إذ كانا يدغمان منفصلين فكرهوا هذا الإجحاف، وليكون الإدغام في حرف مثله في الجهر. وذلك قولك: مدّكر كقولهم: مطّلم ... وإنّما منعهم من أن يقولوا: مذدكر، كما قالوا: مزدان، أنّ كلّ واحد منهما يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجز في الحرف الواحد إلاّ الإدغام".[128]

ومن قبيـــل هـــذه الأمثلة أيضاً ما أورده الفرّاء أثـــناء شرحه لقـــوله تعالى: ﴿ثمّ اتّخَذْتُمْ العِجْلَ مِنْ بَعْدِه﴾[129] وقوله: ﴿إنّي عُذْتُ بِرَبي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمون﴾.[130] فقد نصّ على أنّ ابن مسعود، رضي الله عنه، قرأ الآيتين

---

(126) ينظر: المنصف، ص: 330/2، وشرح الملوكي في التصريف، ص: 322-323.
(127) الكتاب، ص: 467/4.
(128) نفسه، ص: 469/4-470 وينظر: المنصف، ص: 330/2-331.
(129) الآية 51 من البقرة.
(130) الآية 20 من الدخان.

الكريمتين بإدغـــام الذّال في التّاء هكذا: (اتّختّم، وعتّ)، وحجّته في ذلك "أنّهما متناسبتان في قرب المخرج، والثّاء والذّال مخرجهما ثقيل، فأنزل الإدغام بهما لثقلهما".[131]

والظّاهر أنّ ابن مسعود قد فرّ من ثقل المتقاربين (ذ،ث) لما يكلّفان من جهد عضليّ زائد، لأنّهما بمنزلة المثّلين المتتابعين. ومن هنا عمد إلى التّخلّص من ثقلهما مستنجداً بظاهرة الإدغام التي دعت الأوّل (ذ) إلى التّنازل عن جهره لمضارعة الثّانيّ (ت) صفة ومخرجاً لينبو اللّسان عنهما نبوة واحدة. وبهذا يخف النّطق ويتيسّر، ويختزل الجهد، لأنّ في الإدغام يسقط المدغم، فيصبح المنطوق حينئذ صوتاً واحداً مع الزّيادة في زمنه.[132]

وقد تطلب العربيّة الإدغام في كثير من الحالات، مع غياب أيّ تنافر أو عدم انسجام بين الصّوتين المتجاورين، وضالتها في ذلك بلوغ أسمى مراتب الاقتصاد في النّطق. من ذلك ما يقع في بناء (افتعل) حين تبدل تاؤه طاء أو دالاً وتكون فاؤه ضاداً، أو ظاء، أو طاء، أو زايًا، أو ذالاً، أو دالاً. فقد نصّ النّحاة واللّغويّون على جواز إبدال التّاء صوتاً من مثل ما قبلها، ثمّ إفنائه فيه نحو: (اصّبر، واضّرب، واطّلع، واصّهر، واصّلح، وظّلم، واذّكر، وادّلف) إلى غير ذلك من النّماذج التي تنضوي ضمن هذا النّسق.[133]

وأجاز بعض العرب فعل ذلك بالفاء أيضاً، أي بإبدالها صوتاً يماثل التّاء، ثمّ إجراء الإدغام بينهما على التّناوب غير عابئين بما للصّوت أحياناً من قوة تحول دون إدغامه فيما هو أضعف منه. من ذلك مثلاً إبدال الصّاد طاء وإفناؤها فيها نحو

---

(131) معاني القرآن، للفراء، ص: 172/1.

(132) اللغة، لفندريس، ص: 49

(133) ينظر: الكتاب، ص: 467/4-470 والمنصف، ص:324/2-329 والمقتضب، ص:1 /64- 65 والخصائص، ص: 141/2-142 وشرح الملوكي في التّصريف، ص: 316-327.

اطّبر في اصطبر، وإبدال الضّاد طاء، وإدغامها فيها نحو اطّرب في اضطرب.[134] فقد راموا ذلك على الرّغم من تفوّق الصّاد والضّاد على الطّاء، فالأولى تفضلها بالصّفير، والثّانيّة بالتّفشي.[135]

والحاصل من هذا، أنّ الإدغام وسيلة من وسائل اللّغة تركن إليها لإشاعة التّوافق والانسجام بين الصّوتين المتماسين قصد تخليصهما ممّا يعلق بهما من ثقل أو تعذّر، وذلك بدعوتهما إلى التّماثل والاندماج، لينبو اللّسان عنهما نبوة واحدة يخفّ بها النّطق، ويترل المجهود العضليّ المبذول إلى الحدّ الأدنى، وبها يسمو النّطق إلى أعلى درجات الخفّة والسّهولة، حين تكون حركة المتماسين باتجاه التقارب.

وليس إدناء الأصوات بعضها من بعض هو كلّ ما تملكه اللّغة من وسائل لعلاج معضلات النّطق، بل قد تتخذ اللّغة اتجاهاً معاكساً، فتتبنى سبيل التّغاير والمخالفة للفرار من الثّقل وعسر النّطق النّاتج من تقارب الأصوات وتماثلها، لأنّ اللّغة كما تكره المتنافرين المتماسين، فتدعوهما إلى الاتصال والتقارب بوساطة ظاهرتي المضارعة أو الإدغام، قد تستثقل في المقابل التّماثل، فتتجه نحو التّخالف والتّغاير طلباً للسّهولة واليسر في النّطق.

فقد يتوالى في سياق ما متماثلان، وقد يحتضن أخر إدغاماً ممّا تستثقله العربيّة في بعض المواطن، فتسعى إلى معالجة ذلك بانتهاجها سلوكاً مغايراً للتّقريب، وذلك بحمل المتماثلين على التّباعد والتّخالف. وغاية اللّغة من هذا "تحقيق السّهولة في النطق، وتقليل الجهد العضليّ، ذلك أنّ النّطق بالصوت المضعّف يتطلّب مجهوداً عضليّاً أكبر".[136]

---

(134) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق عبد الرحمان سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1977وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك،المسمى"منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1955، ص: 873

(135) ينظر الكتاب، ص: 467/4 والمنصف، ص: 328 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 320.

(136) لحن العامة في ضوء الدراسات اللّغوية الحديثة، لعبد العزيز مطر، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص: 261.

وقد ذكر النّحاة واللّغويون القدامى أنّ العربيّة تنفر من التّضعيف وتستثقله، وتعمل على درئه والتّخلّص منه. فقد شبّه الخليل النّطق بالمتماثلين بمشي المقيّد، لأنّه بمثابة رفع اللّسان وردّه إلى مكانه.[137] وعملت العربيّة على تخطي ثقل التّماثل متخذة من المخالفة سبيلاً إلى ذلك. فهذا سيبويه يصف النّطق بالمضعّف على ألسنة العرب، فيقول: "اعلم أنّ التّضعيف يثقل على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم".[138] ويعرض في موضع آخر من كتابه إلى أمثلة استعانت بها العرب في تخفيف النّطق بظاهرة المخالفة، غير أنّ سيبويه يعدّ هذه الكلمات شاذة غير مطّردة، فيقول: "هذا الباب ما شذّ فأبدل مكان اللاّم لكراهيّة التّضعيف، وليس بمطّرد وذلك قولك: تسرّيت وتظنّيت، وتقصّيت من القصّة، وأمليت".[139]

وتناول الفرّاء ظاهرة توالي الأمثال، أو التّضعيف في مواطن متفرقة من كتابه، وعدّها من المركبات الصّوتيّة المجهدة، التي يأباها الذّوق العربيّ، فيفرّ منها إلى التّخالف والتّغاير عن طريق إبدال أحد المتماثلين ألفاً أو ياء أو واواً. يبدوا هذا واضحًا عنده في تحليله لفظة (دسّس) من قوله تعالى: ﴿قَدْ خابَ مَنْ دَسّاها﴾،[140] فرأى "أنّ دسّها من دسست، بدّلت بعض سيناها ياء ... والعرب تبدل في المشدّد الحرف منه بالياء والواو. من ذلك قول بعض بني عقيل: (**يَشْبو بِها نُشْجانُهُ**). من النّشيج، يريد بيشبّ: يظهر ... ومن ذلك قولهم: دينار أصله دنّار، يدلّ على ذلك جمعهم إيّاه دنانير".[141]

وأورد أبو عبيدة طائفة من الكلمات التي حوت في بنيتها تضعيفاً، ونصّ على أن العرب تستثقل النّطق بمثل هذه التّجمعات الصّوتيّة، وتأثر التّحول عنها

---

(137) النكت في إعجاز القرآن، ص: 18.
(138) الكتاب، ص: 417/4.
(139) نفسه، ص: 424/4.
(140) الآية 10 من الشمس.
(141) معاني القرآن للفراء، ص: 267/3.

لثقلها بإبدال أحد عنصري التّضعيف ياءً رغبة في تخفيف النّطق وتسهيله نحو قولهم: سُرّيّة من تسرّرت، وتلعيت من اللّعاعة".[142]

والظّاهر من عموم الأمثلة التي ساقها النّحاة واللّغويون نماذج للاستدلال على وجود ظاهرة المخالفة في العربيّة، أنّ الصوت المخالف به لا يعدوا أن يكون واحداً من سبعة أصوات هي: الصّوائت الطّوال الألف، والياء، والواو ينضاف إليها اللاّم، والميم، والنّون، والرّاء. وقد آثرها العرب لما تميّزت به من الخفّة والسّهولة والوضوح السّمعيّ.[143]

أجل، لقد مالت العربيّة إلى هذه المجموعة الصّوتية طالبة منها صوتاً حسب ما يستلزم السّياق لاستبداله بأحد المثلين اللّذين استثقل النّطق بهما معاً، وذلك نزولاً عند متطلبات النّظام الصّوتيّ الذي يجنح في مثل هذه المواطن إلى دعوة المتماثلين إلى التّخالف تجنّباً لعسر النّطق، واقتصاداً في الجهد المبذول. والعربيّة على خلاف بقيّة اللّغات السّاميّة تستخدم التّضعيف باعتدال شديد، لأنّه كثيراً ما يتعارض ونظامها الصّوتيّ.[144]

وعليه، فالعربيّة تسعى في تخلّصها من ثقل التّضعيف باستقدام ظاهرة المخالفة التي تقضي بتباعد المثلين وتغايرهما، وذلك بإبدال أحدهما صوتاً من السّبعة المخالف بها والمتميّزة بالخفّة والسّهولة والاعتدال في الجهد العضليّ المبذول. وبهذا تكون العربيّة قد اهتدت إلى تحقيق مبتغاها.

وقد تعزف العربيّة عن الظّواهر التّشكيليّة الآنفة الذّكر في معالجة الثّقل وعسر النّطق، فتترع نزعة أخرى في إقصاء الثّقل وبعث الخفّة والسّهولة في المجاميع الصّوتيّة التي تعذّر نطقها، وذلك بارتضاء ظاهرة الحذف، وهي وسيلة أخرى من

---

(142) ينظر: المزهر، ص: 468/1.

(143) ينظر: الكتاب، ص: 368/4-369 و393/4-394، ومعاني القرآن للفراء، ص: 172/1 و342/2، والمقتضب، ص: 245/1، والمنصف، ص: 209/2-210 و ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص: 83-84.

(144) العربية الفصحى، لهنري فليش، تعريب عبد الصبور شاهين، ط2، دار المشرق، بيروت، لبنـــان 1983، ص: 189

وسائل العربيّة المتنوّعة التي تعتمد عليها في تجاوز عقبات النّطق، إذ بها يتخلّص النّظام الصّوتيّ من عنصر الثّقل وإخلاء المنطوق منه، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى انحراف البناء عن نسقه المعروف به، أو الالتباس في المعنى المراد. وقد أورد السّيرافي أنّ العرب تلجأ إلى الحذف لدواع معيّنة، يأتي درء الثّقل على رأسها، "وليس كلّ ما أراد مريد حذفه كان له ذلك".[145]

ولا مرية في أنّ العربيّة توسعت في استخدامها الحذف، واستثمرته على نطاق واسع، فمنه ما دعت إليه علّة صرفيّة صوتيّة، وهو مقيس وأمثلته كثيرة في العربيّة[146] أذكر منها، ههنا، حذف الواو الواقعة بين اليّاء والكسرة في مضارع الأفعال الآتية: وعد، ووزن، وورد التي نقول فيها: يعد، ويزن، ويرد، وأصلها: يوعد، ويوزن، ويورد. غير أنّ العربيّة آثرت حذف الواو امتثالاً لمتطلبات نظامها الصّرفيّ الذي ينصّ على عدم وقوع الواو بين الياء والكسرة.

أمّا العلّة الصّوتيّة، فتكمن في ثقل النّطق بالواو في هذا الموضع، لأنّها في الأصل مستثقلة، وقد جاورها ما يزيد في ثقلها، وهما اليّاء والكسرة "فلّما اجتمع هذا الثّقل وجب تخفيفه ... فلم يجز حذف اليّاء، لأنّها حرف المضارعة، وحذفها يخلّ بمعناها، مع كراهيّة الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة لأنّه بها يعرف وزن الكلمة، فلم يبق إلا حذف الواو، وكان أبلغ في التّخفيف، لكونها أثقل من الياء والكسرة".[147]

أمّا الضّرب الثّاني من الحذف، فهو ذلك الذي دعت إليه أسباب صوتيّة محضة كتخفيف النّطق وتيسيره، ومحاولة الاقتصاد في المجهود العضليّ المبذول، وهو

---

(145) السّيرافي النحوي، ص: 461.
(146) ينظر: الكتاب، ص: 4/52-55 ، والمقتضب، ص: 1/248-254، والتّصريف الملوكي، ص: 333-353.
(147) التّصريف الملوكي، ص: 334-335.

سماعيّ لا يضبطه قياس. ومن نماذجه ميل العربيّة إلى التّخلّص من بعض الأصوات في الكلمات الطويلة نحو قولهم: اشهباب في اشهيباب.[148]

ومن كل ما تقدم، نخلص إلى أن الحذف سبيل آخر انتهجته العربيّة لتتجاوز بعض المجاميع الصّوتيّة التي يصعب نطقها وتجشّم المتكلّم جهداً عضليّاً زائداً.

على أنّ جميع ما سردناه من ظواهر صوتيّة ليس هو كلّ ما عرفته العربيّة، بل هناك ظواهر تشكيليّة أخرى تناولها النّحاة واللّغويون في القرون الثّلاثة الأولى، كالإمالة، وتخفيف الهمز، وكيفيّة الوقف على أواخر الكلم وغيرها. وهي كسابقتها ترجع في نشأتها إلى الثّقل وما يستدعيه من تصرّف قصد بعث التّوافق والانسجام بين الأصوات.

ولئن اقتصرنا على إيراد بعض الظّواهر دون أخرى، فمرد ذلك إلى أنّه لم يكن غرضنا في هذا المدخل سرد جميع الظّواهر التّشكيلية التي عرفتها العربيّة، لأنّ لهذا موضعه الخاصّ من هذه الرّسالة، وإنّما كان هدفنا الكشف عن الأسباب التي أدّت إلى ميلاد هذه الظّواهر.

وإلى جانب هذه الظّواهر التّشكيليّة، هناك طائفة أخرى من الظّواهر الأدائيّة غير التّشكيليّة لم نهتد إلى دافع صريح استدعاها في العربيّة، لأنّ نحاتنا ولغوينا اكتفوا بالإشارة إلى بعض أمثلتها دون تسميتها أو التّنظير لها، وذلك نحو النّبر والتّنغيم، وما يرتبط بهما من دراسة لمقاطع اللّغة العربيّة. فكلّ ما وصلنا عن هؤلاء العلماء، فيما يخصّ هذه الظّواهر، هي ومضات خاطفة تطلّبها سياق ما في مواطن متفرقة من كتب اللّغة والنّحو.[149]

وقد تنوّعت تعابير النّحاة واللّغويين القدامى في دلالتهم على التّشكيل الصّوتيّ، أو ما يجري بين الأصوات في التّركيب. فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي

---

(148) الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سوريا 1985، ص: 620/1.

(149) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص: 235 والتطور النحوي للغة العربية لبرجيشتراسر، إخراج وتصحيح الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة ودار الرفاعي، الرياض 1982 ص:26-27.

يستقر على لفظة (**التّأليف**)، وما اشتق منها مصطلحاً ضابطاً للتّشكيل الصّوتيّ. من ذلك قوله: "ألا ترى أنّ الضّاد والكاف إذا أُلّفتا فبُدئ بالضّاد فقيل: ضكّ كان تأليفاً لم يُحسن في أبنية الأسماء والأفعال إلاّ مفصولاً بين حرفيه بحرف لازم".[150] ومن تعابيره في هذا المعنى أيضاً ذكره "أنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما".[151] ومن نصوصه التي وظّف فيها هذه الكلمة قاصداً بها التّشكيل الصّوتيّ ذاك الذي أخبر به تلميذه اللّيث بن المظفر منبّهاً إيّاه على ما كان يقترفه بعض الأعراب من نسج لكلمات غريبة، ثمّ نسبتها إلى العرب، وهي ليست من متن لغتهم، فدعاه إلى إمعان النّظر فيما يصله منهم بقوله: "إذا ورد عليك شيء من ذلك فانظر ما هو من تأليف العرب، وما ليس من تأليفهم".[151] وثمة نصوص أخرى استخدم فيها الخليل اللّفظة المذكورة مصطلحاً دالاّ على التّشكيل الصّوتيّ.[152]

واتخذ سيبويه طائفة من الألفاظ للدّلالة على التّشكيل الصّوتيّ منها: **الوصل**،[153] **والبناء**،[154] **والاجتماع**،[155] **والكلام**. غير أنّه أفاض في استخدام لفظة "الكلام"، وما يتولّد عنها، حتى كاد يستقر عليها مصطلحاً مقيّداً لمفهوم التّشكيل الصّوتيّ. يبدو هذا في أقواله الكثيرة التي اجتبيت منها قوله: لا نعلم النّون وقعت ساكنة في الكلام قبل راء ولا لام، لأنّهم إن بينوا ثَقُل عليهم لقرب المخرجين".[156] ومن هذه الأقوال أيضاً ذكره "أنّ ما جاء في الكلام على حرف قليل، ولم يشذّ علينا منه شيء إلاّ ما لا بال له إن كان شذّ. وذلك لأنّه عندهم إجحاف أن يذهب من أقل الكلام عدداً حرفان".[157] ومن نصوصه التي استثمر

---

(150) العين، ص: 56/1.
(151) نفسه، ص: 54/1.
(152) ينظر: نفسه، ص: 54/1 وما بعدها، وجمهرة اللغة، ص: 9/1، وتهذيب اللغة، ص: 59/1 وما بعدها.
(153) ينظر الكتاب، ص: 193/4-194 و 280.
(154) نفسه، ص: 429/4 و 471 و 484.
(155) نفسه، ص: 467/4.
(156) نفسه، ص: 456/4-457.
(157) الكتاب، ص: 218/4.

فيها اللّفظة المعروفة قاصداً بها التّشكيل الصّوتيّ قوله: "لا يكون من الأفعال شيء على حرفين ... إلاّ أن تلحق الفعل علّة مطّردة في كلامهم فتصيّره على حرفين".[158] فهذه عينة من أقوال سيبويه الكثيرة التي فضّل فيها استخدام لفظة الكلام محمّلاً إيّاها الدّلالة على التّشكيل الصّوتيّ.[159]

واستعمل الفرّاء عبارة **الكلام المتصل** مريداً بها تركيب الأصوات وتشكيلها. وقد قابل بها الحروف المقطّعة، وهي تعني لديه تلك الأصوات التي لم تأتلف وغيرها في تركيب ما. يبدو هذا عنده في إجابته عمّن سأله: "كيف جاءت حروف ﴿المص﴾، و﴿كهيعص﴾ مختلفة، ثمّ أنزلا مترل با تا ثا، وهنّ متواليات".[160] فردّ الفرّاء قائلاً: "إذا ذُكرن متواليات دلّلن على أ ب ت ث بعينها مقطّعة، وإذا لم يأتن متواليات دلّلن على الكلام المتّصل لا على المقطّع".[161]

واختار ابن قتيبة (ت 276 هـ) لفظة (**بناء**)، فاشتق منها صيغة (**مبنى**) في حالة الجمع للدّلالة على تركيب الأصوات وتأليفها. ويتضح هذا لديه في بيانه الحكمة من فواتح السّور التي استهلّت ببعض الحروف المقطّعة نحو (المص) و(يس) و(ص) وغيرها، ورأى أنّ الله سبحانه وتعالى: "أقسم بحروف المعجم لشرفها وفضلها، ولأنّها مباني كتبه المترّلة بالألسنة المختلفة، ومباني أسمائه الحسنى وصفاته العلى، وأصول كلام الأمم".[162] ويستخدم ابن قتيبة كذلك عبارتين أخريين هما **الكلام المتصل**،[163] في مقابل الحروف المقطّعة،[164] وهو يعني بالأوّل الأصوات في جانبها التّشكيليّ، ويقصد بالثّانية الأصوات في حال انتزاعها من التّركيب.

---

(158) الكتاب، ص: 220/4.
(159) نفسه، ص: 209/4-210 و216-217 و224-225 و443.
(160) معاني القرآن، للفرّاء، ص: 368/1.
(161) نفسه، ص: 368/1-369.
(162) تأويل مشكل القرآن، لمسلم بن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1981، ص: 301.
(163) تأويل مشكل القرآن، ص: 302.
(164) نفسه، ص: 300.

و للمبرّد (ت 285هـ) عبارتان للدّلالة على التّشكيل الصّوتيّ أولاهما (**درج الكلام**)، وقد استخدمها في مواطن عديدة منها حديثه عن سقوط همزة الوصل التي تسبق لام التّعريف السّاكنة حتى يتسنى النّطق بها. فرأى أنّ هذه الهمزة "إذا كانت في درج الكلام سقطت كسقوط سائر ألفات الوصل".[165] وثانيتهما هي (**البناء**) مضافة إلى الفعل أو الاسم، وقد وظّفها المبرّد أثناء تطرّقه إلى أبنيّة الأفعال والأسماء.[166]

هذه، إذاً، جملة من الكلمات التي أطلقها النّحاة واللّغويون العرب في القرون الثّلاثة الأولى قصد ضبط ما دعوناه بالتّشكيل الصّوتيّ. والظّاهر لدى هؤلاء عدم ثباتهم على لفظ بعينه في حصر الظّاهرة وتقييدها، إذ كثيراً ما كانوا يعدّدون الألفاظ للدّلالة على الفكرة الواحدة، وهذا يتنافى وما يسعى إليه علم المصطلح الحديث الذي ينصّ على تخصيص لفظ واحد للمصطلح الواحد للدّلالة على المفهوم الواحد[167]*

---

(165) المقتضب، ص: 253/1.

(166) نفسه، ص: 256/1 وما بعدها.

(167) ينظر: مجلة اللسان العربي، العدد: 107/21-108.

* إذا تجاوزنا القرون الثلاثة الأولى، ورحنا نبحث عن الأوصاف التي أطلقها النّحاة واللّغويون على التشكيل الصّوتيّ، وجدناها لا تخرج في عمومها عن تلك الألفاظ والعبارات التي سخّرها أسلافهم للدّلالة على المعنى نفسه.

فهذا الفارابي (ت 339هـ)، واحد من مخضرمي القرنين الثالث والرّابع، يستعمل كلمة (**التركيب**) قاصداً بها تأليف الأصوات كما يبدوا في قوله: "إنّ الإنسان وسائر الحيوان المصوّتة لها بالطّباع في كلّ حال من أحوالها اللذيذة والمؤذيّة نغم تستعملها... وأكثر هذه هي في الإنسان، وهي الأصوات، التي يركّب الإنسان منها الألفاظ". كتاب الموسيقى الكبير، ص: 63.

ويقتفي ابن الجني (ت 392هـ) نهج الخليل، فيستخدم لفظة (**التأليف**) أو ما اشتق منها ضابطاً للتشكيل الصّوتيّ. كما في قوله: " أحسن التأليف ما بوعد فيه بين الحروف"، سرّ صناعة الإعراب، ص: 814/2، وقوله أيضاً: "واعلم أنّ أقلّ الحروف تألفا بلا فصل حروف الحلق". نفسه، ص: 812/2. ويمضي ابن جني على هذا الاستعمال، ولا يحيد عنه إلا نادراً.

ويستقر ابن فارس (ت 395 هـ) – هو الآخر- على لفظة (**التأليف**) متخذاً إيّاها ضابطاً لما يجري بين الأصوات أثناء تركيبها، مثلما يتّضح في قوله: "أصل الحروف الثمانية والعشرون التي منها تأليف الكلام كلّه". الصاحبي في فقه اللّغة العربية، ص: 102.

ويتابع عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) سبيل النّحاة واللّغويّين قبله، فيتبنى مجموعة من الكلمات نحو **التّأليف** و**الصياغة** و**التركيب** و**البناء** مكافئات للتشكيل الصّوتيّ من حيث المعنى. ينظر: دلائل الإعجاز، ص: 42 وما بعدها. ويتميز عبد القاهر من غيره باستخدام مصطلح آخر هو **النّظم** الذي شاع عنده حتى كاد يغطي على بقيّة الكلمات التي شاركته أحياناً في الدّلالة على التّشكيل الصّوتيّ. ويميّز عبد القاهر بين نوعين من النّظم، أحدهما خاص بالحروف، ويعني به "تواليها في النّطق ... وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا النّاظم لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل اقتضى، أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه". دلائل الإعجاز، ص: 41.

2- أوليات الدّرس الصّوتي:

نستشف ممّا سبق، أنّ الصّوتيات العربيّة نشأت في أحضان لغة القرآن، وأنّ القرّاء قد استفرغوا وسعهم في ضبط النّطق به لأنّ القرآن كما هو متعبّد بأحكامه كذلك يتعبّد بتلاوته. فعن ابن مسعود ﷺ أنّ النبيّ ﷺ قال: "من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة، والحسنة بعشرة أمثالها".[168] وعلى هذا الأساس حرص القرّاء على أن تكون تلاوته كما ارتضاها الخالق، وأمر بها رسوله، فقال: ﴿وَرَتِّلِ القُرْآنَ تَرْتيلاً﴾.[169] وقد سئل الإمام عليّ ﷺ عن معنى هذه الآية، فأجاب: "التّرتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف".[170] وحضّ أئمة القراءة من الصحابة على تجويد القرآن وإتقان النّطق بأصواته، فقال ابن مسعود: "جوّدوا القرآن".[171] وكان من نتائج هذا الحرص أن استقر أئمة الإقراء على أصول في التّلاوة، ونصّوا على وجوب اتّباعها، وعدّوا حسن الأداء فرضاً في القراءة.[172]

وأصول الأداء[173] نوعان: نوع استدعاه تحسين التّلاوة كالغنّة، والقلقلة، والإخفاء وما كان على نحو هذا. والآخر عادات كلاميّة علقت بلسان القارئ من لهجته نحو الهمز، والإمالة، والتّفخيم وغير ذلك. وكلاهما يحتل مكاناً بارزاً اليوم في الدّراسة الصّوتيّة. وقد نقلت هذه الأصول تواتراً عن القرّاء الأوائل، "لأنّه إذا ثبت

أمّا النّظم الآخر، فهو الخاصّ بالكلم، ويقصد به أن "تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذاً نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النّظم الذي معناه ضمّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق". دلائل الإعجاز، ص: 42.

ويمضي ابن خلدون في مطلع القرن التاسع (ت 808 هـ) مترسّما خطى الأوّلين باستعماله الألفاظ التّالية: **التّأليف، التركيب، الرّصف، والنسج** معبّراً بها عن التّشكيل الصّوتيّ. ويتضح هذا في أقواله الكثيرة التي وظّف فيها الكلمات المذكورة للدّلالة على التّشكيل الصّوتيّ. كقوله: "أمّا العرب فكان لهم فنّ الشّعر يؤلفون فيه الكلام أجزاء متساوية مع تناسب بينها في عدّة حروفها المتحركة والسّاكنة". المقدمة، ص: 426. وبالإضافة إلى هذا، يورد ابن خلدون طائفة أخرى من الأقوال التي سخّر فيها بقيّة الألفاظ للتّعبير عن التّشكيل الصّوتيّ. ينظر المقدمة، ص: 425 و554 و 560-561.

[168] النّشر في القراءات العشر، ص: 208/1.

[169] الآية 4 من المزمل.

[170] النشر في القراءات العشر، ص: 225/1 والإتقان في علوم القرآن، ص: 110/1.

[171] الإتقان في علوم القرآن، ص: 132/1.

[172] ينظر: النشر في القراءات العشر، ص: 211/1.

[173] مصطلح أطلقه القراء المتأخرون على كيفيات الأداء، ينظر النشر في القراءات العشر، ص: 26/1-27.

تواتر اللّفظ ثبت تواتر هيئة أدائه، لأنّ اللّفظ لا يقوم إلاّ به، ولا يصح إلاّ بوجوده".[173]

ومن الظّواهر الصّوتيّة التي نقلت بمصطلحاتها وشدّت انتباه العلماء في عهد التّأليف العلميّ، ظاهرة الهمز والإمالة. فقد كانتا النّواة الأولى لعلم الأصوات، وباكورة ما ألّف فيه، وذلك لشيوعهما في كلام كثير من العرب، ولتباين الألسنة فيهما. فالهمز عادة كلاميّة لازمت ألسنة أهل البادية، ولوّنت نطقهم بإيقاع خاص انمازوا به من سائر أبناء الحواضر. وقد تنبّه عيسى بن عمر إلى هذه الحقيقة فأكّدها قائلاً: "ما آخذ من قول تميم إلاّ بالنّبر، وهم أصحاب النّبر".[174] ويقابل الهمز التّخفيف الذي كان سمة نطقيّة اصطبغ بها كلام أهل الحضر من أبناء الحجاز. فقد نقل أبو زيد أنّ "أهل الحجاز وهذيل، وأهل مكّة والمدينة لا ينبرون".[174] والنّبر في العربيّة يرادف الهمز، قال ابن منظور: "النّبر بالكلام الهمز، ونـــبر الحرف همزه".[174]

والإمالة عادة نطقيّة فشت في لسان تميم وما جاورها، ويقابلها الفتح عند أهل الحجاز. قال أبو عمرو الدّاني[175]: "الفتح والإمالة لغتان مشهورتان على ألسنة الفصحاء من العرب، الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد".[176]

ولمّا كان الهمز والإمالة مسموحاً بهما في القراءة، والنّاس فيهما مختلفون أحاطهما العلماء بعناية خاصّة قصد ضبط أحكامهما في القرآن، ولهجات الكلام، إذ لا يخلو مُؤلّف تناول علوم القرآن أو العربيّة من حديث مطوّل عنهما، ولا سيما

---

(174) ينظر: اللسان مادة (نبر) ، ص:188/5.

(175) هو عثمان بن سعيد، ويكنى بأبي عمرو، أخذ القراءة عرضا عن خلف بن خاقان وغيره، وتوفي سنة 444 هـ. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ص: 503-505.

(176) الإتقان في علوم القرآن ، ص:1/ 120.

الهمز الذي صنعت فيه كتب خاصّة. وأوّل من يُنسب إليه مُؤلَّف في ذلك عبد الله ابن إسحاق الحضرميّ (ت117 هـ).[177]

وممّا يمكن عدّه من أوليّات الدّرس الصّوتيّ عند العرب عمل أبي الأسود الدؤلي. فهو أوّل خطوة عمليّة مقصودة أريد بها حماية العربيّة وتحصينها من اللّحن النّحويّ. وإذا تتبعنا السبيل الذي سلكه أبو الأسود في تحقيق فكرته وجدناه قد انبنى على أساس صوتيّ فقوله لكاتبه، وهو يتلو عليه: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه. وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف. وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنّة فاجعل النّقطة نقطتين".[178] فهذا العمل يكاد ينطق بمخارج أصوات الحركات، و لم يكن ينقصه إلاّ وصف هذه العمليّات العضويّة المنتجة لهذه الأصوات.

فقد تنبّه أبو الأسود إلى دور الشّفتين في النّطق بهذه الأصوات، وهذه حقيقة علميّة يؤكّدها علم الأصوات الحديث،[179] وأشار إلى التّنوين، وإن لم يسمّه بمصطلحه، ولكنّه أدرك طبيعته الصّوتيّة حين نعته بالغنّة، وهي صفة من صفاته. وهذه المسألة أيضاً يسلّم بها البّحث الصّوتي الحديث،[180] واهتدى أبو الأسود إلى علاقة الغنّة بالخيشوم، لأنّ الغنّة عند العرب صوت مصدره الأنف.[181]

وإذا كان عمل أبي الأسود منصباً على تخليص الألسنة من اللّحن النّحويّ، فإنّ عمل تلامذته قد اتّجه إلى تحصين الألسنة من الخطإ الصّوتيّ. فقد التبس على النّاس النّطق ببعض الأصوات التي حروفها متشابهة، وهي معراة من كلّ علامة تميّز بعضها من بعض.[182] ولهذا قام نصر بن عاصم، أو يحيى بن يعمر على خلاف في

---

(177) ينظر: مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر القاهرة، د.ت، ص: 12.

(178) نفسه، ص: 29.

(179) مجلة التراث العربي، العدد: 15 و233/16.

(180) ظاهرة التنوين في اللغة العربية، لعوض مرسي جهاوي، ط1، مطبعة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض 1982، ص: 46.

(181) ينظر: اللسان مادة (غنن)، ص:315/13.

(182) كتاب التصحيف والتحريف، للحسن بن عبد الله العسكري، مطبعة الظاهر القاهرة 1908، ص: 13.

ذلك باستخلاص المنظومة العربيّة من الأبجديّة السّاميّة، وإكمال ما نقص منها لتلائم اللّغة العربيّة، ثمّ ترتيبها ترتيباً شكليّاً، وإعجام ما تشابه منها بنقطها أفراداً وأزواجاً.[182]

وكان في إمكان تلامذة أبي الأسود أن ينطلقوا في تحقيق هذا الهدف من داخل العربيّة، لا من خارجها، وذلك بالاعتماد على نطق الأعراب، وترتيل القرّاء، بدل الاتّكال على الأبجديّة السّامية التي كانت حروفها جاهزة قد طُوِّعت للكتابة منذ زمن بعيد.[183] ولم يكن هذا العمل عسيراً، ولا معجزاً ولا يتطلّب أكثر من إمعان النّظر. وقد تحقّق ذلك في استنباط الرّوادف [184] التي كانت تنقص المجموعة السّاميّة لتوائم العربيّة. وبناء على هذا، كان من الممكن أن نرى وصفاً لأصوات العربيّة من حيث مخارجها على الأقل في منتصف القرن الأوّل، وبخاصّة إذا علمنا أنّ الدّافع إلى هذا العمل هو الخطأ الصّوتيّ، ولكنّ هذه الخطوة قد تأخّرت، ولم نجن ثمارها إلاّ في القرن الثّاني.

من هذا العرض المقتضب، نخلص إلى أنّ الدّرس الصّوتيّ عند العرب قد مرّ في نشأته بمرحلتين، كان في الأولى منهما أداءً عند القرّاء، وقد ظلّت ظواهره في هذه المرحلة تضبط بالمشافهة والسّماع، وتكتسب بالمران والتّكرار.

أمّا الثّانيّة، فكانت على أيدي النّحاة واللّغويين، وفيها عرف البّحث الصّوتيّ تطوّراً تمثّل في توسيع مصادر بحثه، فشمل لهجات العرب على اختلافها إلى جانب القرآن الكريم. كما شهدت هذه المرحلة وصف ما كان منه أداءً عند القرّاء، وما بدا من ظواهره في لهجات الكلام، ثمّ إدخال ذلك في كتب اللّغة والنّحو. وتعزى الرّيادة في هذه المرحلة إلى الخليل بن أحمد الذي توّج هذا التّطور بدراسة لأصوات العربيّة من حيث مخارجها وصفاتها. كما عرض لبعض الظّواهر التي تصيب هذه

---

(183) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 51.

(184) مصطلح يطلق على أصوات (ث خ ذ ض ظ غ)، التي خلا منها الترتيب السّامي القديم، ينظر: رسالة الخط، أحمد رضا، مطبعة العرفان صيدا لبنان 1914، ص: 14.

الأصوات عندما تأتلف وغيرها في سياقات مختلفة، ثمّ توالت الدّراسات بعده مستفيدة منه.

من الثّابت لدى النّحاة واللّغويين العرب ـــ في القرون الثّلاثة الأولى ـــ أنّهم لم يعالجوا ظواهر التّشكيل الصّوتيّ مجتمعة يحتضنها عنوان واحد شامل لها، بل تناولوها منثورة متفرّقة في كتبهم ضمن أبحاث علميّ النّحو والصّرف المختلفة. فهذا سيبويه يعالج بعض الظّواهر كالإدغام، وما ينضوي تحتها من مسائل تتناول الصّوت مستقلاً ومركّباً، بالإضافة إلى ظواهر أخرى كالإمالة، والإبدال، والمضارعة، والمخالفة التي عالجها في أبواب صرفيّة متنوعة في الجزء الأخير من كتابه،[185] دون أن يراعي نسقاً علميّاً في عرضه لهذه الظّواهر، فيقدّم ما يستلزم البّحث الصّوتيّ تقديمه، ويؤخّر ما يستدعي تأخيره. فالدّراسة الصّوتيّة،[186] التي حقّها الصّدارة أجّلها سيبويه إلى أن تناول مبحث الإدغام، في حين عرض بالدّرس قبلها لظواهر كالإعلال، والإبدال، والإمالة وغيرها. وهذه لا يمكن تفسير مسائلها ومعرفة كنهها إلاّ باستثمار معطيات الدّراسة الصّوتيّة.[187]

وإلى جانب هذا، هناك ظواهر تشكيليّة أخرى بثّها سيبويه في أبحاثه النّحويّة، نحو الهمز وأحكامه المختلفة، وبعض مسائل الوقف وما إلى ذلك من الظّواهر التي كان حقّها أن تدرس مترابطة متلاحمة يشدّها محور جامع لها.[188] وعلى نهج سيبويه انبرى باقي النّحاة واللّغويين الذين نظّروا لصوتيات العربيّة كالمبرّد الذي خالف سيبويه حين تناول الجوانب الصّوتيّة في الجزء الأوّل من مقتضبه، ولكنّه عرض عرضه حين أورد ذلك ممزوجاً بالقضايا النّحويّة

---

(185) ينظر: الكتاب، ص: 437/4 وما بعدها.

(186) أعني بهذا المصطلح دراسة الصوت قبل أن يدخل التشكيل، فهو يكافئ من حيث الدلالة مصطلح الدراسة الفونيتيكية الشائع عند كثير من الدارسين العرب المحدثين مثل: د. تمام حسان، ود. عبد الصبور شاهين، ود. رمضان عبد التواب، ود. عبد الرحمان أيوب، ود. عاطف مذكور، ود. أحمد قدور، ود. أحمد مختار عمر، ود. عبد القادر عبد الجليل و غيرهم.

(187) ينظر: المجلة العربية العدد: 1 من السنة الثالثة، ديسمبر 1978، عنوان المقال: علم الصوتيات أين موقعه اليوم على خريطة الفكر العربي؟ لصاحبه: الأستاذ عبد الجواد محمد الخُضري، ص: 119-122.

(188) ينظر: الكتاب، ص: 541/3 وما بعدها.

والصّرفيّة.[189] أمّا نحاة ولغويو القرون الثّلاثة الأولى، فلم تؤثر عنهم دراسة نظريّة لأصوات العربيّة باستثناء الفرّاء في كتاب الحدود الذي أفرد فيه أبواباً للدّراسة الصّوتيّة على غرار صنيع سيبويه، ولكنّه لم يصل إلينا.[190]

ويرجع عدم استقلال علم الأصوات بموضوعاته، عن بقيّة علوم اللّغة الأخرى، إلى أنّ هذا العلم لم يدرس لذاته. وهذا ما يفسر لنا عدم تأليف النّحاة واللّغويين كتباً مفردة له. أمّا ما ألّف في القرن الثّالث من كتب بعنوان "**الأصوات**"، فلا نستطيع أن نقطع بشيء عن طبيعة المادّة التي تحويها هذه الكتب، لأنّها مفقودة كلّها.[191] ولا نستبعد أن يكون بعضها يتحدّث عن موضوعات تخصّ الصّوتيات، كما يُحتمل أن يكون بعضها الآخر يدور حول أصوات الحيوانات والأشياء.[191] وممّن ألّفوا في هذا المجال: قُطرب (ت 206هـ)، والأصمعي (ت 213هـ)، والأخفش سعيد بن مسعدة (ت 211هـ).

ويسجّل تراثنا الصّوتيّ في القرن الرّابع خروجاً منهجيّاً عن المألوف السّائد في القرون الثّلاثة الأولى، وذلك على يد ابن جني الذي صنّف كتاباً[192] يكاد يكون خالصاً للدّراسة الصّوتيّة، إذ تناول فيه الصّوت من جانبيه الصّوتيّ والتّشكيليّ، وسمى هذه الدّراسة بعلم الأصوات والحروف وذكر ذلك، وهو بصدد إبراز العلاقة بين علم الأصوات وفنّ الموسيقا حين شبّه جهاز النّطق، وما يجري فيه أثناء عمليّة الكلام، بما تحدثه آلتا النّاي والعود عند الضرب عليهما من اختلاف في الأصوات والأنغام، ونصّ على أنّ الغرض من "هذا التّمثيل الإصابة والتّقريب، وإن لم يكن

---

(189) بعد فراغ المبرد من مبحث الفاعل والمفعول، يعرّج على معالجة كيفية اللفظ بالأصوات، ثمّ يتناول ظاهرة الإبدال، فالهمز، فالإدغام، ثمّ ينهي الجزء الأول من كتابه ببعض الأبواب النّحوية والصّرفية. ينظر: المقتضب، ص: 13/1 وما بعدها.

(190) الفهرست، ص: 305-306.

(191) ينظر: الدّراسات اللغوية عند العرب، ص: 195.

(192) هو سرّ صناعة الإعراب الذي لم يعرف العرب قبله كتاباً مخصّصاً للدّراسة الصّوتية. وهناك من يرى أنه أوّل كتاب في العالم اختص بالأصوات، ولا يقارن بكتاب (بانيني) العالم الهنديّ (ق 5 أو 4 قم)، لأنّ هذا الكتاب الموسوم (المثمّن) لم يكن خالصاً للدّراسة الصّوتيّة، بل هو في نحو اللّغة السّنسيكريتيّة بعامة، ينظر: مجلة التراث العربي العدد: 15و 240/16 وتعليم الصّوتيات العربيّة السجل العلمي للندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها، صاحب الدّراسة الدكتور عبد الله محمود، ص: 36/1.

هذا الفنّ[193] ممّا لنا، ولا لهذا الكتاب به تعلّق، ولكنّ هذا القبيل من هذا العلم، أعني علم الأصوات والحروف، له تعلّق ومشاركة للموسيقى، لمّا فيه من صنعة الأصوات والنّغم".[194]

ويُتبع ابن جني هذا القول بالشّروع في تعريف الصّوت والحرف، ثمّ إبراز الفرق بينهما لينطلق بعد ذلك في وصف أصوات المنظومة العربيّة صوتاً صوتاً، ثمّ يردف هذه الدّراسة الصّوتيّة بأخرى تشكيليّة، يقوم فيها بإجلاء أحوال كلّ صوت عندما يتألّف وغيره في سياق صوتيّ، وما يتعاقب عليه من ظواهر صوتيّة.[195]

والثّابت أنّ نحاة العربيّة ولغويّيها لم يهتدوا إلى إفراد تلك الظّواهر التّشكيليّة التي يشترك في تناولها علما الأصوات والصّرف بدرس خاص يميّزها من بقيّة الموضوعات الصّوتيّة والصّرفيّة الأخرى على نحو ما يجري الآن في البّحث اللّسانيّ الحديث الذي يسند تناول هذه الظّواهر إلى فرع خاص أطلق عليه "علم الأصوات الصّرفي" *MORPHOPHONOLOGIE الذي يعنى "بالنّظر في التّركيب الصّوتيّ للوحدات الصّرفيّة، فهو يحلّل ويصف ما يعرض لهذه المورفيمات من صور صوتيّة بحسب السّياق الذي تقع فيه".[196]

---

(193) يقصد فنّ الموسيقا.

(194) سرّ صناعة الإعراب، ص: 9/1.

(195) نفسه، ص: 10/1 وما بعدها.

(196) الأصوات لكمال بشر، ط7، دار المعارف، القاهرة مصر، 1980، ص: 55 ودراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ، ط3، عالم الكتب القاهرة مصر 1985، ص: 48-49.

* المورفوفونولوجيا: من الفروع الحديثة نسبيا في حقل اللسانيات، وموضوعه المسائل المشتركة بين علمي الأصوات والصّرف، فهو ينظر في التركيب الصّوتي للوحدات الصّرفية.[1]

عرفته مدرسة براغ بهذا المصطلح، ومن روادها الذين قالوا به تروبتسكوي.[2] غير أنّ أعمق الأبحاث في هذا الفرع كانت من صنع اللغويين الأمريكيين الذين وسموه :MORPHO-PHONEMICS .[3] ويهتم في نظر هؤلاء "بوصف الأشكال الفونيميّة للمورفيمات في البيئات اللغوية المختلفة".[4] ويذهب أحد الدارسين إلى أنّ هذا المستوى من التحليل برز إلى الوجود ليردّ على أولئك اللغويين الذين استبعدوا الربط بين الدرسين النحوي والفونولوجي.[5]

وقد انتقل هذا المصطلح في الآونة الأخيرة إلى الدراسات الصّوتية العربية عن طريق الترجمة أو التعريب. فمن نماذج ترجمته قولهم : التصريف الصّوتي.[6] وهناك من ترجمه بعلم الأصوات الصّرفي، أو الصّوتيات الصّرفية.[7] كما عرف هذا المصطلح عند بعض الباحثين تعريبا لجزء منه، وترجمة للجزء الآخر في صياغة واحدة، نحو الفنولوجيا الصّرفية،[8] أو علم الفونيمات الصّرفي.[9]

(1) ينظر مبادئ اللسانيات، لأحمد قدور، ص: 43 والأصوات، لكمال بشر، ص: 55.

(2) DICTIONNAIRE DE LINGUISTIQUE, par JEAN DUBOIS, LIBRAIRIE LAROUSSE PARIS 1973, P326.

ولكنّ هذا لا يعني أنّ النّحاة واللّغويّين العرب لم يقدّروا تلك العلاقة القائمة بين علميّ الأصوات والصّرف، أو أنّهم لم يتنبّهوا إلى القرابة التي تجمع بين موضوعات العلمين، بل الواقر عند هؤلاء العلماء أنّ تفسيرهم للقضايا الصّرفيّة، وميلهم إلى تعليل ما ينتاب الصّيغ من تقلّبات صوتيّة كانا من الدّواعي الرّئيسة التي حفّزهم على تناول أصوات العربيّة بالبحث والدّراسة. وما تناولهم لبحث الأصوات تحت باب الإدغام إلاّ منبهة على هذه العلاقة، وتلك القرابة اللّتين تشدّان أحد العلمين إلى الآخر.[197]

فالصّلة التي تجمع بين تينك الدّراستين الصّوتيّة والتّشكيليّة، كما هي بادية في تناول نحاة العربيّة ولغوييها، هي ما تعمل اللّسانيات الحديثة على تجسيده في دراستها على المستوى الصّوتيّ. فهي ترى فيهما خطوتين متلازمتين، كلتاهما مرتبطة بصنوها معتمدة عليها، لأنّ مادّتهما واحدة، وهي أصوات اللّغة، كما أنّ هدفهما واحد، وهو دراسة هذه الأصوات، و "من ثمّ لا يجوز الفصل بينهما، أو عزل إحداهما عن الأخرى".[198] ويرى أحد الباحثين،[199] أنّ الدّراسة الصّوتيّة الخاصّة بالكلام الإنسانيّ ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع الدّراسة التّشكيليّة، وينصّ على "أنّ هذين النّوعين من الدّراسة يعتمد أحدهما على الآخر، وهما

---

(3) ينظر: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، لمحمد رشاد الحمزاوي، الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1987، ص: 136.
(4) ينظر معجم علم اللغة النظري، لمحمد علي الخولي، ط1، مكتبة لبنان بيروت 1982، ص: 176.
(5) ينظر الدراسة الصّوت اللغوي، ص: 49، والأصوات، لكمال بشر، ص: 90.
(6) ينظر مجلة كتابات معاصرة فنون وعلوم، عنوان المقال: لسانيات دوسوسير، لصاحبه يوسف إسكندر العدد: 34، المجلد التاسع عام 1998، ص: 103.
(7) مبادئ اللسانيات، لأحمد قدور، ص: 43.
(8) ينظر الأصوات لكمال بشر، ص: 55 ودراسة الصّوت اللغوي، لأحمد مختار عمر، ص: 49.
(9) ينظر المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ص: 136 ، ومعجم علم اللغة النظري، ص: 176.
(197) ينظر: مجلة التراث العربي العدد: 15 و235/16.
(198) الأصوات، لكمال بشر، ص: 58-59.
(199) هو برتيل مالمبرغ، أستاذ علم الأصوات بجامعة (لُند) بالسويد، من أشهر كتب: LA PHONETIQUE نقله إلى العربية د. عبد الصبور شاهين بعنوان: علم الأصوات، كما عرف الكتاب ترجمة أخرى على يد محمد حلمي هليل بعنوان الصّوتيات.

متكاملان، ومن العبث أن نحاول تقرير أيّهما أفضل من أخيه، وتبعاً لهذا يحسن تجميع الدّراستين معاً تحت التّسميّة العامّة التّقليديّة، علم الأصوات اللّغوية".[200]

ويذهب دارس آخر في حقل الصّوتيات إلى تأكيد تلازم هاتين الدّراستين وترابطهما، فيقول: "إنّ علم الأصوات* يعدّ مقدّمة هامّة لا غنى عنها لعلم الأصوات التّشكيليّ".[201]

واستناداً إلى ما فات، رأينا من الضّرورة العلميّة أن نمهّد لبحث ظواهر التّشكيل الصّوتيّ عند النّحاة واللّغويّين العرب القدامى بدراسة لأصوات العربيّة من حيث مخارجها وصفاتها، كما نقلتها مصنّفات هؤلاء العلماء، وذلك حتى يتسنى لنا فهم تفسيراتهم وتعليلاتهم الصّوتيّة التي أبدوها أثناء معالجتهم لظواهر التّشكيل الصّوتيّ المختلفة. ومن ثمّ نستطيع أن نضع جهودهم الصّوتيّة بفرعيها الصّوتيّ والتّشكيليّ في إطارها التّاريخي، لتكون مرجعاً يعود إليه الباحث في حقل الصّوتيات العربيّة القديمة.

---

(200) علم اللغة، لمحمد السعران، ص: 201.

* يقصد الدراسة الصوتية الفوناتيكية.

(201) علم اللغة بين القديم والحديث، ص: 87.

الباب الأول

الدّراسة الصّوتيّة عند النّحاة واللّغويين العرب

تبيّن ممّا سبق أنّ علم أصوات العربيّة نشأ وترعرع في كنف لغة القرآن، وأنّ الاهتمام والعنايّة به كانا سعياً وراء هدف نبيل يتمثّل في المحافظة على نطق أصواته نطقاً صحيحاً سليماً يتطابق وطبائع العرب الفصحاء في نطق أصواتهم.

وحفاظاً على هذا النّطق وصيانته ممّا قد يعتريه، وبخاصّة عندما دبّ الاختلال إلى النّطق العربيّ، وبات ينذر بتصدّع وانهيار السّليقة العربيّة، وخشية امتداد ذلك إلى التّلاوة الشّريفة، هبّ النّحاة واللّغويون منذ مطلع القرن الثّاني الهجريّ إلى وضع ضوابط لأصوات المنظومة العربيّة قصد حمايتها ممّا قد يخرجها عن نطقها الصّحيح. وقد أفضت هذه الحركة إلى وصف أصوات العربيّة من حيث مخارجها وصفاتها على يد الخليل، ثمّ واصل بعده النّحاة واللّغويون البحث في هذا الحقل مستفيدين من جهوده.

الفصل الأول

الدّراسة الصّوتيّة عند الخليل

ينفرد الخليل بن أحمد الفراهيديّ بأسباب خاصّة، دعته إلى تناول أصوات العربيّة بالبحث والدّراسة، منها أنّه لم يكن مقتنعاً بمنهج معاصريه في معالجة مفردات اللّغة. فقد كان صنيعهم جزئيّاً يقوم على حشر طائفة من الكلمات، ثمّ شرحها والاستشهاد عليها، أو الاقتصار على عدد من المفردات التي تشترك في موضوع ما، ثمّ تبيان معانيها نحو كتب النّبات والشّجر والنّخيل للأصمعيّ والمطر واللّبإ لأبي زيد.[1] وقد عُرف هذا العمل في اصطلاح المعجميّين "**بالرّسائل اللغوية**".[2] وثبت لدى الخليل أنّ المنهج المتّبع من معاصريه في حصر مفردات اللّغة، والقائم على المشافهة والسّماع ثمّ التّسجيل، لا يمكن الاعتماد عليه في استغراق جميع كلمات اللّغة، إذ لو ألّف على منوال هذا المنهج آلاف الرّسائل لم يؤمن معه التّكرار، ولم يُتأكّد ذكر جميع المواد.[3]

وبناءً على هذا، فكّر الخليل في منهج جديد يسلمه إلى مسح "جميع ما تكلّمت به العرب في أشعارها وأمثالها"،[4] ثمّ وضع ذلك في نظام يؤمن معه التّكرار، أو فوات بعض المواد.[3] وقد اقتنع الخليل أنّ هذه الفكرة لا يمكن بلوغها إلاّ عن طريق الأصوات بوصفها أسّ الكلِم، وقاعدته التي يقوم عليها. وظلّت هذه الفكرة تشغل بال الخليل إلى أن اختمرت في ذهنه وتمّ نضجها، ففاتح بها تلميذه اللّيث قائلاً: "لو أنّ إنساناً قصد وألّف حروف ألف وباء وتاء وثاء على ما أمثّله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب فتهيّأ له أصل لا يخرج عنه شيء منه بتة".[5]

ولمّا استقرّ الخليل على فكرته، واطمأنّ إلى منهجه، رأى من الضّروريّ أن يصدّر معجمه بدراسة لأصوات العربيّة يتناول فيها ما يخدم فكرته، وييسّر سبيله، ولتكون هذه الدّراسة سراجاً ينير طريق الباحث في معجمه عن الكلمة المبتغاة. قال

---

(1) البلغة في شذور اللغة، للآب لويس شيخو اليسوعي، ط3، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، ص: 175.
(2) نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب، أمجد الطرابلسي، ط6، دار الفتح، دمشق 1976، ص: 15 وما بعدها.
(3) العين، تحقيق عبد الله درويش، مطبعة العاني بغداد 1967، ص: 32/1.
(4) العين، ص: 47/1 ومقدمة التهذيب، ص: 67-68.
(5) الفهرست، ص: 43.

الخليل بعد أن أنهى وصفه لمخارج الأصوات: "إذا سألت عن كلمة، وأردت أن تعرف موضعها، فانظر إلى حروف الكلمة، فمهما وجدت منها واحداً في الكتاب المقدّم فهو في ذلك الكتاب".[7]

لقد أدرك الخليل أهميّة توظيف مطالب الدّرس الصّوتيّ في تجسيد وفهم أفكاره المعجميّة التي كان يهدف من وراءها إلى استيعاب جميع كلام العرب الواضح منه والغريب.[8] ولم تكن جهود الخليل الصّوتيّة التي حوتها مقدّمة العين، هي كلّ ما أثر عنه في هذا المجال، بل له آراء وأفكار أخرى رواها عنه تلامذته وأصحابه من مثل سيبويه، وأبي الحسن الأخفش، والنّضر بن شميل، واللّيث بن المظفّر وغيرهم، كما سيتضح من عرضنا لهذه الجهود.

1- مخارج الأصوات عند الخليل:

لم تتّفق الرّوايات عن الخليل في عدد أصوات المنظومة العربيّة. فقد نقل عنه اللّيث أنّها "تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياز ومدارج، وأربعة جوف".[9] وروى عنه أبو الحسن الأخفش أنّ "الحروف العربيّة ثمانيّة وعشرون أصلاً".[10] كما أورد عنه لغويّ آخر، لم تصرح المصادر باسمه، أنّ "الحروف التي بني منها كلام العرب ثمانيّة وعشرون حرفاً لكلّ منها صرف وجرس".[11] ويظهر من قول القّائلين إنّ عدد الأصوات عند الخليل ثمانيّة وعشرون صوتاً، أنّهم أسقطوا الألف اللّينة، كما هو في اصطلاح الخليل، فلم يعدّوها صوتاً جوفيّاً معتلاً. فقد ذكر صاحب الرّواية الأخيرة أنّ الخليل قال: "الحروف الثّمانيّة والعشرون على نحوين: معتل وصحيح، فالمعتلّ منها ثلاثة أحرف: الهمزة والياء والواو ... وصورهنّ على ما ترى: أ و ي".[11]

---

(7) العين، ص: 47/1 ومقدمة التهذيب، ص: 57.
(8) العين، ص: 60/1.
(9) نفسه، ص: 57/1.
(10) تذكرة النحاة، لأبي حيان أثير الدين، تحقيق عفيف عبد الرحمان، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان 1986، ص: 29.
(11) مقدمة التهذيب، ص: 65 وتذكرة النحاة، ص: 25.

والظاهر أنّ سبب عزل الخليل الألف اللّينة في الرّوايتين السّابقتين وإخراجها من أصوات المنظومة، كونه قصر حديثه فيهما على الأصوات التي تعتريها الحركات كما يفهم من قوله: "لكلّ منها صرف وجرس".[12] والألف لا تدخلها الحركات بدليل قوله: "أمّا الألف اللّينة فلا صرف لها، وإنّما هي جرس مدّة بعد فتحة".[12] وانطلاقا من هذا لم ينف الخليل الألف عن أصوات المنظومة، بدليل رواية اللّيث عنـــه، ولكنّه سكت عنها حين كان حديثه يخصّ أصواتاً تشتـــرك في شيء معين ـــ هو قبولها الحركات ـــ لا يسري على الألف. ويؤكّد هذا التّعليل صاحب الرّواية الأخيرة، إذ نقل عن الخليل في موضع آخر أنّ الألف أحد عناصر المنظومة، وصوت من أصوات الجوف والعلّة، فقال: "الحروف المعتلّة ... أربعة: الهمزة والألف اللّينة والياء والواو".[13] وبناءً على هذا النّص الأخير، نستطيع القول إنّ الرّوايتين كانتا جواباً من الخليل على قدر سؤال وجّه إليه عن أصوات العربيّة التي تحتمل الحركات. وبذلك تكون الروايات الثّلاث متّفقة على أنّ عدد أصوات المنظومة عند الخليل تسعة وعشرون صوتاً.

وينصّ الخليل على أنّ الطّريقة المثلى لكشف مخرج الصّوت أن يؤتى به ساكناً مفرغاً من كلّ حركة لقوله: "الجرْس ... فهم الصّوت في سكون الحرف".[13] ويصف اللّيث طريقة أستاذه في تعيين مخرج الصّوت، بأنّه كان يجيء به ساكناً مسبوقاً بهمزة قطع مفتوحة نحو: أَبْ، أَتْ، أَحْ، أَعْ، أَغْ، ثمّ ينطق به.[14] وروى عنه سيبويه أنّه كان يلفظ بالصّوت ساكناً تتقدّمه همزة وصل مكسورة نحو: اِبْ، اِيْ، اِدْ.[15] وكان غرضه من ذلك بلوغ الدّقة في تحديد مخرجه.[16] ولهذا

---

(12) الصّرف: مصطلح أطلقه الخليل على الحركة، والجَرْس: مصطلح يرادف عنده الصّوت، ينظر: مقدمة التهذيب، ص: 66.

(13) مقدمة التهذيب، ص: 66.

(14) العين، تحقيق عبد الله درويش، ص: 52/1.

(15) الكتاب، ص: 321/3 والمقتضب، ص: 32/1.

(16) الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، ص: 20، والمدخل إلى علم اللغة، لرمضان عبد التواب، ص: 15.

عرّي الحرف عند النّطق بصوته من كلّ حركة، لأنّها تقلقه عن مخرجه، وتجتذبه إلى الصّوت الذي هي بضعه.[17]

لقد أفضى اختبار الخليل لأصوات العربيّة إلى تقسيمها إلى مجموعات صوتية بلغت إحدى عشرة مجموعة، ثمّ وزّعها على أحياز بحسب عددها، ثمّ أعقب ذلك ببيان مخارج كلّ مجموعة منطلقاً من أوّل حيّز في الحلق، ثمّ بالذي يليه حتى أتى على آخرها، وهو الجوف.

أ- جهاز النّطق عند الخليل:

لم يصدّر الخليل دراسته الصّوتيّة بعرض لأعضاء النّطق التي تساهم في عمليّة الكلام، كما هي الحال في البحث الصّوتيّ الحديث، بل انطلق مباشرة ودون تمهيد في بيان مخارج أصوات العربيّة. غير أنّ عودة سريعة إلى هذه الدّراسة تمكّن الباحث من حصر هذه الأعضاء التي تؤلّف في مجموعها جهاز النّطق المكوّن لديه من أربعة أقسام كبرى، يأتي الحلق في مقدمتها. ويعدّه الخليل أدخل جزء في جهاز التّصويت، ويميّز فيه ثلاثة أحياز هي: أقصاه ووسطه وأدناه.[18] وقد تصوّر الخليل ضمن كلّ حيز مجموعة من المدارج، يستقرّ بها في كلّ منها صوت، أو مجموعة من الأصوات.[19]

ويلي الحلق في ترتيب الخليل التّجويف الفمويّ، ويمتدّ من اللّهاة إلى الشّفتين. ويلاحظ فيه اللّسان، وهو عضو أساسي في عمليّة الكلام لمرونته، إذ يشارك في إخراج مجموعة كبيرة الأصوات. ويميّز فيه الخليل العكدة ــ ويسميها أيضاً بأصل اللّسان وأقصاه ــ[20] ثمّ وسطه، ثمّ طرفه ــ ويلقبّه أيضاً بأسلة اللّسان[21] وبمنتهى طرفه ــ[22] ثمّ حافتيه، وهما جانبا اللّسان. ويتّصل اللّسان في

---

(17) سرّ صناعة الإعراب، ص: 6/1.
(18) العين، ص: 52/1 وتذكرة النحاة، ص: 25.
(19) ينظر: العين، ص: 51/1 و57-58.
(20) تذكرة النحاة، ص: 25.
(21) نفسه، ص: 26-27.
(22) نفسه، ص: 28.

تحرّكه بالحنك الأعلى،[20] فينتج في كلّ وضع من أوضاعه بالنّسبة إلى جزء من أجزاء الحنك الأعلى مجموعة من المخارج.[23] ويقسّم الخليل الحنك الأعلى إلى أقصاه ـــ ويسميه باللّهاة ـــ،[24] ثمّ وسطه،[21] ثمّ الغار الأعلى، ثمّ النّطع فاللّثـــة.[24] وتنبّه الخليل إلى مساهمة الأسنان في إحداث طائفة من الأصوات، فيميّز فيها الثّنايا[25] والرّبَاعِيَات[20] والأضراس،[21] وأدرك الخليل كذلك دور الشّفتين في إصدار مجموعة من الأصوات[24].

ويمثّل الخيشوم القسم الثّالث في تصوّر الخليل، وهو يعني عنده أقصى الأنف، ويساهم في إخراج صوتين هما النّون والميم السّاكنتان. أمّا رابع هذه الأقسام المشكّلة لجهاز النّطق عند الخليل، فيمثّلها الجوف وهو عبارة عن فراغ يمتد من أقصى الحلق إلى الشّفتين.[25] وهو على سعته يؤلّف حيّزاً ومدرجاً واحداً تنطلق منه مجموعة من الأصوات.[24]

ب- مخارج أصوات الحلق:

يتألّف الحلق، عند الخليل، من ثلاثة أحياز هي أقصى الحلق ووسطه وأدناه من الفم، وينطلق منها ستّة أصوات.

1) مخارج أصوات أقصى الحلق:

يحتضن أقصى الحلق على الأرجح في مذهب الخليل صوتين اثنين هما: الهمزة والهاء.[26] وقد تباينت الرّوايات عنه في نسبة هذين الصّوتين إلى الحيّز المذكور، وفي تحديد رتبتيهما. وكانت الهمزة أكثر الصّوتين اضطراباً لديه، فهي في بعض أقواله: "مخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة".[27] وممّا يدعّم هذا الرأي ويعضده ما ذكره ابن كيسان (ت 299هـــ) نقلاً عمّن سمع من الخليل، أنّه لم

---

(23) الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، ص: 18.
(24) العين، ص: 58/1.
(25) تذكرة النحاة، ص: 28 و30.
(26) المزهر، ص: 90/1.
(27) العين، ص: 52/1 ومقدمة التهذيب، ص: 59.

يبدأ معجمه بالهمزة، مع علمه بأنّها تحتل أعمق مخرج، "لأنّها يلحقها النّقص والتّغيير الحذف ... فنزلت إلى الحيّز الثّاني، وفيه العين والحاء، فوجدت العين أنصع الحرفين فابتدأت به".[26] وممّا يؤكد هذا الرّأي ويقوّيه أيضاً ذاك الذي أورده الأزهريّ نقلاً عن العين، أنّ الهمزة "مخرجها من أقصى الحلق".[28]

وعلى الرّغم من إجماع هذه النّصوص المتعدّدة على أقصى الحلق حيّزاً ومخرجاً للهمزة، نجد الخليل لا يثبت على هذا الرّأي، بل نراه يرجع عنه، ويخرج الهمزة من هذا الحيّز ومن المجموعة الحلقيّة برمتها ليضمّها إلى طائفة أخرى دعاها بالجوفيّة، فيقول: "وأربعة أحرف جوف هي: الواو والياء والألف اللّينة والهمزة".[29] وقد يستثني الخليل صوت الهمزة فلا يدرجه ضمن حيّز من الأحياز، فيقول: "والهمزة في الهواء لم يكن لها حيّز تنسب إليه".[30]

فالمستقري لجهود الخليل الصّوتيّة، والمتتبّع لأحوال الهمزة لديه يحكم بأنّ مخرجها عنده من أقصى الحلق، وذلك لكثرة النّصوص التي تؤيّد هذا الرّأي وتقطع به.

وتمثل الهاء الصّوت الموالي للهمزة، والثّابت في مذهب الخليل أنّها من أقصى الحلق. وآية ذلك نصّه على أنّ الحلقيّة تتوزّع من أقصى الحلق إلى أدناه على النّحو التّالي: الهاء، والعين، والحاء، والخاء، والغين.[31] إنّ تصدير الخليل هذه المجموعة بالهاء وإيراده لها مرتّبة لدليل على أنّها من أقصى الحلق. وممّا يلاحظ أيضاً في هذا القول سكوته عن ذكر الهمزة، وهي الشّريك الثّاني للهاء في أقصى الحلق. وقد يضم الخليل العين والحاء إلى الهاء جاعلاً رتبتها بعدهما، ثمّ يعزو الكلّ إلى أقصى

---

(28) مقدمة التهذيب، ص: 66.
(29) العين، ص: 57/1 ومقدمة التهذيب، ص: 63.
(30) العين، ص: 58/1.
(31) تذكرة النحاة، ص: 25.

الحلق، فيقول: "أقصى الحروف كلّها العين ثمّ الحاء ... ثمّ الهاء فهذه ثلاثة أحرف في حيّز واحد بعضها أرفع من بعض"[32].

والحقّ إنّ إدراج الخليل للعين والحاء ضمن حيّز أقصى الحلق لا تؤيّده التّجربة النّطقيّة البحتة ويتنافى وما نقله عنه أصحابه وتلامذته غير اللّيث. وقد صرّح الخليل أنّ التّغيير الذي أجراه في أصوات الحلق، وقدّم فيه أصوات الحيّز الثّاني على أصوات الحيّز الأوّل، دعت إليه نظريته المعجميّة التي استلزمت منه نسقاً يقوم على أساس سلوك الأصوات في البناء. والتمس الخليل لصنيعه مسوغاً استخلصه من طبيعة هذه الأصوات عند دخولها التّشكيل الصّوتيّ. فقد نصّ على أنّه لم يبدأ ترتيبه لأصوات الحلق بالهمزة، لأنّه "لا هجاء لها، فهي تكتب مرة ألفاً ومرة واواً ومرة ياءً".[33] وقال أيضا: "الهمزة ... إذا رفّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف على غير طريقة الحروف الصّحاح".[34]

ولعلّ أنّ سرّ في عدول الخليل ـــ فيما يبدو ـــ عن إبقاء الهمزة في مقدّمة ترتيبه مردّه إلى أنّه كره أن يبدأ معجمه بحرف يفتقر إلى صوت ثابت وهيئة محفوظة. واحتجّ الخليل لعدم استقراره على الهاء فاتحة لترتيبه، بعد أن أزاح الهمزة منه، لكونها ليّنة خفيّة لا صوت لها، فهي على حدّ قوله: "نفس لا اعتيـــاص فيها".[35]

وبناءً على ما تقدم، تحوّل الخليل إلى الحيّز الثّاني، وفيه العين والحاء، فآثر الابتداء بالأولى لنصوع صوتها، وضخامة جرسها، وحسن تأليفها مع غيرها.[36] وبهذا يكون الخليل قد ضحّى بما أملته عليه التّجربة النّطقيّة في سبيل ضبط وإحكام نظريّته المعجميّة.

---

[32] العين، ص: 57/1 ومقدمة التهذيب، ص: 63 وتذكرة النحاة، ص: 27.
[33] مقدمة التهذيب، ص: 51.
[34] العين، ص: 1/ 52.
[35] نفسه، ص: 54/1.
[36] نفسه، ص: 53/1.

2) أصوات وسط الحلق:

يشترك في هذا الحيّز عند الخليل صوتان اثنان هما العين والحاء، لقوله: "نزلت إلى الحيّز الثّاني، وفيه العين والحاء، فوجدت العين أنصع الحرفين فابتدأت به".[37] يقرّر الخليل في هذا القول أنّ الصّوتين مخرجهما وسط الحلق ورتبتهما واحدة. يفسر هذا، المقياس الذي استند إليه الخليل في تقديم العين على الحاء، وكذا استهلال ترتيبه المعجميّ[38] بها، فهو معيار يرتكز على الصّفة وكثرة الدّوران في الكلام أساساً لهذا التّرجيح دون المخرج.[37] ويمكن تخريج ما أورده اللّيث عن الخليل، أنّ "أقصى الحروف كلّها العين ثمّ الحاء"،[39] بأنّ ذلك لا يمثل ترتيبه النّابع من التّجربة النّطقيّة، ولم يكن هو المقصود في قوله، بل إنّ المراد بذلك ترتيبه الذي قادته إليه نظريّته المعجميّة القائمة على مراعاة الخصائص الصّوتيّة لكلّ حرف حين يجاور غيره.

لقد آثر الخليل أن يبدأ معجمه بصوت يتوفّر فيه الوضوح، وثبات الصّورة، بالإضافة إلى كثرة ممازجته لغيره من الأصوات الأخرى.[40] ولمّا أدرك الخليل أنّ هذه الشّروط لا تتحقق في صوتي الحيّز الأوّل، فالهمزة لا تستقر على رسم معيّن[41] والهاء مهموسة خفيّة لا صوت لها،[42] نظر إلى الحيّز الثّانيّ وفيه العين والحاء، فاختار العين لكونها أندى وأصغى في السّمع من الحاء، ثمّ كذلك لثبات صورتها وكثرة مخالطتها لغيرها من الأصوات الأخرى.[43] فلّما تيسّر مطلب الخليل في الحيّز الثّاني جعله أوّلاً، ثمّ نقل الهمزة إلى الجوف مستنداً إلى ما بين هذا

---

(37) المزهر، ص: 90/1.
(38) نقصد ترتيبه المعتمد في العين.
(39) العين، ص: 57/1.
(40) نفسه، ص: 53/1.
(41) مقدمة التهذيب، ص: 66.
(42) العين، ص: 54/1.
(43) المزهر، ص: 90/1.

الصّوت وتلك المجموعة من مشابهة، وأبقى الهاء ضمن حيّز أقصى الحلق مع تأخير رتبتها، إذ جعلها بعد الحاء.[44]

إنّ تقديم الخليل للعين على سائر الأصوات الحلقيّة ليس معناه أنّ هذا الصّوت أدخل أصوات هذه المجموعة في الحلق، وإنّما كان تقديمه له بدافع وظيفته الحيويّة في بنية الكلمة، وإنّ كانت هذه الميزة ليست حكراً على صوت العين، بل إنّ من أصوات الفم ما هو أولى بها ومقدّم عليه، إذ صوت العين يؤدي هذه الوظيفة عند غياب هذه الأصوات على نحو ما يقع بين الأصوات المذلقة والعين في البناءين الرّباعيّ والخماسيّ.[45] ولكن الخليل أراد ألاّ يتجاوز في اختيار الصّوت المطلوب أحياز الحلق الثّلاثة، حتى لا يخلّ إخلالاً كليّاً بالتّرتيب العامّ الذي تؤيّده التّجربة النّطقيّة.

3) أصوات أدنى الحلق إلى الفم:

يمثّل هذا الحيّز عند الخليل الفيصل بين الحلق والفم، ويضمّنه صوتين اثنين هما الغين والخاء، ومخرجهما عنده واحد. فلم تكن الغين أقرب من الخاء إلى الحلق، ولا الخاء أدنى من الغين إلى الفم. ولهذا السّبب تبادلتا الإدغام والإبدال.[46] وممّا يؤكّد أنّ الخليل لم يقصد ترتيباً بين صوتي هذا الحيّز اكتفاؤه بالقول: "الخاء والغين في حيّز واحد".[47] وقد اعتاد الخليل إذا أراد ترتيباً ضمن المجموعة الصّوتيّة الواحدة أن ينبّه عليه.[47]

والذي زعمه النّضر بن شميل من إدراج للهمزة مع الخاء والغين، مستنداً في ذلك إلى قول يرويه عن الخليل ونصّه أنّ "الهمزة والغين

---

(44) العين، ص: 58/1.
(45) نفسه، ص: 53/1.
(46) تذكرة النحاة، ص: 27.
(47) العين، ص: 58/1 ومقدمة التهذيب، ص: 63.

والخاء ... في حيز واحـــد".[48] إنّ النّاظر إلى هذا القول، والعارف بمذهب الخليل في الأصوات يرفض أن يكون الخليل قائلاً له، وذلك لأسباب منها أنّ الثّابت عنده في الهمزة أن يكون مخرجها من أقصى الحلق كما الحال في ترتيبه العام،[49] أو من الجوف، كما هو معروف في ترتيبه المعجمي. وممّا يردّ هذا القول أيضاً كونه لم يروه عنه غير النّضر. أضف إلى ذلك أنّنا لم نصادف لغويّاً معاصراً للخليل، أو جاء بعده، قد قال بهذا الرّأي.

واستناداً إلى ما سبق، نخلص إلى أنّ للخليل في أصوات الحلق ترتيبين: أحدهما عام، وهو الخاضع للتّجربة النّطقيّة وتوالي أصواته كالآتي: الهمزة والهاء، ثمّ العين والحاء، ثم الغين والخاء. والآخر ترتيبه المعجميّ الذي تحكّمت فيه خطّته في الكتاب ونسقه كما يلي: العين والحاء والهاء، ثمّ الغين والخاء. وقد قادته هذه المنهجيّة إلى إلغاء حيّز وسط الحلق، والإبقاء على حيّزين في الحلق هما أقصاه وأدناه من الفم. هذا تفسيرنا لرواية اللّيث عن الخليل، أنّ الأصوات الحلقيّة خمسة ينتظمها أقصى الحلق وأدناه.[50]

ج – مخارج أصوات الفم:

قسّم الخليل أصوات الفم ـــ وعددها عشرون صوتاً ـــ إلى مجموعات صوتيّة، كلّ مجموعة يضمّها حيّز معين، فتشكّل لديه سبع مجموعات في سبعة أحياز، ثمّ أحدث تقسيماً داخليّاً شمل جميع الأحياز، إذ ضمّن كل واحد منها عدداً من المدارج، في كلّ مدرج يستقرّ صوت أو طائفة من الأصوات بحسب اتّفاق الأصوات أو اختلافها في المخارج.

1) أصوات أقصى الفم ووسطه:

---

(48) تذكرة النحاة، ص: 27.
(49) نعني به ترتيبه النابع من التجربة النّطقية.
(50) تذكرة النحاة، ص: 25.

يضمّ أقصى الفم عند الخليل حيزاً واحداً دعاه اللّهاة، وأصواته اثنان هما القاف والكاف. ويعدّ هذا الحيّز عند الخليل الفيصل بين الحلق والفم. فقد ذكر اللّيث، رواية عن الخليل، أنّ إحداث هذين الصّوتين يتشكّل باتّصال عكدة اللّسان أو أصله باللّهاة، فقال: "مخرج القاف والكاف بين عكدة اللّسان وبين اللّهاة في أقصى الفم".[51] وينقل النّضر عن الخليل تحديداً آخر أدقّ ــ لمخرجي هذين الصّوتين ــ من ذاك الذي أورده عنه اللّيث، فيقول: "القاف والكاف لهويتان، لأنّ مبدأهما من اللّهاة إلاّ أنّ مخرج القاف من فويق حنكها، ومجرى الكاف من أسفله".[52] وقد تنبّه الخليل إلى وجود فرق بين الصّوتين من حيث المخرج، وهو لا يملك من وسائل الكشف سوى أذنه الموسيقيّة وحسّه المرهف، فقال: "القاف والكاف لهويتان، والكاف أرفع".[53]

أمّا ما نقله أبو الحسن الأخفش عن الخليل أنّ "القاف من فوق اللّسان مبدؤه، وعلى فويق الحنك مجراه، ثمّ تكــون الكاف من أسفله حتى تدنو من محلّه"،[54] فهذا لا يفسّر على أنّ الكاف أدخل في جهاز النّطق من القاف، وذلك لمخالفته عموم أقوال الخليل في هذين الصّوتين. ويمكن حمل القول على أنّ وضع اللّسان في مقابل الحنك الأعلى، حين النّطق بصوت القاف، يكون أقرب منه من وضعه مع الكاف، أو بتعبير آخر أنّ منفذ تسرّب صوت القاف، بعد انفكاك العضوين، يكون أضيق من منفذ تسلّل صوت الكاف. وبذلك يكون مخرج الكاف أسفل وأدخل إلى الفم من القاف.

ويحتضن وسط الفم عند الخليل كذلك حيّزاً واحداً سمّاه الشّجْر،[55] وتباينت الرّوايات عنه في طبيعة أصواته. فهذا اللّيث ينقل عن أستاذه أنّ أصوات

---

(51) العين، ص: 58/1 واللسان، ص: 388/10.
(52) تذكرة النحاة، ص: 27.
(53) العين، ص: 58/1.
(54) تذكرة النحاة، ص: 29.
(55) الشّجر: مفرج الفم ومفتحه. ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، 1973، ص: 141/12-142.

هذا الحيّز ثلاثة هي: الجيم والشّين والضّاد. وقد أورد ذلك دون أن يشير إلى مخارج هذه المجموعة، ما إن كانت من مخرج واحد أو من مخارج متعددة، واكتفى بذكر عدد أصوات الحيّز، ثمّ مبدإ انطلاقها.[56] ويروي النّضر عن الخليل أنّ الشّجريّة: الشّين و الجيم والياء، ثمّ ينقل عنه وصفاً لمخارج هذه المجموعة، فيقول: "الشّين والجيم والياء شجريّة، لأنّ مبدأها من الشّجْر، ومجراها على وسط اللّسان ووسط الحنك".[57]

ومن هنا، فالرّوايتان تختلفان في الصّوت الأخير من هذه المجموعة، إذ تثبت الأولى الضّاد صوتاً شجريّاً يقاسم الجيم والشّين الحيّز والمخرج. وتعدّ الثّانيّة الياء شريكاً ثالثاً لهذين الصّوتين في الحيّز والمنطلق والمخرج. ويعضد رواية النّضر ويقوّيها ما حمله أبو الحسن الأخفش عن الخليل أنّ الشّجرية الشّين والجيم والياء، تتّفق في مبدإ انطلاقها، وتختلف قليلاً في مخارجها. فالشّين من بين وسط اللّسان وما يقابله من الحنك الأعلى، والجيم والياء من مبدئه، غير أنّهما يعارضانه في مجراه.[58]

وممّا يؤكّد مذهب الخليل في الأصوات الشّجريّة، وهي الشّين والجيم والياء، عدم استقرار اللّيث على هذه الرّواية رأياً خاصّاً للخليل. يستشفّ هذا ممّا أورده جنادة اللّغويّ،[59] إذ قال: "وفي بعض روايات اللّيث عن الخليل، أنّ الضّاد شجريّة".[60] فمن المعاني التي يمكن استنتاجها من هذا القول إنّ اللّيث قد نقل عن الخليل رأياً مخالفاً لروايته السّالفة. ولا نستبعد أن يكون هذا الرّأي المعدول إليه موافقاً لما رواه الأخفش والنّضر عن الخليل، بل نرجّح أن يكون الصّواب، وحجّتنا

---

(56) العين، ص: 58/1 و مقدمة التهذيب، ص: 63 و لسان العرب، ص: 110/7.

(57) تذكرة النّحاة،ص: 27.

(58) نفسه، ص: 29-30.

(59) هو أبو أسامة جنادة بن محمد اللغوي الأزدي، كان مكثراً من حفظ اللغة و نقلها، عارفاً بغريبها و مستعملها .وتوفي سنة 399 هـ. ينظر: وفيات الأعيان ،لابن خلكان أبي العبّاس شمس الدين أحمد، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النّهضة المصريّة، القاهرة، 1948، ص:322/1-323.

(60) تذكرة النّحاة، ص: 29.

في ذلك أنّ جنادة ذكر هذا القول بعد أن سرد رواية النّضر، ثمّ أشار إلى أنّ للّيث قولاً آخر يغاير روايته السّابقة، و لم يعلّق عليه. فلو كان هذا المغاير غير الذي بسط الأخفش والنّضر لنبّه عليه جنادة وذكره من باب الزّيادة في الفائدة، وهو يعرض لجهود الخليل الصّوتية.

وممّا يتد كون الياء هي القسيم للجيم والشّين دون الضّاد، في حيز الشَّجْر عند الخليل، أنّ رواية اللّيث بن المظفّر هي قول الخليل في العين. فقد أثبتنا فيما مضى أنّ صاحب العين غيّر من ترتيبه العامّ حسب المخارج بما يناسب خطّته في المعجم، لأنّه لم يكن غرضه هنالك تقديم دراسة وافية لأصوات العربيّة، بل ذكر منها ما رأى الحاجة ماسّة إليه. ولهذا لجأ إلى التّعميم وعدم التّفصيل. ففي بيانه لمخارج الأصوات كان يذكر المجموعة الصّوتيّة، ثمّ ينعتها باسم العضو الذي يبدأ انطلاق أصواتها منه.[61] ولمّا كان حرف الياء في المنظومة العربيّة يطلق على ثلاثة أصوات: أحدهما للمدّ وثانيهما للّين، وثالثهما صامت،[62] فضّل الخليل جمع هذه الأصوات الثّلاثة في صوت واحد، ثمّ أودعه حيّز الجوف[61] على نحو ما فعل بالهمزة. وبذلك صادفت الجيم والشّين صوت الضّاد الذي أصبح يليهما في التّرتيب بعد نقل الياء، وقد انفرد و لم يدخل في تشكيل مجموعة صوتيّة ما، لذا آثر الخليل إدراجه ضمن الأصوات الشّجْرية لمشاركته الشّين في التّفشي وطول المخرج،[63] ولئلاّ يتشكّل لديه حيّز يضمّ صوتاً واحداً.

وبناءً على هذا نستطيع القول: إنّ الرّوايات الثّلاث متّفقة في نوع هذه الأصوات، وفي عددها، وإنّ الأصوات الشّجْرية عند الخليل هي: الشّين والجيم والياء.

---

(61) العين، ص: 1/57-58.
(62) مقدمة التهذيب، ص: 66-67.
(63) النشر في القراءات العشر، ص: 1/205.

ويلي المجموعة الشّجْرية في ترتيب الخليل المخرجيّ الضّاد، فهي فيما نقله عنه النّضر "من حافّة اللّسان وما يليها من الأضراس".[64] ويؤكّد هذا ما أورده أبو الحسن الأخفش من أنّه سأل الخليل عن مخرج الضّاد، فأجابه أنّها "من حافة المنباس وما يليها من الأضراس".[64] وقد لاحظ الخليل تنوّعاً لدى الأعراب في نطقهم لصوت الضّاد، فكان بعضهم يخرجها من الشّدق الأيمن، وبعضهم الآخر من الشّدق الأيسر.[65] ورُوي أنّ عمر بن الخطّاب ﷺ كان "يخرجها من الجانبين معا".[66]

ونستنتج من كلّ ما فات أنّ ترتيب الخليل للأصوات الشّجْريّة، في غير رواية اللّيث، هو كالآتي: الشّين والجيم والياء، ثمّ يلي ذلك الضّاد.

2) أصوات طرف اللّسان والثّنايا:

ينتظم طرف اللّسان والثّنايا في دراسة الخليل أربعة أحياز، يأتي حيّز أسلة اللّسان في مقدّمتها وتتقاسمه مجموعة صوتيّة تتألّف من الصّاد، والسّين والزّاي أو الزّاء.[67] ويتشكّل مخرجها، بناءً على ما أورده اللّيث والنّضْر عن الخليل، من أسلة اللّسان، أي مستدقّ طرفه.[68] والنّاظر فيما نقله هذان اللّغويان لا يرى تحديداً دقيقاً لمخرج هذه المجموعة، فما أسلة اللّسان إلاّ أحد العضوين المساهمين في إحداث الصّاد والسّين والزّاي. ويروي أبو الحسن الأخفش عن الخليل وصفاً أدقّ لمخرج هذه المجموعة، فيقول: "الصّاد والسّين والزّاي لها من وسط اللّسان شباته، ومن فويق الثّنايا سراته".[69]

---

(64) تذكرة النحاة، ص: 27.
(65) نفسه، ص: 30.
(66) همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، صحّحه بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت، ص: 228./2.
(67) ينظر: العين، ص: 58/1.
(68) نفسه، ص: 58/1 ومقدمة التهذيب، ص: 63-64 وتذكرة النحاة، ص: 27.
(69) تذكرة النحاة، ص: 30، والشباة: حدّ الطرف، و سراة الشيء: أعلاه.

ويرجع انفراد أبي الحسن الأخفش بهذا الوصف المفصّل لمخرج هذه الأصوات إلى كون روايته كانت جواباً عن سؤال وجّهه إلى الخليل، فقال: "سألت الخليل بن أحمد عن حروف المعجم ... فقال".[70] في حين كان صنيع اللّيث والنّضر نقلاً لما سمعاه من الخليل ولم يسألاه، ولهذا تميّز قولهما بالاقتضاب والعموم. وقد أورد الخليل هذه المجموعة الصّوتيّة مرتّبة كالآتي: الصّاد ثمّ السّين فالزّاي، وإن كان اشتراكها في مخرج واحد لا يملي نسقاً معيّناً.

ويلي الأسليّة عند الخليل طائفة تتألّف من ثلاثة أصوات هي: الطّاء والدّال والتّاء، ويضمّها حيّز واحد دعاه بنطع الغار، وهو ثاني الأحياز التي تتوزّع طرف اللّسان والثّنايا. أمّا عن مخرج هذه المجموعة، فقد ذكر اللّيث نقلاً عن الخليل قوله: "الطّاء والتّاء والدّال نطعيّة، لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى".[71] وأورد النّضر رواية عن الخليل وصفاً لمخرج هذه المجموعة يبدو أدقّ من سابقه، فقال: "الطّاء والدّال والتّاء نطعيّة، لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى، ومجراها على طرف اللّسان و أصول الثّنايا".[72] والقول نفسه تقريباً يردّ به الخليل على أبي الحسن الأخفش الذي سأله عن مخرج هذه الأصوات.[73]

والظّاهر من هذه النّصوص أنّ الخليل لا يعني ترتيباً معيّنا داخل هذه المجموعة، لأنّها تنطلق من مخرج واحد، ودليل ذلك تقديم التّاء على الدّال في رواية اللّيث السّابقة. فلو كان يقصد نسقاً لهذه المجموعة لاستقرّ عليه، ولما راوح بين أصواتها تقديماً وتأخيراً.

وأجمع أبو الحسن الأخفش والنّضر في روايتهما عن الخليل أنّ ثالث هذه الأحياز يحتضن مخرجاً واحداً يتشكّل من طرف اللّسان وما يسامته من أطراف

---

(70) تذكرة النحاة، ص:29.
(71) العين، ص: 58/1 وشرح المفصّل، لابن يعيش، عالم الكتب، ومكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت، ص:128/10.
(72) تذكرة النّحاة، ص: 28.
(73) نفسه، ص: 30.

الثّنايا العليا، وتنطلق منه ثلاثة أصوات هي: الظّاء والذّال والثّاء.[74] ويخالفهما اللّيث بن المظفّر، فيورد قولاً عن الخليل مضمونه أنّ هذه الأصوات لثويّة، لأنّ مبدأ انطلاقها من اللّثة.[75] والملاحظ في هذه الرّوايات أنّ الخليل لا يقصد ترتيباً محدّداً لأصوات هذه المجموعة، وذلك لتقاسمها مخرجاً واحداً.

ويعدّ ذلق اللّسان الحيّز الرّابع في سلّم أحياز طرف اللّسان والثّنايا عند الخليل، وينضوي ضمنه ثلاثة أصوات هي: الرّاء واللاّم والنّون. وقد دعا الخليل هذه المجموعة بالذّلقيّة، لأن ذلق اللّسان عضو رئيس في إخراجها، كما أنّه مبدأ انطلاق أصواتها.[74] واختلفت الرّوايات عن الخليل وتنوّعت من حيث التّعميم والتّفصيل في بيانها لمخارج هذه الأصوات. وكدأبه انفرد ابن المظفّر بالأولى، فنقل عن الخليل أنّ لهذه الأصوات مجتمعة مخرجاً واحداً يتشكّل من اتصال أسلة اللّسان بمقدم الغار الأعلى.[76] كما أورد عنه أيضاً في موضع آخر من العين ما نصّه: "ثلاثة ذلقيّة ل ر ن، تخرج من ذلق اللّسان من طرف غار الفم".[77]

وإذا نظرنا إلى ما حمله اللّيث عن الخليل تبيّن لنا ما يكتنف روايته من العموم، إذ خلت من كلّ دقة وتفصيل لمخارج هذه الأصوات التي تتّفق فيما ذكر النّضر عن الخليل في منطلق أصواتها،[78] ولكنّها تختلف قليلاً في مخارجها، فـ "اللام من حافتي اللّسان إلى منتهى طرفه ... والنّون بين فويق الثّنايا وطرف اللّسان ... أمّا الرّاء فمنحرفة من مخرج النّون إلى اللاّم لمزيّة دموجها في ظهر اللّسان".[78] ففي هذه الرّواية وصف مفصّل لمخارج هذه المجموعة.

ويوقفنا أبو الحسن الأخفش على تحديد أدقّ من ذاك الذي نقله عنه النّضر. فقد رُوي عنه أنّه سأل الخليل عن مخارج أصوات هذا الحيّز، فأجابه أنّ مخرج اللاّم

---

(74) تذكرة النحاة، ص: 28 و30.
(75) العين، ص: 58/1 وشرح المفصّل، ص: 10/ 128.
(76) مقدمة التهذيب، ص: 65 وتذكرة النحاة، ص: 26.
(77) العين، ص:51/1.
(78) تذكرة النحاة، ص: 28.

من حرف اللّسان إلى منتهاه مع ما يعارضه من أصول الثّنايا العلا والرّباعيات ومجراه من حافتي اللّسان وما يقابلهما من الحنك الأعلى.[79] ويميّز الخليل بين نونين: متحركة مخرجها "من طرف اللّسان بينه وبين فويق الثّنايا".[79] وساكنة أو خفيّة مخرجها من مخرج الأولى، إلاّ أنّ النّفس معها يتّخذ مجراه من الخياشيم.[80] وأمّا الرّاء، فمخرجها بين اللاّم والنّون، غير أنّها أدخل في ظهر اللّسان من النّون، ثمّ ترجع إلى الوراء كالمستعكد لتشارك اللاّم في الانحراف.[79]

وتترتّب هذه المجموعة عند الخليل بأن تأتي اللاّم على رأسها، لكونها أدخل هذه الأصوات في الفم، ثمّ تليها الراء فالنّون.

3) أصوات الشّفة:

تحتضن الشّفتان عند الخليل حيّزاً واحداً تستقر به مدارج مجموعة صوتيّة، تباينت روايات العلماء عنه في عدد أصواتها، فذهب اللّيث إلى أنّ عددها ثلاثة هي: الفاء والباء والميم. وقد ارتكز فيما ذكره على نصّ نقله عن الخليل مؤداه أنّ "الفاء والباء والميم شفويّة ... لأنّ مبدأها من الشّفة".[81] ويرتقي أبو الحسن الأخفش والنّضر في روايتهما عن الخليل بهذه المجموعة إلى أربعة أصوات، إذ أضافا إلى ذلك الواو.[82]

أمّا مذهب الخليل في أصوات هذا الحيّز، فهو ما أثبته الأخفش والنّضر، لأنّ الأوّل سأل الخليل، فكان ما نقله عنه نصّ إجابته،[82] في حين كان الثّاني ممّن سمع منه في حضرة من يسأله.[83] أمّا ما أورده اللّيث، فهو قول الخليل في العين. وقد بيّنا فيما سلف تصرف الخليل في ترتيبه العامّ حسب المخارج، عندما راح يستثمره في بناء معجمه، إذ كان ينقل الصوت من مجموعته التي يشاركها في الحيّز والمخرج

---

(79) تذكرة النحاة، ص: 30.
(80) نفسه، ص: 31.
(81) العين، ص: 58/1 و شرح المفصل، ص: 128/10.
(82) تذكرة النحاة، ص: 28 و30.
(83) نفسه، ص: 27-28.

ليضعه في مجموعة أخرى تربطه بها علاقة ما على نحو ما فعل بالهمزة والياء المتحركة اللّتين أودعهما حيّز الجوف. والسّبيل نفسه سلكه مع الواو المتحركة التي شاركت الفاء والباء والميم الحيّز والمنطلق.[84]

وقد تضاربت الرّوايات عن الخليل في مخارج هذه الأصوات، فهذا اللّيث ينقل عنه أنّ لهذه المجموعة مخرجاً واحداً، فيقول: "ثلاثة شفويّة: ف ب م، مخرجها من بين الشّفتين".[85] والظّاهر من هذا القول إنّ الخليل كان مدركاً لدور الشّفتين في إطلاق هذه الطائفة من الأصوات. فقد نصّ على أنّ عملهما مقصور على هذه المجموعة دون سواها، فقال: "لا تعمل الشّفتان في شيء من الحروف الصّحاح إلاّ في هذه الأحرف الثّلاثة فقط".[86] ويضيف النّضر، نقلاً عن الخليل، إلى الثّلاثة المذكورة الواو، كما أورد عنه وصفاً لمخارج هذه الأصوات، فقال: "الفاء فمويّ، لأنّ مخرجها من الفم بين الثّنايا العلا والشّفة السّفلى".[87] غير أنّه عزا بقيّة الأصوات الأخرى إلى مخرج واحد، فقال: "الباء والميم والواو شفهيّة".[87]

وأورد أبو الحسن الأخفش سماعاً من الخليل أنّ هذه الأصوات الأربعة يجمعها منطلق واحد هو الشّفتان وينتظمها مخرجان: أحدهما للفاء "من باطن الشّفة السّفلى وأطراف الثّنايا العلا".[88] والآخر للباء والميم والواو ويكون من بين الشّفتين.[89] وقد ميّز الخليل الميم من بقيّة شركائها في الحيّز، فنعتها بصفة استقاها من وضع الشّفتين حين إصدارها، فقال: "الميم مطبقة، لأنّها تطبق الفم إذا نطق بها".[90]

---

(84) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب، تحقيق أحمد حسن فرحات، توزيع دار الكتب العربية، دمشق سوريا 1973، ص: 113.

(85) العين، ص: 51/1.

(86) نفسه، ص: 51/1-52.

(87) تذكرة النحاة، ص: 28.

(88) نفسه، ص: 30.

(89) نفسه، ص: 30 و الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرّسالة، ط2، 1987، بيروت، لبنان، ص: 230.

(90) العين، ص: 58/1 و مقدّمة التهذيب، ص: 64 و لسان العرب، ص: 3/12.

وتحتل الفاء الصّدارة في ترتيب الخليل لهذه المجموعة، تليها الباء، ثمّ الميم فالواو. هذا نسق ورود هذه المجموعة عند الخليل عند كلّ ذكر لها مجتمعة، وإن كان اشتراك الثّلاثة الأخيرة في مخرج واحد لا يملي ترتيباً معيّناً.[91]

د- مخارج أصوات الجوف:

يمثّل الجوف عند الخليل حيّزاً واحداً، تتقاسمه مجموعة تتألّف من ثلاثة أصوات هي: الألف اللّيّنة والواو والياء. وقد وسم الخليل هذه الأصوات بالجوفيّة، واحتجّ لذلك بقوله: "سميت جوفاً، لأنّها تخرج من الجوف".[92] ومن الأوصاف التي أطلقها الخليل على هذه المجموعة أيضاً الهوائيّة، إذ قال: "الألف اللّيّنة والواو والياء هوائيّة".[92] كما دعاها في مواطن أخرى من العين بأصوات المدّ اللّين، فقال: "وللينها وامتداد الصّوت فيها سميت حروف المدّ واللّين".[93]

ويعني الخليل بالجوفيّة أصوات المدّ التي لا تحتمل الحركات وهي: الألف والواو السّاكنة بعد الضّمة والياء السّاكنة بعد الكسرة.[94] ويمكن تأويل قول الخليل، إنّ هذه الأصوات هاويّة في الهواء بأنّ مجرى النّفس معها أكثر اتساعاً من الأصوات السّاكنة. ولا يحمل ذلك على خلو سبيلها من كلّ عارض أثناء صدورها، وإلاّ لم تتشكّل أصواتها وصارت أشبه بهواء الزّفير.

وقد ميّز الخليل بين الواو والياء حين تختصّان بالمدّ واللّين، وحين تكونان شبيهتين بالسّاكنتين، وذلك بأمرين: أوّلهما الطّبيعة الصّوتيّة. فعندما تكون هذه الأصوات للمدّ واللّين يكون حيّزها الجوف، لكن مدارجها مختلفة، فـ"مدرجة الألف شاخصة نحو الغار الأعلى، ومدرجة الياء مختفضة نحو الأضراس، ومدرجة الواو مستمرة بين الشّفتين".[95] وعلى نحو تباين مدارجها، وهي للمدّ واللّين،

---

(91) ينظر: العين، ص: 51/1 و 58 ومقدمة التهذيب، ص: 63-65 وتذكرة النحاة، ص: 28 و 30.
(92) العين، ص: 57/1.
(93) تذكرة النحاة، ص: 29.
(94) مقدمة التهذيب، ص: 67.
(95) نفسه، ص: 66.

كذلك اختلفت مخارجها وهي شبيهة بالسّاكنة، فالياء شجْرية مخرجها من مخرج الشّين والجيم، والواو شفهيّة مخرجها من مخرج الباء والميم.

وقد تنبّه الخليل إلى قرب مخارج هذه الأصوات في كلتا حالتيها، إذ الفرق بينهما يكمن في اتّساع مجرى الصّوت مع المديّة، وضيقه مع التي تجمع بين اللّين والسّكون. ويبدو هذا الإدراك لدى الخليل جليّا في عرضه مخرج الياء في صورتيها اللّينة السّاكنة والمدّية. ففي الأولى يرتفع وسط اللّسان قبل الحنك الأعلى، فيضيق منفذ تسرّب النّفس. وفي الثانية يترل اللّسان بما في ذلك وسطه نحو قاع الفم. وبذلك يكون مجال انطلاق النّفس مع المدّية أوسع بكثير من اللّينة السّاكنة.

وقد فات الخليل مثل هذا التّمييز في صوت الواو، فنسبه في حالتيه إلى مخرج واحد هو الشّفتان، بينما برهنت التّجارب الصّوتيّة الحديثة على أنّ لأقصى اللّسان و أقصى الحنك دخلاً في إخراج صوت الواو في صورتيه اللّيّنة السّاكنة والمديّة. ففي الأولى تضيق المسافة بين أقصى اللّسان و أقصى الحنك وفي الثّانية يرتفع أقصى اللّسان قليلاً قبل أقصى الحنك.[96] وبهذا يكون مجرى الصّوت مع المديّة أوسع منه مع اللّيّنة السّاكنة. والخليل ههنا معذور، إذ الكشف عن مثل هذه الأمور الضامرة في جهاز النّطق يحتاج إلى وسائل آلية مساعدة من منظار وغيره. ولو تيسّر له ما توفّر لغيره لما فاته شيء من ذلك.

وثاني هذين الأمرين الذي اعتمد عليه الخليل في التّمييز بين المدّية اللّيّنة والشّبيهة بالسّاكنة، هو الحركات. فقد ثبت عنده أنّ الأولى لا تكون إلاّ ساكنة، وأنّها دائمًا مجانسة لحركة الحرف الذي قبلها كما يظهر من قوله: "هذه حال الواو السّاكنة بعد الضّمة، والياء السّاكنة بعد الكسرة، والألف اللّيّنة بعد الفتحة".[97] ويعضد هذا أيضاً ما نقله عنه سيبويه مسائلاً: "سألت الخليل عن سُوِير وبُوِيع ما

---

[96] الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، ص: 43 والمدخل إلى علم اللغة، لرمضان عبد التواب، ص: 93.
[97] مقدمة التهذيب، ص: 67.

منعهم أن يقلبوا الواو ياء"؟[98] فأجابه قائلاً: "لأنّ هذه الواو ليست بلازمة ... وإنّما صارت للضّمّة حين قلت فُوعِل".[98]

ولاحظ الخليل أنّ الواو والياء الشّبيهتين بالسّاكنتين إمّا أن تكونا ساكنتين مسبوقتين بفتح، وإمّا متحرّكتين. وقد عبّر عن كلتا الحالتين، فقال: "الواو والياء إذا جاءتا بعد فتحة قويتا وكذا إذا تحرّكتا كانتا أقوى".[99] وتنبّه الخليل أيضاً إلى أنّ أصوات المدّ واللّين إذا لقيها ساكن سقطت لفظاً، فقال: "الألف اللّيّنة والياء بعد الكسرة و الواو بعد الضّمة إذا لقيهنّ حرف ساكن بعدهنّ سقطن، كقولك: عبد الله ذو العمامة، كأنّك قلت: ذُلْ، وتقول: رأيت ذا العمامة، كأنّك قلت: ذَا، وتقول: مررت بذي العمامة، كأنّك قلت: ذِلْ".[99] وهذا بخلاف الشّبيهة بالسّاكنة إذا تلاها ساكن تحرّكت، ولم تسقط لقول الخليل: "الياء والواو بعد الفتحة إذا سكنتا ولقيهما ساكن بعدهما فإنّهما تتحركان ولا تسقطان أبدا".[99]

وقد استثنى الخليل الألف، فلم يعدّها هي الأخرى صوتاً يجمع بين الحالتين، لإدراكه أنّها صوت مدّ مطلق، كما قال:" إنّما هي جرس مدّة بعد فتحة"،[100] لا تعتريها صروف الحركات.[100]

وبناء على ما تقدم، يبدو الخليل مدركاً الفرق بين هذه الأصوات، حين تصرف للمدّ واللّين، وحين تكون شبيهة بالسّاكنة. غير أنّ هذا التّمييز ظلّ رهين الاستعمال، ولم يتعدّ إلى الاصطلاح، إذ استمرّ الخليل يطلق مصطلح المدّ واللّين معبّراً به عن تينك الحالتين اللّتين تتأرجح بينهما هذه المجموعة.

وتنبّه الخليل أيضاً إلى أنّ المدّ ليس مقصوراً على الأصوات الثّلاثة المعروفة، بل قد يستغرق جميع أصوات المنظومة إذا ضعّفت، لأنّه كان يرى في التّضعيف زيادة في كميّة الصّوت، وليس تكرارًا له. ويبدو هذا لديه في قوله:" ألا ترى أنّهم

---

[98] الكتاب، ص: 373/2.

[99] مقدمة التهذيب، ص: 67 وينظر: كتاب القوافي، للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق عزّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق،سوريا، د،ت، ص: 12-13.

[100] مقدمة التّهذيب، ص: 66.

يقولون: صلّ اللّجام يصلّ صليلاً، فلو حكيت ذلك قلت: صلّ تمدّ اللام وتثقّلها".[101] ويؤكد ما ذهب إليه الخليل أيضاً قوله:" صرّ الجندب صريراً، وصرصر الأخطبّ صرصرة فكأنّهم توهّموا في صوت الجندب مدّاً، وتوهّموا في صوت الأخطبّ ترجيعاً".[101] وقد أيقن الخليل أنّ التّضعيف ما هو إلاّ زيادة في طول الصّوت اللّغويّ، وليس ترجيعاً للصّوتين المتماثلين مرتين، معبّراً عنه بقوله: "الثّقل مدّ".[101]

وقد فطن الخليل إلى وجود علاقة وطيدة بين أصوات المدّ والحركات، فكان يرى أنّ الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضّمّة من الواو.[102] كما أدرك أيضاً أنّ مخارج هذه الأصوات من مخارج أصوات المدّ. وفسّر السّيرافي قوله السّابق بهذا المعنى، فقال: "يعني أنّ الفتحة... من مخرج الألف، وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضّمّة من مخرج الواو".[103] ويتد ما ذهب إليه السّيرافي في تفسيره قول الخليل:" الكلمة المنصوبة يرفع صوتها إلى الغار الأعلى".[104] وهذا هو المخرج نفسه الذي عزا إليه الخليل الألف[105]. كما لاحظ الخليل أنّ الفرق بين المدود والحركات فرق في الكميّة فقال: "كلّ واحدة شيء مما ذكرت لك"[106]. وهذا عين ما نقله ابن جني حين ذكر أنّ متقدمي النّحاة كانوا يسمون الضّمّة الواو الصّغيرة، والكسرة الياء الصّغيرة، والفتحة الألف الصّغيرة.[107]

وكان الخليل يرى أنّ الحركات ليست أصلاً في البناء، وإنّما الأصل السّاكن الذي لا زيادة فيه.[106] والحركات يؤتى بها ليوصل إلى التّكلّم بالسّاكن.[108] وإذا كان الخليل يرى في الحركات عوارض تصيب الكلمة، وليست أصلاً في

---

(101) العين، ص: 56/1.
(102) الكتاب، ص: 242/4.
(103) السّيرافي النّحوي، ص: 586-587.
(104) العين، ص: 136/7.
(105) مقدمة التّهذيب، ص: 66.
(106) الكتاب، ص: 242/4.
(107) الخصائص، ص: 315/2.
(108) الكتاب، ص: 241/4-242.

بنائها،فإنّنا نجده في المقابل يسند إليها دورًا مهمًّا هو تمكين الأصوات من النّطق بها، وهذه مهمّة ليست سهلة، فهي تجعل من الحركات شيئاً أساسياً في حلقة الكلام. بيد أنّ الخليل لم يقل شيئاً عن أصوات المدّ التي هي البعض الأكبر، فإذا صحّ أنّ أصوات المدّ أساسية في البناء فلا يعقل أن يكون بعض الصّوت أصلاً، وبعضه الآخر غير أصل.

ولم يستقر الخليل على ترتيب معيّن لأصوات المد واللّين، إذ كان كثير التقديم والتّأخير في أصواتها.[109] ويمكن عدّ نسقه التالي: (ي و ا) هو المفضّل لديه لشيوعه أكثر من غيره[110].

هـ ـ ترتيب الأصوات عند الخليل:

اتّضح لنا مما تقدّم، أنّ للخليل ترتيبين يقومان على أساس مخارج الأصوات، أحدهما عام مصدره التّجربة الذاتيّة، بالإضافة إلى نطق الأعراب وترتيل القرّاء، ونسقه كالآتي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والخاء، والغين، والقاف، والكاف، والشّين، والجيم، والياء، والضّاد، والصّاد، والسّين، والزّاي، والطّاء، والدّال، والتّاء، والظّاء، والذّال، والثّاء، واللام، والرّاء والنّون، والفاء، والباء، والميم، والواو، والألف.

ويلاحظ في هذا التّرتيب أنّ الطّوائف الصّوتية التي يريد فيها الخليل ترتيباً معيّناً اتّفقت الرّوايات عنه في ترتيبها نحو مجموعات أقصى الحلق (ء،هـ) وللّهويّة (ق،ك)، والذّلقيّة (ل،ر،ن). وبناء على هذا، فإنّ الخليل كان يلتزم ترتيباً واحداً داخل المجموعات التي تشترك في الحيّز والمبدإ، وتختلف في المخرج. ويتصرّف تقديماً وتأخيراً في أصوات المجموعات التي تتّفق في الحيّز والمبدإ والمخرج. ولهذا السّبب

---

(109) ينظر:العين، ص: 1/57-58 ومقدمة التّهذيب، ص: 63-64 و66 وتذكرة النّحاة، ص: 29.
(110) ينظر: العين، ص: 1/58 ومقدمة التّهذيب، ص: 66 وتذكرة النحاة، ص: 29.

اختلفت أقوال العلماء عن الخليل من حيث التّقديم والتّأخير داخل المجموعة الصّوتية الواحدة[111].

أمّا التّرتيب الآخر، فقد قادته إليه خطّته في العين، هذا المعجم الذي أراد له الخليل أن يكون مبنيّاً على أساس منطقيّ فعدل عن التّرتيب الألفبائي الذي صنعه نصر بن عاصم أو يحيى بن يعمر[112] إلى التّرتيب الصّوتي القائم على أساس مخارج الأصوات. وللخليل أسباب أخرى جعلته يقلع عن التّرتيب الألفبائي الذي كان معهوداً مطروقاً من قبل معاصريه، لأنّه انبنى على أساس شكليّ ولم يضع في الحسبان الخصائص الصّوتية لكل حرف. ولمّا كان هذا التّرتيب لا يحكم أصواته في تواليها فكرة واحدة، سواء أكانت منطقيّة أم لغويّة، أعرض عنه واستقرّ على التّرتيب الصّوتي الذي يعتمد أساساً على مخارج الأصوات في جهاز النّطق [113].

ولم يكن التّرتيب العادي هو الدّاعي الوحيد الذي جعل الخليل يؤثر التّرتيب بحسب المخارج، بل هناك أسباب أخرى، بدت لنا أنّها كانت وراء هذا التحوّل عنده، يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- إدراك الخليل أنّ مادة الصّوت الهواء المندفع من الرئتين متصعّدا إلى الفم. وبناء على هذا رتّب الحروف بحسب أصواتها، فقدّم في الذّكر ما كان أدخل في جهاز النّطق، ثمّ بالذي يليه وهكذا حتى انتهى إلى مقدّم الفم.[114]

ب- استقراؤه لكلام العرب، وعلمه بالقوانين الصّوتية التي تحكم بناءه جعلاه يدرك أنّ جلّ كلام العرب تدخل في تشكيله أصوات مخرجها الحلق.[115] فلمّا تنبّه إلى أهميّة أصوات الحلق في بنية الكلمة العربيّة، عدل عن التّرتيب الألفبائي إلى التّرتيب بحسب المخارج، مبتدئاً بالحلق للسّبب المذكور، ثمّ تلا ذلك بالأرفع

---

(111) العين، ص: 48/1 و مقدمة التّهذيب، ص: 57 و لسان العرب، ص: 14/1.
(112) ينظر: كتاب التّصحيف و التّحريف، ص: 13 .
(113) في النّحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر 1967، ص: 4.
(114) نهاية القول المفيد، ص: 28.
(115) العين، ص: 47/1 ومقدمة التهذيب، ص: 56.

فالأرفع حتى أدرك الشّفتين، خاتماً ذلك بصوت الميم.[116] وقد اهتدى الخليل أيضاً إلى أنّ لمخارج الأصوات وصفاتها وأجراسها أثراً كبيراً في تمازج الأصوات وائتلافها، أو تنافرها و اختلافها.[117] فقد قاده علمه بأسرار العربيّة إلى أنّها تأبى بناء تقاربت مخارج أصواته مثل المجموعة الحلقيّة، فإنّها أقل الأصوات تأليفاً بلا فصل بينها[118]. والعرب لا تستحسن عموماً تركيباً تجاور فيه صوتان دون فاصل بينهما، وهما يختلفان صفة، نحو الضّاد والكاف إذا ألّفتا فبدئ بالضّاد فقيل:"ضكّ" كان تأليفاً لم يحسن.[119] ولجرس الصّوت وموسيقاه دور كبير في تلطيف البناء. ومن ذلك "العين والقاف لا تدخلان في بناء إلاّ حسّنتاه، لأنّهما أطلق الحروف وأضخمهما جرساً"[120].

ج- كان الخليل من المهتمين بالقراءات وأحد روّاها.[121] ومن هنا قد يكون ترتيل أئمة القراءة الذي يعتمد أصول الأداء هو الذي نبّهه إلى ما يطرأ على الأصوات في المجاورة. ولّما كان هدف الخليل استغراق كلام العرب مستعمله ومهمله، وإدراكه أنّ هذا تتحكّم فيه القوانين الصّوتية، إذ بها يعرف المهمل فيميّز عن المستعمل، آثر التّرتيب بحسب المخارج على التّرتيب الألفبائي، لأنّ الأول من الناحية العلميّة أكثر أهميّة من الثّاني.[122]

د- حاول الخليل في البداية بناء معجمه على التّرتيب العادي، ففكّر في المسألة مليّاً و لم يمكنه الابتداء بأوّل حرف، وهو الهمزة، لأنّه يشبه المعتـــلّ لعدم ثباتـــه على حال واحدة.[123] ولّما فاته الحرف الأوّل" كره أن يبتدئ بالثّاني،

---

(116) العين، تحقيق عبد الله درويش، مطبعة العاني بغداد العراق 1967 ، ص: 52/1.
(117) في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص: 4.
(118) سرّ صناعة الإعراب، ص: 812/2.
(119) العين، تحقيق عبد الله درويش، ص: 56/1.
(120) نفسه، ص: 53/1 و مقدمة التهذيب، ص: 60.
(121) غاية النّهاية في طبقات القراء، لابن الجزري الدمشقي، نشره برجشتراسر ط1، مطبعة السّعادة مصر 1932 ، ص: 275.
(122) العين، تحقيق عبد الله درويش، ص: 32/1.
(123) نفسه، ص: 47/1 و المزهر، ص: 90/1.

وهو الباء، إلاّ بعد حجّة".[124] وعندما تعذر على الخليل إيجاد مسوغ منطقيّ أو لغويّ يخوّله البدء بالحرف الثّاني أحجم عن هذا التّرتيب، ثمّ نظر إلى أصوات المنظومة كلّها مقلّباً إيّاها على وجوهها الممكنة، وممتحناً لها من حيث مخارجها. وقد أسلمه هذا الاستقصاء في النّهاية إلى أنّ معظم الكلام تدخل في تركيبه أصوات مخرجها الحلق.[123] ولمّا كان الأمر كذلك استقرّ الخليل على التّرتيب بحسب المخارج، فصيّر أولى الأصوات بالابتداء أدخلها في الحلق.[124]

أمّا تَصرُّف الخليل في ترتيبه الصّوتيّ العام حين أراد أن يوظّفه في بناء نظريّته المعجميّة، فيعود إلى كونه نظر إلى المجموعة الأولى من ترتيبه العام، والمتمثّلة في الصّوتين (ء هـــ) فلم يستطع بدء معجمه بها، لأنّ الهمزة لا تستقرّ على صورة واحدة، إذ كثيراً ما تتعرّض للتّخفيف والإبدال و الحذف. كما أنّه رفض أن يصدّر معجمه بالهاء، لأنّها مهموسة خفيّة لا صوت لها.[125] ولمّا اتّحد التّرتيبان، العادي[126] والعام، في نظر الخليل من حيث عدم البدء بأول صوت فيهما، و لم يكن هناك ترتيب ثالث يحكم أصواته في تتابعها أساس واحد، ويخدم فكرته كما هي متصوّرة في ذهنه، استقرّ الخليل على التّرتيب العام مع إحداث تغيير فيه، بحيث فضل الابتداء بأصوات الحيّز الثّاني (ع ح)، واعتلّ لذلك بقوله: "وجدت العين أنصع الحرفين فابتدأت به".[127]

ولما كان هذا التّصرف يخل بما تقرّه التّجربة النّطقيّة، فإنّ الخليل لم يترك صنيعه دون تبرير، بل عمد إلى إبلاغ المتلقي بأسباب هذا التّغيير، ليعلم قصده من ذلك، فقال: "ليس العلم بتقديم شيء على شيء، لأنّه كلّه مما يحتاج إلى معرفته، فبأي بدأت كانت حسناً، وأولاها بالتقديم أكثرها تصرفاً".[128] وهذا هو التّرتيب

---

(124) مقدمة التهذيب، ص: 56.
(125) ينظر: العين، ص: 54/1.
(126) نعني به التّرتيب الألفبائي، الذي قام به نصر بن عاصم أو يحيى بن يعمر.
(127) المزهر، ص: 90/1 ومدخل إلى فقه اللّغة العربيّة، للدكتور أحمد قدور، ص: 106.
(128) المزهر، ص: 90/1.

الذي تحوّل إليه الخليل وثبت عليه، ثمّ بنى ورتّب معجمه على أساسه: العين والحاء والهاء، الخاء والغين، القاف والكاف، الجيم والشّين والضّاد، الصّاد والسّين والزّاي، الطّاء والدّال والتّاء، الظّاء والثّاء والذّال، الرّاء واللاّم والنّون، الفاء والباء والميم، الواو والألف والياء والهمزة.[129]

والملاحظ في هذا الترتيب أنّ التّغيير فيه مسّ الهمزة والضّاد والياء والواو إذ نقلت هذه الأصوات من مجموعاتها التي أملتها التّجربة النّطقيّة ووزّعت على مجموعات أخرى تربطها بعناصرها قرابة صوتيّة. فإقحام الخليل الهمزة ضمن أصوات الجوف يعود إلى ما اكتشفه من صلات صوتيّة بين الهمزة وهذه الأصوات الثّلاثة: الألف والواو والياء التي منطلقها جميعاً من أقصى الحلق. فقد نصّ الخليل على أنّ الألف والواو والياء "إذا وقف عندهنّ انقطع أنفاسهنّ فرجعن إلى أصل مبتدئهن من عند الهمزة".[130] وممّا تلتقي فيه الهمزة وهذه الأصوات أيضاً تحوّلها إلى أصواتهنّ حين تخفيفها.[130] وبالمثل تنقلب الألف والواو والياء إلى همزات في حالات خاصّة، منها أنّ "الألف اللّيّنة ... إذا وقعت عليها صروف الحركات ضعفت عن احتمالها واستنامت إلى الهمزة".[131] وتنقلب الألف والواو والياء إلى همزة في لغة بعض العرب إذا وقف عليها نحو قولهم للمرأة: افعلئ، وللاثنين: افعلأ وللقوم: افعلؤ.[132]

وانطلاقاً من هذا، فإنّ إدراج الخليل الهمزة مع الواو والياء والألف في حيّز الجوف ليس معناه أنّ الهمزة من مخرج هذه الأصوات الثّلاثة، بل كان الغرض من هذا الجمع دراسيّاً أملاه عليه منهجه في العين، ثمّ فكرته في ضبط جميع أصوات المنظومة بتوزيعها على ثلاث مجموعات كبرى هي: **المذلقة والمصمتة والجوفيّة**، وإن كان هذا التّصنيف لا يقوم على أساس واحد. أمّا عدّه الضّاد من الشّجْريّة،

---

(129) العين، ص: 48/1 ومقدمة التهذيب، ص: 57.
(130) مقدّمة التّهذيب، ص: 66-67.
(131) نفسه، ص: 66.
(132) الكتاب، ص: 176/1.

فيرجع إلى مشاكلتها أصوات هذه المجموعة في بعض الخصائص على نحو ما ذكرنا فيما مضى. وضمّ الخليل الياء والواو في حالتيهما إلى المجموعة الجوفيّة لمضارعتها أصوات المدّ في الرّسم واللّين، وبذلك أصبح الجوف يضم عنده في هذا التّرتيب ستّة أصوات، منها ثلاثة مدّية هي: الألف والواو والياء، واثنان يجمعان بين اللّين والسّكون، بالإضافة إلى صوت الهمزة.

ويلاحظ في هذا التّرتيب أيضاً، أنّ الخليل غيّر في ترتيب بعض الأصوات على ما قرّره في ترتيبه العامّ، بحيث قدّم الحاء والعين على الهاء، ولأمر ما جعل رتبتها بعد الحاء. فقد يكون ذلك راجعاً إلى أنّ مخرج العين والحاء واحد، فلم يرد الفصل بينهما، ثمّ لبعد الخاء والغين عن الهاء، لأنّ الهاء من أقصى الحلق والخاء والغين من أدناه. وبناءً على هذا جعل الخليل الهاء وسطاً بين صوتين، لم يرغب في الفصل بينهما، وبين صوتين قد نأى مخرجهما عن مخرج الهاء. وبهذا يكون الخليل قد أسقط حيّز وسط الحلق، وأبقى على حيّزين، هما أقصى الحلق وبه (ع ح هـ) وأدناه وبه (غ خ).

وتصرّف الخليل في ترتيب الأصوات الشّجْريّة على ما هو معروف في ترتيبه العام، إذ قدّم الجيم على الشّين في حين رأينا في ترتيبه العام الشّين تسبق الجيم، كما قدّم الرّاء على اللاّم في المجموعة الذّلقيّة، وحقّها في ترتيبه العامّ أن تأتي بعد اللاّم.

ويظهر في هذا التّرتيب كذلك أنّ الخليل قد اعتمد في تقسيم أصواته إلى مجموعات على مبدإ الصّوت ومنطلقه أكثر من الاعتماد على المخرج. وهذا الصّنيع هو الذي سوّغ له إدراج الضّاد ضمن الأصوات الشّجْريّة، والهمزة في الجوفيّة، والواو والياء بحالتيهما في أصوات المدّ.

و ــ الأصوات الفرعيّة عند الخليل:

اهتدى الخليل إلى وجود أصوات فرعيّة مصدرها الأصوات الأصول وميزها أنّها تضبط بالمشافهة والسّماع دون الرّسم، وعدّ منها سبعة أصوات، وصرّح بها بعد أن أنهى حديثه عن أصوات المنظومة الأصليّة، فقال: "الحروف العربيّة ثمانيّة وعشرون أصلاً يتفرّع عنها سبعة فصلاً"،[133] غير أنّه اكتفى بذكر عدد هذه المجموعة دون أن يتعدى ذلك إلى الخوض في عناصرها، وبسط القول فيها على نحو ما فعل بالأصوات الأصول. وكلّ ما أباح به الخليل من هذه المجموعة صوتين، أحدهما دعاه بالنّون المخفيّة، ونصّ على أنّه من الأصوات الفرعيّة وحدّد مجرى صوته، فقال: "النّون المخفيّة من الخياشيم"،[134] أمّا الآخر، فهو صوت السّين المعترض بين الصّاد والزّاي، وأشار الخليل إلى أنّه حالة نطقيّة يشارك في تشكيلها ثلاثة أصوات هي: السّين والصّاد والزّاي. ويتجلى ذلك في قوله: "هذه حال السّين التي بين مخرج الصّاد والزّاي".[135]

هذا كلّ ما أثر عن الخليل في الأصوات الفرعيّة، ممّا رواه عنه معاصروه من تلامذته وأصحابه، على أنّنا سنرى تفصيلاً لهذه المجموعة عند تلامذته من بعده في الفصل اللاّحق من هذا الباب.

2- صفات الأصوات عند الخليل:

لم تكن دراسة الخليل لأصوات العربيّة دراسة شاملة مستوعبة لكلّ جوانبها، وإنّما اقتصر على ما رآه يخدم فكرته المعجميّة ويقرّبها من ذهن المتلقي. ومن هنا ركّز الخليل على بيان مخارج الأصوات، لإدراكه أهميّتها في ائتلاف الأصوات وتجاورها. وهذا لا يعني أنّه أهمل صفات الأصوات، أو لم يع دورها في بنية الكلمة، بل كان على دراية كاملة بأنّ الصّفة بالنّسبة إلى الصّوت هي بمثابة المحكّ

---

[133] تذكرة النحاة، ص: 25.
[134] نفسه، ص: 31.
[135] مقدمة التهذيب،ص: 60.

والمعيار.[136] ولهذا أورد من صفات الأصوات ما رأى الحاجة ماسّة إليه. والصّفة: كيفيّة عارضة للصّوت حين يولد في مخرجه،[137] وإليها يُحتكم إذا اشتركت الأصوات في المخارج. وهي عند الخليل لفظ يدلّ على معنى في موصوفه، إمّا بحسب مخرجه، وإمّا بحسب ذاته.[138]

أولاً: ما وُضع على أساس المخارج:

أعطى الخليل أهميّة خاصّة لصفات هذا النّوع، وأسند إليها ثلاث وظائف أساسيّة: أوّلها كونها مصطلحات ضابطة لمجموعات صوتيّة معيّنة نحو اللّهويّة فهي: مصطلح مقيّد لصوتي (القاف والكاف)، ومثله أيضاً مصطلح النّطعيّة. وثانيتها تحديد مخارج أصوات هذه المجموعات نحو قوله: "الفاء والباء والميم شفويّة، لأنّ مخرجها بين الشّفتين".[139] وثالثتهما تعيين مبدإ انطلاق تلك المجموعات الصّوتيّة. ومن أمثلة الخليل على هذه العيّنة قوله: "العين والحاء والهاء والخاء والغين حلقيّة، لأنّ مبدأها من الحلق".[140] وعدد هذه الصّفات عند الخليل عشر، وهي: الحلقيّة واللّهويّة، والشّجْريّة والحافيّة، والأسليّة والنّطعيّة، واللّثويّة والذّلقيّة، والشّفهيّة، والجوفيّة وينعتها أيضاً بالهوائيّة.[141] وقد مضى الحديث عن هذه الصّفات أثناء تناولنا لمخارج الأصوات عند الخليل.

ثانياً: ما روعي في وضعه ذات الصّوت:

لم يحفل الخليل بصفات هذا النّوع كثيراً، إذ لم يذكر منها إلاّ ما كان له صلة وطيدة بنظريّته المعجميّة. وانطلاقاً من هذا، فقد عرض للهمس وعرّفه بقوله: "الهمس حسّ الصّوت في الفم ممّا لا إشراب له من صوت الصّدر".[142] ويظهر

---

(136) نهاية القول المفيد، ص: 33.
(137) نفسه، ص: 44.
(138) نفسه، ص: 42.
(139) مقدمة التهذيب، ص: 59.
(140) العين، ص: 58/1.
(141) ينظر: الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص: 113.
(142) العين، ص: 10/4-11.

من هذا التّعريف أنّ الخليل يقابل الهّمس بصوت الصّدر، وأنّ تحقيق الأوّل مرهون بعدم وجود الثّاني. وبناء عليه، فإنّ المهموس عند الخليل هو ذلك الذي لا يخالط صوته صوت الصّدر، وبهذا يكون المجهور عكسه، أي الذي يصاحب صوته صوت الصّدر، ولكنّ الخليل لم يصرّح بذلك، وإنّما يفهم من تعريفه للهمس.

وإذا كان الخليل قد ذكر الهّمس وعرف معياره، فإنّه وقف عند هذا الحدّ، إذ لم يبيّن الأصوات المهموسة ولا عددها، ولم يصرّح بنقيضتها، وإن كان قد أشار إلى الجهر حين تحدث عن صوت العين، فقال: "العين أنصع الحروف جرساً".[143] وشبيه بهذا الكلام قوله في العين والقاف مجتمعتين: "إذا كانتا ... في بناء حسن لنصاعتهما".[144] فلا شكّ أنّ الخليل يقصد، ههنا، بالنّصوع الظّهور في السّمع، أي أنّ العين والقاف أوضح وأندى في السّمع من غيرهما. وهذه صفة تلازم الأصوات المجهورة، وهي حقيقة يؤكّدها علم الأصوات الحديث.[145]

ومن صفات الأصوات التي عرض لها الخليل أيضاً الاستعلاء ونقيضه الاختفاض. فالمستعليّة لديه خمسة هي: الطّاء والضّاد والصّاد والظّاء والقاف.[146] غير أنّ الخليل لم يبيّن معنى الاستعلاء، ولكن يفهم من اللّفظ نفسه أنّ المستعليّة تلك التي يرتفع معها اللّسان قبل الحنك الأعلى. وقد نصّ على أنّ المنظومة العربيّة تضمّ خمسة أصوات مستعلية، تقابلها تسعة مختفضة.[146] وبالمثل لم يحط الخليل المختفضة بما تستحقّ من البيان والتّوضيح، إذ لم يذكر أصواتها كاملةً واكتفى بإيراد ما يدخل تحتها من الأصوات المصمتة، وعددها تسعة عشر صوتاً، منها تسعة مختفضة وهي: "ك ج ش ز س د ت ذ ث".[147] بيد أنّ الذي يمكن الجزم به هو أنّ عدد المنخفضة عند الخليل يتجاوز التّسعة المصرّح بها، بدليل

---

(143) العين، ص: 53/1.
(144) مقدمة التهذيب، ص: 60.
(145) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 21 والأصوات اللّغوية، عبد القادر عبد الجليل، ص: 123.
(146) مقدمة التهذيب، ص: 66 و تذكرة النّحاة، ص: 26.
(147) مقدمة التهذيب، ص: 66.

إضافة الياء إلى هذه المجموعة في قوله: "ومدرجة الياء مختفضة نحو الأضراس".[148] كما يستنتج من هذا النصّ أيضاً أنّ الاختفاض عنده نزول اللّسان نحو قاع الفم.

ومن الصّفات التي ذكرها الخليل التّفخيم، وجعل مقابله الخفت. والمفخّمة لديه أربعة هي: الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء.[149] ولكن الخليل اكتفى بذكر هذه الأصوات دون بيان معنى التّفخيم، ولا الطّريقة التي تحدث بها هذه القيمة الصّوتيّة، كما أنّه لم يشر إلى وضع أعضاء النّطق مع هذه الأصوات. أمّا الأصوات الخافتة، فلم يذكر الخليل عددها، ولا وضع الذي يستقرّ عليه اللّسان حين إحداثها. لكنّ الذي يشعّ به كلامه أنّ الخافتة كلّ أصوات المنظومة ما خلا الفخام، بدليل أنّه اكتفى بالأربعة السّالفة و لم يزد عليها صوتاً آخر.

وأفاض الخليل في الحديث عن المذلقة ونقيضتها المصمتة. وكان يرى أنّ المذلقة قد تكون صفة مخرجيّة، وأصواتها "ل ر ن"، لأنّها يعتمد عليها بذلق اللّسان، وهو صدره وطرفه.[150] كما قد تكون عنده صفة بلاغيّة، وأصواتها ستّة: الثّلاثة السّابقة، مضافاً إليها "ف ب م"، وهي تعني لديه السّلاسة والخفّة في النّطق،[151] أو ذرب اللّسان وحدّته. قال الخليل: "لمّا ذلقت الحروف الستّة ومذل بهنّ اللّسان وسهلت في المنطق كثرت في أبنيّة الكلام".[152] وتعني المصمتة عند الخليل تلك الأصوات التي لا يصحّ أن تنفرد أصولاً في بنات الأربعة والخمسة،[153] وأصواتها عنده تسعة عشر هي: "ع ح هـ خ غ، ط ض ص ظ

---

[148] مقدّمة التّهذيب، ص: 66.
[149] العين، ص: 157/7 و167/8.
[150] سر صناعة الإعراب، ص: 64/1.
[151] شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي ، ص: 258/3 والأصوات اللغوية، لعبد القادر عبد الجليل، ص: 278.
[152] العين، ص: 52/1. والانذلاق: خروج هذه الأصوات من خرجها سريعة، والمذل: القلق والتسرع، ينظر اللسان مادة، (ذلق)، ص: 110/10-111 و 229 ومادة (مذل)، ص: 621/11.
[153] همع الهوامع، ص: 230/2 ونهاية القول المفيد، ص: 54.

ق، ك ج ش ز س د ت ذ ث".[154] وعدّ بعض المتأخرين المصمتة جميع أصوات المنظومة ما خلا المذلقة.[155]

وخصّ الخليل الهمزة بصفة استقاها من طبيعتها الصّوتيّة حيث دعاها بالمهتوتة، لأنّ الهتّ عصر الصّوت، والهمزة معتصرة مضغوطة من مخرجها.[155] ورأى أبو حيّان الأندلسيّ أنّ تسمية الهمزة كذلك يعود لخروجها من الصدر كالتّهوّع، فتحتاج لظهورها صوتاً قويّاً شديدًا، لأنّ الهتّ هو إخراج الصّوت بقوّة.[156]

ومن الأوصاف التي نعت بها الخليل بعض الأصوات صفتا المدّ واللّين اللّتين ضبط بهما أصوات الألف والواو والياء، وذلك للينها وامتداد الصّوت فيها.[157] والظّاهر أنّ المقصود بتينك الصّفتين عند الخليل هي الواو والياء المجانستان لحركة الحرف الذي قبلهما، بالإضافة إلى الألف.[158] وقد تشملان لديه أيضاً الواو والياء في حالتهما الشّبيهة بالسّاكنة على نحو ما رأينا سابقاً.

وقد ماز الخليل الحاء من العين بالبحّة، وهي صفة أطلقها على ذلك الصّويت الذي يلازم الحاء في الوقف دون الإدراج.[159] وشبيهة بها الهتّة أو الهمهة للهاء التي انفرزت بها عن الحاء لقرب مخرجيهما.[159]

ومن الصّفات التي اكتشفها الخليل كذلك الغنّة، فهي عنده صويت يلحق النّون في حال خفائها، ومصدرها الخيشوم.[160] وقد قصر الخليل هذه الصّفة على

---

(154) مقدمة التهذيب، ص: 66.
(155) همع الهوامع، ص: 230/2.
(156) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بغداد العراق 1985 ص: 283.
(157) تذكرة النحاة، ص: 29.
(158) مقدمة التهذيب، ص: 66-67.
(159) العين، ص: 57/1.
(160) نفسه، ص: 142/4 و174/8.

النّون السّاكنة، والمتحرّكة في حال إخفاء حركتها،[161] دون الميم التي لم يشر إلى مجرى النّفس معها واكتفى بتحديد مخرجها.

وهناك صفات أخرى وسم بها الخليل طائفة من الأصوات لتتميّز ممّا جاورها مخرجاً. وقد ارتكز في وضعها على كيفيّة تسرب النّفس معها، أو بالنّظر إلى وضع أعضاء النّطق عند إحداث هذه الأصوات. فمن صفات النّوع الأوّل نذكر المنحرفة التي أطلقها الخليل ضابطاً بها صوتي الرّاء واللاّم،[162] لانحرافهما عن مخرجيهما حتى لامسا مخارج أصوات أخرى.[163] أمّا من صفات النّوع الثّاني، فنورد المطبقة التي قيّد بها صوت الميم التي تطبق معه الشّفتان حين إصداره.[164]

هذا ما وقفت عليه من جهود الخليل الصّوتيّة، كما رواها عنه معاصروه من تلامذته وأصحابه، واحتفظ كتاب العين بقسط منها. والظّاهر في دراسة الخليل لأصوات العربيّة أنّ ما رواه عنه أبو الحسن الأخفش والنّضر بن شميل كان أدقّ ممّا جاء في العين. كما يلاحظ أيضاً توسعه وإفاضته في بيان مخارج الأصوات على حساب صفاتها، وذلك لإدراكه أهميّتها في بناء نظريّته المعجميّة.

وكان لجهود الخليل صدى بالغ الأثر في أبحاث النّحاة واللّغويّين الصّوتيّة في القرون الثّلاثة الأولى وما تلاها. فقد انطلقوا من هذا الأساس الذي أقامه الخليل، ثمّ وطّدوا قاعدته ووسّعوا مجالاته،كما ما سيتضح من تناولنا للدّراسة الصّوتيّة عند النّحاة واللّغويّين بعده في الفصل الموالي.

---

(161) تذكرة النحاة، ص: 30-31.
(162) العين، ص: 52/1 ومقدمة التهذيب، ص: 59 وتذكرة النحاة، ص: 30.
(163) همع الهوامع، ص: 230/2.
(164) العين، ص: 58/1.

الفصل الثاني:

الدّراسة الصّوتية بعد الخليل حتى نهاية القرن الثالث

استقرّ لدينا، ممّا سبق، أنّ معالجة النّحاة واللّغويّين لأصوات العربيّة لم تكن خالصة لها. بل كانت مقرونة بظواهر لغويّة تشكيليّة اعترضت سبيلهم أثناء تقعيدهم اللّغة. ومن ألمع هذه الظّواهر التي وقف عندها النّحاة واللّغويّون مليّاً يقلّبون مسائلها على مختلف وجوهها ظاهرة الإدغام. فقد أدركوا أنّه لا يمكن تفسير مسائلها، ومعرفة كنهها إلاّ بارتياد التّحليل الصّوتيّ سبيلاً إلى ذلك. ومن هذا المنطلق ثبت، لدى النّحاة واللّغويّين، أنّه لا مناص من تصدير هذه الظّاهرة بدراسة للأصوات، يتناول فيها الواحد منهم كلّ ما يراه يخدم ظاهرة الإدغام ويكشف جزئيّاتها، ليتسنى فهمها، ومن ثمّ يتيسّر إدناء مسائلها من ذهن المتلقي.

وأقدم دراسة مستوفية تصلنا في هذا المجال، بعد صنيع الخليل، تلك التي ضمّنها سيبويه في كتابه حين أفضى به منهجه إلى باب الإدغام.[1] فقد أورد تحت هذا الباب نفسه عنواناً فرعيّاً أجمل فيه ما سيفصّله في تناوله أصوات العربيّة، إذ قال: "هذا باب عدد الحروف العربيّة، ومخارجها ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها".[2] ويختم سيبويه بسطه لما أجمله بقول يصرّح فيه بدافع هذه الدّراسة فيقول: "إنّما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصّفات، لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه".[3]

وعلى نهج سيبويه انبرى بقيّة النّحاة واللّغويّين في تناولهم أصوات العربيّة. فهذا المبرّد يقدم وصفاً لأصوات المنظومة من حيث مخارجها وصفاتها تحت باب

---

(1) هذا لا يعني أنّ معاصري سيبويه أهملوا بحث الأصوات، أو لم يعوا دورها في خدمة قضايا اللّغة. فقد نقل صاحب الفهرست في هذا السّياق أسماء بعض الكتب وعناوين محتوياتها، منها كتاب **الحدود** للفرّاء الذي ضمّنه صاحبه مبحثين في الأصوات، أحدهما في الهجاء، والآخر في الإدغام. ينظر الفهرست، ص: 100.

وهناك كتب أخرى عاصر أصحابها سيبويه، وقد وصلتنا، ولكن غلب عليها الجانب التطبيقي نحو كتاب **معاني القرآن** للأخفش و**معاني القرآن** للفراء، و**مجاز القرآن** لأبي عبيدة، فلم تحفل هذه الكتب بدراسة وافية للأصوات كتلك التي رأيناها عند الخليل وسيبويه. بل تطرق أصحابها لبعض المسائل الصّوتيّة التي لها علاقة بالقضايا المبحوثة كتفسير آية فيها كلمة أصاب بعض أصواتها إبدال أو إدغام، ثمّ اعتمدوا التّحليل الصّوتي قصد إبراز البناء الأصلي للفظة التي اعتراها هذا الإشكال الصّوتي، ليتضح بناؤها الصّرفي إلى جانب دلالتها. وهذا منهج تلك الكتب في معالجتها للقضايا الصّوتيّة. ينظر معاني القرآن، للفراء، ص: 215/1-217 ومعاني القرآن، للأخفش، ص: 273/1

(2) الكتاب ، ص: 431/4.

(3) نفسه، ص: 436/4.

الإدغام،[4] ثمّ ينهي دراسته بقوله: "إنّما قدّمنا هذه المقدّمات في مواضع الأصول لنجريها في مسائل الإدغام".[5] وإذا تقدم الزّمن أكثر رأينا من متأخري النّحاة من يصرّح بالغرض من دراسته قبل الخوض فيها ومن هؤلاء نذكر ابن يعيش الذي استهل بحثه للإدغام بقوله: "لّما كان الإدغام إنّما هو تقريب الصّوت من الصّوت فقد يقع في المتقاربين، كما يقع في المثلين. وإذا كان كذلك فلابدّ من معرفة مخارج الحروف حتى يعرف المتقاربان من المتباينين".[6]

أولاً: مخارج الأصوات عند النّحاة واللّغويّين بعد الخليل:

دأب النّحاة واللّغويّون العرب على استفتاح دراساتهم الصّوتيّة ببيان مخارج الأصوات دون أن يمهدوا لذلك بوصف لجهاز النّطق. غير أنّه يمكن استخلاص الأجزاء التي يتألّف منها الجهاز المذكور لديهم من ذكرهم أعضاء النّطق التي تساهم في تشكيل أصوات المنظومة بحيث يتيسر لنا تكوين صورة واضحة المعالم لجهاز التّصويت عندهم وذلك بتجميع هذه الأعضاء، ثمّ تركيبها لنحصل في النهاية على هيكلّ هذا الجهاز، كما سيتضح من عرضنا لمكوناته.

1) جهاز النطق:

خير من فصّل، من النّحاة واللّغويّين، في أعضاء آلة التّصويت سيبويه. وقد قاده إلى ذلك حرصه على التّحديد الدّقيق لمخارج الأصوات، ثمّ تابعه فيما قرّره جلّ أئمة اللّغة. وانطلاقاً من هذا الأساس سنركّز على جهاز التّصويت كما وردت أجزاؤه عند سيبويه دون إغفال لكلّ إضافة أو مخالفة كانت من نحاة ولغويين آخرين، وذلك قصد أن يتشكّل لنا في النّهاية جهاز صوتيّ تنصهر فيه جميع جهود الصّوتيين العرب في القرون الثّلاثة الأولى.

---

(4) المقتضب، ص: 192/1.
(5) نفسه، ص: 196/1.
(6) شرح المفصل، ص: 123/10 وينظر: الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص: 663/2.

والثّابت من استقرائنا لجهود سيبويه الصّوتيّة أنّ جهاز التّصويت عنده يتألّف من أربعة أقسام كبرى هي:

أ- **الصّدر**: لا يذكره سيبويه إلى ناذراً،[7] وقد تابعه في ذلك المبرّد.[8]

ب- **الحلق**: يميّز فيه سيبويه ثلاثة مواضع هي: أقصاه ووسطه وأدناه إلى الفم.[9] وقد وافقه المبرّد في هذا التّقسيم وفي عدد أجزائه.[10] ولم تصلنا آراء بقيّة النّحاة واللّغويّين، لأنّه لم تأثر عنهم دراسة مفصّلة لمخارج أصوات المنظومة.

ج- **الفم**: يلاحظ فيه سيبويه جملة من الأعضاء تنهض بمهمّة النّطق، يأتي في مقدمتها اللّسان الذي يميّز فيه أقصاه ووسطه وطرفه بالإضافة إلى حافتيه وظهره.[11] ويلي اللّسان الحنك الأعلى ويقسّمه إلى أقصاه ووسطه، ثمّ أصول الثّنايا،[12] فالشّفتان ويميّز فيهما عليا وسفلى،[12] ويختم أعضاء الفم بالأسنان متنبّهاً إلى دورها في إصدار مجموعة من الأصوات، ويلاحظ فيها الثّنايا وهي أربع ثنتان من فوق ومثلهما من أسفل، مع التّركيز على أصولها وأطرافها لأهميّتها في إخراج بعض الأصوات.[13]

ويلي الثّنايا الرّباعيات، وهي أربع أيضاً: رباعيّتان من فوق يمنة ويسرة، ومثلهما من أسفل، وخلفهما الضّواحك وهي أربع: ضاحكتان من فوق يمنة ويسرة، ومثلهما من أسفل. ويقع إلى الخلف من الضّواحك الأضراس، وهي ستّ عشرة: ثمّان من فوق يمنة ويسرة، ومثلهما من أسفل.[14] وأضاف أبو الحسن الأخفش والمبرّد إلى أعضاء الفم الشّدق، وقسّماه إلى أيمن وأيسر.[15]

---

(7) الكتاب، ص: 548/3.
(8) المقتضب، ص: 155/1.
(9) الكتاب، ص: 433/4.
(10) المقتضب، ص: 192/1.
(11) الكتاب، ص: 433/4 والمقتضب، ص: 192/1-193 ومعاني القرآن للأخفش، ص: 174/1 ومعاني القرآن للفراء، ص: 172/1.
(12) الكتاب، ص: 433/4 والمقتضب، ص: 192/1-193.
(13) الكتاب، ص: 433/4 ومعاني القرآن للأخفش، ص: 283/1.
(14) الكتاب، ص: 433/4 وخلق الإنسان، للأصمعي، ص: 191 والمقتضب، ص:192/1-193.
(15) معاني القرآن، ص: 735/2 والمقتضب، ص: 193/1.

د- **الخياشيم**: تساعد عند سيبويه وغيره، على نحو خاصّ، في إخراج النّون والميم الخفيّتين.[16]

هذا هو جهاز التّصويت كما وقرت أعضاؤه عند سيبويه وغيره من النّحاة واللّغويّين العرب حتى نهاية المئة الثّالثة.

ونشير، ههنا، إلى أنّ الدّراسات اللّغويّة عند العرب عرفت التّأليف في مجال دلاليّ هامّ زوّد الصّوتيين القدامى بما يحتاجون إليه من معارف تخصّ جهاز النّطق. وقد وُسم هذا الجانب بالتّأليف في خلق الإنسان، بحيث استأثرت مصنّفاته بمعلومات غزيرة يقف الباحث أمامها اليوم معجباً بما تضمّنته من تفاصيل دقيقة في تلك الحقبة المتقدّمة من حياة التّأليف عند العرب.[17]

2) عدد الأصوات:

تباينت وجهات نظر النّحاة واللّغويّين بعد الخليل في عدد أصوات المنظومة. فهذا سيبويه يرى أنّها اثنان وأربعون صوتاً،[18] منها تسعة وعشرون لها صور وهجاء وهنّ أصل أصوات العربيّة، وهي: الهمزة والألف والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء، والكاف والقاف، والضّاد، والجيم والشّين والياء، واللاّم والرّاء والنّون، والطّاء والدّال والتّاء، والصّاد والزّاي والسّين، والظّاء والذّال والثّاء، والفاء والباء والميم والواو.[19] وينضاف إليها ستّة أصوات يكثر دورانها على ألسنة الفصحاء من العرب وتستحسن في إنشاد الشّعر وتجويد التّلاوة، وهي متفرّعة عنها، وتضبط بالمشافهة والسّماع دون الرّسم، وأصواتها هي: النّون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشّين التي كالجيم، والصّاد التي تكون كالزّاي، وألف التّفخيم.[18]

---

(16) الكتاب، ص: 434/4 والمقتضب،ص: 193/1.
(17) ينظر خلق الإنسان للأصمعي، ص: 185-191 وخلق الإنسان، لثابت بن أبي ثابت، ص: 181-189.
(18) الكتاب، ص: 432/4.
(19) نفسه، ص: 431/4.

وتبلغ المنظومة عند سيبويه اثنين وأربعين صوتاً بإضافة سبعة أصوات يقلّ جريانها على ألسنة من ترتضى عربيّتهم ولا تستحسن في قراءة الشّعر وأداء القرآن، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشّين، والضّاد الضّعيفة، والصّاد التي كالسّين، والطّاء التي كالتّاء، والظّاء التي كالثّاء، والباء التي كالفاء.[18]

وقد ذهب المبرّد إلى أنّها خمسة وثلاثون صوتاً، منها ثمانية وعشرون لها رموز تميّزها، والسّبعة الباقية جارية على الألسن غير مستدل عليها في الخطّ.[20] ويلاحظ ههنا أنّ المبرّد أسقط الهمزة، فلم يعدّها من الأصوات المصوّرة وحجّته في ذلك عدم استقرارها على صورة واحدة،[21] فهي عنده على حدّ قول ابن عصفور من قبيل الضّبط، إذ لو كانت حرفاً من حروف العربيّة لكان لها شكلٌ واحد لا تحديد عنه كسائر الحروف الأخرى.[22] وقد تصدى لزعم المبرّد طائفة من اللّغويّين المتّأخرين نذكر منهم ابن عصفور (ت 669هـ) الذي رأى أنّ ما "ذهب إليه أبو عباس فاسد، لأنّ الهمزة لو لم تكن حرفاً لكان (أخذ وأكلّ) وأمثالهما على حرفين خاصّة، لأنّ الهمزة ليست عنده حرفاً وذلك باطل، لأنّ أقلّ أصول الكلّمة ثلاثة أحرف".[22] والموقف نفسه اتّخذه أبو حيان (ت 745هـ) من ادعاء المبرّد.[23]

ويقرّر الفرّاء، هو الآخر، أنّ عدد أصوات العربيّة الأصول ثمانية وعشرون صوتاً كما صرّح بذلك، وهو يتحدّث عن العامل في الأسماء التي تلي الحروف المقطّعة في فواتح السّور نحو قوله تعالى: ﴿المص كتاب أنزل إليك﴾[24] وقوله: ﴿الم تنزيل الكتاب﴾،[25] فرأى أنّ عامل الرّفع في هذه الأسماء هي حروف الهجاء، وتقدير القول هكذا: "الألف واللاّم والميم والصّاد من حروف المقطّع كتاب أنزل

---

(20) المقتضب، ص: 192/1.
(21) الممتع في التصريف، ص: 663/2 وشرح المفصل، ص: 107/10.
(22) الممتع في التصريف، ص: 664/2.
(23) همع الهوامع، ص: 228/2.
(24) الآيتان 1 و 2 من الأعراف.
(25) الآيتان 1 و 2 من السّجدة.

إليك مجموعًا"،[26] ثمّ أردف الفرّاء هذا التّقدير بقوله: "كأنّك جعلت الألف واللاّم والميم والصّاد يؤدين على جميع حروف المعجم".[26] وهذا قرين قولنا إنّ "أ ب ت ث ثمانية وعشرون حرفاً، فتكتفي بأربعة من ثمانية وعشرين"،[26] فتصير هذه الأصوات الأربعة علماً على المنظومة كلّها، وذلك نحو قولك: قرأت الحمد، وأنت تعني سورة الفاتحة.[26]

ويجنح ابن قتيبة، إلى الرّأي نفسه، فينصّ هو كذلك على أن أصوات العربيّة ثمّانية وعشرون. ويتبدّى هذا لديه في تفسيره الحروف المقطّعة من أوائل السّور، فقد رأى أنّ الله سبحانه وتعالى أقسم بالحروف المقطّعة كلّها واقتصر على ذكر بعضها قاصداً جميعها، فقال: ﴿الٓمٓ﴾، وهو يريد جميع الحروف المقطّعة كما يقول القائل: "تعلمت أ ب ت ث، وهو لا يريد تعلّم الأربعة الأحرف دون غيرها من الثّمانية والعشرين، ولكنّه لّما طال أن يذكرها كلّها اجتزأ بذكر بعضها".[27]

وإذا كان الفرّاء قد كشف مذهبه في عدد أصوات العربيّة، فإنّه بالتّوازي لم يصرّح بالحرف السّاقط، وسبب ذلك على نحو ما رأينا عند المبرّد، ولكن أكبر الظّن أن الحرف النّاقص هو الألف. والذي يومئ بذلك إشراكه الواو والياء في مخرج واحد دون الألف.[28]

والإشكال نفسه نجده عند ابن قتيبة الذي خالف، هو الآخر، جمهور النّحاة واللّغويّين بعدّه أصوات العربيّة ثمانية وعشرين من غير أن يكشف عن الحرف النّاقص عنده. وليس في إشاراته الصّوتيّة المختلفة التي بثّها في ثنايا كتبه اللّغويّة ما يعين على تحديد الحرف السّاقط من المنظومة كما هي في تصوّره، ولكنّنا نرجّح أن يكون ابن قتيبة قد تبنى موقف الفرّاء فأسقط الألف، لأنّه عدّها والهمزة صوتاً واحداً، يمثّل الأوّل منهما رمزه الكتابيّ وثانيهما جانبه المنطوق. والذي يعضد هذا

---

(26) معاني القرآن للفراء، ص: 368/1.
(27) تأويل مشكلّ القرآن، ص: 231.
(28) شرح الشافية، ص: 254/3.

كون ابن قتيبة اقتفى خطى الفرّاء، إذ اتخذ السّياق نفسه للإدلاء بعدد الأصوات وأعاد عباراته كما هي تقريباً،[29] في حين تابع بقيّة النّحاة واللّغويّين سيبويه فيما قرّره جملة وتفصيلاً.[30]

3) مخارج الأصوات:

وكما اختلف النّحاة واللّغويّون في عدد أصوات العربيّة، كذلك تباينت آراؤهم في عدد مخارجها. فهذا سيبويه ومن تابعه يقرّرون أنّها ستّة عشر مخرجاً،[31] وذلك بإلغاء مخرج الجوف الذي قال به الخليل وتوزيع أصواته على مخارج أخرى، فجعلوا الألف من أقصى الحلق، ونسبوا الياء في كلّتا حالتيها إلى مخرج واحد، وكذلك الواو.[32] وذهب الفرّاء وقطرب والجرميّ وابن كيسان إلى أنّها أربعة عشر مخرجاً، وذلك بإلغاء مخرج الجوف كسيبويه وجعل اللاّم والنّون والرّاء من مخرج واحد،[33] وهي عند سيبويه ومن حذا حذوه من ثلاثة مخارج.[34]

وكانت طريقة النّحاة واللّغويّين، إذا أرادوا تحديد مخرج صوت ما، أن يأتوا به ساكناً مسبوقاً بهمزة وصل مكسورة نحو: اِبْ، اِيْ، اِدْ.[35] وقد ترسّم جمهور النّحاة واللّغويّين سمت الخليل في بيانهم مخارج أصوات العربيّة، بمعنى أنّهم انطلقوا من أدخل مخرج في جهاز النّطق، وهو أقصى الحلق، ثمّ بالذي يليه حتى انتهوا إلى الشّفتين.[36]

---

(29) ينظر: معاني القرآن للفراء، ص: 368/1 و تأويل مشكلّ القرآن، ص: 231.
(30) ينظر: الأصول في النحو، ص: 399/3 والممتع في التصريف، ص: 663/2 وشرح المفصل، ص: 10/ 125 وهمع الهوامع، ص: 228/2.
(31) الكتاب، ص: 433/4.
(32) نهاية القول المفيد، ص: 32.
(33) همع الهوامع، ص: 228/2 والنشر في القراءات العشر، ص: 198/1-199.
(34) الكتاب، ص: 433/4 والمقتضب، ص: 193/1.
(35) الكتاب، ص: 265/3 و321 والمقتضب، ص: 32/1.
(36) الكتاب، ص: 433/4 والمقتضب، ص: 192/1- 194.

أ- مخارج أصوات الحلق:

اتّفق النّحاة واللّغويّون بعد الخليل على تقسيم الحلق إلى ثلاثة أحياز[37] أو مواضع[38] هي: أقصى الحلق ووسطه وأدناه، وأجمعوا أيضاً على أنّ هذه الأحياز الثّلاثة تضمّ مجموعة صوتيّة تتألّف من سبعة أصوات هي: الهمزة والألف والهاء، والعين والحاء، والخاء والغين.

1- أصوات أقصى الحلق:

أعمق أصوات هذا الحيّز مخرجاً عند سيبويه الهمزة، فهي عنده من أقصى الحلق. غير أنّ هذا الوصف يكتنفه بعض التّعميم، إذ أدرج مع الهمزة في هذا المخرج صوتين آخرين هما الهاء والألف، فكثيراً ما كان يقول: لحروف العربيّة ستّة عشر مخرجاً منها ثلاثة في الحلق، أقصاها الهمزة والهاء والألف.[39]

والظّاهر ههنا أنّ سيبويه لم يقدّم وصفاً لمخرج الهمزة، لأنّ أقصى الحلق ليس مخرجاً، وإنّما هو حيّز يضمّ بالإضافة إلى الهمزة الهاء والألف. وقد فطن سيبويه إلى هذا التّعميم، فعاد ليستدرك ما فاته في مواطن أخرى من كتابه وعزا الهمزة إلى أسفل أقصى الحلق قائلاً: "الهمزة أقصى الحروف وأشدها سفولاً".[40] وقد وصف سيبويه العمليّة العضويّة المنتجة لصوت الهمزة بالشّبيهة بالوضع حالة القيء.[41]

وعلى نحو ما فعل سيبويه سار المبرّد، غير أنّ الثّاني استفاد ممّا وقع فيه الأوّل ثمّ صحّحه، فنصّ من البداية على أنّ أقصى الحلق حيّز تتقاسمه الهمزة والهاء والألف، ثمّ راح بعد ذلك يعيّن مخارج هذه المجموعة التي يهمّنا منها ههنا الهمزة، فرأى أنّها "من أقصى الحلق ... وهي أبعد الحروف".[42] وذكر في موضع آخر من مقتضبه، وهو يتحدّث عن شريكيها في الحيّز، أنّ الهاء تقارب الألف في المخرج،

---

(37) الكتاب، ص: 419/2 و465 و 101/4 و المقتضب، ص: 209/1 و111/2.
(38) الكتاب، ص: 171/4 و195 و367 و477 والمقتضب، ص: 211/1.
(39) الكتاب، ص: 433/4.
(40) نفسه، ص: 102/4.
(41) نفسه، ص: 548/3.
(42) المقتضب، ص: 192/1.

والهمزة تحتهما جميعاً.[43] وبهذا يتّضح أنّ مخرج الهمزة عند المبرّد من أسفل نقطة في أقصى الحلق، وهذا عين ما استقر عليه سيبويه.

ويرى سيبويه أنّ مخرج الألف يتوسّط مخرجي الهمزة والهاء، كما يفهم من ترتيبه الذي صدّر به تناوله مخارج الأصوات فقال: "حروف العربيّة تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة والألف والهاء".[44] ثمّ تأكّد هذا لديه حين راح يتحدّث عن صلة الهاء والألف بالهمزة ثمّ عند ترتيبه أصوات المجموعة داخل حيّزها، فنصّ على أنّه "ليس في الستّة الأحرف أقرب إلى الهمزة منها،[45] وإنّما الألف بينهما".[45] وقد يصدر من سيبويه ما يوهم أنّ مخرج الألف عنده هو عين مخرج الهاء، وذلك في قوله: "الهاء من مخرج الألف".[46] وقد يطلق سيبويه تعبيرات يفهم منها أنّ مخرج الألف بعد الهاء، فيقول: "للحلق منها ثلاثة، أقصاها مخرجاً الهمزة والهـــاء والألف".[47]

وقد يوقع سيبويه في تعابيره ومصطلحاته المتلقي في حيرة، ويوهم أنّه واقع في اضطراب، فهو بعد أن عيّن مخرج الألف بين الهمزة والهاء، عدل عن هذا الرّأي ليجعل الألف تارة من مخرج الهاء، وتارة أخرى يترلها مترلة بعد الهاء، ولكنّ المتمعّن في أقوال سيبويه يحكم بثباته على رأيه الأوّل، أي أنّ مخرج الألف بين الهمزة والهاء. ويمكن تأويل قوليه اللّذين يخالفان رأيه السّابق بأنّ بالمقصود من مصطلح المخرج فيهما الحيّز، بمعنى أنّ الهاء من حيّز الألف، وهو أقصى الحلق.

وممّا يعضد القول الأوّل، ويجعله مذهب سيبويه، كونه مفصلاً معلّلاً، في حين أنّ القولين المخالفين للأوّل عامان عاريان من كلّ تفصيل أو تعليل. والقول المعلّل مقدّم على نقيضه العام، إذا كانا يرجعان إلى عالم واحد.[48] والذي يؤكّد

---

(43) المقتضب، ص: 155/1.
(44) الكتاب، ص: 431/4.
(45) الضمير يعود ههنا على الهاء.
(46) الكتاب، ص: 189/4 و 193 و 197.
(47) نفسه، ص: 433/4.
(48) الخصّائص، ص: 200/1.

أيضاً أنّ مخرج الألف بين الهمزة والهاء ما رآه سيبويه من أنّ الألف مخرجها متّسع لهواء الصّوت، "فإذا وقفت عندها لم تضمّها بشفة ولا لسان ولا حلق كضمّ غيرها، فيهوى الصّوت إذا وجد متّسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة".[49] وبناء على هذا، إذا كان منقطع صوت الألف عند الهمزة، فقد دلّ هذا على أنّ الألف أقرب صوت منها في أقصى الحلق، وانتفى في المقابل أن تكون الألف من مخرج الهاء أو بعدها، وإلاّ كان سيبويه قد عكس القول وصرّح بانقطاع صوت الألف عند الهاء.

وزعم أبو الحسن الأخفش أنّ الألف من مخرج الهاء، فقال: "إنّما أجروا الهاء مجرى الألف لأنّها حرف خفيّ، ومخرجها من مخرج الألف".[50] وقد تصدى لردّ زعم أبي الحسن طائفة من النّحاة واللّغويّين نذكر منهم ههنا ابن جني الذي قال: "زعم أبو الحسن أنّ الهاء مع الألف، لا قبلها ولا بعدها. والذي يدلّ على فساد ذلك ... أنّك متى حرّكت الألف اعتمدت بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل، فتقلبها همزة، ولو كانت الهاء معها لقلبتها هاءً".[51]

أمّا المبرّد، فلم يحدّد مخرجاً معيّنا للألف، بل عدّ أقصى الحلق برمته مخرجاً لها، لقوله: "فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة ... يليها في البّعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك".[52] ويتد ما قرّره المبرّد أيضاً قوله: "الألف هواء في الحلق يسمّيها النّحويون الحرف الهاوي".[53]

ويضيف سيبويه إلى أقصى الحلق الفتحة، فيعدّها من أصوات هذا الحيّز[54] ومخرجها هو مخرج الألف بعينه، لأنّها منها وبعضها الأصغر.[55] وكان لترابط

---

(49) الكتاب، ص: 176/4.
(50) كتاب القوافي، ص: 11 و 79 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 104.
(51) سرّ صناعة الإعراب، ص: 46-47 وشرح الشافية، ص: 251/3.
(52) المقتضب، ص: 192/1.
(53) نفسه، ص: 155/1.
(54) الكتاب، ص: 102/4 و السيرافي النحوي، ص: 565.
(55) الكتاب، ص: 204/4 و 318 و السيرافي النحوي، ص: 587.

الفتحة والألف وتلازمهما في ذهن النّحاة واللّغويّين أن استعاروا مصطلح كلّ منهما للدّلالة على الآخر، فكانوا يطلقون على الفتحة الألف الصّغيرة،[56] كما كانوا ينعتون الألف أيضاً بالفتحة المشبعة.[57] وحجّتهم في هذا أنّهم رأوا هذه الحركات والأصوات التي تؤول إليها، عند إشباعها، شيئا واحدًا لا فرق بينها سوى في الكمّية.[58] وكان لتلاحم الفتحة والألف أن استعمل علماء العربيّة قبل القّرن الثّاني رمز الألف للدّلالة على الفتحة، وذلك قبل استقرار الخط العربيّ واكتماله.[59] ولّما جاء الخليل فكّ هذا الارتباط الكتابي بوضع رمز خاصّ لكلّ منهما.[60] ووافق المبرّد سيبويه فجعل، هو الآخر، الفتحة من أصوات أقصى الحلق ومخرجها من مخرج الألف.[61] وحجّته في ذلك أنّ الفتحة شيء من الألف،[62] والبعض تابع للكلّ فيما يسرى عليه ويصيبه.

ويلي الألف من حيث المخرج عند سيبويه الهاء، ومخرجها بعد الألف، أي أنّها أقرب أصوات أقصى الحلق إلى صوتي وسطه. وقد أكّد هذا ابن جني نقلاً من الكتاب فقال: "من أسفل الحلق وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء"،[63] ثمّ أتبع قوله بعبارة "هكذا يقول سيبويه".[63]

وكان أبو الحسن الأخفش يرى أنّ الهاء من مخرج الألف "لا قدّامها ولا خلفها".[64] ونصّ المبرّد على أنّ المخرج الثّاني في أقصى الحلق لصوت الهاء كما يبدو من قوله: "من أقصى الحلق مخرج الهمزة ... ويليها في البعد مخرج الهاء".[65]

---

(56) الخصّائص، ص: 316/2 وشرح المفصل، ص: 64/9.
(57) مفاتيح العلوم للخوارزمي، ط1، مطبعة الشرق، القاهرة، 1342هـ ، ص: 31.
(58) قدّر بعضهم هذا الفرق بجعل أصوات المدّ تساوي ضعفي الحركة التي من جنسها، ينظر: شرح المفصل، ص: 16/10.
(59) معاني القرآن للفراء، ص: 439/1 ومدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، المطبعة الأميرية، ببولاق، مصر، 1936، ص: 95/2.
(60) كلمة في إصلاح حرف العرب، للأيوبي عيد الله هدى، مطبعة المعارف، ط1، 1938، حلب، سوريا، ص:67.
(61) المقتضب، ص: 155/1.
(62) نفسه، ص: 211/1.
(63) سر صناعة الإعراب، ص: 46/1.
(64) شرح الشافية، ص: 251/3.
(65) المقتضب، ص: 192/1.

ويقوّي هذا الرّأي لديه ويؤكده قوله: "اعلم أنّ الهمزة حرف يتباعد مخرجه عن مخارج الحروف ... ولا يدانيه إلاّ الهاء".[65]

ومن كلّ ما تقدّم نخلص إلى أنّ ترتيب أصوات أقصى الحلق عند سيبويه كالآتي: الهمزة تليها الألف ثمّ الهاء. وقد أساء كثير من النّحاة واللّغويّين فهم نصوص سيبويه، ولم يتنبّهوا للذي قصده وظنّوا أنّه يقدّم الهاء على الألف في ترتيبه لهذه المجموعة.[66] ولم ينج من هذا الاضطراب إلاّ ابن جني الذي أكدّ ما أثبتناه لسيبويه مرتين: مرة في ترتيبه الذي مهّد به بحثه في مخارج الأصوات إذ عدّ الهمزة أوّل أصوات هذا الحيّز تليها الألف ثمّ الهاء،[67] والثّانية عندما بيّن مخارج أصوات العربيّة، نقلاً عن الكتاب، فرأى أنّ مذهب سيبويه في ترتيب أصوات أقصى الحلق أن يكون للهمزة أعمق مخرج فيه، يليها مخرج الألف، ثمّ الهاء.[67]

وكان الأخفش الأوسط والمبرّد يخالفان سيبويه في ترتيب هذه المجموعة. فالأوّل جعل رتبة الألف والهاء واحدة، والهمزة تتقدّمهما جميعاً. وذهب الثّاني إلى أنّ رتبة الهاء بعد الهمزة، في حين لم يعيّن منزلة الألف من هذين الصّوتين.

2- أصوات وسط الحلق:

يمثّل وسط الحلق الحيّز الثّاني في سلم أحياز سيبويه ويستقر به عنده صوتان اثنان هما العين والحاء، ومذهب الخليل فيهما أنّ العين أدخل في الحلق من الحاء. يتجلى هذا في ترتيبه الذي استهل به بيانه لمخارج الأصوات، فقد ذكر العين أوّلاً ثمّ أردفها بالحاء،[68] ثمّ في تناوله أحكام هذين الصّوتين في الإدغام حين نصّ على أنّ الحاء لا تدغم في العين في نحو قولنا: (**امدحْ عَرفه**)، لأنّ العين أدخل في الحلق من الحاء، والأقرب إلى الفم لا يدغم فيما كان أدخل في الحلق.[69] وزاد هذا

---

(66) ينظر: الأصول في النحو، ص: 399/3-400 وشرح المفصل، ص: 124/10 وشرح الشافية، ص: 251/3.
(67) سرّ صناعة الإعراب، ص: 45/1.
(68) الكتاب، ص: 431/4.
(69) نفسه، ص: 451/4.

الرّأي تأكيداً عندما صرّح بأنّ "العين أقرب إلى الهمزة من الحاء"،[70] ثمّ ثبت واستمرّ على تقديم العين على الحاء في كلّ حديث عنهما.

وهذا الذي ارتآه سيبويه هو ما أجمع عليه النّحاة واللّغويّون بعده. فهذا ابن السّراج يقرّر، في ترتيبه الذي صدّر به حديثه عن الإدغام وفي وصفه لمخارج الأصوات على أنّ العين أعمق مخرجاً والحاء بعدها.[71] والسّبيل نفسه اقتفاه ابن جني الذي ختم ترتيبه بقوله: "هذا ترتيب الحروف على مذاقها وتصعّدها، وهو الصّحيح ... ممّا رتّبه سيبويه وتلاه أصحابه عليه".[72]

ويقرّر المبرّد، هو الآخر، أنّ مخرج العين أسفل من مخرج الحاء، وذلك في بيانه أحوال الصّوتين في الإدغام فكان يرى جواز إدغام العين في الحاء في نحو: (**ادفعْ حَّاتماً**)، ولكنّه منع في المقابل إدغام الحاء في العين في مثل: (**اصلحْ عامراً**)، وحجّته في ذلك أنّ الحاء أقرب إلى الفم، وما كان كذلك لا يدغم في الأدخل في الحلق،[73] إذ لو كانتا من مخرج واحد لتبادلتا الإدغام.

3- أصوات أدنى الحلق إلى الفم:

يتقاسم هذا الحيّز عند سيبويه صوتان اثنان هما الغين والخاء، وهما في نظره من مخرج واحد.[74] والدّليل على ذلك عنده تبادلهما الإدغام، فالغين تدغم في الخاء في نحو قولنا: (**ادمغْ خلفاً**)،[75] فإنّك تقول فيها: (**ادمّخلفاً**).[76] وبالمثل إذا

---

(70) الكتاب، ص: 102/4.

(71) الأصول في النحو، لابن السّراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، 1985، ص: 399/3-400.

(72) سرّ صناعة الإعراب، ص: 45/1.

(73) المقتضب، ص: 208/1.

(74) وهم بعض المتأخرين أنّ سيبويه يريد ترتيبا في صوتي أدنى الحلق، ومن هؤلاء الأستراباذي الذي قال:"الظاهر من ترتيب سيبويه أنّ الخاء في أدنى الحلق أعلى من الغين". والفكرة نفسها ردّدها كلّ من شريح وأبي حيّان وابن يعيش. ينظر: شرح الشّافية، ص: 251/3 و شرح المفصّل، ص: 124/10 والنّشر في القراءات العشر، ص: 199/1.

(75) أي شجّ رأسه حتى بلغت الشّجّة دماغه.

(76) الكتاب، ص: 451/4.

صادفت الخاء الغين في كلام متّصل، وكانت الخاء الأولى والغين تليها، فإنّها تدغم فيها في نحو (**اِسلخ غنمك**)، فإنّك تقول فيها: (**اِسلغّنمك**).[76]

وذهب المبرّد مذهب سيبويه، فعدّ الصّوتين من مخرج مشترك وآية ذلك لديه جواز إدغام كلّ صوت منهما في صاحبه لقوله: "والمخرج الثّالث من الحلق مخرج الغين والخاء، وإدغام كلّ واحدة منهما في أختها جيّد".[77] ومن أمثلته على إدغام الغين في الخاء قوله: (**اِصبغ خلفاً**)، فإنّها تصير (**اِصبخّلفاً**).[78] ومثاله على إدغام الخاء في الغين قوله: (**اِسلغّنمك**)،[78] يريد: (**اِسلخ غنمك**). والذي عليه جمهور النّحاة واللّغويّين أنّ أصوات الحلق ليست بأصل للإدغام لقلّتها،[79] ولهذا لا يبدل الأخرج من الحلق إلى الأدخل فيه.[80] وبناء على هذا لو لم تكن الغين والخاء من مخرج واحد لما تبادلتا الإدغام.

ب- مخارج أصوات الفم:

اتفق نحاة ولغويو القرون الثّلاثة الأولى على أنّ عدد أصوات الفم اثنان وعشرون صوتاً تتدرّج تصاعديّاً ضمن تسعة أحياز وتتوزّع ما بين أقصى الفم والشّفتين، بالإضافة إلى الخياشيم.

1- أصوات أقصى اللّسان:

يعدّ أقصى اللّسان وما يسامته من الحنك الأعلى أوّل أحياز الفم ممّا يلي الحلق، ويستقرّ به صوتان اثنان هما القاف والكاف. ويقرّر سيبويه أنّ مخرج القاف "من أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك الأعلى".[81] وتكون عنده الكاف "من أسفل من موضع القاف من اللّسان قليلاً وممّا يليه من الحنك الأعلى".[81] ولا

---

(77) المقتضب، ص: 208/1.
(78) نفسه، ص: 209/1.
(79) ينظر: الكتاب، ص: 449/4.
(80) الممتع في التّصريف، ص: 682/2.
(81) الكتاب، ص: 433/4.

ينبغي حمل وصف سيبويه للكاف على ظاهره، فتكون أدخل في جهاز النّطق من القاف، وذلك لمخالفته عموم أقواله وما عليه جمهور النّحاة واللّغويّين.[82]

ويمكن تأويل قول سيبويه بأنّ قصده من عبارته ــ الكاف من أسفل من موضع القاف ــ أنّ النّقطة اللّسانيّة التي تقترب من الحنك بالقاف أعلى منها بالكاف. ومنبهة ذلك ما ذكره سيبويه عن إبدال العرب السّين صاداً، إذا تلتها القاف في كلّمة واحدة، فقد رأى أنّ الذي سوّغ لهم ذلك كون القاف "من أقصى اللّسان، فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم، وتصعّدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى".[83] وهذا ما دعا سيبويه وغيره من أئمة اللّغة إلى عدّ القاف صوتاً مستعليّاً دون الكاف.[84]

ووافق المبرّد سيبويه فيما ذهب إليه، غير أنّه لم يُؤثَر عنه تحديد دقيق لمخرجي هذين الصّوتين، إذ اكتفى بالقول: إنّ "أوّل مخارج الفم ممّا يلي الحلق، مخرج القاف، ويتلو ذلك مخرج الكاف".[85] ويكرّر المبرّد القول نفسه عند حديثه عن أحوال الصّوتين في الإدغام.[86]

2- أصوات وسط اللّسان:

يتشكّل هذا الحيّز من وسط اللّسان وما يقابله من الحنك الأعلى، ويضمّ عند كافة النّحاة واللّغويّين ثلاثة أصوات هي: الجيم والشّين والياء. ويلاحظ في وصف هؤلاء الدّارسين لمخارج هذه المجموعة بعض التّعميم والإبهام، فهم لا يبيّنون مخرج كلّ صوت على حدة داخل هذا الحيّز، بل يعدّون وسط اللّسان و ما يعارضه من الحنك الأعلى مخرجاً وحيداً لهذه الأصوات، بالإضافة إلى كونه حيّزاً لها. وهذا

---

(82) ينظر: الأصول في النحو، ص: 400/3 وسر صناعة الإعراب، ص: 47/1.
(83) الكتاب، ص: 479/4.
(84) نفسه، ص: 128/4 والمقتضب،ص: 225/1.
(85) المقتضب، ص: 192/1.
(86) نفسه، ص: 209/1.

الذي أوردناه هو عين ما يوحي به ظاهر كلام سيبويه، إذ رأى أنّ مخرج الجيم والشّين والياء "من وسط اللّسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى".[87]

والمتتبّع لأقوال سيبويه، وهو يبسط أحكام هذه الأصوات في الإدغام يستطيع أن يلتقط منها ما يدلّ على أنّ هذه المجموعة ليست عنده مخرج واحد. ومن ذلك مثلاً ما ذكره، وهو يتحدّث عن إدغام الياء في الجيم والشّين، فقال: "لا تدغم الياء وإن كان قبلها فتحة ... في شيء من المقاربة"،[88] ففي لفظ المقاربة إقرار صريح من سيبويه أنّ هذه المجموعة تقاربت مخارجها على أساس أنّ حيّزاً واحدا يحتضنها، ولكن لكلّ صوت منها مخرجه الخاصّ به الذي يميّزه من مقاربه. وممّا يدعّم كون هذه الأصوات ليست من مخرج واحد عند سيبويه نصّه على تباين حدود مخارجها، فالشّين استطال مخرجها حتى لامس مخرج الطّاء،[89] والياء للينها امتدّ مخرجها.[88]

وممّا يؤكّد أيضاً كون هذه المجموعة من مخارج مختلفة التزام سيبويه في عرضها نسقاً واحداً، إذ كان يقدّم الجيم ثمّ يتلوها بالشّين فالياء.[90] ويدعّم هذا الرّأي ويقوّيه ما قرّره ابن أبي الأحوص[91] الذي قال: "ما ذهب إليه سيبويه من أنّها ثلاثة مخارج هو الصواب لتباين مخارجها".[92] والمنحى نفسه جنح إليه الأستراباذي الذي رأى أنّ مذهب سيبويه في هذه المجموعة، أن تكون: "الجيم أقرب إلى اللّسان، وبعده إلى خارج الفم الشّين، وبعده إلى خارجه الياء".[93]

---

(87) الكتاب، ص: 433/4.

(88) نفسه، ص: 446/4.

(89) نفسه، ص: 449/4.

(90) نفسه، ص: 431/4 و433 و446-447 و449 و452.

(91) هو الحسين بن عبد العزيز، كان من أهل الضّبط والإتقان في الرّواية ومعرفة الأسانيد، كما كان شديد العناية بالعلم، مكبّاً على تحصيله، حريصاً على نفع طلبته، توفي سنة: 679 هـ بغرناطة، ينظر: بغية الوعاة، ص: 448/1.

(92) همع الهوامع، ص: 229/2.

(93) شرح الشافية، ص: 252/3. ويلاحظ لدى بعض النّحاة واللّغويّين أنهم تعلقوا بظاهر كلام سيبويه فعدّوا المجموعة من مخرج واحد، وأنّ سيبويه لا يريد ترتيباً بين عناصرها ومن هؤلاء ابن السّراج وابن جني وابن يعيش الذين أعادوا نصوص سيبويه دون أن يمسّوها بأدنى تصرف. ينظر أصول النحو، ص: 400/3 وسر صناعة الإعراب، ص: 47/1 وشرح المفصل، ص: 124/10.

فالياء التي يعنيها سيبويه، ههنا، ويعدّها من حيّز الجيم والشّين، هي: المجانسة لحركة الحرف الذي قبلها، والياء السّاكنة المسبوقة بفتح، والياء المتحرّكة، بالإضافة إلى الكسرة. ويبدو هذا القصد عند سيبويه في بيانه لأحكام صوت الياء في الإدغام مع المقاربة، إذ تتبّع أحوالها مع الجيم والشّين، فرأى أنّ الياء المكسور ما قبلها لا تدغم في صوت من المقاربة نحو **اظلمي جابرًا**،[94] وذلك لأنّ في الياء مداً ولیناً، فلم تقو عليها الجيم.[95] ونصّ أيضاً على أنّ هذه الياء لا تدغم في أختها المتحرّكة نحو **اظلمي ياسرًا** وهذا **قاضي ياسر**،[96] لأنّها خالصة للمدّ، وما كان كذلك لا يدغم ولا يدغم فيه.[97] وقد عدّ سيبويه الياء المجانسة للحركة أقوى أختيها مدّاً وأنداها سماعاً، فهي شبيهة بالألف.[98]

وممّا يدلّ على أنّ الكسرة من مخرج هذه الياء ومن حيّز الجيم والشّين عند سيبويه عدّه الحركات جميعها، ومنها الكسرة، من الألف والواو والياء، إذ قال: "هنّ لكلّ مدّ، ومنهنّ كلّ حركة".[99] ونصّ في موضع آخر من كتابه على أنّ الكسرة بعض الياء.[100] والدّليل على ذلك أنّنا متى أشبعناها تولّدت عنها ياء، نحو **عُمرِي** و**غلامي** و**الرّجلي**، وقد علمنا أنّها كانت في ابتداء النّطق كسرة.[101] وهذا ما جعل سيبويه وغيره من متقدمي النّحاة واللّغويّين يعدّون الكسرة ياءً صغيرة.[102] وبناءً على هذا، إذا كانت الكسرة من الياء وبعضها الأصغر، فهي من مخرجها من ثمّ حيّزها، لأنّ الجزء تابع للكلّ في أحكامه.

---

(94) الكتاب، ص: 447/4.
(95) نفسه، ص: 446/4.
(96) نفسه، ص: 442/4.
(97) نفسه، ص: 442/4 و 447.
(98) نفسه، ص: 440/4 و 447 وقد حدّد بعض المتأخرين كميتها بكسرتين. ينظر: شرح المفصل، ص: 16/10.
(99) الكتاب، ص: 318/4 والسيرافي النحوي، ص: 488.
(100) الكتاب، ص: 242/4.
(101) السيرافي النحوي، ص: 587.
(102) الخصّائص، ص: 316/2.

وذكر سيبويه أيضاً، أنّ الياء السّاكنة المسبوقة بفتح لا تدغم في شيء من الجيم والشّين في نحو قولنا: **رأيت غلامي جابر**،( ) لأنّنا لو فعلنا ذلك لأدخلنا ما فيه اللّين فيما كان خاليّاً منه.[104] والثّابت أنّ الأصوات في الإدغام لا نزيد فيها عن إسقاط الحركة من الحرف الأوّل وإدخاله في الذي يليه.[103] كما لاحظ سيبويه أنّ العرب تدغم الياء السّاكنة المسبوقة بفتح في المتحرّكة، إذا تجاورتا في كلام منفصل نحو **اخشيْ يّاسرًا**،[105] واعتل سيبويه لصنيعهم باتّفاق الياءين في المخرج واللّين، ثمّ بكونهما ليستا كالألف في المدّ، وإن كان لهما شبه بها.[106]

ونصّ سيبويه على أنّ الياء المتحركة أيضاً لا تدغم في المقاربة نحو **رأيت قاضي جابر**،[103] ولا المقاربة فيها نحو **أجرج ياسرًا**،[103] لأنّنا بهذا الإجراء نكون قد جمعنا بين صوتين يختلفان من حيث الطّبيعة الصّوتيّة، وإن كانا قد اشتركا في حيّز واحد، ولم تستسغ العرب إدغام الجيم في الياء، لأنّ هذا يؤدي إلى إدخال ما هو خال من كلّ لين فيما كان اللّين غالباً عليه متميّزاً به.[103]

إنّ حديث سيبويه عن أصوات حرف الياء، وما يطرأ عليها في الإدغام عند مصادفتها الجيم والشّين، لمنبهة على أنّ هذه الياءات مجتمعة من مخرج واحد في حيّز يضمّ إلى جانبها الجيم والشّين. ويؤكّد هذا، طريقة سيبويه في بحث الإدغام بين أصوات المنظومة، إذ كان يبدأ بذكر أحكام الإدغام بين أصوات الحيّز الواحـــد، ثمّ ينتقل إلى بيان ما يدغم من أصوات هذا الحيّز في بقيّة أصوات الأحياز الأخـــرى.[107]

وممّن أثر عنه رأي خاصّ في أصوات هذه المجموعة بعد سيبويه المبرّد الذي لم يذكر من أصواتها، أثناء بيانه مخارج المنظومة، سوى الشّين والجيم. فقد كان يرى

---

(103) الكتاب، ص: 447/4.
(104) نفسه، ص: 446/4.
(105) نفسه، ص: 440/4-442.
(106) نفسه، ص: 442/4.
(107) نفسه، ص: 449/4-466.

أنّ مخرج الشّين بعد الكاف والجيم تليها،[108] ولكن عندما راح يبّين أحوال هذه المجموعة في الإدغام عاد فاستدرك ما أغفله في مبحث المخارج، فذكر الياء إلى جانب الشّين والجيم ثمّ قال: "أمّا الشّين فتخرج من وسط اللّسان من مخرج الجيم والياء".[109] وقال في موضع آخر، بعد أن ختم حديثه عن القاف والكاف في الإدغام، "نذكر الشّين وأختيها الجيم والياء".[110]

وقد لاحظ المبرّد أنّ هذه المجموعة، وإن ضمّها حيّز واحد، فهي تختلف من حيث مخارجها، فالشّين أعمقها ثمّ تليها الجيم. أمّا الياء، فلم ينصّ على رتبتها كما فعل مع مقاربتيها، ولكن يظهر من معالجته هذه المجموعة أنّ رتبة الياء بعد الجيم. وآية ذلك التزامه بترتيب واحد في كلّ إيراد لهذه الأصوات مجتمعة، إذ كان يقدّم الشّين ثمّ يتلوها بالجيم فالياء.[111] وهو بهذا الصّنيع يخالف ما ذهب إليه سيبويه في ترتيبه أصوات هذا الحيّز.

والظّاهر أيضاً في نصوص المبرّد أنّها خالية من كلّ تعيّين دقيق لمعالم هذا الحيّز، فقد اكتفى بذكر عضو واحد من العضوين المساهمين في تشكيله وهو وسط اللّسان،[110] وجاءت ـــ هذه النّصوص ـــ معرّاة من التّحديد الدّقيق لكلّ مخرج من هذه المخارج الثّلاثة، إذ لم يبيّن منها سوى مخرج الشّين الذي رأى أنّه يبدأ من وسط اللّسان، ثمّ يمتدّ حتى يلامس مخرج الطّاء.[112] وقال في موضع آخر: الشّين "تتفشى حتى تتّصل بمخرج اللاّم".[108]

وخالف المبرّد سيبويه، فعدّ الياء المدّية هي وحدها التي تشارك الجيم والشّين في هذا الحيّز، ومخرجها من وسط اللّسان، ثمّ تهوي في الفم والحلق حتى ينقطع صوتها عند مخرج الألف،[113] وترافقها في ذلك الكسرة، لأنّها تمثّل بعضها

---

(108) المقتضب، ص: 192/1.
(109) نفسه، ص: 214/1.
(110) نفسه، ص: 210/1.
(111) نفسه، ص: 214/1 و221.
(112) نفسه، ص: 211/1.
(113) نفسه،ص: 221/1.

الأصغر.[114] والياء اللّينة المدّية عند المبرّد هي السّاكنة المكسور ما قبلها. أمّا السّاكنة المسبوقة بفتح والمتحرّكة، فهما عنده فارغتان من كلّ مدّ و لين.[115]

والذي يسلمنا إلى هذا القصد عند المبرّد معالجته أصوات هذا الحيّز في الإدغام. فقد قصر حديثه على الياء اللّينة المدّية، دون سواها من الياءات الأخرى، فبيّن أحوالها في الإدغام مع الجيم والشّين، فقال: "اعلم أنّ الياء لا تدغم في الجيم، ولا في الشّين، لأنّها حرف لين، وحروف اللّين تمتنع من الإدغام".[116] ونصّ في موطن آخر من مقتضبه أنّ في الياء مدّاً ولیناً، إذ لو أدغمت في الشّين أو الجيم لذهب ما كان فيها من المدّ واللّين.[116] وأورد في المقابل أيضاً أنّ الشّين والجيم لا تدغمان في الياء، لئلاّ يدخل في أصوات المدّ ما ليس بمدّ.[117]

واستناداً إلى ما تقدّم، فقد دلّ إفراده الياء المدّية بالمعالجة، وتتبّع أحكامها في الإدغام مع الجيم والشّين، على أنّها هي المقصودة بهذا المخرج والشّريك الثّالث للجيم والشّين في حيّز وسط اللّسان. ولو كانت الياء السّاكنة المفتوح ما قبلها والمتحرّكة من هذا المخرج لتحدّث عن أحوالهما في الإدغام مع المقاربة على نحو ما فعل بالمدّية. وإذا كانت الياء كسرة مشبعة عند المبرّد، وكانت الكسرة لديه بعض الياء، فلابـــدّ أن تكونا من مخـــرج واحـــد، لأنّ البعض والكلّ متلازمـــان في الأحكام.[118]

3- أصوات حافة اللّسان وطرفه:

تضمّ حافة اللّسان وطرفه جلّ أحياز الفم ويسهمان في إصدار العديد من الأصوات. وأوّل هذه الأحياز، ممّا يلي الجيم والشّين والياء، ذاك الذي يتشكّل من حافة اللّسان وما يليها من الأضراس. وقد أجمع النّحاة واللّغويّون على أن هذا الحيّز

---

(114) المقتضب، ص: 1/210-211.
(115) نفسه، ص: 1/175 و177 و224.
(116) نفسه، ص: 1/210.
(117) نفسه، ص: 1/211.
(118) نفسه، ص: 1/156 و211.

يضم صوتاً واحداً هو الضّاد.[119] غير أنّ نظرة فاحصة لأوصاف هؤلاء العلماء لمخرج الضّاد الفصيح تكشف عن تباين بينهم في تحديد مخرج هذا الصّوت. ومنبع هذا الخلاف مرده إلى تعدّد فهمهم لنصوص سيبويه في هذا الصّوت، فسيبويه يميّز بين ضادين: إحداهما فصيحة والأخرى دعاها بالضّعيفة والذي يهمّنا ههنا الفصيحة. أمّا الثّانية، فلنا وقفة متأنية معها عند تناولنا الأصوات الفرعيّة عند سيبويه وغيره من النّحاة واللّغويّين.

أورد سيبويه أنّ مخرج صوت الضّاد الفصيح "من بين أوّل حافة اللّسان وما يليها من الأضراس"،[120] غير أنّه لم يعيّن أيّ الحافتين تختصّ بالضّاد الفصيحة، ولكن المؤكّد أنّها تتكلّف من جهة واحدة بدليل أنّ الضّمائر الواردة في وصفه مسندة كلّها إلى المفرد. ولو كان سيبويه يقصد خروج الضّاد من الحافتين معاً لنصّ على ذلك تحقيقاً للدقّة المعهودة في أوصافه، ونفياً لكلّ التباس. وإذا أمعنا النّظر في وصف سيبويه للضّاد الضّعيفة ألفيناه يشير إلى أنّ مخرج صوت الضّاد الفصيح ينطلق من الحافة اليمنى وما يليها من الأضراس لقوله: "الضّاد الضّعيفة تتكلّف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلّفتها من الجانب الأيسر".[121]

وما تصدير سيبويه هذا الوصف بالجانب الأيمن ثمّ اتباعه ذلك بعبارة "إن شئت تكلّفتها من الجانب الأيسر"، إلاّ تأكيد على أنّ الحافة اليمنى تختص بالضّاد الفصيحة، واليسرى معدول إليها عند من صعب عليه إخراجها من اليمنى. وقوله: "إنّها تصير في حافة اللّسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن"[121] قرينة ماديّة أخرى تعضد ما ادعيناه. ويؤكّد الجاحظ ما زعمناه لسيبويه، فيقرّر أنّ الحافة اليمنى تنفرد بإصدار صوت الضّاد الفصيح، ولا يندّ عن هذا إلاّ الأعسر الذي يمكنه إخراج هذا الصّوت ـــ في نظر الجاحظ ـــ من أي الحافتين شاء، يبدو هذا واضحاً

---

(119) شرح المفصل، ص: 124/10.
(120) الكتاب، ص: 433/4.
(121) نفسه، ص: 432/4.

في قوله: "أمّا الضّاد فليست تخرج إلاّ من الشّدق الأيمن، إلاّ أنّ يكون المتكلّم أعسر يسراً، مثل عمر بن الخطاب رحمه الله، فإنّه كان يخرج الضّاد مـــن أيّ شدقيه شاء".[122] وإلى هذا الرّأي أيضاً مال كلّ من السّيرافي والأستراباذي بحيث أثر عن الأوّل قوله: "الجانب الأيمن قد اعتاد الضّاد الصّحيحة".[123]

وعليه، فإنّ مخرج الضّاد الفصيحة عند سيبويه من أقصى حافة اللّسان اليمنى وما يليها من الأضراس. أمّا الضّعيفة، وهي الصّوت المرذول الذي جرى على ألسنة بعض العرب ممّن جاوروا العجم واختلطوا بهم،[124] فتتكلّف من إحدى الحافتين على الاختيار.[125]

وإذا كان جلّ النّحاة واللّغويّين قد تابعوا سيبويه فيما ذهب إليه، ثمّ استقرّ كلّ فريق منهم على رأي أملاه عليه فهمه لأقوال سيبويه، فإنّ المبرّد قد خالف هؤلاء جميعاً ولم يلتفت إلى أقوال سيبويه، بل أخذ برأي الخليل في ذلك، ونصّ على أنّ مخرج الضّاد من الشّدق، والعرب في نطقها لها قسمان: قسم تجري له في الشّدق الأيمن، والآخر تجري له في الأيسر.[126] والظّاهر من هذا الوصف، أنّ المبرّد لا يميّز بين الضّاد الفصيحة والحالة النّطقيّة التي آل إليها هذا الصّوت عند بعض العرب ممّن اختلت سليقتهم. وذلك على ما رأينا عند سيبويه، غير أنّ النّاظر في قول المبرّد يرى تشابهاً كبيراً بينه وبين ما قاله سيبويه في الضّاد الضّعيفة.

وقد ردّ بعض الدّارسين المحدثين اضطراب القدامى في وصفهم الضّاد الفصيح، كما كان جارياً على ألسنة العرب في بواديهم، إلى أنّهم خلطوا وصفه بصوت الضّاد المولّد الذي كان نطقه سارياً على ألسنة جلّ النّاطقين في الحواضر، ومن ثمّ أخفق الدّارسون القدامى في النّقل الدّقيق للملامح الصّوتيّة التي تميّزه هذا

---

(122) البيان والتبيين، ص: 62/1.
(123) شرح الشافية، ص: 250/3-257.
(124) همع الهوامع، ص: 230/2.
(125) الكتاب، ص: 432/4.
(126) المقتضب، ص: 193/1.

الصّوت، وذلك بسبب شيوع الأصوات المولّدة وغلبتها على الألسنة عند قيام حركة التّأليف اللّغويّ.[127]

وأجمع النّحاة واللّغويّون القدامى على أنّ الحيّز الثّاني الذي يلي الضّاد يتشكّل من أدنى طرف اللّسان إلى مستدقه مع ما يعارضه من الحنك الأعلى ويستقرّ به ثلاثة أصوات هي: اللاّم والرّاء والنّون. وكما أجمع الدّارسون القدامى على رتبة هذا الحيّز والأعضاء المكوّنة له، فإنّ آراءهم تباينت في مخارج هذه الأصوات الثّلاثة، فذهب سيبويه إلى أنّها من ثلاثة مخارج، أدخلها في الفم اللاّم وتنطلق "من حافة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فويق الضّاحك والنّاب والرّباعيّة والثّنيّة".[128]

وانطلاقاً من هذا الوصف، فإن مخرج اللاّم عند سيبويه يكون من أقرب نقطة من جانب ظهر اللّسان إلى أسلته، أي مستدقّه، مع ما فوقه من الضّاحك والنّاب والرّباعيّة والثّنيّة. وإذا كان سيبويه قد خصّ اللاّم بوصف دقيق، وذكر جميع الأعضاء المساهمة في إحداثه، فإنّه في المقابل لم يصرّح بأيّ الجهتين تكون منفذاً لتسلّل صوته، غير أنّ الذي يمكن القطع به هو تسرّب صوته من جهة واحدة ودليلنا على ذلك أنّ الضّمائر الواردة في وصفه كلّها تعود إلى الحافة بصيغة المفرد. ولو كان سيبويه يقصد جهة بعينها، أو الجهتين معاً، لنصّ على ذلك إبعاداً لكلّ التباس.[129]

---

(127) الأصوات، لكمال بشر، ص: 108 والأصوات اللغوية لعبد القادر عبد الجليل، ص: 168.

(128) الكتاب، ص: 405/2، طبعة بولاق، لأن وصف اللاّم ناقص في تحقيق محمد عبد السلام هارون، وهو على نقصه يعده وصفاً لمخرج النّون، وهو خطأ، والصحيح ما جاء في طبعة بولاق. ينظر: الأصول في النحو، ص: 400/3 وسر صناعة الإعراب، ص: 47/1.

(129) وإلى هذا الرأي يجنح الدكتور عبد القادر عبد الجليل الذي نصّ على أنّ النّفس مع اللاّم يتسرب "من أحد جانبي اللّسان لحيلولة اتّصال طرف اللّسان باللّثة، وعدم سماحه بالمرور من وسط الفم". الأصوات اللغوية، ص: 174. في حين لم يقطع غيره من الدارسين ما إذا كان النفس يخرج مع صوت اللاّم من جانب واحد أو من الجانبين معا. ينظر: الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، ص: 65 ومناهج البحث في اللغة، ص: 133 والمدخل إلى فقه اللّغة العربيّة، ص: 120. ولعلّ سبب اضطراب هؤلاء الباحثين مرده إلى اتساع مجال خروج هذا الصّوت، إذ "يمكن أن يصوّت به بقرع الذلق لمؤخرة الغار العلوي أو وسطه، أو مقدمته أو حتى حين يكون اللّسان ما بين الأسنان وعن يمين وشمال" ينظر: بحوث لسانية بين نحو اللّسان ونحو الفكر، لنعيم علوية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط2، 1986، ص: 24.

ويتشكّل مخرج النّون عند سيبويه "من طرف اللّسان بينه وبين ما فويق الثّنايا"،[130] أي يتم إصداره من أقرب نقطة من طرف اللّسان إلى ذلقه مع ما يسامته من فويق الثّنايا العلا. وقد تنبّه سيبويه إلى وجود مجموعة من التنوّعات الصّوتيّة لحرف النّون، تتّفق في المخرج وتتباين في مجرى تسرّبها، وذلك تبعاً للسّياق الصّوتيّ الذي ترد فيه. فإذا جاورت النّون السّاكنة أحد أصوات الحلق، فإنّ مجرى صوتها يكون من الفم لبعد هذه الأصوات عن النّون، فلم تخف عندها، كما أنّها لم تدغم فيها.[131]

وإذا جاورت النّون أحد أصوات الفم الخمسة عشر وهي: القاف والكاف، والجيم والشّين، والصّاد والسّين والزّاي، والضّاد، والدّال والتّاء، والطّاء، والذّال والثّاء والظّاء، والفاء، فإن مجرى صوتها يكون من الخياشيم على نحو **من كان، ومن قال، ومن جاء.**[131] ومال بعض العرب أيضاً إلى إخفاء النّون مع صوتي الغين والخاء، كإخفائهم لها مع أصوات الفم، وسندهم في ذلك قرب هذين الصّوتين من أصوات الفم، وذلك نحو قولهم: **منخل ومنغل.**[132] ودأب سيبويه على نعت هذه النّون بالخفيفة تارة،[133] وبالخفيّة تارة أخرى.[131] وقد عدّ أبو عثمّان المازني إظهار النّون مع أصوات الفم لحناً.[134]

وإذا تلت النّون الرّاء واللاّم والياء والواو في سياق صوتيّ ما، فإنّها تدغم فيهنّ بغنّة ويكون مجرى صوتها أنفميّاً. يقول سيبويه: "إذا أدغمت بغنّة فليس مخرجها من الخياشيم، ولكنّ صوت الفم أشرب غنّة".[131] وذلك نحو قولنا: **من**

---

(130) الكتاب، طبعة بولاق، ص: 405/2، لأن مخرج النّون ساقط من تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ينظر: طبعة عالم الكتب، ص: 435/4 وطبعة دار الجيل، ص: 435/4.

(131) الكتاب، ص: 454/4.

(132) نفسه، ص: 451/4.

(133) نفسه، ص: 434/4. استدرك أبو سعيد السيرافي على سيبويه في هذا المصطلح، فقال: "يجب أن يقال الخفية، لأن التفسير يدل عليه، إذ هي نون ساكنة غير ظاهرة مخرجها من الخيشوم فقط... ولو تكلف متكلف إخراجها من الفم مع هذه الخمسة عشر لأمكن بعلاج وعسر". ينظر: شرح الشافية، ص: 254/3-255

(134) التكملة على الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شادلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص: 278/2 وشرح المفصل، ص: 145/10.

راشد، ومن لك، ومن يقول، ومن واقر.[135] وإنّما يتّخذ النّفس مع هذه الأصوات مساره من الفم والخيشوم معاً، ولا يكون خيشوميّاً محضاً إذ لو كان كذلك لما جاز إدغامها في هذه الأصوات، لأنّها عندئذ تكون من الخيشوم، وهذه الأصوات من الفم، ولا يدغم في العربيّة الأبعد في الأبعد.[137]

أمّا مخرج الرّاء، فيرى سيبويه أنّه يتشكّل "من مخرج النّون، غير أنّه أدخل في ظهر اللّسان قليلاً لانحرافه إلى اللاّم".[138] ويمكن إدناء هذا الوصف بتعبير آخر فنقول: إنّ مخرج الرّاء عنده يتكوّن بمساهمة طرف اللّسان مع ما يقابله من فويق الثّنايا، ثمّ انجذابه إلى الدّاخل على ظهر اللّسان حتى يداني مخرج اللاّم. وكان لشدّة قرب مخرجيهما أن انعدم مخرج يتوسطهما.[139]

ويلاحظ في وصف سيبويه لمخارج هذه المجموعة أنّ أوسعها مخرجاً وأدخلها في جهاز النّطق اللاّم،[140] وأنّ النّون أخرج هذه الأصوات من الفم وأقربها إلى أسلة اللّسان، والرّاء بينهما غير أنّها إلى اللاّم أدنى منها إلى النّون.[141] ونظراً للتّقارب الكبير بين مخارج هذه الأصوات، فإنّ العربيّة لا تستسيغ بناء وقعت فيه النّون السّاكنة متبوعة بلام أو راء. وقد عبّر عن ذلك سيبويه فقال: "لا نعلم النّون وقعت ساكنة في الكلاّم قبل راء ولا لام، لأنّهم إن بينوا ثقل عليهم لقرب المخرجين".[142]

ومن نحاة القرن الثّالث الذين أثر عنهم رأي في أصوات هذا الحيّز نذكر أبا الحسن الأخفش الذي تطرق إلى مخرج اللاّم وهو في معرض حديثه عن إدغام هذا الصّوت في الثّاء من قوله تعالى: ﴿هلْ ثُوِّب الكُفّارُ﴾،[143] فرأى أنّ مخرج اللاّم

---

(135) التكملة على الإيضاح العضدي، ص: 278/2.
(137) المقتضب، ص: 221/1.
(138) الكتاب، ص: 433/4.
(139) نفسه، ص: 452/4.
(140) نهاية القول المفيد، ص: 36.
(141) شرح الشافية، ص: 253/3 وهمع الهوامع، ص: 229/2.
(142) الكتاب، ص: 456/4.
(143) الآية 36 من المطففين.

بطرف اللّسان قريب من أصول الثّنايا، وأنّ مجرى النّفس معهـــا من الشّدق الأيمن.[144] وعرض أبو الحسن أيضاً إلى مخـــرج النّون أثناء تفسيره قوله تعـــالى: ﴿نۤ والقلم﴾[145]، و﴿يسۤ والقرآن الحكيم﴾[146]، فنص على أنّ مخرجها من طرف اللّسان،[147] وميّز بين نونين: إحداهما يتسرّب صوتها من الفم، وهي تلك التي وليها في الاتّصال صوت من الستّة الحلقيّة،[148] والأخرى ينطلق صوتها من الخياشيم إذا أعقبها صوت من أصوات الفم الخمسة عشر.[149] كما في نحو قوله تعالى:﴿كٓهيعٓصٓ﴾.[150] و﴿وطسٓ تلك﴾.[151] والنّون في تينك الحالتين يشترط فيها أن تكون ساكنة. أمّا الرّاء، وهي أحد أصوات المجموعة، فلم يرد ذكر مخرجها عند أبي الحسن الأخفش.

وانفرد الفرّاء (ت 207هـــ) وقطرب (ت 206هـــ) وأبو عمر الجرمـــيّ (ت 225هـــ) وابن كيسان (ت 299هـــ) عن سائر نحاة ولغويي القرن الثّالث بعدّهم طرف اللّسان وما يسامته من الثّنايا حيّزاً ومخرجًا وحيداً تنطلق منه اللاّم والرّاء والنّون، إذ ليس صوت من هذه الثّلاثة أدخل من الآخر في الفم، بل المجموعة برمّتها في رتبة واحدة.[152]

ويخالف المبرّد هؤلاء فيما ذهبوا إليه، ويقرّر أنّ هذا الحيّز تتقاسمه ثلاثة مخارج مختلفة أعمقها للاّم، وتنطلق "من حرف اللّسان معارضاً لأصول الثّنايا والرّباعيات"،[153] ثمّ يورد وصفاً آخر لمخرج اللاّم يبدو أكثر دقّة من سابقه، ذكر

---

(144) معاني القرآن، ص: 735/2.
(145) الآية 1 من القلم.
(146) الآيتان 1 و 2 من سورة يـس.
(147) معاني القرآن، ص: 174/1.
(148) نفسه، ص: 173/1-174.
(149) كتاب القوافي، ص: 44.
(150) الآية 1 من مريم.
(151) الآية 1 من النمل.
(152) النشر، ص: 198/1-199 وهمع الهوامع، ص: 227/2 ونهاية القول المفيد، ص: 32.
(153) المقتضب، ص: 193/1.

ذلك حين عرض لأحوال هذا الصّوت في الإدغام، فرأى أنّ مخرج اللاّم من "حرف اللّسان صلاً بما يحاذيه من الضّاحك والثّنايا والرّباعيات".[154]

والظّاهر أنّ قول المبرّد الأوّل في صوت اللاّم ما هو إلاّ رواية أبي الحسن الأخفش عن الخليل مع إدخال بعض التّحوير عليها.[155] أمّا الثّاني، فنسجه المبرّد من وصف الخليل مع تطعيمه ببعض ما قاله سيبويه في هذا الصّوت. وقد لزم المبرّد الصّمت فلم يعز صنيعه إلى صاحبيه، واستطاع بهذا التّأليف أن يشكلّ رأياً خاصّاً به يخالف فيه الخليل، فحصر مخرج اللاّم بين حرف اللّسان وما يقابله من أصول الثّنايا والرّباعيات والضّواحك، بينما جعله الخليل من طرف اللّسان إلى منتهاه مع ما يعارضه من الثّنايا والرّباعيات دون النّاب والضّاحك. كما خالف سيبويه في عدد الأعضاء المساهمة في إحداث هذا الصّوت بالإضافة إلى وضعها أثناء صدوره.[156]

وإذا كان المبرّد قد خصّ مخرج اللاّم بوصف دقيق، فإنّه في المقابل لم يفعل ذلك مع الرّاء والنّون، إذ اكتفى بالإشارة إلى رتبتيهما في هذا الحيّز الذي جعل اللاّم أدخل صوت فيه، ثمّ النّون فالرّاء.[156] وبهذا يكون المبرّد قد خالف سيبويه في ترتيب أصوات هذا الحيّز.

ويميّز المبرّد بين نونين تختلفان من حيث مجرى النّفس مع كلّ منهما. فالنّون المتحرّكة وكذا السّاكنة المتلوّة بصوت من أصوات الحلق يكون مجرى صوتها عنده من الفم،[157] والنّون السّاكنة المتبوعة بصوت من أصوات الفم تتسلّل من الخياشيم.[157]

ويتشكّل الحيّز الموالي للاّم وأختيها من طرف اللّسان وأصول الثّنايا، وتتقاسمه مجموعة صوتيّة تتألّف من الطّاء والدّال والتّاء. والنّاظر فيما ورّثنا أسلافنا

---

(154) المقتضب، ص: 213/1.
(155) ينظر تذكرة النّحاة، ص: 30.
(156) المقتضب، ص: 217/1.
(157) نفسه، ص: 215/1.

من جهود صوتيّة يلاحظ إجماع هؤلاء العلماء على أنّ هذا الحيّز برمّته يحوي مخرجاً واحداً تشترك فيه هذه الأصوات الثّلاثة. فهذا سيبويه ينصّ على أنّ مخرج الطّاء والدّال والتّاء من "بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا"،[158] غير أنّ الطّاء تتميّز من أختيها بارتفاع جزء من ظهر اللّسان حين النّطق بها صوب الحنك الأعلى والتصاقه به. وبهذا تكون مسافة حصر النّفس معها أطول من الدّال والتّاء، فهي تمتّد من ظهر اللّسان وما يناظره من الحنك الأعلى إلى مخرج الطّاء.[159]

وسندنا في كون هذه الأصوات من مخرج واحد عند سيبويه ما أورده عن أحوالها في الإدغام. فقد نصّ على أنّ هذه الأصوات تتبادل فيما بينها الإدغام على الرّغم من عدم تكافئها. فالطّاء تفوق الدّال بالإطباق، والتّاء بالإطباق والجهر،[160] والدّال تفضل التّاء بالجهر. فمثال إدغام الطّاء في الدّال قولهم: **اضبدّ لمّا**، ومثال إدغامها في التّاء قولهم: **انقتّو أماً**.[161] فعلى الرّغم من تفوّق الطّاء على هذين الصّوتين، والأصل أن يدخل الضّعيف في القويّ، لأنّ الإدغام "لا يبخس الحروف ولا ينقصها"،[162] إلاّ أنّ العرب أجازت إدغام الطّاء في الدّال، والطّاء في التّاء ولم يعبؤوا بما في الطّاء من إطباق، وذلك لاشتراك المجموعة في مخرج واحد.

ويعلّل سيبويه هذا الاستخدام، أي تناوب هذه الأصوات فيما بينها الإدغام، على الرّغم من مخالفته لأهمّ ضابط من ضوابط الإدغام، وهو أن الصّوت القويّ لا يدغم في الضّعيف، لكون المخرج المشترك يلغي كلّ امتياز كان لصوت على آخر، يبدوا هذا في قولـــه: "غلبت الدّال الطّاء، وهي تفوقها بالإطباق، لأنّها من موضعها".[163] والمسوّغ نفسه استند إليه سيبويه في الاحتجاج لتبادل الدّال والتّاء

---

(158) الكتاب، ص: 433/4.
(159) نفسه، ص: 436/4.
(160) هذا في تصور سيبويه وغيره من المتقدمين الذين عدوا الطاء صوتاً مجهوراً.
(161) الكتاب، ص: 460/4-461.
(162) المقتضب، ص: 211/1.
(163) الكتاب، ص: 460/4.

الإدغام فيما بينهما، وهو كون "كلّ واحدة منهما تدغم في صاحبتها حتى تصير التّاء دالاً، والدّال تاء، لأنّهما من موضع واحد".[164]

والبادي من نصوص سيبويه أنّ المستند الذي اتكأ عليه في إجراء الإدغام بين أصوات مجموعة الطّاء والدّال والتّاء يتمثل في المخرج المشترك، إذ أنّ توفره ألغى كلّ مزيّة كانت لصوت على آخر. والدّليل على ذلك عدم حصول مثل هذا التّناوب في الإدغام بين أصوات الأحياز التي تقاربت مخارجها، وفاق بعضها غيره لصفات فقدت في مقاربه نحو أصوات مجموعتي الجيم واللاّم التي لا يدغم الضّعيف منها في القويّ.[165]

ثمّ إنّ استقرار سيبويه على نسق واحد في عرضه أصوات هذا الحيّز وتقديمه الطّاء على الدّال والتّاء[166] لا يعني أنّ هذا التّرتيب أملاه عليه تدرّج مخرجيّ. وذلك لمعارضته مذهب سيبويه في أصوات هذا الحيّز. وقد التمسنا لصنيعه تفسيراً، فرأينا أنّه سار في هذا التّرتيب معتمداً على قوّة الصّوت وضعفه، بمعنى أنّه قدّم الصّوت القويّ، ثمّ أتبعه بالضّعيف ثمّ بالأضعف. ولمّا كانت الطّاء تفضل الدّال بالإطباق، والتّاء بالإطباق والجهر، جعلها على رأس المجموعة، ثمّ تلاها بالدّال لأنّها تمتاز عن التّاء بالجهر، ثمّ جعل التّاء آخرها، لأنّها مهموسة مستفلة.

والذي يعضد ما ادعيناه في تفسيرنا لصنيع سيبويه نعته الحيّز بأقوى صوت فيه من باب تسمية الكلّ بالجزء. فقد اختزل مجموعة الطّاء والدّال والتّاء بالطّاء وأختيها،[167] ومجموعة الصّاد والزّاي والسّين بالصّاد وأختيها.[168]

ويوافق أبو الحسن الأخفش سيبويه في أنّ الطّاء والدّال والتّاء يضمّها حيّز واحد لجريان الإدغام بينها.[169] كما يوافقه في عدّه التّاء من "طرف اللّسان

---

(164) الكتاب، ص: 461/4.
(165) نفسه، ص: 448/4 و452 والمقتضب، ص: 210/1-212.
(166) الكتاب، ص: 431/4 و 433 و 457.
(167) نفسه، ص: 458/4 و 463 و 465.
(168) نفسه، ص: 465/4-466.
(169) معاني القرآن، ص: 650/2.

وأصول الثّنيّتين"،[170] ولكنّه يخالفه في مخرج الدّال فهو عنده "من طرف اللّسان وأطراف الثّنيّتين".[170]

وإذا كان أبو الحسن الأخفش قد قدّم وصفاً دقيقاً لمخرجي الدّال والتّاء، فإنّه لم يفعل ذلك بمخرج الطّاء، ولكن المستنتج من أقواله أنّها ليست من مخرج التّاء. والدّليل على ذلك ما ذكره في تعليقه على رواية يونس (ت 182 هـ) لقوله تعالى: ﴿يَكادُ البَرْقُ يَخطِّفُ أَبْصارَهُمْ﴾،[171] فرأى أنّ الأصل في **يَخطِّفُ** يختطف، ثمّ أدغمت التّاء في الطّاء لقرب مخرجيهما.[172] ففي عبارة ـــ قرب مخرجيهما ـــ دلالة صريحة على أنّ الصّوتين ليسا من مخرج واحد. وتترتب هذه المجموعة عند أبي الحسن الأخفش بأن تأتي الطّاء في مقدمتها، ثمّ تليها التّاء فالدّال، لأنّ ما كان بطرف اللّسان وأطراف الثّنيّتين فهو أخرج من الفم وأقرب إلى الشّفتين من الذي كان مخرجه بطرف اللّسان وأصول الثّنايا.

وينصّ الفرّاء ـــ هو الآخر ـــ على أنّ الطّاء والدّال والتّاء مجتمعة يضمّها حيّز واحد. يتجلى هذا لديه في تعليقه على قراءة عبد الله بن مسعود لقوله ﷻ: ﴿اتّخَذْتُم العِجْلَ﴾،[173] و﴿إنّي عُذْتُ بِرَبي وَرَبِّكُم﴾.[174] فقد رأى أنّه كما تدغم الذّال في التّاء كذلك تدغم الطّاء والدّال فيها، لأنّها أقرب إلى التّاء من الذّال.[175] ففي حديثه عن هذه الأصوات مجتمعة في الإدغام دلالة على أنّها من حيّز واحد. كما يفهم من تعليقه على قراءة لفظة **أحطْتُ**، من قوله تعالى: ﴿أَحَطْتُ بِما لم تُحِطْ بِهِ﴾.[176] أنّ الطّاء والتّاء من مخرج واحد لأنّك تخرج الطّاء في اللّفظ

---

[170] معاني القرآن، ص: 283/1.
[171] الآية 20 من البقرة.
[172] معاني القرآن، ص: 210/1.
[173] الآية 51 من البقرة.
[174] الآية 27 من غافر.
[175] معاني القرآن، للفراء، ص: 172/1.
[176] الآية 22 من النمل.

تاء،[175] فلو لم تكونا من مخرج واحد لما دخلت الطّاء في التّاء لتفوّقها عليها بالجهر والإطباق.

أمّا المبرّد فوافق سيبويه فيما قرّره جملة وتفصيلاً، لّما عدّ، هو الآخر، طرف اللّسان وما يسامته من أصول الثّنايا حيّزاً ومخرجاً مشتركاً بين الطّاء والـدّال والتّاء.[177]

وتتشكّل المجموعة الصّوتيّة الموالية للطّاء وأختيها حسب التدرّج المخرجي من الصّاد والزّاي والسّين، ويضمّها الحيّز الرابع الذي يتألّف من طرف اللّسان وما يعارضه من فويق الثّنايا العلى.[178] وقد سار النّحاة واللّغويّون في معالجتهم هذه الأصوات بالطّريقة التي تناولوا بها الطّاء وأختيها،[179] فعدّوا المجموعة كاملة من مخرج واحد. فهذا سيبويه يقرّر أنّ الصّاد والزّاي والسّين من "بين طرف اللّسان وفويق الثّنايا".[180] ويحاول الأستراباذي تقريب قول سيبويه من فهم المتلقي، فيقرّر أنّه يعني بوصفه أن الصّاد والزّاي والسّين يتمّ إخراجها باتخاذ رأس اللّسان وضعاً بين الثّنايا العليا والسفلى، فيتكوّن هنالك منفذ ضيّق ينضغط فيه النّفس عند إحداث أصوات هذه الحروف.[181]

والذي يتد كون هذه الأصوات من مخرج واحد عند سيبويه ما أورده عنها في حالة الإدغام. فقد نصّ على أن هذه المجموعة تتبادل فيما بينها الإدغام على الرّغم من تفاوتها قوّة وضعفاً. فالصّاد تفوق أختيها بالإطباق، والزّاي تنماز من السّين بالجهر، وذلك لاشتراكها في مخرج واحد. فمثال إدغام الصّاد في السّين، والصّاد في الزّاي قولهم: **افحسّالماً** في "افحص سالماً" و **افحزردة**، في "افحص زردة"، ومثال إدغام السّين في الزّاي، أو الزّاي في السّين قولهم: **احبزّردة** في

---

(177) المقتضب، ص: 193/1 و 251.
(178) شرح المفصل، ص: 124/10.
(179) الكتاب، ص: 461/4 و 463.
(180) المقتضب، ص: 433/4.
(181) ينظر: شرح الشافية، ص: 253/3-254 و همع الهوامع، ص: 227/1.

"احبس زردة" و **رسّلمة** في "رز سلمة". وتدغم السّين والزّاي في الصّاد في نحو قولهم: **احبصّابرا** و **اوجصّابرا**.[182]

وسار سيبويه في ترتيبه هذه المجموعة معتمداً على قوّة الصّوت وضعفه، فقدّم الصّاد ثمّ تلاها بالزّاي فالسّين،[183] وهو الأساس الذي سلكه في ترتيبه مجموعة الطّاء. وقد يخلّ سيبويه بهذا النّسق، فيقدّم الزّاي، ثمّ يتبعـــها بالسّين فالصّاد،[184] لأنّ المخرج المشترك يسمح بهذا التّنويع.

ويقتفي المبرّد أثر سيبويه، فيعدّ المجموعة من مخرج واحد يتشكّل "من طرف اللّسان، وملتقى حروف الثّنايا"،[184] ولكنّه لا يستقرّ على نسق واحد في عرضها. فتراه في موطن يقدّم السّين ثمّ يتلوها بالصّاد فالزّاي،[185] وفي آخر يصدّر المجموعة بالصّاد ثمّ يردفها بالسّين فالزّاي،[186] و في غيرهما يبتدئ المجموعة بالزّاي ليتبعها بعد ذلك بالصّاد فالسّين.[187]

وأجمع النّحاة واللّغويّون على أن الحيّز الخامس من أحياز الفم يتألّف من طرف اللّسان وأطراف الثّنايا، ويضمّ مخرجاً واحداً مشتركاً بين ثلاثة أصوات، هي: الظّاء والذّال والثّاء.[188] وانبرى سيبويه في تناوله لهذه المجموعة مترسّماً سبيل معالجته للطّاء والصّاد وأختيهما، إذ عدّ الأصوات الثّلاثة من مخرج واحد، فقال: "وممّا بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا مخرج الظّاء والذّال والثّاء".[189] ويمكن إدناء وصف سيبويه لمخرج هذه المجموعة بأنّ إحداثها يتطلّب جعل طرف اللّسان

---

(182) ينظر: الكتاب، ص: 461/4-462 والأصول في النحو، ص: 424/3.
(183) الكتاب، ص: 431/4 و 461 والأصول في النحو، ص: 399/3.
(184) المقتضب، ص: 174/1 و 193.
(185) نفسه، ص: 193/1.
(186) نفسه، ص: 174/1.
(187) نفسه، ص: 213/1.
(188) الكتاب، ص: 465/4 ومعاني القرآن للفراء، ص: 172/1 ولمقتضب، ص: 174.
(189) الكتاب، ص: 433/4 و 464.

بين رؤوس الثّنايا العليا والسفلى، مع إبقاء منفذ ضيّق بين الثّنايا العليا وطرف اللّسان ليتسلّل منه النّفس مكوّناً أصوات الظّاء والذّال والثّاء.[190]

وممّا يؤكّد كون هذه المجموعة من مخرج واحد عند سيبويه قوله بتبادل الإدغام فيما بينها على الرّغم من تفاوتها من حيث القوّة والضّعف. فقد نصّ على أنّ الظّاء تدغم في الذّال والثّاء، وهي تفضل الأولى بالإطباق والثّانيّة بالجهر والإطباق، وذلك في نحو قولهم: **احفذّلك** في "احفظ ذلك"، و **احفثّابتاً** في "احفظ ثابتاً". وتدغم الذّال في الثّاء، وهي تفوقها بالجهر، في نحو قولهم: **خثّابتاً** في "خذ ثابتاً". كما تدغم الذّال والثّاء في الظّاء، والثّاء في الذّال.[191] فلو لم تكن هذه الأصوات من مخرج واحد عند سيبويه لما تناوبت على الإدغام فيما بينها، لأنّ الأصل في الإدغام أن يفنى النّاقص في الزّائد.[192]

وتتوالى هذه المجموعة عند سيبويه في نسق يحكمه معيار قوة الصّوت أو ضعفه لا مخرجه الذي يبقى مشتركاً و لا يملي ترتيباً معيّناً. وكان سيبويه في توظيفه هذه الأصوات مجتمعة يقدّم الظّاء، ثمّ يردفها غالباً بالذّال فالثّاء [193] ونادراً ما يقدّم الثّاء على الذّال مع الاحتفاظ دائماً بالظّاء في الصّدارة.[194]

وقد عرض كلّ من أبي الحسن الأخفش والفرّاء لأصوات هذه المجموعة أثناء حديثهما عن إدغام أصواتها في بعض آي القرآن. فقد تطرّق الأوّل إلى صوت الثّاء وبيّن مخرجه عندما راح يعلّل إدغام اللاّم في الثّاء من قولـــه تعـــالى: ﴿هَل ثُوّبَ الكُفّار﴾،[195] فنصّ على أنّ اللاّم لا تدغم في الثّاء، لأنّها من طرف اللّسان قريب

---

(190) ينظر: شرح الشافية، ص: 253/3.
(191) الكتاب، ص: 462/4.
(192) الأصول في النحو، ص: 428/3 والتكملة على الإيضاح العضدي، ص: 278/2.
(193) ينظر: الكتاب، ص: 431/4 و 433 و 462 و 465-466.
(194) نفسه، ص: 458/4 و 464.
(195) الآية 36 من المطففين.

من أصول الثّنايا، والثّاء بطرف اللّسان وأطراف الثّنايا.[196] غير أنّه صمت عن ذكر أختيها الظّاء والذّال، فلم يتحدث عنهما.

أمّا الثّاني، فخصّ هذه المجموعة بحديث مقتضب، بدأه بحدّ مخرجها حدّاً ناقصاً، إذ اكتفى بذكر عضو واحد من العضوين المساهمين في إحداثها، وهو طرف اللّسان، أورد ذلك كلّه أثناء احتجاجه لإدغام عبد الله بن مسعود الذّال في التّاء من قوله تعالى:﴿اتّختّم العجل﴾ وقوله:﴿إنّي عتّ بربي وربّكم﴾. فرأى أنّه لمّا كانت الثّاء والذّال والظّاء من طرف اللّسان، وهي ثقيلة المخرج، أنزل بها الإدغام.[197] وسار الفرّاء في ترتيب هذه الأصوات سيراً مخالفاً لسيبويه، فقدّم الثّاء، ثمّ تلاها بالذّال فالظّاء،[197] أي أنه بدأ بأضعفها ثمّ بالقوي فالأقوى.

وترسّم المبرّد خطى سيبويه في معالجته أصوات هذه المجموعة، إذ نصّ على أنّ لهذه الأصوات مخرجاً مشتركاً يتشكّل "من طرف اللّسان وأطراف الثّنايا العليا"،[198] ولكنّه لم يثبت على نسق معيّن لها. فقد يستهل المجموعة بالظّاء، ثمّ يعقبها بالذّال فالثّاء،[199] وقد يعزف عن هذا التّرتيب معها ليقول بغيره، فيقدم الثّاء ثمّ يتلوها بالذّال، مع الاحتفاظ بالظّاء على رأس هذه المجموعة.[200]

4- الأصوات الشّفهيّة:

تساهم الشّفتان رفقة الأسنان في تشكيل حيّزين اثنين تنطلق منهما طائفة من الأصوات. يتألّف الأوّل منهما ـــ حسب التّدرج التّصاعديّ للأحياز ـــ من الشّفة السّفلى وما يعارضها من أطراف الثّنايا العليا،[201] ويحتضن مخرجاً واحداً يستقرّ به

---

(196) معاني القرآن للأخفش، ص: 735/2

(197) معاني القرآن للفراء، ص: 172/1.

(198) المقتضب، ص: 193/1.

(199) نفسه، ص: 174/1.

(200) المقتضب، ص: 226/1.

(201) الأصول في النحو، ص: 401/3 والنشر، ص: 201/1.

صوت الفاء الذي يحدّده سيبويه بـ"باطن الشّفة السّفلى وأطراف الثّنايا العلى".[202]

ويمكن تقريب العمليّة العضوية المختزلة في وصف سيبويه بتعبير آخر فنقول: إنّ إصدار الفاء يتمّ بتقريب أطراف الثّنايا العليا من باطن الشّفة السّفلى، مع ترك مسلك ضيّق بينهما يتسلّل منه النّفس مصحوباً بحفيف دعاه بعض النّحاة بالتّأفيف.[203]

وممّا يرجّح كون الفاء من حيّز واحد عند سيبويه وجمهور النّحاة عدم تصريحهم بإدغامها فيما قاربها من أصوات.[204]

والظّاهر من أقوال سيبويه أنّ رتبة الفاء بعد الثّاء، وذلك لأنّ الفاء بما يخالطها من التّأفيف استطالت حتى دنت من مخرج الثّاء، ولهذا أبدلتها العرب من الثّاء في نحو قولهم: "جدث وجدف، وثوم وفوم، ومغاثير ومغافير".[205]

ويخالف الفرّاء الجمهور، فيعدّ ما بين الشّفتين حيّزاً يضمّ مخرجاً واحداً تشترك فيه الفاء والميم.[206]

ويمكن ردّ مخالفة الكسائيّ لجمهور النّحاة واللّغويّين بإدغامه الفاء في الباء[207] من قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِم الأَرْضَ﴾،[208] إلى عدّه هذين الصّوتين من مخرج واحد، إذ لو لم يكن كذلك لما جاز له هذا الاستخدام لإجماع النّحاة واللّغويّين على أنّ القويّ لا يدغم في الضّعيف إلاّ إذا كان من مخرجه، كما هي الحال مع الصّاد والطّاء والظّاء وأخواتهن، وذلك لأنّ في الفاء زيادة اختصت

---

(202) الكتاب، ص: 433/4 و 448.
(203) شرح الشافية، ص: 270/3.
(204) الكتاب، ص: 448/4 و المقتضب، ص: 212/1.
(205) تأويل مشكلّ القرآن، ص: 233، و المغافير والمغاثير: صمغ حلو كالعسل يسيل من بعض الشجر، له رائحة كريهة. ينظر: اللّسان مادة (عثر).
(206) شرح الشافية، ص: 254/3.
(207) المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة دمشق 1986، ص: 98.
(208) الآية 9 من سبأ.

بها دون الباء. ومن هنا رأوا في إدغام الفاء في الباء انتقاصاً من صوتـــها وإجحافاً بها،[209] وأجازوا في المقابل إدغام الباء في الفاء في نحو قولهم: **اذهب في**، ولم يروا ذلك إخلالاً بها بل تقويّة لها بإبدالها صوتاً متفشيّاً.[210] وبناء على هذا لكي يكون لاستعمال الكسائيّ وجه في العربيّة لابدّ أن تكون الفاء والباء عنده من مخرج واحد.

أمّا المبرّد، فقد وافق سيبويه فيما ذهب إليه جملة وتفصيلاً، حتى إنّه أعاد وصفه لمخرج هذا الصّوت بألفاظه دون تغيير.[211]

ويتشكّل من انسداد الشّفتين أو انفراجهما مخـــارج أصوات الباء والميم والواو،[212] ويحتضن هذه المجموعة ثاني وآخر حيّز في الشّفتين. وقد أجمع جلّ النّحاة واللّغويّين على أنّ مخارج هذه الأصوات متباينة. فهذا سيبويه يلاحظ وضعين مختلفين تتّخذهما الشّفتان حين انطلاق هذه الأصوات الثّلاثة. ففي الأوّل تستدير الشّفتان ليتّخذ النّفس مجراه من بينهما مشكّلاً صوت الواو.[213] وفي الثّاني تنسدّ الشّفتان انسداداً محكماً، ويكون هذا مع صوتي الميم والباء. غير أنّهما مع الأوّل تبقيان في وضع انطباق لتفسحا المجال لاندفاع النّفس من الخياشيم في حالتي السّكون والإخفاء. أمّا إذا تحرّكت الميم فإنّ النّفس يتسلّل معها كالنّون من الفم والخياشيم معاً،[214] في حين ينفكّ انسداد الشّفتين مع الثّاني بعد فترة من الزّمن ليتسرّب من بينهما محدثاً صوت الباء.

وممّا يرجّح كون أصوات هذه المجموعة من مخارج مختلفة عند سيبويه عدم قوله بتبادل الإدغام فيما بينها. فقد نصّ على أنّ الواو لا تدغم في الباء والميم.

---

(209) المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد العراق، 1972، ص: 16/2.
(210) الكتاب، ص: 448/4.
(211) المقتضب، ص: 175/1 و 194.
(212) الكتاب، ص: 433/4.
(213) نفسه، ص: 436/4-453.
(214) الكتاب، ص: 452/4 والمقتضب، ص: 217/1.

لتفوّقها عليهما بما فيها من المدّ واللّين.[215] كما أنّ الميم لا تدغم في الباء لما تميّز به من الغنّة. غير أنّه أجاز في المقابل إدغام الباء في الميم من قوله: **اصحمّطراً**، لأنّ في الباء ضعفاً وإدغامها في الميم تقوّيّة لها.[216] ولو كانت هذه المجموعة الصّوتيّة من مخرج واحد عند سيبويه لنصّ على تبادلها الإدغام، لأنّ المخرج المشترك يلغي كلّ تفاوت بين الأصوات ويسوّي بينها في الإدغام.

ويعني سيبويه بأصوات حرف الواو تلك التي تأتي في الاتّصال مجانسة لحركة ما قبلها، والسّاكنة التي يتقدّمها فتح والمتحرّكة، بالإضافة إلى الضّمّة، ويعدّها من حيّز الباء والميم ومخرجها من بين الشّفتين. يتجلى هذا لديه في عرضه لأحوال هذه الواوات في الإدغام مع الأصوات المقاربة لها. ومنهج سيبويه في تناوله لهذا المبحث أن يعالج أصوات الحيّز الواحد في الإدغام، فيبرز أحكامها فيما بينها، ثمّ يعرّج بعد ذلك على عرض أحوالها في الإدغام مع سائر أصوات الأحياز الأخرى التي تربطها بها قرابة صوتيّة ما.[217]

وقد عرض سيبويه لأحكام هذه الواوات في الإدغام مع المقاربة، فقرّر أنّ السّاكنة المجانسة للحركة التي قبلها لا تدغم في الميم والباء نحو **ظلموا مالك**،[216] وعلّل ذلك بعدم التّكافؤ الصّوتيّ بين الواو والميم، إذ تختصّ الأولى بالمدّ واللّين وتخلو الثّانية منهما،[218] ثمّ مضارعة هذه الواو والألف. فقد ذكر سيبويه في أكثر من موطن من كتابه أنّ الواو المجانسة لحركة ما قبلها تشبه الألف،[219] والألف لا تدغم ولا يدغم فيها.[218]

---

(215) الكتاب، ص: 4/446-447.
(216) نفسه، ص: 4/447.
(217) نفسه، ص: 4/449 و 466.
(218) نفسه، ص: 4/446.
(219) نفسه، ص: 4/442.

ونصّ سيبويه على أنّ الضّمّة أصل منشإ الواو السّاكنة المسبوقة بضمّ، فإذا أشبعت الأولى تولّدت عنها الثّانية.[220] ولهذه المشاكلّة عدّ القدامى، من نحاة ولغويين، الضّمّة واواً صغيرة.[221]

فإذا كانت الضّمّة بعض واو المدّ وجزئه الأصغر، فإنّ مخرجها إذاً من مخرج الواو التي هي مضمنّة فيها، إذ لا يعقل أن يكون للصّوت مخرج ولبعضه مخرج آخر على حدّة. وقد صرّح سيبويه بمخرج الضّمّة أثناء حديثه عن الوقف بالإشمام على المرفوع والمضمّوم، فنصّ على أنّ الوقف عليها يكون بإسكان الصّوت ثمّ ضمّ الشّفتين ليراهما المتلقي، فيعلم أنّ هذه الكلّمة محرّكة بالضّمّ في الوصل،[222] وهو الوضع نفسه الذي تتّخذه الشّفتان حين النّطق بهذه الواوات.

وتطرّق سيبويه أيضاً إلى أحوال الواو السّاكنة بعد فتح في الإدغام، فنصّ على أنّها ـــ هي الأخرى ـــ لا تدغم في شيء من المقاربة، لعدم تكافئها من حيث القوّة، فقال: "لا تدغم ... الواو وإن كان قبلها فتحة مع شيء من المقاربة "[223] واحتجّ لهذا بأنّ في الواو ليناً فلم تقوى عليها الباء والميم.[223] ويفهم من كلامه كذلك أنّ الواو المتحرّكة تنطلق من مخرج السّاكنة بعد فتح والمجانسة لحركة ما قبلها. يتجلى هذا لديـــه في عدم إدغام المتحرّكة في الميم في نحو (رأيت دلو مالك)،[224] لأنّ المانع هنا هو عين المانع الذي حال دون إدغام الواوين السّالفتين في المقاربة. وممّا يعضد كون الواو المتحرّكة من مخرج السّاكنة بعد فتح أنّ سيبويه عدّ هذين الواوين متساويتين في المخرج واللّين. فقد أورد أنّه إذا صادفت الواو المفتوح ما قبلها في سياق لغويّ ما هو مثلها سواء حصل الإدغام، و لم تستطع إلاّ

---

(220) الكتاب، ص: 101/4 و 204 و 318 والسيرافي النحوي، ص: 488 و 587.
(221) الخصّائص، ص: 316/3. وقد قدّر ابن يعيش كمية الواو المدية بضمتين.
(222) الكتاب،ص: 171/4 و السيرافي النحوي، ص: 420.
(223) الكتاب، ص: 446/4.
(224) نفسه، ص: 447/4.

ذلك نحو: **اخْشَوْ وّاقداً**.[225] ويعني سيبويه بعبارة "ما هو مثلها سواء"،[226] الواو المتحرّكة، لأنّه لا يصحّ في العربيّة الابتداء بساكن.

واستقرّ سيبويه على نسق واحد في عرضه لهذه المجموعة الصّوتيّة، إذ كان يقدّم الباء ثمّ يردفها بالميم فالواو.[227] غير أنّه أورد ذلك دون ذكر للأساس الذي ارتكز عليه في هذا التّرتيب، وإن كان وصفه لمخارج هذه الأصوات لا يومئ إلى ترتيب معيّن، فالباء كالميم عنده يتمّ إحداثهما بإطباق الشّفتين، والواو أيضاً من بينهما.

وعرض كلّ من أبي الحسن الأخفش والفرّاء والمبرّد لهذه الأصوات، ولكنّ حديث الأوّل والثّاني كان عرضيّاً عابراً غير كاف. فهذا أبو الحسن الأخفش يورد وصفاً ناقصاً لمخرج الواو، أثناء حديثه عن أحوال النّون من قوله تعالى: ﴿يسّ والقرآن﴾ و﴿نّ والقلم﴾، فينصّ على عدم إخفاء النّون عند الواو في هاتين الآيتين، وحجّته في ذلك بعد المخرجين، لأنّ الواو من بين الشّفتين،[230] والنّون من طرف اللّسان وفويق الثّنايا.[231] فهذا الوصف الذي خصّ به الأخفش الواو ناقص، لأنّه أغفل فيه وضع الشّفتين أثناء إصداره. ومثل هذا النّقص نلاحظه أيضاً في وصفه مخرج الميم الذي اكتفى بنسبته إلى الخياشيم،[232] ولم يشر إلى وضع الشّفتين أثناء إطلاقه.

وذكر الأستراباذي أنّ الفرّاء خالف جمهور النّحاة واللّغويّين بعدّه الواو والياء من مخرج واحد[233] وأورد ذلك دون تحديد للأعضاء المساهمة في تشكيل هذين الصّوتين، باستثناء إشارة إلى مخارج حركات الضّمّ والكسر والفتح أماط

---

(225) الكتاب، ص: 442/4.
(226) نفسه، ص: 446/4.
(227) نفسه، ص: 431/4 و433.
(230) معاني القرآن للأخفش، ص: 174/1.
(231) ينظر: الكتاب، طبعة بولاق 405/2.
(232) كتاب القوافي، ص: 44.
(233) شرح الشافية، ص: 254/3.

عنها، هو بصدد الحديث عن تفاوت الحركات من حيث الخفّة والثّقل، فقال: "إنّما يستثقل الضّمّ والكسر، لأنّ لمخرجيهما مؤونة على اللّسان والشّفتين، تنضم الرّفعة بهما فيثقّل الضّمّة ، ويمال أحد الشّدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً، والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة".[234] ففي هذا القول تلميح إلى دور الشّفتين في إصدار هذه الحركات.

ويختزن كتاب المقتضب دراسة مفصّلة لهذه الطّائفة من الأصوات تشبه إلى حدّ كبير تلك إلى أثرت عن سيبويه فقد نصّ المبرّد على أنّ الباء والميم والواو من حيّز واحد، هو الشّفة،[236] ولكنّ مخارجها مختلفة. فالواو "من الشّفة ثمّ تهوي في الفم حتى تنقطع عند مخرج الألف".[237] وقال عنها في موضع آخر من كتابه إنّها "تهوي من الشّفة للفم لما فيها من اللّين حتى تتّصل بأختيها الألف والياء".[238] أمّا ما ورد في صدر دراسته لهذه الأصوات من أنّ "الواو تهوي في الفم حتى تتصل بمخرج الطّاء والضّاد، وتتفشى حتى تتّصل بمخرج اللاّم"،[238] فنحسب أنّ المبرّد بريء منه، وأنّه زيد عليه من النّساخ الذين خلطوا بين مخارج الأصوات عنده، ثمّ جاء المحقّق وقد خفي عليه مذهب المبرّد في هذا الصّوت، فنقل النصّ كما وصل دون أدنى تعليق عليه.

ومن الدّلائل المؤكّدة على إضافة هذا القول إلى المبرّد كونه يخالف عموم أقواله وما استقرّ عنده، فالواو لديه تنطلق من الشّفة ثمّ تهوي في الفم والحلق حتى ينقطع صوتها عند الألف. ومثل هذا كذلك صوت الياء فهو عنده "من وسط اللّسان من مخرج الشّين والجيم حتى ينقطع عند مخرج الألف".[239] أمّا الصّوت

---

[234] معاني القرآن للفراء، ص: 12/2.
[236] المقتضب، ص: 174/1 و 194.
[237] نفسه، ص: 174/1.
[238] نفسه، ص: 194/1.
[239] نفسه، ص: 211/1.

الذي امتد مخرجه عنده حتى لامس مخرج الطّاء، فهو الشّين لما فيه من التّفشي،[238] والذي استطال مخرجه حتى قارب مخرج اللاّم فهو الضّاد.[240]

واستناداً إلى ما فات، فإنّ مذهب المبرّد والثّابت عنده صوت الواو أن ينطلق من بين الشّفتين ثمّ يهوي ممتدّاً في الفم والحلق حتى ينقطع صوته عند مخرج الألف، وأنّ ما نسب إلى الواو من اتصال بصوتي اللاّم والطّاء فهو من خلط النّساخ.

وعلى نحو ما خالف المبرّد سيبويه في نوع الياء التي تقاسم الجيم والشّين الحيّز خالفه أيضاً في الواو المشاركة للباء والميم في حيّز الشّفتين، إذ لم يعزُ إلى هذا الحيّز سوى الواو اللّينة المدّية المتبوعة بالضّمة، لأنّها منها وبعضها الأصغر،[241] وسندنا في هذا ذكره أحوال هذه الواو في الإدغام مع المقاربة منفردة دون سواها من الواوات الأخرى. فقد قررّ المبرّد أنّ الواو اللّينة المدّية لا تدغم في الباء والميم، لأنّ إدغامها فيهما يسلبها ما فيها من المدّ واللّين.[242]

ويتضّح من إفراد المبرّد الواو اللّينة المدّية ببيان أحكامها في الإدغام مع المقاربة أنّها تشارك وحدها، دون بقية أخواتها، الباء والميم في حيّز الشّفتين. ويعضد هذا ويقطع به منهج المبرّد في معالجته أصوات العربيّة في الإدغام، إذ كان يبدأ بأصوات الحيّز الواحد يبسط حالاتها في الإدغام فيما بينها، ثمّ ينتقل إلى ذكر أصوات الأحياز الأخرى التي يمكن أن تدغم أصواتها في أصوات هذا الحيّز.[243] ولو كانت الواو السّاكنة المفتوح ما قبلها والمتحركة من مخرج المدّية اللّينة لعرض لأحكامها في الإدغام مع المقاربة على نحو ما صنع بالنّونات.[244]

---

(240) المقتضب، ص: 214/1.
(241) نفسه، ص: 210/1-211.
(242) نفسه، ص: 210.
(243) نفسه، ص: 207/1-224.
(244) نفسه، ص: 215/1-217.

ويعني المبرّد بالواو المدّية اللّينة تلك التي تجانس حركة ما قبلها. ويتجلى ذلك في حـ ـثه عن عدم إدغام الواو في الياء في نحو **سُوير**، لأنّ الواو ههنا مصروفة إلى المدّ واللّين، فهي ساكنة مسبوقة بضمّ، وما كان من هذا النّوع فالإدغام فيه محال،[245] لأنّها حينئذ تكون مشاكلة للألف، والألف لا تدغم ولا يدغم فيها.[246] أمّا الواو السّاكنة المفتوح ما قبلها والمتحرّكة، فهما خاليتان من كلّ مدّ ولين، ولهذا دخلهما الإدغام عند المبرّد في نحو **اخْشَوْ وّاقداً**.[247]

ويتشكّل مخرج الميم عند المبرّد بسدّ الشّفتين سدّاً محكماً، فإن كانت ساكنة أو موقوفاً عليها فإنّ مجرى صوتها من الخياشيم،[248] وإن كانت متحرّكة فهي عنده شبيهة بالنّون المتحرّكة ينطلق النّفس معها من بين الشّفتين والخياشيم معاً.[249]

ويتمّ إحداث الباء عند المبرّد بإطباق الشّفتين إحداهما على الأخرى إطباقاً تامّاً لحظة من الزّمن، ثمّ تنفرجان ليندفع النّفس من بينهما مشكلاً الصّوت المذكور.[250]

وممّا يدل على أنّ والواو والباء والميم من ثلاثة مخارج مختلفة في حيّز واحد عدم تصريح المبرّد بتناوبها على الإدغام فيما بينها. وذلك لأنّ المخرج المشترك يضع أصوات الحيّز في قوّة واحدة يدغم بعضها في بعض دون استثناء. وقد كان دأبه في توظيفه لهذه الأصوات أن يقدّمها في نسق واحد لا يحيد عنه، وهو أن تأتي الواو في المقدّمة متلوّة بالباء فالميم.[251]

---

(245) المقتضب، ص: 172/1 و 221.
(246) نفسه، ص: 198/1.
(247) نفسه، ص: 221/1 و 224.
(248) نفسه، ص: 174/1 و 215 و 217 و 221.
(249) نفسه، ص: 194/1.
(250) نفسه، ص: 174/1.
(251) نفسه، ص: 174/1 و 194 و 210.

ج- مخارج الأصوات الفرعيّة:

أوردنا فيما سبق أنّ النّحاة واللّغويّين العرب أضافوا إلى أصوات المنظومة المصوّرة أصواتاً أخرى متفرّعة عنها نشأت من مزج أصوات أخرى،[252] وعدّوا منها ثلاثة عشر صوتاً تضبط بالمشافهة والسّماع دون الرّسم.[253] كما لاحظوا نوعين من الأصوات في هذه المجموعة الفرعيّة، نوع كَثُر دورانه على ألسنة الفصحاء، فعدّوا أصواته فصيحة مستحسنة، والآخر قلّ جريانه في كلام من يحتجّ بلغته فعدوا أصواته مسترذلة غير فصيحة.[254]

1- الأصوات المستحسنة:

اتّفق قدامى النّحاة واللّغويّين على أنّ الأصوات الفرعيّة المستحسنة ستّة، ولم يخرج عن هذا الإجماع إلاّ المبرّد الذي عدّها سبعة بإضافة الهمزة إليها، لأنّها تفتقر في رأيه إلى رمز يميّزها. ويستشفّ هذا من قوله: "اعلم أنّ الحروف العربيّة خمسة وثلاثون حرفاً، منها ثمّانية وعشرون لها صور، والحروف السّبعة جارية على الألسن غير[255] مستدل عليها في الخطّ بالعلامات".[256] غير أنّ المبرّد لم يثبت على هذا الرّأي، بل سرعان ما تراجع عنه ليقول بما قرّره سيبويه وغيره من المتقدّمين، مسقطاً بذلك الهمزة المحقّقة من هذه المجموعة الفرعيّة المستحسنة ليلحقها بالأصوات المرموز إليها.[256]

واستناداً إلى ما تقدّم، فإنّ مخالفة المبرّد لجمهور النّحاة واللّغويّين في رأيه الأوّل لا يقوم على دليل علميّ يعضده، بل كان الهدف منه مقارعة الرّواد وعلى رأسهم سيبويه بغيّة الاستقلال برأي يميّزه، ولكنّه عندما تعذّر عليه توفير الأدلّة اللاّزمة لتحقيق هدفه المنشود عدل عنه ليسلّم برأي الجمهور.

---

(252) الكتاب، ص: 432/4 وشرح الشّافية، ص: 254/3.
(253) المقتضب، ص: 192/1.
(254) الكتاب، ص: 432/4.
(255) كلمة (غير) ساقطة، والصّواب إثباتها.
(256) المقتضب، ص: 192/1.

وأوّل هذه الأصوات الفصيحة المستحسنة التي اعتاد النّحاة واللّغويّون أن يستهلوا بها تناولهم هذه المجموعة هي النّون السّاكنة التي تجاور في الاتّصال صوتاً من أصوات الفم الخمسة عشر. وقد خصّ سيبويه هذه النّون بوصفين هما: الخفيّة والخفيفة، وتابعه في ذلك معظم النّحاة واللّغويّين.[257] ونصّ سيبويه ومن حذا حذوه أنّ مخرج هذه النّون من الخيشوم، وهو مؤخّر الأنف المنجذب إلى داخل الفم.[258] وقد سبق بيان أحوال النّون وما يعتري صوتها في الإدراج عند مجاورتها لمختلف أصوات المنظومة، أثناء حديثنا عن مخارج مجموعة اللاّم والرّاء والنّون.[259]

وتعدّ الهمزة المسهّلة بين بين ثاني هذه الأصوات المستحسنة، وهي متفرّعة عن المحقّقة.[260] وقد تباين النّحاة واللّغويّون في نظرهم إليها، فذهب فريق منهم وعلى رأسه سيبويه إلى أنّها صوت واحد بالنّظر إلى مطلق التّسهيل. والذي يؤكّد حقيقة ما جنح إليه هؤلاء عدّهم المجموعة الفصيحة المستحسنة ستّة أصوات،[261] في حين رأى الفريق الآخر وفي مقدّمته أبو الحسن الأخفش أنّ همزة بين بين ثلاثة أصوات على سبيل التّسهيل الخالص. وتتشكلّ هذه القيمة الصّوتيّة لدى أتباع الرّأي الثّاني بين الهمزة المحقّقة والألف، وبينها وبين الواو، وبينها وبين الياء،[262] وبهذا ارتقت هذه المجموعة عندهم إلى ثمّانية أصوات.[263]

وتصدى أبو حيّان الأندلسي إلى هذه المسألة الصّوتيّة ليخلص في النّهاية إلى رأي حاول فيه التّوفيق بين وجهتي نظر الفريقين، فقال: "كلا القولين صواب، لأنّك إن أخذتها من حيث مطلق التّسهيل فهي حرف واحد، وإن أخذتها من حيث التّسهيل الخالص كانت ثلاثة أحرف".[264] أمّا من الوجهة الصّوتيّة البحتة،

---

(257) المفصّل، ص: 394 وشرح الشّافية، ص: 3/254-255.
(258) همع الهوامع، ص:2/219.
(259) ينظر: ص: 106- 107 من هذه الرّسالة.
(260) ينظر: النّشر في القراءات العشر، ص: 1/201 وهمع الهوامع، ص: 2/229.
(261) الكتاب، ص: 4/432 و المقتضب، ص: 1/192.
(262) معاني القرآن للأخفش، ص: 1/202-203 وشرح الشّافية، ص: 3/30.
(263) شرح الشافية، ص: 3/254.
(264) همع الهوامع، ص: 2/219.

فالفريقان متّفقان على أنّ همزة بين بين ثلاثة أصوات. وهي حالة نطقيّة تجنح إليها العرب في كلامها عندما تكون الهمزة محرّكة بإحدى الحركات الثلاث ـــ فتحة كسرة ضمّة ـــ وما قبلها مفتوح، أو كانت مضمومة بعد ضمّ أو كسر.[265]

ويعدّ الخليل أوّل من أطلق وصف (بين بين) على الهمزة المسهّلة بهذه الكيفيّة، ثمّ اقتبس منه ذلك سيبويه ووظّفه في تناوله ظاهرة الهمز،[266] ثمّ ذاع هذا الوصف وانتشر حتى بلغ مسامع الشّعراء فاستثمّروا في أشعارهم. ومن ذلك مثلاً ما أورده أبو علي الفارسي من أنّ أبا نواس أخذ هذا المصطلح بمعناه عند سيبويه، ثمّ استخدمه في وصف غلام تجتمع فيه صفات الذكورة والأنوثة فقال:[267]

وَخُذْ مِنْ كَفِّ جارِيَةٍ، وَصيفٍ مَليحِ الدَّلِّ، مَلْثوغِ الكَلامِ
لَهُ شَكْلُ الإنَاثِ، وبين بـــــينٍ تَرى فيه تَكاديَ الغُــلامِ

ويصف النّحاة واللّغويّون، همزة بين بين بالضعيفة التي "ليس لها تمكن المحقّقة، ولا خلوص الصّوت الذي منه حركتها".[268] فهي صوت يساهم في إحداثه مخرجان، مخرج الهمزة المحقّقة، ومخرج الألف أو الواو أو الياء[269] حسب ما يقتضيه السّياق. وبذلك يكون النّاتج صورة سمعيّة تنتج من تزاوج صوت الهمزة مع صوت آخر من الثّلاثة المذكورة.

والذي دفع أهل التّخفيف من العرب إلى التّصرف في الهمزة تعذر صوتها عليهم لثقل مخرجها. ومن أجل تلطيف صوتها وتيسير النّطق به عملوا على زحرفته من مخرج الهمزة المحقّقة، وتقريبه من مخارج الألف والواو والياء، لأنّ هذه سواكن، وهي من أسهل الأصوات وأيسرها نطقاً.[270]

---

(265) الكتاب، ص: 163/2-164 ومعاني القرآن للأخفش، ص: 202/1-203 والمقتضب، ص: 155/1-156.
(266) الكتاب، ص: 164/4.
(267) سر صناعة الإعراب، ص: 49/1. والوصيف: الخادم غلاما كان أو جارية، والدّل السكينة والوقار في الهيئة والمنظر والشمائل، والتكادية : جمع تكدية، وهو من قولهم: كدّه رأسه بالمشط أي فرقه. ينظر: اللسان، مادة (وصف)، ص: 357/9.
(268) سر صناعة الإعراب، ص: 49/1 وهمع الهوامع، ص: 229/2.
(269) الكتاب، ص: 163/2 والمقتضب، ص: 155/1-156.
(270) الكتاب، ص: 169/4 والسيرافي النحوي، ص: 415.

وقد اختلف نحاة البصرة والكوفة في تفسير الطّبيعة الصّوتيّة لهمزة بين بين، فرأى البصريون أنّها مخففّة وليست ساكنة، ونصّوا على أن تسهيلها يكون بتكييف نبرتها. وذلك بإمالتها عن مخرج الهمزة المحقّقة لتدنو من مخرج الألف والواو والياء.[271] كما ذهبوا إلى أنّها محرّكة بحركة خفيفة، واعتلّوا لذلك ببيتين أحدهما للأعشى والآخر لكثيّر عزّة. قال الأوّل:[272]

أَ انْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى، أَضَرَّ بِهِ رَيْبُ المَنُونِ، ودَهْرٌ مُفْنِدٌ خَبِلُ؟

وقال الثّاني:[273]

أَ انْ زُمَّ أَجْمالٌ، وفارَقَ جيرَةٌ وصاحَ غُرابُ البَيْنِ، أَنْتَ حَزينُ؟

فقد رأى البصريون أنّه لو لم تكن همزة بين بين في هذين البيتين محرّكة لانكسر وزنها، لأنّ بعدها نوناً ساكنة، فلو كانت الهمزة في حكم السّاكنة لتوالى ساكنان، وهذا ممّا تأباه العربيّة إلاّ في القوافي.[274] واحتجّ أهل البصرة لعدم بدء الكلام بهمزة بين بين، لأنّها ضعفت حتى دنت من السّاكن، والسّاكن لا يبتدأ به فشبّهت هذه الهمزة به لقربها منه.[275]

وذهب نحاة ولغويو الكوفة إلى أنّ همزة بين بين ساكنة وحجّتهم في ذلك عدم بدء الكلام بها، إذ لو كانت متحرّكة لجاز ذلك.[276]

والنّاظر في حجج الفريقين يدرك أنّ ما قرّره البصريّون أقوى وأمتن لارتكازه على دلائل ماديّة مقنعة بخلاف ما جنح إليه الكوفيّون.

وتعدّ الألف الممالة الصّوت الثّالث من المجموعة الفرعيّة المستحسنة.[277] والظّاهر ممّا حملته المصادر اللّغويّة أن النّحاة واللّغويّين قد لاحظوا على ألسنة العرب

---

(271) المقتضب، ص: 155/1-156.

(272) ديوان الأعشى، ص: 145. المفند: المفسد، والخبل: الفاسد الذي لا سور فيه، ينظر: اللسان مادّة (فند)، ص: 338/3 ومادّة (خبل)، ص: 76/11.

(273) سر صناعة الإعراب، ص: 49/1 وشرح المفصل، ص: 113/9.

(274) الكتاب، ص: 167/1.

(275) معاني القرآن للأخفش، ص: 201/1.

(276) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 726/2-728.

(277) الكتاب، ص: 432/4 والمقتضب، ص: 192/1.

من أصحاب الإمالة نطقين لهذا الصّوت: أحدهما غلّب فيه صوت الكسرة على الفتحة ومن تمّ الياء على الألف، ودعوا ذلك بالإمالة الشّديدة.[277] وآخر روعي فيه نوع من التّساوي بين الفتحة والكسرة والألف والياء. ويتمّ إحداث هذا الصّوت المعترض بين الفتح والكسر بمساهمة كلا الحرفين بقليل من صوتيهما ليكون النّاتج صوتاً يجمع بين خصائص الصّوتين المشاركين في تشكيله. وقد اصطلح النّحاة واللّغويّون على تسميّة هذا الصّوت بإمالة بين بين أو الإمالة المرققّة.[278]

والثّابت عند سيبويه أنّه لم يعتد بالإمالة المرققة، بل كان تركيزه منصبّاً على المحضة التي اعتاد على نعتها بألف التّرخيم.[279] وكان يرى في هذه الألف "التي تمال إمالة شديدة كأنّها حرف آخر قرب من الياء".[280] وعامل علماء العربيّة، من نحاة ولغويين، الألف الممالة بوصفها فرعاً من ألف الطّبيعة المعتادة[280] التي ليس فيها ترقيق ولا تفخيم.[281]

أمّا ما ذهب إليه ابن جني من أنّ سيبويه كان يعدّ الإمالة المحضة صوتاً آخر مستقلاً عن الألف المفتوح ما قبلها،[282] فهذا زعم يفتقر إلى دليل يعضده، بل يوجد من نصوص سيبويه في هذا المضمار ما يردّ ادعاءه. فقد صرّح سيبويه، بعد أن أنهى حديثه عن الأصوات الفرعيّة بقسميها المستحسن والمسترذل، أنّ "هذه الحروف التي تمّمتها اثنين وأربعين جيّدها ورديئها أصلها التّسعة والعشرون".[283]

والإمالة في عرف النّحاة واللّغويّين القدامى هي الإهابة بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فيتشكّل بين كلّ صوتين من الأصوات المذكورة صوت ثالث يكون مخرجه بين مخرجي الصّوتين المساهمين في إحداثه.[284]

---

(278) شرح الشافية، ص: 400/3.
(279) نفسه، ص: 255/3.
(280) مصطلح أطلقه ابن خروف النحوي على الألف قبل أن تدخل التركيب، ينظر: همع الهوامع، ص: 229/2.
(281) النشر، ص: 201/1 وهمع الهوامع، ص: 129/2.
(282) الخصّائص، ص: 121/3.
(283) الكتاب، ص: 432/4.
(284) السيرافي النحوي، ص: 306 والخصّائص، ص: 120/3.

والظّاهر أنّ العرب قصرت الإمالة على الكسر، ولم تجر ذلك في الفتح والضّمّ. وقد التمس علماء العربيّة الأوائل تعليلاً لصنيعهم، فرأوا أنّ عدولهم عن إمالة الألف، وهي قبل أو بعد فتح في نحو **خاتم، ورباب**،[285] راجع إلى أنّ "الفتح من الألف، وهو ألزم لها من الكسرة".[286] كما فسّروا استنكاف العرب عن إمالة الألف، وهي قبل أو بعد الضّمّ في مثل: **الجُمّاع، وآجّر**،[286] لأنّ الضّمّ من الواو والواو لا تشبه الألف، ولو أردنا تقريبها منها لانقلبت صوتاً آخر ولم تكن ألفاً لتباعد مخرجيهما.[286]

وقد لاحظ النّحاة واللّغويّون، أثناء معالجتهم هذه الظّاهرة الصّوتيّة، أنّ العرب لا تجنح صوب الإمالة إلاّ إذا توفّرت شروط معيّنة وتهيأ سياق صوتيّ يسمح بذلك. ومن الدّواعي الموجبة للإمالة الكسرة إذا صادفت فتحة قبلها فإنّ بعض العرب من أهل الإمالة يؤثرون ههنا تقريب الفتحة من الكسرة بإمالتها نحوها في مثل قولهم: **من الكِبَرِ، ومن الصِغَر**.[287] كما أمالوا الألف نحو الياء إذا أعقبتها كسرة في نحو قولهم: **عابِد، عالِم، ومَساجِد، ومفاتيح**،[288] أو كانت الكسرة متقدّمة والألف تليها في مثل قولهم: **جِمال**.[289]

كما لاحظوا أنّ الياء من بين الأسباب الدّاعية للإمالة إذا تقدّمت على الألف في مثل قولهم: **كيّال، وسيّال**.[290] وحجّتهم في إجراء الياء مجرى الكسرة في إيقاع الإمالة أنّ الكسرة فرع عن الأولى، أي الياء، وبعض صوتها.[291] فإذا كانت الألف تمال لبعض الياء، فالكلّ الذي تمثّله الياء المحقّقة أقدر وأجدر بذلك،[292] وقد تبين للنّحاة واللّغويّين الذي شافهوا الأعراب من أصحاب الإمالة

---

(285) الكتاب، ص: 118/4 ومعاني القرآن للفراء، ص: 94/1-95 و 459.
(286) الكتاب، ص: 118.
(287) المفصل للزمخشري، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص: 337.
(288) الكتاب، ص: 117/4.
(289) نفسه، ص: 221/4.
(290) نفسه، ص: 221/4.
(291) الخصائص، ص: 316/3.
(292) الكتاب، ص: 141/4.

أنّهم يسيرون على قدر متساو في الإمالة بين الفتحة والكسرة، والألف والياء، إذا اجتمعنّ في كلّمة واحدة.[293]

ومن دواعي إمالة الألف نحو الياء عند أهل الإمالة وجود ألف ممالة قبلها في تلك الكلّمة، أو فيما هو كالجزء منها.[294] فمن أمثلة الضّرب الأوّل الذي أميلت فيه الألف صوب الياء بسبب إمالة سابقة عليها في الكلّمة نفسها نذكر قولهم: **عمادا**.[295] ومن نماذج النّوع الثّاني الذي جُنح فيه بالألف نحو الياء، وهي في موقع يشبه الجزء من كلمة تضمن جزؤها الأوّل ألفاً ممـــالة، نذكـــر قولهم: **معزانا**.[294]

وتعدّ المشاكلة الصّوتيّة داع من دواعي إمالة الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء عند أصحاب الإمالة. فقد نصّ النّحاة واللّغويّون والقرّاء على كثرة دوران هذا النّوع من الإمالة في الفواصل القرآنيّة. وسبيل حدوثها أن تُمال ألف في كلمة لإمالة مثل تلك الألف في كلمة أخرى مناظرة لها نحو ألف **الضحى** من قوله تعالى: ﴿والشَّمْسِ وضُحاها﴾.[296] فقد أميلت هذه الألف على الرّغم من أنّها منقلبة عن واو لتشاكل لفظة **يغشاها** من قوله تعالى: ﴿واللَّيْلِ إذَا يَغْشاها﴾،[297] فتتناسب الفاصلتان صوتيّاً ويكون لهما وقع محبّب في الأذن.[298]

وقد لاحظ النّحاة واللّغويّون القدامى أنّ العرب تجعل كثرة الاستعمال سبباً من الأسباب الموجبة للإمالة، فقد أمالوا الألف نحو الياء في بعض الأسماء نحو قولهم: **الحجّاج، والناس، وعبد الله** وغيرها من الكلمات التي شاع جريانها على ألسنتهم.

---

(293) شرح الشافية، ص: 4/3.
(294) نفسه، ص: 13/3-14.
(295) الكتاب، ص: 123/4.
(296) الآية 1 من الشمس.
(297) الآية 4 من الشمس.
(298) ينظر: شرح الشافية، ص: 5/3.

وعلّل سيبويه هذا الاستعمال لديهم بأنّهم ضارعوا كثرة دوران هذه الألفاظ في كلامهم بكثرة جريان الإمالة على ألسنتهم.[299]

ويقصد العرب من إمالة الألف نحو الياء التماس الخفّة والسّهولة في النّطق،[300] لأنّ الألف تشبه الياء في المدّ واللّين، وهي أقرب إليها من الواو مخرجاً، ولأنك إذا انطلقت من مخرج الألف تطلب الياء والواو فإنّ أوّل مخرج يصادفك هو مخرج الياء.[301] فلمّا كانت الياء أسهل من الواو نطقاً وأكثر منها بالألف التحاماً قرّبت منها بإشرابها شيئاً من صوتها.[302]

وتعدّ الألف المفخمّة الصّوت الرّابع من المجموعة الفرعيّة التي استحسنت العرب أصواتها في تلاوة القرآن وإنشاد الشعر،[303] وهي عند النّحاة واللّغويّين فرع من فروع ألف المدّ التي لم تأتلف وغيرها في سياق صوتيّ ما.[304] والأصل فيها ألاّ توصف ترقيق ولا تفخيم بل هي تابعة لما قبلها، لأنّها لا تنفك عنه.[305] واستناداً إلى هذا، فإنّ ما يصيب الألف من قيّم صوتيّة كالتّفخيم وغيره مصدره السّياق الصّوتي الذي ترد فيه، فإن جاورها صوت مرقّق، فإنّها تحمل هذه الصّفة منه بالتّبعيّة،[306] وإن كان مجاورها مفخماً، فإنّها تكتسب هذه القيمة منه،[307] لأنّها في الحالتين كلّتيهما صائت طويل يصيبه ما يعتري الصّوت الذي تحرك به.

ويعني النّحاة واللّغويّون بالألف المفخّمة تلك التي ينحى بها نحو الواو،[308] فيتشكّل من ذلك صوت يجمع بين قليل من صوت الألف وقليل من صوت

---

(299) الكتاب، ص: 127/4.
(300) نفسه، ص: 117/4.
(301) الخصّائص، ص: 60/1-61.
(302) التكملة على الإيضاح العضدي، ص: 223/2.
(303) الكتاب، ص: 432/4 و المقتضب، ص: 192/1.
(304) النشر في القراءات العشر، ص: 201/1.
(305) نفسه، ص: 215/1 و 91/2.
(306) نفسه، ص: 91/2.
(307) نفسه، ص: 215/1.
(308) سرّ صناعة الإعراب، ص: 50/1 والخصّائص، ص: 120/3-121.

الواو.[309] وقد تنبّه علماء العربيّة الأوائل إلى دور الفراغات والتّجاويف الرّنانة في إحداث هذه القيمة الصّوتيّة، فهذا أبو الحسن الأخفش ينصّ على أنّ الألف إذا جاورت في الاتّصال صوتاً مفخّماً كان لها صدى كالصّوت "الذي يكون في جوف الشّيء، فيتردّد فيه، فيكون أكثر وأبين".[310]

والظّاهر من الأمثلة الكثيرة التي حملتها مصادر اللّغة والقراءة أنّ التّفخيم عادة نطقيّة شاعت عند كثير من العرب، غير أنّها تفشّت عند الحجازيين حتى نسبت إليهم.[311] والمعروف أنّ العرب كانت تفخّم الألف، إذا جاورت صوتاً مستعليّا غير مكسور، نحو **فصال وطال**،[312] أو راء مفتوحة أو مضمومة نحو قولهم: **الأبرار**،[313] ولكن أهل الحجاز لم يستقرّوا على هذا الشّرط معياراً يسيرون عليه في تفخيم الألف، بل أثرت عنهم كلمات كثيرة فخّمت ألفاتها، وهي خالية من الشّرط المذكور، كقولهم: **الصّلاة والزّكاة والحياة وعاد والسّلام عليكم** إلى غير ذلك من الأمثلة ممّا هو مبسوط في كتب النّحو واللّغة والقراءة.[314]

وتفادياً لكلّ خطإ في القراءة وإرشاداً للقارئ النّاشئ، فقد تعمّد كتّاب المصحف الكريم في عهد عثمّان بن عفّان ﷺ كتابة الكلمات التي فخّمت ألفاتها على غير قياس بالواو ليعلم هؤلاء أنّ الألف مفخّمة ههنا على عادة أهل الحجاز.[315]

---

(309) يتم إخراج هذا الصّوت بأن تستدير الشفتان قليلا مع اتساع في الفم، نتيجة لحركة الفك الأسفل، ثمّ يرتفع مؤخر اللسان قليلا، فيصير الفم في مجموعه حجرة رنين صالحة لإنتاج تلك القيمة الصّوتيّة المعروفة بالتفخيم. ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 53.

(310) معاني القرآن، للأخفش، ص: 579/2-580.

(311) ينظر: العين، مادة (فلت)، و الكتاب، ص: 432/4 و المزهر، ص: 224/1.

(312) ينظر: الخصّائص، ص: 121/3 والنّشر في القراءات العشر، ص: 216/1.

(313) همع الهوامع، ص: 229/2.

(314) الكتاب، ص: 432/4 والخصّائص، ص: 120/3-121 و النّشر في القراءات العشر، ص: 215/1 و91/2.

(315) سر صناعة الإعراب، ص: 50/1 وشرح الشّافية، ص: 255/3.

وتـــمثّل الشّين التي كالجـــيم الصّوت الخامس من المجمـــوعة الفرعـــيّة المستحسنة[316] التي ذاع ورودها على ألسنة فصحاء العرب. وقد لاحظ النّحاة واللّغويّون أنّ أصل هذا الصّوت المعترض الشّين،[317] غير أنّ تحقيقه يرتبط بسياق صوتيّ معيّن، وهو أن تأتي الشّين ساكنة في الاتّصال متبوعة بدال نحو قولهم: **أشدق**، وهو تأليف تنفر منه العربيّة ويأباه نظامها الصّوتيّ لتباين الصّوتين ـــ الشّين والدّال ـــ مخرجاً وصفة. وتعمل العربيّة على التّخلّص من هذا التّنافر بالحدّ من تفشي الشّين واستطالتها لتتراجع إلى الوراء متصعّدة نحو الغار حتى تتّصل بالجيم، فتشرب شيئاً من صوتها لتتناسب مع الدّال صفة.[317]

أمّا مسوّغ تفضيل العرب لهذا الصّوت، فمردّه إلى كونها أبت الجمع بين الشّين والدّال وهما متتابعان لما بينهما من الاختلاف في الصّفة والمخرج. فالشّين من وسط اللّسان وما يسامته من الحنك الأعلى مهموسة رخوة، والدّال من طرف اللّسان وما يقابله من أصول الثّنايا مجهورة شديدة. وقد أحدث هذا التّنافر بين الصّوتين ثقلاً في النّطق بهما مجتمعين، فتوسّلت العربيّة في درء هذا الإشكال وبعث التّوافق والانسجام بين الصّوتين المختلفين، إلى الجمع بين الشّين والجيم وذلك بإذاقة الأولى شيئاً من جهر الثّانية، لأنّهما من حيّز واحد. كما أنّ الجيم تلتقي والدّال في الجهر والشّدّة. ولمّا كان هذا الصّوت الجامع بين الشّين والدّال عدلاً بينهما، وقد حوّل تباينهما انسجاماً، استحسنته العرب وعدّته من الأصوات المحبّبة إليها في التّلاوة الشّريفة وإنشاد الشّعر.[318]

وذهب أحد القرّاء إلى أنّ الصّوت المتوسط بين الشّين والجيم، وإن كان من الأصوات الفصيحة المستحبة إلاّ أنّه لم ترد القراءة به، وأنّ أصل هذا الصّوت تلك الكاف المؤنّثة المكسورة التي يبدلها بعض العرب في الوقف شيناً مشابة بقليل من

---

[316] الكتاب، ص: 432/4 و المقتضب، ص: 192/1.
[317] الكتاب، ص: 432/4.
[318] ينظر: شرح الشّافية، ص: 255/3-256 وشرح المفصّل، ص: 127/10.

صوت الجيم نحو قولهم: **غلامش** في غلامك.[319] ويؤيّد ما ذكره هذا القارئ ابن الجزري الذي أهمل، هو الآخر، هذا الصّوت و لم يذكره ضمن المجموعة الفرعيّة التي صحّت القراءة بها.[320]

والحقّ أنّ ما جنح إليه هذان القارئان لا يثبت أمام ما نقله سيبويه أولاً، ثمّ من بعده ابن الجني، من أنّ الأصوات الفرعيّة المستحسنة كانت محبّبة لدى العرب في تلاوة القرآن وإنشاد الشّعر.[321] ويعضد هذا أيضاً ما رواه الثّعالبي (ت 429 هـ) أنّ بعض القرّاء قرأوا قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيا﴾[322] في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيا﴾.[322]

ويقدّم أبو حيّان تعليلاً آخر لاستحسان العرب الشّين التي كالجيم، وهو أنّهم كانوا يؤثرون إدناء الصّوت الضّعيف من القويّ ويكرهون في المقابل العكس، ولذلك قرّبوا الشّين بضعفها من الجيم، لما فيها من قوّة الجهر والشّدّة والقلقلة، وعدّوا النّاتج عن ذلك صوتاً مستحسناً، في حين استقبحوا الجيم المشربة شيناً في نحو **الأجدر واجتمع**، لأنّ الصّوت الحاصل من تقاطعهما تشكلّ من خلط القويّ بالضّعيف.[323]

وعدّ النّحاة واللّغويّون الصّاد المشربة زاياً الصّوت السّادس من المجموعة الفرعيّة المستحسنة،[324] ونصّوا على أنّ الأصل في هذا الصّوت الصّاد المحقّقة التي لم يخالط صوتها صوت آخر.[325] وقد لاحظ هؤلاء العلماء أنّ هذا الصّوت النّاشئ من مزج الصّاد بالزّاي مرتبط بسياق صوتيّ محدّد، وهو أن تجاور الصّاد السّاكنة دالاً بعدها نحو **مصْدر والتصْدير وأصْدر**. ولعلّ تفضيل العرب لهذا

---

(319) ينظر: الرعاية، ص: 85-86.
(320) النشر، ص: 1/201-202.
(321) ينظر: الكتاب، ص: 4/432 وسر صناعة الإعراب، ص: 1/46.
(322) الآية 24 من مريم. ينظر: فقه اللغة وأسرار العربيّة، لأبي منصور الثعالبي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، د.ت، ص: 129.
(323) همع الهوامع، ص: 2/229.
(324) الكتاب، ص: 4/432 والمقتضب، ص: 1/192.
(325) الكتاب، ص: 4/432 والنشر، ص: 2/202.

الصّوت المعترض بين الصّاد والدّال راجع إلى أنّها كرهت الجمع بينهما، لما ينجم عن ذلك من تنافر وثقل في النّطق بهما متتابعين.

وقد سعت العربيّة في الفرّار من هذا الثّقل في النّطق، إلى إشراب الصّاد قليلاً من صوت الزّاي لما بينهما من قرابة صوتيّة، فهي تلتقي والصّاد في الحيّز والمخرج والصّفير، ويجمعها بالدّال الجهر والانفتاح.[326] وقد ذكر النّحاة واللّغويّون أنّ إحجام العرب عن إبدال الصّاد زاياً خالصة آت من كراهيّة الإجحاف بالصّاد لما فيها من الإطباق،[327] ولهذا فضلوا التّقريب بين الصّوتين اللّذين تولّد عنهما صوت يجمع بين همس الصّاد وجهر الزّاي،[328] وقد عدّ القرّاء القراءة به أفصح من القراءة بالزّاي الخالصة.[329]

ويذكر سيبويه أنّه سمع من بعض العرب، ممّن لم يحفلوا بما في الصّاد من إطباق فأبدلوها زاياً خالصة، ومسوّغهم في ذلك أنّها ساكنة ولا يفصلها عن الدّال فاصل من حركة وغيرها فقالوا في نحو التصدير، والفصد، وأصدرت، **التّزدير، والفزد، وأزدرت،**[330] بأسقاط الإطباق ههنا كإسقاطهم له في بعض مسائل الإدغام.[330] كما نصّ سيبويه على أنّه إذا تحركت الصّاد تحصّنت وتعذر إبدالها زاياً خالصة، وذلك لوقوع الحركة فاصلاً بينها وبين الدّال نحو قولهم: **صدقت، قصد**، ولكنّ وجود الحركة لم يقف حائلاً دون تحقيق المضارعة بين الصّوتين، بل لقد بالغت العرب في إجرائها مع التباعد في نحو قولهم: **مصادر**. ونظير هذا عندهم إبدال السّين صاداً في نحو **صُوَيْق، ومصاليق**، على الرّغم من بعد القاف عن السّين.[327]

---

(326) الكتاب، ص: 4/477-478 وشرح الشافية، ص: 3/231-232.

(327) الكتاب، ص: 4/478.

(328) سر صناعة الإعراب، ص: 1/50.

(329) البحر المحيط، أبو حيان أثير الدين، مكتبة مطابع النصر الحديثة، الرياض، د.ت، ص: 1/25 وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للدمياطي أحمد بن محمد، صحّحه علي محمد الضبّاع، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، د.ت، ص: 123.

(330) الكتاب، ص: 4/478 وشرح الشافية، ص: 3/231.

2- الأصوات المستقبحة:

اعتاد النّحاة واللّغويّون أن يتبعوا الأصوات الستّة المستحسنة بذكر سبعة أخرى تنحدر من حروف العربيّة الأصول، غير أنّها تفتقر إلى ما يميّزها رسماً، واتفقوا على نعت هذه المجموعة الصّوتيّة بالمستقبحة وغير الفصيحة، لأمرين: أوّلهما قلّة دورانها على ألسنة فصحاء العرب، وثانيهما عزوف القرّاء عن الأخذ بها في تلاوة القرآن. ونشير ههنا إلى أنّ خير كتاب استوفى هذه المجموعة كاملة بأصواتها السّبعة كتاب سيبويه،[331] في حين صمتت معظم كتب التّقعيد[332] والتّطبيق[333] والقراءة[334] عن ذكرها، إذ اكتفت الأولى بعرض الفروع الستّة الفصيحة،[335] واقتصرت الثّانية على بعض هذه المستحسنة التي تطلّب الخوض فيها سياق معيّن نحو النّون الخفيّة والصّاد المشربة زاياً.[336] أمّا الثّالثة، فلم تلتفت إلى هذه المجموعة المسترذلة بدعوى أنّ القراءة لا تصحّ بها.[337]

وقد بدأ سيبويه حديثه عن هذه الأصوات بالكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف،[338] ونصّ على أنّهما نطق واحد، إلاّ أنّ الأصل في أحدهما الكاف في الآخر الجيم.[339] وأورد بعض المتأخرين من لغويين ونحاة أنّ الصّوت النّاجم من تقاطع الكاف والجيم كان نطقاً جارياً على ألسنة أهل اليّمن وعوام أهل بغداد، فكانوا ينطقون الجيم في نحو: جمل، ورجل) **كمل وركلّ** بإخراج هذا الصّوت بين الجيم والكاف.[339] كما أورد ابن فارس، نقلاً عن ابن دريد (ت 321 هـ)، أنّ هذا النّطق الذي شاع في لهجة اليّمن كان يمزج أيضاً

---

(331) الكتاب، ص: 432/4.
(332) نقصد بهذه الكتب كتب النحو واللغة المنظرة لعلوم اللغة العربيّة نحو المقتضب.
(333) نعني بها الكتب الجامعة لعلوم القرآن واللغة نحو كتب معاني القرآن وإعرابه ومجازه.
(334) نحو السبعة في القراءات لابن مجاهد وغيره.
(335) ينظر: المقتضب، ص: 192/1.
(336) ينظر: معاني القرآن للأخفش، ص: 173/1 ومعاني القرآن للفراء، ص: 215/1-216.
(337) ينظر: النشر، ص: 201/1-202.
(338) الكتاب، ص: 432/4 والجمهرة، ص: 5/1.
(339) شرح المفصل، ص: 127/10 وشرح الشافية، ص: 257/3.

بصوت القاف، وعدّه من الأصوات الشّاذّة التي تلجأ إليها العرب اضطراراً،[340] إلاّ أنّه لم يشر إلى السّياق الصّوتيّ الذي يحتّم هذا الصّوت.

أمّا الصّوت المعترض بين الجيم والكاف، فقد ذاع في لهجة البحرين، إذ كانوا ينطقون الكاف في نحو: (كافر، وركل) **جافر، ورجل** بإشراب الكاف قليلاً من صوت الجيم، أي بتغليب الكاف.[341]

ويستخلص من وصف سيبويه السّابق أنّ الصّوت النّاتج من إشراب الكاف لصوت الجيم يتمّ إحداثه بإضعاف همس الكاف، ثمّ تقريبها من الجيم وإذاقتها شيئاً من جهرها، كما يدخلها بعض التّعطيش.[342] وعلى العكس من ذلك يتشكّل الصّوت النّاجم من ميل الجيم نحو الكاف بالتّقليل من جهر الأولى وتعطيشها لتدنو من الكاف، فيدخلها بعض همسها. ويفهم من وصف سيبويه "الكاف التي بين الجيم والكاف" أنّ الكميّة التي يساهم بها كلّ من الكاف والجيم لإحداث الصّوت الثّالث المشكلّ منهما تكاد تكون متساوية، والدّليل على ذلك ربطه الصّوتين المنشئين له بلفظة (بين) التي من معانيها عند العرب التوسّط.[343]

ويومئ وصفه الصّوت الثّاني النّاتج عن تقريب الجيم من الكاف أنّ التّغليب فيهما للكاف وحجّة ذلك وصله الصّوت المعترض بالكاف تشبيهاً فقال: "الجيم التي كالكاف"، إذ لو كان يقصد بين اللّفظين لصرّح بذلك، كما هو الشّأن مع الصّوت الأوّل.

وعدّ سيبويه الجيم التي كالشّين الصّوت الفرعي الثّالث الذي ندر في كلام الفصحاء من العرب، فاستقبحوه،[344] ونصّ على أنّ أصل هذا الصّوت الجيم المحقّقة التي لم تأتلف وغيرها،[345] ولكنّ دخولها في التّشكيل، وهي ساكنة متلوّة

---

(340) الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العربيّة في كلامها، ص: 57.
(341) شرح الشافية، ص: 257/3 و همع الهوامع، ص: 229/2.
(342) اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 54-55.
(343) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مادة (بين)، ص: 1554/2.
(344) الكتاب، ص: 432/4 والمفصل، ص: 394.
(345) شرح الشافية، ص: 257/3.

بدال أو تاء، أفضى إلى تجاور صوتين شديدين هما الجيم والتّاء في نحو **اجتمعوا** أو الجيم والدّال في مثل **الأجدر**.[346] وقد استثقلت العرب الجمع بين هذين الصّوتين في نطقها لما يتطلبان من جهد عضليّ زائد لتحقيقهما، وتوسلت العربيّة في تخلّصها من هذا المركب الصّوتيّ العسير بإضعاف جهر الجيم وشدّتها، ثمّ تقريبها من الشين بإشرابها شيئاً من صوتها، فقالوا في مثل اجتمعوا: **اشتمعوا**، وفي نحو الأجدر: **الأشدر**.[346]

ويفهم من عبارة سيبويه ــ الجيم التي كالشّين ــ أنّ إسهام الشّين بصوتها أكثر من الجيم في إحداث ذلك الصّوت المعترض بينهما. ويبدو هذا لديه في إلحاقه كاف التّشبيه بالشّين، إذ لو كان يقصد تقارباً أو تساوياً في القدر بينهما لاستبدال كاف التّشبيه بلفظة (بين)، كما فعل في غير هذا الموطن عندما كان يرمي إلى ذلك. وممّا يزيد زعمنا تأكيداً كتابة المتّأخرين من النّحاة واللّغويّين هذا الصّوت النّاتج عنهما شيناً.[347]

وذهب بعض الدّارسين القدامى إلى أنّ اختيار العرب الشّين دون غيرها، ممّا يشارك الجيم في الحيّز، راجع إلى أنّها أندى وأصغى في السّمع لطول مخرجها بما فيها من التّفشي، ثمّ لكونها هشّة رخوة.[348] ويعلّل هؤلاء العلماء أنّ سرّ استقباح العرب لهذا الصّوت آت من عدم وجود تباين أو تنافر بين الجيم والدّال، أو الجيم والتّاء يخوّل هذا الإشراب، فالجيم تتّفق والدّال في الجهر والشدّة والانفتاح، ويجعها بالتّاء الشدّة والانفتاح فلمّا انعدم المسوغ الصّوتي المتمثل في التّباين أو التّنافر بين الصّوتين استرذلت العرب الصّوت المتولّد من خلط الجيم بالشّين.[349]

---

(346) الكتاب، ص: 479/4 وشرح المفصل، ص: 127/10.
(347) شرح المفصل، ص: 127/10 وهمع الهوامع، ص: 229/2.
(348) شرح المفصل، ص: 127/10.
(349) شرح المفصل، ص: 127/10 وشرح الشافية، ص: 256/3.

ونعت سيبويه صوت الضّاد الذي انحرف نطقه عن الفصيح بالضّاد الضّعيفة، عدّه رابع هذه الأصوات المسترذلة.[350] ونصّ غيره على أنّ أوّل ظهور لهذا النّطق كان على ألسنة الأعاجم الذين خالطوا العرب، وقد خلت لغاتهم الأصليّة من هذا الصّوت،[349] فإن واجهتهم في حديثهم كلمات، دخل في تركيبها صوت الضّاد واستعصى عليهم إخراجه من مخرجه الذي تقتضيه طبيعة العرب في نطقها له، فتكلّفوه من إحدى حافتي اللّسان وما يليها من الأضراس على الاختيار.[350]

ولاحظ سيبويه عند هؤلاء الذين حادوا بهذا الصّوت عن النّطق الفصيح أنّهم آثروا إخراجه من الجهة اليسرى، لأنّه سهل عليهم وخفّ من ذاك الموضع. وعلّل اختيارهم بقوله: "إنّ الجانب الأيمن قد اعتاد الضّاد الصّحيحة، وإخراج الضّعيفة من موضع اعتاد الصّحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يعتدّ الصّحيحة.[351]

وذكر السّيرافي أنّ بعض الذين اختلّ الضّاد الفصيح في نطقهم مالوا به نحو الظّاء، لإخراجهم إيّاه من طرف اللّسان وأطراف الثّنايا،[352] في حين نطق به آخرون بين الضّاد والظّاء.[353] وأورد مبرمان (ت 326 هـ)، أنّ غير هؤلاء خلطوه بالثّاء، فكانوا يقولون في نحو أثّر: **أضّر**، وفي أُثْرُدْ له: **اضْرُدْ له**.[352]

وتمثّل الصّاد المشبّهة بالسّين خامس الأصوات الفرعيّة المستقبحة التي لم تقبل بها العرب في قراءة القرآن وإنشاد الشّعر.[352] ونصّ سيبويه على أنّ أصل هذا الصّوت الصّاد الخالصة التي لم يذق صوتها صوتاً آخر.[354] وأورد بعض المتأخرين من النّحاة واللّغويّين أنّ الذين اختلّ هذا الصّوت على ألسنتهم قوم من العجم وبعض العرب ممّن خالطوهم، فكانوا يقولون في نحو: صابر: **سابر** وفي صبغ:

---

(350) الكتاب، ص: 432/4.
(351) شرح الشافية، ص: 257/3.
(352) شرح المفصل، ص: 127/10 وشرح الشافية، ص: 256/3.
(353) شرح المفصل، ص: 127/10-128.
(354) الكتاب، ص: 432/4.

سبغ،[355] غير أنّ هؤلاء الدّارسين لم يبيّنوا السّبيل الذي سلكته الصّاد على ألسنة أولئك القوم حتى شبّهت بالسّين. ويمكن تعليل ذلك انطلاقاً من أنّ الصّاد والسّين تتّفقان في كلّ شيء، إلاّ في كون الصّاد مطبقة مفخّمة مستعليّة، والسّين منفتحة مرقّقة مستفلة، ومن هنا فإنّ إدناء الصّاد من السّين يكون بإذهاب إطباق الأولى لتصير كالثانيّة في كلّ شيء.[356]

والملاحظ، أنّ استقباح العرب لهذا الصّوت مردّه إلى ما فيه من إلحاق للقويّ بالضّعيف، إذ الصّاد تفضل السّين بما ذكرناه من الصّفات، فضلاً عن كونها أندى وأصغى في السّمع من السّين.[356]

ويقرّر سيبويه أنّ الطّاء المشبّهة بالتّاء هي الصّوت السّادس من المجموعة المستهجنة.[354] وقد جرى هذا الصّوت على ألسنة عجم المشرق الذين افتقرت لغاتهم الأصليّة إلى هذا الصّوت، فإذا اعترضتهم الطّاء في كلمة عربيّة أخرجوها صوتاً يقترب منها في منظوماتها الصّوتيّة.[357] مثل قولهم: في طالب: **تالب** وفي طال: **تال**.[358]

والملاحظ أنّ سيبويه وغيره من النّحاة واللّغويّين لم يشيروا إلى الكيفيّة التي ضعفت بها الطّاء، فخرجت تاء على ألسنة هؤلاء الأعاجم وغيرهم من العرب الذين عايشوهم وتأثروا بهم.[359] غير أنّ كلاماً كالذي قلناه في الصّاد التي كالسّين يمكن إعادته هنا، إذ من المعروف أنّ الإطباق والاستعلاء والتّفخيم صفات انمازت بها الطّاء وخلت منها التّاء، فإذا شبّهت الطّاء بالتّاء، فمعنى ذلك أنّ الطّاء قد تخلّت عن صفاتها المضادّة للتّاء، ومن ثمّ صارت مشاكلّة لها في المخرج والصّفات.[360]

---

(355) شرح المفصّل، ص: 128/10.
(356) اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 54.
(357) ينظر: أثر الدّخيل على العربيّة الفصحى، ص: 110-111.
(358) شرح المفصّل، ص: 127/10 و همع الهوامع، ص: 230/2.
(359) ينظر: الرّعاية لمكي بن أبي طالب، ص: 88-89.
(360) اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 56.

وأورد علماء العربيّة أنّ الظّاء من الأصوات التي اختصّت بها اللّغة العربيّة وقلّت في غيرها من لغات العجم.[361] فإذا صادف هؤلاء النّاطقون لفظاً تضمّن في بنيه الظّاء وتعذّر عليهم إخراجه من مخرجه، كما اعتادته العرب في نطقها، مالوا به نحو الثّاء مثل قولهم: في ظلم: **ثلم** وفي ظالم: **ثالم**.[362] وقد عدّ سيبويه هذا الصّوت سابع الفروع المستقبحة التي كانت دائرة على ألسنة الأعاجم، ومنهم امتدّت إلى بعض العرب ممّن قاسموهم العيش.[363]

والظّاهر ممّا نقلته مظان اللّغة أنّ سبب اختلال الظّاء على ألسنة هؤلاء القوم، وإخراجهم لها ثاء مع أنّهما من مخرج مشترك، آت من كون الثّاء سهلة ميسّرة النّطق لما فيها من الرّخاوة وعدم الإطباق، بينما الظّاء عسيرة النّطق مطبقة مستعليّة تستلزم جهداً عضليّا في تحقيقها، وقد لا يوجد لها نظير في لغاتهم الأمّ. ومن هنا، فإنّ تشبيه الظّاء بالثّاء معناه تجريد الأولى من صفاتها لتشاكل الثّانيّة مخرجاً وصفةً،[360] وهو السّبب الذي من أجله استرذلت العرب هذا الصّوت، لأنّه خالف مبدأ العربيّة في إلحاق الأصوات بعضها ببعض الذي يقضي بإدماج أو خلط الصّوت الضّعيف بالقويّ لا العكس.[364]

وتمثّل الباء التي كالفاء ثامن هذه الأصوات المسترذلة الشّاذة التي كانت جاريةً على ألسنة الأعاجم، ومنهم انتقلت إلى بعض العرب بفعل التّمازج والاختلاط.[365] وقد لاحظ النّحاة واللّغويّون في نطق هؤلاء الأعاجم، ومن سلك مسلكهم من العرب، نطقين اثنين لهذا الصّوت: أحدهما ذاع على ألسنة الوافدين من الفرس، وفيه غلّب صوت الباء على الفاء، كقولهم في: أصفهان وفلح: **أصبهان** و**بلح**، والآخر طغت فيه الفاء على الباء، مثل قولهم في: بور: **فور**.[366] وذكر

---

(361) مفتاح السّعادة، ص: 88/1 و نهاية القول المفيد، ص: 38.
(362) شرح المفصّل، ص: 128/10 وهمع الهوامع، ص: 230/2.
(363) ينظر: أثر الدخيل على العربيّة الفصحى، ص: 111.
(364) ينظر: المفصّل للزمخشري، ص: 394 و المبدع لأبي حيّان، ص: 256.
(365) شرح المفصّل، ص: 128/10.
(366) ينظر شرح الشّافية، ص: 256/3 و همع الهوامع، ص: 230/2.

السّيرافي أنّ هؤلاء القوم عدّوا الباء المشبّهة بالفاء، والفاء التي كالباء صوتين قائمين برأسيهما غير الباء والفاء الخالصتين.[367]

واستناداً إلى ما مضى يلاحظ الدّارس ندرة في الأمثلة التي وصلتنا عن الأصوات الفرعيّة المسترذلة، ومردّ ذلك إلى كونها غريبة عن النّطق العربي غير فصيحة، لا تجوز في قراءة القرآن ولا في إنشاد الشّعر.[368] وقد كان هذا سبباً دافعاً لإعراض كثير من النّحاة والقرّاء عن ذكر هذه الأصوات والتّمثيل لها على نحو ما فعل المبرّد وابن الجزريّ اللّذان اكتفيا بعرض الأصوات الفرعيّة المستحسنة دون سواها.[369]

ويمكن تعليل نفور العربيّة من هذه الأصوات إلى كونها لم تساير سننها في إدناء الصّوت من الصّوت. فاللّغة العربيّة تستحسن الفرار من المتنافرين تلطيفاً للنّطق وتسهيلاً له وترضى بتوليد صوت ثالث منهما يجمع بين قرابة الصّوتين اللّذين يساهمان في إحداثه نحو الشّين المشربة جيماً، والصّاد المائلة نحو الزّاي، ولكنّها تكره في المقابل ما ينتج عن المتماثلين من إلحاق صوت قويّ بآخر ضعيف نحو إشراب الجيم السّاكنة صوت الشّين، أو الصّاد صوت السّين، أو الظّاء صوت الثّاء، وما إلى ذلك من الأصوات التي ألحق فيها الصّوت القويّ بالضّعيف.[370]

ثانياً: صفات الأصوات عند النّحاة واللّغويّين بعد الخليل:

استقر لدى قدماء النّحاة واللّغويّين أنّ المخرج لا يكفي وحده لتمييز الأصوات وذلك لوجود طوائف صوتيّة تشترك في مخرج واحد، ففكّروا في ضوابط أخرى يمكن أن تساهم إلى جانب المخرج، في دفع الالتباس والخلط بين الأصوات. وقد اهتدوا، بعد استقصاء شامل، إلى ضوابط عدّت معايير للفصل بين الأصوات

---

(367) شرح الشّافية، ص: 256/3.
(368) الرّعاية، ص: 88-89.
(369) المقتضب، ص: 192/1-193 والنّشر، ص: 201/1-202.
(370) همع الهوامع، ص: 256/3.

فنعتوها بالصّفات[371] حيناً وبالألقاب [372] حيناً آخر. ونصّوا على أنّ "كلّ حرف شارك غيره في مخرج، فإنّه لا يمتاز عنه إلاّ بالصّفات"،[373] كاشتراك الظّاء والذّال والثّاء في مخرج طرف اللّسان وأطراف الثّنايا، ثمّ انمازت الظّاء عن أختيها بما فيها من الإطباق والتّفخيم والاستعلاء، والذّال بما فيها من الجهر، والتّاء بما فيها من الهمس، إذ لو لا تباين صفات هذه الأصوات لسمعنا لها صوتاً واحداً،[374] وهكذا سائر المجموعات الصّوتيّة التي يحتضنها مخرج واحد. وفي هذا المعنى يقول سيبويه: "لولا الإطباق لصارت الطّاء دالاً، والصّاد سيناً، والظّاء ذالاً"،[371] وإلى هذه الدّلالة أيضاً يشير أبو عثمّان المازني بقوله: "إذا همست وجهرت وأطبقت وفتحت اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد".[374]

وبالإضافة إلى هذه الوظيفة التّمييزيّة التي وكلها علماء العربيّة إلى الصّفات، فقد أسندوا إليها أيضاً مهمّة التّفريق بين الأصوات اللّغوية القويّة والضّعيفة، لاستثمار ذلك في ظواهر التّشكيل الصّوتيّ نحو الإدغام والإبدال وغيرهما.[375]

والمستقرئ لصفات الأصوات عند النّحاة واللّغويّين، كما حوتها جهودهم الصّوتيّة، يدرك تعدّد المعايير التي ساروا عليها في إطلاق هذه الصّفات التي أحصيناها، بعد استقراء شامل لها في مظانّها حتى نهاية القرن الثّالث، فوجدناها قد بنيت على خمسة معايير وهي:

1) ما أطلق بناء على حركة النّفس:

استند النّحاة واللّغويّون إلى هذا المبدإ في إطلاق صفتين اثنتين هما الجهر والهمس، ثمّ عرّفوا الجهر بأنّه رفع الصّوت وإعلاؤه، وأنّ الهمس ضدّه.[376]

---

(371) الكتاب، ص: 436/4.
(372) همع الهوامع، ص: 230/2.
(373) النشر، ص: 24/1.
(374) نهاية القول المفيد، ص: 44.
(375) الكتاب، ص: 431/4 وما بعدها.
(376) شرح الشافية، ص: 258/3 وكشاف اصطلاحات الفنون، ص:325.

واستقرب لديهم أنّ المجهور هو ذلك الصّوت الذي ينحصر معه النّفس،[377] والمهموس بخلافه.[378] وقد حدّد سيبويه المجهور بقوله: "حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النّفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصّوت".[379] وأورد كذلك أنّ من المجهورة صوتين يزدوج فيهما الاعتماد وهي النّون والميم، إذ يكون الأوّل في موضعهما كما هي الحال مع سائر الأصوات المجهورة، في حين يحدث الاعتماد الثّاني في الخياشيم. وكثيراً ما كان سيبويه يردّد: "النّون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنّة".[379]

ووصف المبرّد الأصوات المجهورة بأنّها تلك التي إذا ردّدتها ارتدع الصّوت فيها.[380] وقد أحصى النّحاة واللّغويّون من المجهورة في العربيّة تسعة عشر صوتاً هي: الهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والضّاد، واللاّم، والنّون، والرّاء، والطّاء، والدّال، والزّاي، والظّاء، والذّال، والباء، والميم، والواو.[381] ولم يخرج عن هذا الإجماع إلاّ الأخفش الأوسط الذي عدّ الصّاد من المجهورة، وذكر ذلك وهو يحلّل لفظة **يصّلحا** من قوله تعالى: ﴿أَنْ يَصَّلِحا بَيْنَهُما صُلْحاً﴾،[382] فرأى أنّ وزن هذه اللّفظة **يفتعلا**، إذ تتابعت فيها الصّاد والتّاء ولم تدغم الأولى في الثّانية، لأنّها تفصلها بالجهر والإطباق، ولهذا أبدلت التّاء صاداً فتوالى المثلان، فلم يكن من الإدغام بدّ وبذلك آلت اللّفظة إلى **يصّلحا**.[383]

وذكر شارح الشّافية أنّ بعض النّحاة واللّغويّين استثنوا من المجهورة السّبعة الرّخوة وهي: الضّاد والظّاء، والذّال والزّاي، والعين والغين والياء. وعليه، فإنّ

---

(377) هذا ما أكّدته البحوث الصّوتيّة الحديثة وأثبتت بالتجربة أن انحباس الهواء مع الأصوات المجهورة هو انحباس كلّي. ينظر: الأصوات اللغوية لعبد القادر عبد الجليل، ص: 120.

(378) شرح الشافية، ص: 257/3 وكشاف اصطلاحات الفنون، ص: 352.

(379) الكتاب، ص: 434/4.

(380) المقتضب، ص: 194/1.

(381) الكتاب، ص: 434/4 والمقتضب، ص: 194/1. وألف بعض المتأخرين هذه المجموعة في جملة: **ظل قوّ ربض إذ غزا جند مطيع**. ينظر: شرح الشافية، ص: 259/3.

(382) الآية 128 من النساء.

(383) معاني القرآن للأخفش، ص: 592/2.

المجهورة عند أتباع هذا الرأي اثنا عشر صوتاً. والذي أوحى إلى هؤلاء الدّارسين بإخراج هذه الأصوات من المجهورة، وضمّها إلى المجموعة المهموسة، ما وقر لديهم من التّنافي بين الرّخاوة والجهر.[384]

ونقل ابن الحاجب في المقابل أنّ بعض النّحاة أضافوا إلى الطّائفة المجهورة الكاف والتّاء اعتقاداً منهم أنّ الشّدّة تؤكّد الجهر.[385]

ونصّ سيبويه على أنّ المهموس "حرف أضعف الاعتماد[386] في موضعه حتى جرى النّفس معه".[387] وعرض المبرّد للمهموس ووصفه بأنّه الحرف الذي إذا ردّدته جرى معه الصّوت.[388] وعدّ هؤلاء العلماء من المهموسة عشرة أصوات، هي: الهاء والحاء والخاء، والكاف والشّين والتّاء، الصّاد والسّين والثّاء والفاء.[389]

وقد اهتدى المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين ـــ في القرون الثّلاثة الأولى ـــ إلى استخلاص طائفة من المعايير الفارقة بين الأصوات المجهورة والمهموسة، وذلك اعتماداً على مؤهلاتهم الفرديّة، وقدراتهم الذّاتيّة، وما تميله عليهم تجاربهم الشّخصيّة. فقد لاحظوا شدّة الارتكاز والضّغط على المجهورة عند إحداثها، ممّا أدى إلى حصر النّفس وإعاقته وتنبّهوا في المقابل إلى فتور وضعف ذلك مع المهموسة، ومن ثمّ جريان النّفس معها.[390]

ولعلّ إلحاح الدّارسين القدامى على شدّة الارتكاز وحصر النّفس مع المجهورة لمنبهة على إحساسهم بدنو الوّترين الصّوتين أحدهما من الآخر إلى درجة

---

(384) شرح الشافية، ص: 260/3.

(385) نفسه، ص: 258/3.

(386) أكّد البحث الصّوتي الحديث ما ذهب إليه سيبويه من وجود اعتماد ضعيف مع المهموس، أي أن الهمس لا يعني الصمت المطبق للوترين الصّوتيين، بل تصاحب النفس ذبذبات ولكنّها قليلة، والدليل على ذلك إدراك الإذن البشرية لطبيعة تلك الأصوات. ينظر: الأصوات اللغوية، لعبد القادر عبد الجليل، ص: 123.

(387) الكتاب، ص: 434/4.

(388) المقتضب، ص: 194/1.

(389) ينظر: الكتاب، ص: 434/4 والمقتضب، ص: 194/1.قرّب أحد الدارسين هذه المجموعة من ذهن المتلقي، بتأليفها في جمل نحو **ستشحثك خصفة** أو **سكت فحثة شخص**، ينظر: سرّ صناعة الإعراب، ص: 60/1 والنشر، ص: 202/1.

(390) ينظر: الكتاب، ص: 433/4 والأصول في النّحو، ص: 403/3 وسرّ صناعة الإعراب، ص: 60/1.

تكاد تنسدّ معها فوهة الحنجرة، وقد ترتّب عن هذا الوضع اندفاع الهواء بين الوترين مضغوطاً فيهزّهما، ثمّ يبقيان على تلك الحال إلى أن تنتهي العمليّة العضويّة بميلاد الصّوت المجهور المراد إصداره.[391]

ويشير النّحاة واللّغويّون بالذي خصّوا به المهموس من ضعف الاعتماد وانطلاق النّفس معه إلى حقيقة يؤكّدها الدّرس الصّوتيّ الحديث، وهي أنّ الوّترين مع المهموس يبتعد كلّ منهما عن الآخر فاسحيْن بذلك المجال للنّفس المندفع بالمرور من بينهما دون أن يؤدي إلى اهتزازهما على نحو ما يحدث مع المجهورة. وقد نتج عن هذه الحالة ضعف الأصوات المهموسة، وقلّة وضوحها في السّمع.[392]

وأفضى البّحث بالدّارسين القدامى إلى استنباط معيار أخرى لكشف الصّوت المجهور وتمييزه عن مقابله، فقد لاحظوا أنّ الصّوت المجهور يصاحبه أثناء خروجه صوت مصدره الصّدر، وأنّه لا يتوصّل إلى تحقيق المجهور إلاّ إذا دخله الصّوت المذكور.[393] وكان لاقتران المجهور بصوت الصّدر وتلازمهما أن عزا سيبويه وغيره من المتقدمين هذه المجموعة إلى الصدر، فقال: "المجهورة كلّها ... تخرج أصواتها من الصدر، وتجري في الحلق".[394] كما تبيّن لهؤلاء العلماء خلو المهموسة من مثل هذا الصّوت[395] لقلّة الاعتماد عليها فتسرّبت ضعيفة لا ضغط فيها. وهذا ما دعا سيبويه إلى القول إنّ المهموسة تخرج من مخارجها في الفم.[396]

والحقّ أنّ صوت الصّدر الذي عدّه المتقدّمون خاصيّة لصيقة بالمجهور، ما هو إلاّ صدى الذّبذبات المنبعث من الحنجرة من جراء اهتزاز الوترين الصّوتيين. وذكر بعض الدّرسين المحدثين أنّ هذا "الصّوت نحسّ به ولا شكّ في الصّدر، كما نحسّ به

---

(391) الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، ص: 125-126.
(392) نفسه، ص: 126.
(393) العربيّة الفصحى، ص: 199، نقلا عن شرح السيرافي على الكتاب.
(394) نفسه، ص: 199 وشرح الشافية، ص: 258/3 وكشاف اصطلاحات الفنون، ص: 325.
(395) العين، ص: 10/4-11.
(396) العربيّة الفصحى، ص: 199.

حين نسدّ الأذنين بالأصابع، أو حين نضع الكفّ على الجبهة، فهو الرّنين الذي نشعر به مع المجهورات".[397]

ومن المعايير التي استقاها النّحاة واللّغويّون من تناولهم لصوتيات العربيّة، وعدّوها فيصلاً بين المجهور و المهموس، تفطّنهم إلى أنّ المهموس يبقى محافظاً على طبيعته الصّوتيّة، فلا يفقد جوهره سواء رفعنا به الصّوت أو خفضناه، وذلك بخلاف المجهور الذي إذا أخفي الصّوت به خرج عن جوهره، وفارق طبيعته، وانقلب إلى نظيره. وقد مثّل سيبويه لهذا المعيار بكلّمة **قدم** التي تشكلّت من ثلاثة أصوات مجهورة، فرأى أنّه إذا أخفي النّطق بهذه الأصوات انتقلت إلى نظائرها المهموسة، وإن رفع الصّوت بها دخلها صوت الصّدر وأجهرت.[398] وهذا الذي ذكره سيبويه، هو ما يعبّر عنه الدّرس الصّوتيّ الحديث بأنّ إسكات ذبذبات الوترين مع المجهور يفضي به إلى نظيره المهموس.[399]

2) ما أطلق بناء على حركة الصّوت:

أطلق النّحاة واللّغويّون بالنّظر إلى حركة الصّوت في مجراه ثلاث صفات هي: الشدّة ونقيضتها الرخاوة، ثمّ حالة وسطى بينهما لم ينعتوها بصفة مفردة تقيّدها، بالإضافة إلى اللّيّنة.

فالشّديد في عرف سيبويه، ومن سلك مسلكه من المتقدّمين، هو "الحرف الذي يمنع الصّوت أن يجري فيه".[400] والنّاظر في مؤلفات النّحو واللّغة التي نظّرت لصوتيات العربيّة ـــ في القرون الثّلاثة الأولى وما بعدها ـــ يلاحظ أنّها حافظت على تعريف سيبويه للشّديد لفظاً ومضموناً،[401] ولم يخرج عن هذا الإجماع لفظاً

---

(397) الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، ص: 23 و المدخل إلى علم اللغة، ص: 37.
(398) العربيّة الفصحى، ص: 200 نقلا عن مخطوط شرح السّيرافي على الكتاب.
(399) الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، ص: 122.
(400) الكتاب، ص: 434/4.
(401) الأصول في النحو، ص: 402/3 وسرّ صناعة الإعراب، ص: 61.

ـــ لا مضمونا ـــ إلاّ المبرّد الذي رأى أنّه الصّوت الذي منع النّفس أن يتسرّب معه، أو هو ذاك الصّوت الذي إن لفظت به انسدّ مجرى النّفس معه.[402]

ونصّ سيبويه ومن تابعه من النّحاة واللّغويّين على أنّ الأصوات الشّديدة ثمّانية هي: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطّاء، والتّاء، والدّال، والباء.[403] ويقابل هؤلاء الدّارسون الشّديد بالرّخو، وهو عندهم ذلك الحرف الذي يجري فيه الصّوت.[400] ويمضي المبرّد على دأبه في الاحتفاظ بمدلول سيبويه دون عبارته، فيقول: الرّخوة "حروف تجري على النّفس"،[402] أو هي تلك التي "يجري النّفس فيها من غير ترديد".[402] ويقرّر سيبويه، ومعه معظم الدّارسين، أنّ الرّخوة ثلاثة عشر صوتاً هي: الهاء والحاء والغين والخاء، والشّين والصّاد والضّاد والزّاي والسّين، والظّاء والثّاء والذّال والفاء.[404]

واستناداً إلى ما فات، فإنّ معيار الشّديد والرّخو عند هؤلاء العلماء يتوقّف على حركة النّفس في المخرج، فإذا لقي اعتراضاً أدى إلى حبسه حبساً تامّاً كان النّاتج صوتاً شديداً، وإن بلغ هذا الاعتراض حدّ تضييق المخرج دون سدّه تمخّض عنه صوت رخو. أمّا إذا كان إقفال المخرج تامّاً ـــ واتّخذ النّفس مسلكاً آخر لتسرّبه ـــ فإنّ الصّوت المتولّد عن ذلك يجمع بين الشدّة والرخاوة.[405]

وقد اهتدى النّحاة واللّغويّون قديماً إلى معيار آخر للكشف عن الشّديد والرّخو يتمثّل في ترديد النّطق بهما ساكنين. فإذا قلنا مثلاً: **الحقْ والشّطْ**، ثمّ حولنا مدّ الصّوت بالقاف والطّاء فتعذّر علينا عرفنا من ذلك أن المنطـــوق صوت شديد.[406] وإذا لفظنا بالكلمات الآتية: **الطّسْ والرّشْ والشُّحْ**، ثمّ رمنا ترديد

---

(402) المقتضب، ص: 1/194-195.

(403) الكتاب، ص: 4/434 والمقتضب، ص: 1/195. يسّر بعض المتأخرين لفظ هذه الأصوات بتأليفها في جمل، نحو: **أجدت طبقك، أو أجدك طبقت**. ينظر سرّ صناعة الإعراب، ص: 1/61.

(404) الكتاب، ص: 4/434 والمقتضب، ص: 1/195.

(405) الكتاب، ص: 4/435.

(406) ينظر الكتاب، ص: 4/434 والأصول في النحو، ص: 3/402، ونشير ههنا إلى أن الصّوتين المحدثين قد أقروا هذا المعيار ومازوا على أساسه الشديد من الرخو. يقول فندريس: "يمكننا إطالة الفاء والسّين والشّين كما نشاء

النّطق بالسّين والشّين والحاء امتدّت أصواتها جاريّة دونما وُقيفة ونصّ سيبويه على أنّ كلّ صوت أمكن ترجيعه بهذه الكيفيّة فهو صوت رخو.[406] وركّز النّحاة واللّغويّون على تسكين الشّديد عند اختباره، لأنّ الحركات أبعاض الألف والواو والياء وفيها رخاوة، فلو حرّك جرّته حركته لشدّة اتصالها به إلى شيء من الرّخاوة، فلم تتبين شدّته.[407]

ويرى سيبويه، أنّ هناك مجموعة صوتيّة تتميّز بتوسّطها بين الشّديدة والرّخوة وأصواتها خمسة هي: العين، واللاّم، والرّاء، والنّون، والميم.[408] وقد لاحظ أنّه عند النّطق بهذه الأصوات لا ينحبس النّفس معها انحباسه مع الشّديدة، كما أنّه لم يجر معها جريانه مع الرخوة،[409] وذلك على نحو ما يحدث مثلاً مع اللاّم والميم. ففي الأوّل يلازم طرف اللّسان أصول الثّنايا ملازمة تمنع تسرّب النّفس من بينهما، ثمّ يتّخذ النّفس منفذاً آخر له من جانبي اللّسان، وفي الثّاني يحول انسداد الشّفتين دون تسرّب النّفس من بينهما، ثمّ يغير النّفس مجراه باتجاه الخياشيم.[410] وهكذا بقيّة أصوات هذه المجموعة، فإنّها لا تنطلق من مخارجها، بل تعرض لها عوارض توجب خروجها من مسالك أخرى.[411]

وترتقي هذه الأصوات عند المبرّد إلى ثمانيّة أصوات بإضافة الألف والياء والواو، وقد نعتها بحروف الاستعانة،[412] فقال: "هذا ما ذكرت لك من حروف الاستعانة".[413] ونصّ في موضع آخر، متحدّثاً عن الطّبيعة الصّوتيّة لهذه المجموعة،

على قدر ما تسمح به الرئتان". اللغة، ص: 51 وينظر: دروس في علم الأصوات العربيّة، ص: 35 والتطوّر النحوي، ص: 14.

(407) شرح الشافية، ص: 260/3.

(408) الكتاب، ص: 435/4 والدقائق المحكمة، ص: 39.

(409) الكتاب، ص: 435/4.

(410) نفسه، ص: 433/4.

(411) الممتع في التصريف، ص: 673/2 والمبدع في التصريف لأبي حيان، ص: 259.

(412) المقتضب، ص: 192/1. ركّب بعض العلماء هذه الأصوات في جملة **ولينا عمر و لم يروعنا**. ينظر: سرّ صناعة الإعراب، ص: 61/1 وهمع الهوامع، ص: 228/2

(413) المقتضب، ص: 196/1.

فقال: هذه الأصوات "شديدة في الأصل، إنّما يجري فيها النّفس لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرّخوة".[413]

والظّاهر أنّ المسوّغ الذي استند إليه علماء العربيّة في إدراجهم العين والألف والواو والياء ضمن الأصوات المتوسطة، أو المائعة على ما يقرّره علم الأصوات الحديث، هو ما لاحظوه من اشتراك هذه الأصوات وبقيّة المجموعة في الجهر وقوّة الإسماع والوضوح، بالإضافة إلى كونها سهلة ميسّرة النّطق.[414]

أمّا اللّينة، فهي من الصّفات التي أوردها سيبويه مفردة لا مقابل لها وأسند إليها ضبط الواو والياء، في حالتيهما المعروفتين، فقال: "اللّينة ... الواو والياء، لأنّ مخرجهما يتّسع لهواء الصّوت أشدّ من اتساع غيرهما".[415] فهي تعني عنده السّهولة واليسر في التّحقيق الصّوتيّ.[416] وقد ساير سيبويه في هذا التّعميم أبو الحسن الأخفش القائل: "حروف اللّين الياء والواو والألف إذا كن سواكن".[417] وقد يلحق سيبويه المدّ واللين قاصداً بهما معاً الألف والواو والياء، سواء كن مجانسات لحركة ما قبلهن أو كن سواكن مسبوقات بفتح. كما يتجلى من قوله: "الواو والياء والألف ... حروف لين ومدّ، وذلك قولك: **ظلموا، ورموا، وعمي، صلّى**".[418]

ويخالف المبرّد سيبويه بقصر هاتين الصّفتين في حالة تتابعهما على الواو والياء إذا كانتا مجانستين لحركة ما قبلهما، بمعنى أنّه يخرجهما من دلالة الصّفتين في حالة كونهما ساكنتين بعد فتح.[419]

وقد يكتفي كلّ من سيبويه وأبي الحسن الأخفش والمبرّد بإيراد صفة المدّ مفردة محمّلين إيّاها الدّلالة على الألف وكذا الواو والياء في حالة مجانستهما لحركة

---

(414) ينظر: الأصوات اللغوية لعبد القادر عبد الجليل، ص: 151.
(415) الكتاب، ص: 435/4.
(416) مبادئ اللسانيات، ص:87 والأصوات اللغوية لعبد القادر عبد الجليل، ص: 280.
(417) معاني القرآن للأخفش، ص: 340/1.
(418) الكتاب، ص: 476/4.
(419) المقتضب، ص: 221/1 و 161.

الحرف الذي قبلهما، وذلك في نحو قولهم: **ظلمُوا واقدا، واظلمي ياسرا، ويغزو واقد، وقاضي ياسر**، مثل هذا أيضاً قولهم: **خطيئة ومقروءة**.[420] ونصوا أيضاً على أنّ الواو والياء تفارقان صفة المدّ، إذا سكنتا وانفتح ما قبلهما نحو قولهم: **اخشَيْ يّاسرًا، واخشَوْا وّاقدًا**، لأنّهما في هذه الحالة ليستا بحرف مدّ.[421]

وقد يعكس الأخفش المسألة، فيتّخذ من صفة اللّين مستقلة ضابطاً للألف والواو والياء إذا كنّ من جنس حركة ما قبلهنّ. وفي ذلك يقول: "الحركات إذا أشبعت لم يلحقها أبدًا إلاّ حروف اللّين".[422] ويخالف المبرّد غيره من المتقدّمين، فيطلق ثلاث صفات متتابعة للدّلالة على هذه المجموعة الصّوتيّة فيقول: "حروف المدّ واللّين المصوّتة، هي: الألف والواو والياء".[423]

3) ما أطلق بناء على حركة اللّسان:

اعتمد النّحاة واللّغويّون القدامى على هذا المعيار في إطلاق ثلاثة أزواج من الصّفات منها: اثنان تميّزا بوجود مقابل لهما، وانفرد الزّوج الثّالث باستقلال صفتيه. وهذه الصّفات هي: **المطبقة** ومضادتها **المنفتحة**، و**المستعليّة** ومقابلتها **المستفلة**، ثمّ **المنحرف فالمكرّر**.

والظّاهر ممّا نقلته كتب القدامى أنّ المطبقة في عرفهم أربعة أصوات هي: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء.[424] وقد وصف سيبويه العمليّة العضويّة المنتجة لهذه المجموعة الصّوتيّة، فقال: "هذه الأربعة الأحرف إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ انطبق لسانك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللّسان

---

(420) الكتاب، ص: 442/4 وكتاب القوافي، ص: 72-73 و 77 والمقتضب، ص: 161/1.
(421) الكتاب، ص: 442/4 وكتاب القوافي، ص: 72 والمقتضب، ص: 224/1.
(422) اللسان، ص: 254/2.
(423) المقتضب، ص: 61/1.
(424) الكتاب، ص: 436/4 والمقتضب، ص: 194/1.

ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصّوت محصور فيما بين اللّسان والحنك إلى موضع الحروف".[425]

ويمكن إدناء قول سيبويه بتعبير آخر فنقول: إنّ الإطباق أن تتّجه بظهر لسانك صوب الحنك الأعلى مع إطباقه عليه.[426] وتولّدت عن هذه الظّاهرة العضوية قيمة صوتيّة تفخيميّة ميّزت هذه الأصوات الأربعة من بقيّة أصوات المنظومة، إذ لولا ما لحقها من تفخيم لانقلبت إلى نظائرها المنفتحة، فتصير الطّاء دالاً والصّاد سيناً والظّاء ذالاً ولزالت الضّاد من النّطق لعدم وجود نظير منفتح لها من مخرجها.[425] وهذا عين ما وقر كذلك عند المتأخرين من النّحاة واللّغويّين.[427]

ويفهم من قول سيبويه "الصّوت محصور فيما بين اللّسان والحنك إلى موضع الحروف"، أنّ المقصود بالصّوت ههنا النّفس، فهو الذي ينحصر بين اللّسان والحنك، وأنّ الصّوت المطبق له في تشكيله موضعان من اللّسان: أحدهما تمثّله مؤخّرته، والآخر مقدّمته، فالأوّل يرتفع لحصر النّفس مع ما يقابله من الحنك الأعلى، والثّاني يشكّل المخرج بمساهمة الأسنان أو اللّثة.[428]

إنّ هذا الفهم الذي أومأ به قول سيبويه السّابق هو تقريباً عين ما انتهى إليه مكي القيسيّ الذي رأى أنّ الإطباق هو أنّ "طائفة من اللّسان تنطبق مع الرّيح إلى الحنك عند النّطق بهذه الحروف، وتنحصر الرّيح بين اللّسان والحنك الأعلى عند النّطق بها مع استعلائها في الفم".[429]

---

(425) الكتاب، ص: 436/4.
(426) ينظر: سرّ صناعة الإعراب، ص: 61/1 وشرح المفصل، ص: 129/10.
(427) ينظر: شرح الشافية، ص: 263/3 والجمل في النحو للزجاجي، ص: 413 والأصول في النحو لابن السرّاج، ص: 403/3.
(428) مبادئ اللسانيات، ص: 85.
(429) الرّعاية، لمكي بن أبي طالب، ص: 98.

ويصف سيبويه المنفتحة بأنّها تلك الأصوات التي "لا تطبق لشيء منهنّ لسانك ترفعه إلى الحنك الأعلى"، فهي إذًا صفة تميّزت بها غالبية الأصوات العربيّة، أو هي بتعبير آخر تشمل كلّ أصوات المنظومة ما خلا الأربعة المطبقة.

ونصّ علماء العربيّة القدامى على أنّ المستعليّة سبعة أصوات، هي: المطبقة السّابق ذكرها والغين والخاء والقاف.[430] والاستعلاء في نظرهم رفع ظهر اللّسان باتجاه الحنك الأعلى إمّا بإطباق ـــ كما مرّ مع الأربعة الأولى ـــ وإمّا بغيره كما هي الحال مع الثّلاثة الأخرى.[431]

ويقابل المستعليّة في مفهوم الدّارسين القدامى المستفلة، وهي تعني عندهم نزول اللّسان وانخفاضه نحو قاع الفم عن النّطق بسائر الأصوات ماعدا السبعة المستعلية،[432] وأكثر هذه الأصوات استفالة الياء.[433]

أمّا المنحرف، فمن الصّفات المفردة التي ليس لها ما يعارضها وقد استقاها علماء العربيّة الأوائل من طبيعة اللاّم الصّوتيّة التي تجمع بين خصّائص الأصوات الشّديدة والرّخوة. فاللاّم في تناول سيبويه صوت شديد يجرى معه النّفس لانحراف اللّسان عند النّطق به، وهو أيضاً ليس كالرّخوة، لأنّ طرف اللّسان يظلّ ملازماً لأصول الثّنايا، ثمّ تتجافى ناحيتا مستدق اللّسان ليتّخذ النّفس مساره من إحديهما مشكّلاً صوت اللاّم.[434] وقد لاحظ بعض الكوفيين انحرافاً في الرّاء نحو ظهر اللّسان، ولهذا أدرجوها مع اللاّم في هذه الصّفة.[435]

ومن الصّفات المفردة التي لا مضادّ لها كذلك نذكر المكرّر، وهي صفة خصّ بها علماء العربيّة صوت الرّاء، فهو في نظر سيبويه صوت شديد جرى النّفس معه لتكريره وانحرافه إلى اللاّم، فتجافى طرف اللّسان عن أصول الثّنايا تاركاً ممرّاً

---

(430) الكتاب، ص: 128/4 والمقتضب، ص: 46/3.
(431) ينظر: الكتاب، ص: 129/4 والرعاية لمكي بن أبي طالب، ص: 98-99.
(432) المقتضب، ص: 194/1 و225 ومخارج الحروف وصفاتها لابن الطّحان، ص: 94.
(433) ينظر: النشر في القراءات العشر، ص: 202/1-203 وهمع الهوامع، ص: 230/2.
(434) الكتاب، ص: 435/4 والمقتضب، ص: 196/1.
(435) همع الهوامع، ص: 230/2 و الدقائق المحكمة، ص: 42-43.

يتسلّل منه النّفس وهو يتعثّر ليشكّل صوت الرّاء.[434] وخالف المبرّد غيره من المتقدّمين بإطلاقه حرف التّرجيع على الرّاء.[436] كما عبّر ابن الطحّان أيضاً عن تكرير الرّاء، فقال هو "تضعيف يوجد في جسم الرّاء، لارتعاد طرف اللّسان بها، ويقوى مع التّشديد، ولا يبلغ به حدّا يقبح".[437] ولهذا عدّ أئمة القراءة الزّيادة في تكرير الرّاء عيباً في القراءة.[438]

4) ما أطلق بناءً على سعة المخرج وطوله:

اتخذ النّحاة واللّغويّون من هذا الأساس منطلقاً في بناء ثلاث صفات هي: الاستطالة، والتفشي، والهاوي. فالاستطالة في رأيهم صفة لصيقة بصوت الضّاد العتيق كما جاء وصفه في كتب الأقدمين.[439] فهو صوت استطال في الخروج من مخرجه حتى اتّصل باللاّم لقرب مخرج اللاّم من مخرجه.[440] ورأى ابن الطحّان أنّ ملازمة هذه الصّفة للضاد آتية من تمكنها من أول حافة اللّسان إلى منتهى طرفه، ممّا جعلها تستطيل لرخاوتها حتى لحقت بمخرج اللاّم.[441] وأضاف سيبويه الشّين فجعلها شريكة للضّاد في هذه الصّفة.[442]

وأجمع الدّارسون القدامى على أنّ التّفشي صفة لازبة بصوت الشّين، لأنّه تفشى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الطّاء.[443] وعرّف أحد اللّغويّين المتأخرين التّفشي بقوله: "انتشار خروج الريح وانبساطه حتى يتخيّل أنّ الشّين انفرشت، حتى لحقت بمنشإ الطّاء".[444] وقد ألحق سيبويه بالشّين في هذه الصّفة صوت الرّاء، وزاد كلّ من المازنيّ والمبرّد الضّاد فارتقت بذلك أصوات التّفشي إلى ثلاثة.[445]

---

(436) المقتضب، ص: 196/1.
(437) مخارج الحروف وصفاتها، ص: 95.
(438) النشر في القراءات العشر، ص: 204/1.
(439) الكتاب، ص: 448/4 والمقتضب، ص: 192/1.
(440) الرعاية، ص: 106.
(441) مخارج الحروف وصفاتها، ص: 94-95.
(442) الكتاب، ص: 448/4.
(443) نفسه، ص: 448/4 والمقتضب، ص: 211/1.
(444) مخارج الحروف وصفاتها، ص: 94.
(445) ينظر: الكتاب، ص: 448/4 والمنصف، ص: 328/2 والمقتضب، ص: 192/1 و 214.

وأضاف غير هؤلاء الفاء، والصّاد، والسّين، والياء، والثّاء، والميم معتبرين هذه الأصوات مجتمعة شريكة للشّين في التّفشي.[446]

أمّا الهاوي، فوصف مستمدّ من طبيعة الألف الصّوتيّة الذي يتسع مخرجه عند إنتاجه أكثر من اتساع مخرجي شريكيه ــ الواو والياء ــ لأنّنا نضم شفتينا عند النّطق بالواو، ونرفع مقدّمة لساننا صوب الحنك الأعلى أثناء إحداث الياء، فيضيق مجرى النّفس قليلاً،[447] ونلفظ بالألف دون الاعتماد على عضو من أعضاء النّطق اعتمادًا ذا بال.[448]

5) ما أطلق بناء على ما يصاحب الصّوت:

أطلق النّحاة واللّغويّون القدامى بالنّظر إلى ما يرافق الصّوت أثناء إنتاجه ثلاث صفات هي: المشربة والغنّة والصّفير. وقد لاحظوا على ألسنة من يعتدّ بلغته نوعين من المشربة، أحدهما يخصّ خمسة أصوات هي: القاف والطّاء والباء والجيم والدّال، ودعوها بالمتقلقلة،[449] ومن مواصفاتها أثناء إنتاجها وهي ساكنة أو موقوف عليها أنّها انضغطت من مخارجها لشدّة تحفّزها فنبا اللّسان عنها وخرج معها صويت. وذلك في مثل قولهم: **الحذْقْ والحقّْ، واذهبْ واخلطْ واخرجْ.**[450] وشبّه أحد الدّارسين القدامى عمليّة إحداث هذه المجموعة لشدّتها وقوّة ضغطها بقطع شيء شديد التّحزيق.[451]

وخالف المبرّد سابقيه بإضافة الكاف إلى مجموعة المتقلقلة، ونصّ على أنّها دون القاف حصراً للنّفس.[452] وزعم أبو سعيد السّيرافي أنّ سيبويه يعدّ التّاء من المتقلقلة، وهي مهموسة،[453] ولكنّنا لم نقف في كتاب سيبويه على ما يؤكّد ادّعاء

---

(446) النشر، ص: 205/1 والدقائق المحكمة، ص: 43.
(447) الكتاب، ص: 435/4-436 والمقتضب، ص: 155/1.
(448) همع الهوامع، ص: 230/2.
(449) النشر، ص: 203/1 وهمع الهوامع، ص: 228/2.
(450) الكتاب، ص: 174/4 والمقتضب، ص: 194/1.
(451) السيرافي النحوي، ص: 426.
(452) المقتضب، ص: 194/1.
(453) السيرافي النحوي، ص: 427.

السّيرافي ومن تابعه من المتأخرين.[454] وعندنا أنّ التّاء ههنا تصحيف للباء، وحجّتنا في ذلك عدم ذكر سيبويه لصوت مهموس ضمن المشربة.

وذكر مكي بن أبي طالب أنّ القلقلة صوت يشبه النّبرة عند الوقف على الحروف، أو هي صوت زائد يحدث عند إتمام النّطق ويكون في الوقف أبين منه في الوصل.[455] كما أنّها على حدّ تعبير ابن الطّحان صوت يحدث عند خروج هذه الحروف، لأنّها انضغطت من مواضعها، فلا يستطاع الوقف عليها دون هذا الصّويت الذي يشبه حركة الروم.[457]

وعليه، فإنّ هذه الأصوات في النّطق العربيّ القديم خاصّة تحتاج أثناء الوقف عليها إلى إضافة صويت إلى الصّوت المقلقل يمكّنها من الظّهور والمحافظة على طبيعتها المجهورة الشّديدة،[458] لأنّ القلقلة ما هي إلاّ مبالغة لتأكيد جهر هذه الأصوات حتى لا تنقلب إلى نظائرها المهموسة. وعلى الرّغم من عناية القرّاء بهذه المجموعة محافظة على جهرها، إلاّ أنّ بعضها تحوّل ـــ مع الأيّام ـــ إلى نظيره المهموس على نحو ما حدث للقاف والطّاء في النّطق العربيّ الحاليّ، إذ انقلبا فيه إلى صوتين مهموسين.

أمّا النّوع الآخر من المشربة، فلم ينعته الدّارسون القدامى بصفة تقيّد أصواته، بل اكتفوا بذكرها وهي: الضّاد والظّاء والزّاي والذّال.[459] ومن مميّزاتها أنّها عند انطلاقها لا تنضغط ضغط المتقلقلة، لما فيها من الرّخاوة، فقد وجد النّفس الخارج معها منافذ يتسلّل منها، فانطلق مع الضّاد من بين الأضراس ومع الثّلاثة

---

(454) النشر، ص: 203/1.
(455) الرعاية، ص: 100.
(457) مخارج الحروف وصفاتها، ص: 96.
(458) ينظر: اللّغة العربيّة أداء ونطقا وإملاء وكتابة، فخري محمد صالح، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ش.م.م المنصورة، ط2، 1994 مصر، ص: 38
(459) الكتاب، ص: 174/4.

الباقيّة من بين الثّنايا،[460] ولكن لضيق مخارجها رافق أصواتها ما يشبه النّفخ، وذلك نحو قولهم: **هذا نشزْ وهذا خفضْ**.[461]

ويتجلى هذا الصّويت مع المجموعة الأولى، وذاك النّفخ مع الثّانية إذا وقف عليهما أو نطق بأصواتهما ساكنة. أمّا في حالة الوصل والإدراج، فلا يتبع أصواتهما شيء، لأنّ أخذك في صوت آخر سوى الأوّل يشغلك عن إلحاق الأول صوّيتاً أو نفخاً. وذلك في نحو قولهم: **أيْقظْ عمُيرًا، واخرجْ حاتمًا، واحرزْ مالا**.[462]

وأورد نحاة العربيّة ولغويوها أنّ الغنّة صويت يصاحب النّون والميم في حالتي الإخفاء والتّشديد، ومصدره الخياشيم،[463] إذا ولولا استعانتهما بتلك الغنّة لكانا شديدين، لأنّ طرف اللّسان يلزم أصول الثّنايا مع النّون، كما تنسدّ الشّفتان انسدادًا محكماً مع الميم طوال تينك العمليّتين اللّتين يتولّد عنهما هذان الصّوتان.[464] والدّليل على ذلك أنّه إذا أمسكنا بالأنف لم يجر النّفس معهما.[465]

وذكر سيبويه وغيره من المقدمين أنّ الصفير صويت يصاحب الصّاد والزّاي والسّين لضيق مخرجها. فعند إحداث هذه الأصوات يدنو طرف اللّسان من أطراف الثّنايا العليا مع بقاء منفذ ضيق يندفع منه النّفس مضغوطاً ليشكلّ الأصوات المذكورة.[466] وقد شبّه ابن الطّحان الصّفير المخالط لهذه المجموعة "بالصّوت الخارج عن ضغط ثقب".[467] والثّابت أنّ هذا الصّويت ميّز الصّاد والزّاي والسّين عن بقيّة أصوات المنظومة العربيّة، بأن منحها قوّة في الوضوح جعلتها من أندى وأصغى الأصوات في السّمع.[468]

---

(460) الكتاب، ص: 4/174-175.
(461) نفسه، ص: 4/174 وسرّ صناعة الإعراب، ص: 1/63-64.
(462) الكتاب، ص: 4/175.
(463) نفسه، ص: 4/454 والمقتضب، ص: 1/215.
(464) الكتاب، ص: 4/435.
(465) نفسه، ص: 4/434-435.
(466) المقتضب، ص: 1/174.
(467) مخارج الحروف وصفاتها، ص: 94.
(468) أسس علم اللغة، ماريو باي، ص: 85 و الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، ص: 274.

واستناداً إلى ما تقدّم نقرّر مطمئنين أنّ معظم ما أوردناه من معارف صوتيّة بعد الخليل كانت من نصيب كتاب سيبويه، وأنّ ما نقلته بقيّة الكتب الأخرى جاء في أغلبه مؤيداً لما وقر في هذا الكتاب .

الباب الثاني

الظّواهر التّشكيليّة التّوازنيّة

تمهيد:

أشرنا في مدخل هذه الرّسالة إلى أنّ النّحاة واللّغويّين الأوائل قد اهتدوا إلى أهميّة المعطيات الصّوتيّة ودورها في خدمة الدّرس اللّغويّ بعامة. كما تنبّهوا إلى أنّ أكثر مستويات هذا الدّرس حاجة إلى مطالب البحث الصّوتيّ هو المستوى الصّرفيّ.[1] واستقر لديهم أنّه من المتعذر تحليل مسائل هذا المستوى وفهمها خارج مبادئ الدّراسة الصّوتيّة التي تعدّ بمثابة الأدوات الإجرائيّة التي يعوّل عليها في فكّ ما استغلق من مسالك الدّرس الصّرفيّ.[2]

وممّا زاد من أهميّة الدّرس الصّوتيّ في خدمة صنوه الصّرفيّ، في نظر علماء العربيّة القدامى، وقوفهم على جملة من الظّواهر اللّغويّة التي تصيب الأصوات في حركتها التلقائيّة داخل بنية الكلمة نحو: الإبدال، والإدغام، والإعلال وغيرها، وإدراكهم أنّ الولوج إلى رحاب هذه الظّواهر ومعالجتها المعالجة المطلوبة التي تردّ للبنيّة استقامتها، وتعيد لأصواتها توافقها وانسيابها، لا يتمّ إلاّ باستثمار معطيات الدّراسة الصّوتيّة. ومن هنا تتجلى أهميّة الرّبط بين الدّرسين الصّوتيّ والصّرفيّ في تناول قدامى النّحاة واللّغويّين. فقد كانوا يرون في الأوّل سلاحاً لابدّ أن يتزوّد به من أراد أن يخوض في قضايا الثّاني ومسائله.[3] وهي الحقيقة التي أماط عنها سيبويه حين أجّل بحث الأصوات إلى أن أفضى به منهجه إلى باب الإدغام، وهو بأقسامه وفروعه من أهمّ الظّواهر التّشكيليّة التي يتقاسم معالجتها الدّرسان الصّوتيّ والصّرفيّ.[4]

---

(1) ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 347.

(2) أبحاث في أصوات العربيّة، لحسام سعيد النعيمي، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربيّة"، ط1، 1998، بغداد العراق، ص: 15 والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطّيّب بكوش، نشر وتوزيع مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط2، 1987، ص: 30.

(3) المجلة العربيّة، العدد الأول، ص: 19.

(4) في التطوّر اللّغويّ، لعبد الصّبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط2، 1985، ص: 201 ومناهج البحث في اللّغة، تمام حسان، دار الثّقافة، الدار البيضاء المغرب، 1979، د. ط، ص: 50

غير أنّ سيبويه ومن تابعه من المتقدّمين لم يسلكوا هذا النّهج مع بقيّة الظّواهر المشاكلة للإدغام من حيث الطّبيعة كالإعلال، والإبدال، والإمالة وغيرها التي كان حقّها، هي الأخرى، أن تدرس إلى جانب الإدغام، إلاّ أنّ هذا فاتهم فتناولوها موزّعة على أبواب متفرّقة من كتبهم. وذلك عكس ما تجنح إليه اللّسانيات الحديثة التي تخصّص فرعاً من فروعها لتناول هذه الظّواهر المشتركة أطلقت عليه علم الأصوات الصّرفيّ أو علم الصّرف الصّوتيّ وأسندت إليه مهمّة النّظر في تلك الظّواهر التي دعت إليها اختلالات عصفت بالأصوات داخل السّلاسل الكلاميّة.

واستجابة لما يمليه المنهج الحديث في تناوله هذه الظّواهر، ورغبة منا في جمع ما تناثر منها في كتب القدامى ضمن محور جامع لها، آثرنا حصر هذه الظّواهر في فصلين اثنين وسمنا الأول منهما **بظاهرة المماثلة الصّوتيّة**، وهي إحدى الظّواهر الوظيفيّة التّوازنيّة التي يستنجد بها النّظام الصّوتيّ لإعادة التّوافق والانسجام إلى عناصره المتنافرة. وقد أدرجنا ضمنّه كلّ الظّواهر التي تقوم على تقريب الصّوت من الصّوت على مستوى الصّوامت والصّوائت، وهو إجراء تنصّرف إليه العربيّة قصد درء كلّ تصدّع يلحق بالمجاميع الصّوتيّة في رحلتها التّواصليّة. أمّا الفصل الثّاني فخصّصناه **لظاهرة المخالفة الصّوتيّة**، وهي مسرب معاكس للمماثلة تجنح إليه العربيّة حين ينتاب صيغها بعض الثّقل النّاجم من تلاقي الأمثال، سواء أكان ذلك على مستوى الصّوامت أمْ الصّوائت. أمّا الفصل الثّالث فأفردناه **للظّواهر الأدائيّة غير التّشكيليّة**، وهي تلك التي تتعلّق بأداء الأصوات والمقاطع قصد تحقيق توازن أدائيّ بينها داخل السّلسلة الكلاميّة.

ولعلّ ملتمس العربيّة وضالتها في هذه الظّواهر إرساء الانسجام وبعث التّوافق بين الأصوات في مجاميعها تخفيفاً للنّطق واقتصاداً في الجهد المبذول.

ونشير، ههنا، إلى أنّه لم يكن من أهداف هذا البحث ولا من غاياته بسط جزئيات هذه الظّواهر، فهذا العمل ــ في نظرنا ــ قد تولاّه القدامى أنفسهم وأحاطوه بما يستحق من العناية وفق منهجهم الذي تعارفوا عليه. وممّا زاد من اهتمامهم بهذه الجوانب كونها تتّصل اتصالاً مباشراً بقراءات القرآن الكريم.

ومن هنا سيركّز هذا البحث على مراجعة منهج القدامى الذي افتقر إلى الضّبط والشّموليّة في معالجتهم هذه الظّواهر التّشكيليّة، إذ فات أصحابه التّنبه إلى تلك الوشائج الصّوتيّة التي تدعو إلى جمع هذه الظّواهر وتناولها تناولاً موحّداً. وهذا ما دفع ببعض الدّارسين إلى القول بضيق تصوّر القدامى للعلاقة القائمة بين الدّرسين الصّوتيّ والصّرفيّ.[5] كما سيعيد هذا البحث النّظر في كثير من التّفسيرات والتّعليلات التي خصّ بها القدامى مسائل من هذه الظّواهر، وذلك وفق ما يقرّره الدّرس الصّوتيّ الحديث.

[5] ينظر: المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، ص: 9 والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 24

الفصل الأول:

المماثلة الصّوتيّة

يقرّر الدّرس اللّسانيّ الحديث أنّ اللّغة ليست كتلاً من الأصوات المفردة، ولا ركامًا صوتيّاً متروع الوشائج ينأى كلّ عنصّر منه عن مجاوره ليلفظ مستقلاً بكيانه، بل اللّغة تتابع من السّلاسل الصّوتيّة المتلاحقة تتفاوت طولاً وقصرًا وتأتلف في هيئات تركيبيّة قابلة للتّفتيت إلى وحدات صغرى.[6] والأصوات في كلّ لغة ترتبط ارتباطاً وثيقاً، فهي في تلاحمها "تكوّن نظاماً متجانساً مغلقاً تنسجم أجزاؤها كلّها فيما بينها".[7] وقد شبّه بعض الدّارسين تماسك الأصوات وتعاضدها في تجمّعاتها بتلك الوشائج التي تحبك الصّلة بين أفراد الأسرة، أو ذلك الشّدّ المحكم الذي يربط الجسم ببقيّة أعضائه المختلفة.[8] فكما أنّ الأصوات في عقد التجمّعات "تتّسم بالتّجاذب أو التّنافر، وما ينجرّ عن ذلك التّفاعل من تأثير وتأثّر يخضع لخصائص هذه الأصوات"،[9] كذلك تتحدّد صلات البشر بناء على طباعهم وخصائصهم النّفسيّة.[9]

فالأصوات من هذه النّاحية هي بمثابة أسر تتجاذبها علاقات متبادلة لتؤلّف منها نظاماً مترابط العناصر، فالمتكلّم على حدّ قول فندريس: "لا يتكلّم إلاّ بمركّبات من الأصوات اللّغويّة، فأقلّ جملة، وأقلّ كلمة تفترض سلسلة من الحركات النّطقية المعقّدة، وقد تركّبت فيما بينها".[10] غير أنّ الأصوات في رحلتها التّلقائيّة في تيار الكلام قد يختل توازنها نتيجة التّضارب القائم بين هذه الأصوات في سلاسلها وما يُلزم به النّظام الصّوتيّ من ضوابط.[11]

والثّابت، أنّ هذا التّعارض الذي يهزّ الأصوات في تجمعاتها مردّه إلى الصّلات التي تربط هذه الأصوات بعضها ببعض في بناها التّركيبيّة.[12] ولعلّ

---

(6) ينظر: الأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 270.
(7) اللّغة، فندريس، ص: 62.
(8) ينظر: علم اللّغة في القرن العشرين، جورج مونان، ترجمة نجيب غزناوي، مطابع مؤسسة الوحدة، د.ت، سوريا، ص: 19.
(9) التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 36.
(10) اللّغة، فندريس، ص: 84.
(11) ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 46-47.
(12) اللّغة، فندريس، ص: 83.

المسؤول عن هذا التّنافر هي المخارج والصّفات التي تقوم بدور مزدوج، فهي من جانب بمثابة المعدّل الذي يعمل على بعث التّوافق والانسجام بين أصوات الوحدات اللّغويّة أثناء عمليّة التّزاوج الصّوتيّ، في حين قد يؤدي اختلافها في الجانب الآخر إلى التّباعد والتّنافر اللّذين يثقّلان العمليّة النّطقيّة.[13]

ومن هنا، فإنّ التّضارب الذي يعتري الأصوات في سلاسلها يستدعي من اللّغة التّدخّل لإجراء بعض التّغيرات التي تختلف باختلاف الإشكال الصّوتيّ الذي ألمّ بالصّيغة. والظّواهرَ التي تتوسل إليها اللّغة في معالجة أنواع التّصدّعات التي تحلّ بأصوات التّركيب هي: ما دعوناه **بالظّواهر التّوازنيّة**، لأنّ وظيفتها تقديم الحلول التي تمكن اللّغة من تجاوز تلك الاختلالات الصّوتيّة بغية تحقيق التّوازن بين عناصرها ليعمّ التّوافق والانسجام بين أصوات التّركيب.[14]

والعربيّة من جملة هذه اللّغات الحيّة التي توظّف الظّواهر التّوازنيّة على أوسع نطاق، وبأنواعها المختلفة لدرء كلّ اختلال يفرضه الصّوغ القياسيّ فيها. ولعلّ من أكثر هذه الظّواهر استخداماً في العربيّة هي ظاهرة المماثلة بأضربها وأشكالها المتنوعة، إذ كثيراً ما تستنجد بها العربيّة لتفادي كلّ تنافر أو تباعد يصيب أصواتها في تواصلها كما سنوضّح ذلك.

أولاً: مفهومها عند القدامى:

المماثلة من الظّواهر الصّوتيّة الضّاربة جذورها في أعماق العربيّة، تنبّه إليها علماء العربيّة منذ فجر الدّراسات اللّغويّة، وأحاطوها بعناية خاصة لإدراكهم أهميّتها في إقرار التّعديلات التّكييفيّة المناسبة بين الأصوات التي دبّ إليها التّنافر والخلاف بفعل المجاورة.[15]

---

(13) ينظر: الأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 270.
(14) ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 46-47 وأسس علم اللّغة لمريو باي، ص: 142.
(15) ينظر: علم الصّرف الصّوتيّ، لعبد القادر عبد الجليل، شركة الشرق الأوسط للطّباعة، عمان الأردن، ط1، 1998 ، ص: 146.

1- عند سيبويه:

لم يستقرّ على مصطلح واحد مقيّد لهذه الظّاهرة بل راح ينعتها بجملة من التّسميّات، منها **المضارعة** في قوله: "هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه"،[16] وقوله أيضاً: "أمّا الذي يضارع به الحرف الذي من مخرجه فالصّاد السّاكنة إذا كانت بعدها الدّال، وذلك نحو: **مصْدر وأصْدر والتصْدير**"،[16] ثمّ يبيّن أنّ طبيعة الذّوق العربيّ الميّال إلى الأصوات المجهورة يجعل الدّال بحكم تحلّيها بهذه الصّفة وحلولها موقعاً محصّناً، لأنّها بداية مقطّع تأثر في الصّاد بما فيها من الهمس، فتدعوها إلى مضارعتها بإشرابها شيئاً من صوت نظيرتها في الجهر ومشاركتها في المخرج، وهي الزّاي. وفي هذا المعنى يقول سيبويه معلّلاً مضارعة العرب الدّال بالصّاد عند التقائهما في كلمة واحدة "فلمّا كانتا من نفس الحرف أجريتا مجرى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب مددت، فجعلوا الأوّل تابعاً للآخر فضارعوا به أشبه الحروف بالدّال من موضعه، وهي الزّاي، لأنّها مجهورة غير مطبقة، ولم يبدلوها زاياً خالصة كراهيّة الإجحاف بها للإطباق".[17]

ومن الألقاب التي خصّ بها سيبويه أيضاً ما يعرف في الدّرس الصّوتيّ الحديث (**بالمماثلة**)، المشابهة والإتباع. وقد ذكر ذلك أثناء حديثه عن المماثلة بين الصّوائت في لهجة ربيعة، فقال: "اعلم أنّ قوماً من ربيعة يقولون: **مِنْهِمْ** أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكّن حاجزاً حصيناً عندهم"،[18] فاستعمل الإتباع قاصداً به المماثلة بين كسرة الميم وضمّة الهاء. غير أنّ سيبويه يعدّ هذا الاستخدام رديئاً لفقدان الممازجة المباشرة بين الكسرة الضّمة لحلول النّون حاجزاً بينهما. فقد نصّ على أنّه "إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل، لأنّك قد تجري على الأصل

---

(16) الكتاب، ص: 477/4.
(17) نفسه، ص: 477/4-478.
(18) نفسه، ص: 196/4.

ولا حاجز بينهما، فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المشابهة".[18] فقد وظّف هذه الكلمة مريداً بها المماثلة بين صائتي الكسر والضّم، ثمّ ربط بين هذه الحالة وتلك التي تكون عند مضارعة الصّاد بالزّاي عنـــد مجاورتـــها للدّال، فقرّر أنّه "إذا حرّكت الصّاد فقلت **صَدَقَ** كان من يحقّق الصّاد أكثر، لأنّ بينهما حركة".[18]

ويطلق سيبويه على المماثلة التّقريب والقلب أو صيغة من صيغ هذين المصدرين فمن أمثلة ورود الكلمة الأولى عنده نصّه على أنّ من العرب من بالغ في التّخفيف، فأبدل الصّاد زاياً خالصة في نحو: التّصدير والفصد، فقالوا فيهما: **التّزدير والفزد**،[19] ثمّ علّل صنيعهم فقال: "إنّ ما دعاهم إلى أن يقرّبوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد".[19] ومن نماذج استخدامه الكلمة الثّانيّة، أي القلب بمعنى المماثلة، قوله: "هذا باب ما تقلب فيه السّين صاداً في بعض اللّغات ... نحو **صُقت وصبقت**"،[20] معلّلاً هذا الاستعمال بأنّهم "أبدلوا من موضع السّين أشبه الحروف بالقاف، ليكون العمل من وجه واحد، وهي الصّاد، لأنّ الصّاد تصّعّد إلى الحنك الأعلى للإطباق، فشبّهوا هذا بإبدالهم الطّاء في **مصطبر**، والدّال في **مزدجر**".[21]

ومن الألفاظ التي حمّلها سيبويه الدّلالة على المماثلة بمفهومها الحديث كلمة الإدغام، فهي عنده تعني مطلق تقريب صوت من صوت كما يتجلى ذلك في حديثه عن الإمالة. فقد نصّ على أنّ "الألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور. وذلك قولك: **عابد وعالم، ومساجد ومفاتيح، عذافر وهابيل**، وإنّما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقرّبوها منها كما قرّبوا في الإدغام الصّاد من الزّاي

---

(19) الكتاب، ص: 478/4.
(20) نفسه، ص: 479/4.
(21) نفسه، ص: 480/4.

حين قالوا: **صَدَرَ***، فجعلوها بين الزّاي والصّاد، فقرّبها من الزّاي والصّاد التماس الخّفة لأنّ الصّاد قريبة من الدّال، فقرّبها من أشبه الحروف من موضعها بالدّال فكما يريد في الإدغام، أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرّب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك".[22]

والدّلالة ذاتها التي شحن بها لفظة إدغام تستشفّ من حديثه عن إبدال الواو السّاكنة المسبوقة بكسر ياءً في نحو: **ميزان وميعاد**، فقد رأى أنّ إبقاء حرف الواو فيهما على حاله "أثقل من قِبل أنّه ساكن، وليس يحجزه عن الكسر شيء ... فكان العمل من وجه واحد أخف عليهم، كما أنّ رفع اللّسان من موضع واحد أخفّ عليهم في الإدغام، وكما أنّهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخفّ عليهم، نحو: **ازدان واصطبر** فهذه قصّة الواو والياء".[23] ففي هذين النّصّين تصريح من سيبويه على أنّ الإدغام عنده يعني مطلق تقريب صوت من صوت سواء أكان ذلك بين صامتين أم صائتين، وسواء أأفضى هذا الإدغام إلى فناء أحدهما في الآخر أم اكتفى بتنازل أحد الصّوتين عن صفته ليماثل قرينه الذي أضحى يجاوره.[24]

2- عند الفرّاء:

يتطرّق الفرّاء إلى ظاهرة المماثلة معبّراً عنها بالمقاربة. والظّاهر من كثرة الأمثلة التي أوردها في هذا المجال أنّ دلالة هذا المصطلح عنده عامة شاملة لكلّ

---

*والظاهر أنّ هذا المثال الذي ساقه سيبويه ههنا أنموذجاً للمماثلة غير مناسب لافتقاره إلى عنصر الملاصقة المباشرة، وهي شرط أساسيّ لحصول المماثلة بين الصّاد والدّال. فقد وقف صائت الفتح حائلاً مانعاً من إدناء أحدهما من الآخر. ونصّ سيبويه في موضع آخر من كتابه على أنّ الصّاد إذا تحرّكت "لم تبدل، لأنّه قد وقع بينهما شيء فامتنع الإبدال". الكتاب، ص: 478/4. وأكّد ابن حنّي أنّ الصّاد إذا تحركت احتمت بحركتها فامتنع إبدالها من غيرها، وذلك كما يبدو في قوله: "الصّاد إذا تحركت لم يجز فيها البدل. وذلك نحو: **صدر وصدف**، فلا تقول فيه: زدر ولا زدف. وذلك أنّ الحركة قوّت الحرف وحصّنته فأبعدته من الانقلاب". سرّ صناعة الإعراب، ص: 51/1. وذكر سيبويه أنّ بعض العرب لا يبالي بما بين الصّاد والدّال من حوائل فيوقع المماثلة بينهما غير مكترث بالحاجز. وهذا ما يعنّ من قوله: "قد يضارعون بها نحو صاد صَدقتْ والبيان فيها أحسن". الكتاب، ص: 478/4.

(22) الكتاب، ص: 117/4.

(23) نفسه، ص: 335/4.

(24) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، لعبد الصّبور شاهين، ط1، 1987، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص: 124.

تقريب يقع بين صوتين في الاتصال على نحو ما نراه في تعليله استخدام من أبدل الذّال دالاً، ثمّ أجرى الإدغام في نحو (افتعل) من **ذخر وذكر**. كما سلك السّبيل نفسه في احتجاجه لمن أركسوا ترتيب هذين الصّوتيّن في الافتعال، ثمّ طلبوا الإدغام تماشياً مع ما يمليه القياس، فقال: "فأمّا الذين يقولون: **يدَّخِرُ، ويدّكِرُ ومدّكِرٌ** فإنّهم وجدوا التّاء إذا سكنت واستقبلتها ذال دخلت التّاء في الذّال فصارت ذالاً، فكرهوا أن تصير التّاء ذالاً فلا يُعرف الافتعال من ذلك، فنظروا إلى حرف يكون عدلاً بينهما في المقاربة فجعلوه مكان التّاء ومكان الذّال. وأمّا الذين غلّبوا الذّال فأمضوا القياس، ولم يلتفتوا إلى أنّه حرف واحد فأدغموا تاء الافتعـــال عند الذّال".[25]

ويبدو ممّا ذكره الفرّاء في هذا النصّ، وفي غيره من النّصوص الأخرى، أنّ الإدغام عنده مستوى من مستويات المقاربة أو درجة منها. فقد يدعو الذّوق العربيّ صوتاً في السّلسلة الكلاميّة إلى التّنازل عن صفته لكي يتجانس مع مجاوره تحقيقاً للانسجام والتّوافق بينهما. ومن ذلك مثلاً أن يحتلّ صوت مهموس موقعاً في وسط يعمّ فيه الجهر، فيضحي بهمسه لصالح مجاوره المجهور تعميماً وتغليباً لهذه الصّفة التي استلزمها تجمّع صوتيّ ما. ويتّضح هذا عند الفرّاء في قوله الذي علّل فيه إبدال العرب التّاء دالاً بتأثير من الزّاي في (افتعل) من **زجر**، وكذا إبداله الذّال زاياً من الصّيغة نفسها ثمّ إجراء الإدغام: "ولا تنكرنّ اختيارهم الحرف بين الحرفين، فقد قالوا: **ازدجر** ومعناها: **ازتجر**، فجعلوا الذّال عدلاً بين التّاء والزّاي. ولقد قال بعضهم: **مزّجر**، فغلّب الزّاي".[26]

فالملاحظ ههنا وقوع التّاء المهموسة في نسق مجهور حتّم عليها الإقلاع عن صفتها والرّضوخ لمستلزمات الذّوق والصّياغة العربيّين. ومن مثل هذا لدى الفرّاء

---

(25) معاني القرآن، ص: 1/215-216.
(26) نفسه، ص: 1/216.

ما ذكره في تفسيره لاستثقال بني عقيل النّطق بالتّاء أو الطّاء المبدلة منها عند مجاورة الصّاد في باب (الافتعال) من الصّعوط والضّرر، فقال: "سمعت بعض بني عقيل يقول: عليك بأبوال الظّباء فاصّعطها فإنّها شفاء للطّحل، فغلّب الصّاد على التّاء، وتاء الافتعال تصير مع الصّاد والضاد طاءً، كذلك الفصيح من الكلام، كما قال عزّ وجلّ: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾.[27] ومعناها افتعل من الضّرر".[28]

والظّاهر أنّ المقاربة ــ كما هي في اصطلاح الفرّاء ــ تؤول إلى أقصى درجاتها، أي الإدغام عندما يتعذّر على التّقريب دفع الثّقل وتحقيق السّهولة واليسر في النّطق. ويتجلى هذا لديه في تعليله إدغام اللاّم في الرّاء من قوله تعالى: ﴿بلْ رَانَ عَلى قُلوبِهِمْ﴾،[29] فنصّ على أنّ "اللاّم تدخل في الرّاء دخولاً شديداً، ويثقل على اللّسان إظهارها فأدغمت. وكذلك فافعل بجميع الإدغام، فما ثقُل على اللّسان إظهاره فأدغم، وما سهل لك فيه الإظهار فأظهر ولا تدغم".[30]

3- عند الأخفش:

لم تكن نظرة أبي الحسن الأخفش إلى مصطلح الإدغام شاملة مستغرقة لكلّ أنواع التّقريب التي يمكن أن تحدث بين صوتين في سياق صوتيّ ما على نحو ما رأينا عند سيبويه والفرّاء، بل لقد قصر دلالة هذا المصطلح على حالة واحدة، وهي تلك التي يتجرّد فيها صوت من كلّ خصائصه ليفنى في غيره فناءً تامّاً وذلك كما يتبدى في تعليقه على قراءة لفظة **ادّرأتــم** من قوله تعالــى: ﴿وَإِذا قَتلتُمْ نفسًا فادّارأْتُم فيها﴾.[31] فنصّ على أنّ الأصل: تدارأْتم و "لكنّ التّاء تدغم في الدّال، لأنّ مخرجها من مخرجها، فلمّا أدغمت فيها حوّلت دالاً مثلها".[32]

---

(27) الآية 3 من المائدة.
(28) معاني القرآن، ص: 216/1.
(29) الآية 14 من المطففين.
(30) معاني القرآن، ص: 354/2.
(31) الآية 72 من البقرة.
(32) معاني القرآن، ص: 107/1.

والملاحظ في هذا النصّ أنّ الأخفش كان مدركاً أنّ الإدغام لا يقع إلاّ بين مثلين سواء كانا في الأصل متقاربين أو متجانسين، إذ لابدّ من إبدال أحدهما من مثل قرينه، ثمّ إجراء الإدغام. والذي يدلّ على هذا عند الأخفش قوله: "حوّلت دالاً مثلها". ومن قبيـــل هذا ما أورده أيضاً أثناء تعليله قراءة **مذّكر** من قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّما أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾،[33] فرأى أنّ صاحبها "أبدل التّاء ذالاً ثمّ أدخل الذّال فيها".[34]

ويعرض الأخفش لصور التّقريب الجزئيّة الأخرى التي يمكن أن تحدث بين صوتين متماسّين، فيتنازل أحدهما لصالح مجاوره عن صفة من صفاته قصد بعث التّوافق والانسجام داخل المجاميع الصّوتيّة لينساب الكلام دون كلفة أو مشقّة، إلاّ أنّه لم يسمّ هذا التّقارب الأدائيّ، بل اكتفى بنعت أقصى درجاته المتمثّلة في الإدغام. ففي تحليله للفظة **ادّكر** من قوله تعالى: ﴿وادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾،[35] رأى أنّ "أصلها **اذْتَكر** فاجتمعت الذّال والتّاء في كلمة واحدة ومخرجاهما متقاربان، وأرادوا أن يدغموا، والأوّل حرف مجهور، وإنّما يدخل الأوّل في الآخر، والآخر مهموس، فكرهوا أن يذهب منه الجهر، فجعلوا في موضع التّاء حرفاً من موضعها مجهوراً وهو الدّال، لأنّ الحرف الذي قبلها مجهور".[34]

4- عند أبي عثمان المازني (ت 248 هـــ):

ويقتفي المازني سبيل الأخفش فيتطرّق إلى بعض درجات المماثلة التي تتوسّل إليها العربيّة لدرء ما يكتنف سلاسلها الصّوتيّة من تنافر واختلال، ولكنّه يورد ذلك دون أن يخصّ هذه الدّرجات بأسماء تقيّدها. وكلّ ما أثر عنه في هذا الصّدد تلقيبه الحركة الأولى في سلسلة التّغيّرات التّماثليّة بالإبدال، وهي خطوة أولى يستنجد بها النّظام الصّوتيّ في العربيّة لتقريب أحد المتنافرين من قرينه، وذلك بغيّة إعادة التّوازن

---

(33) الآية 21 من الغاشية.
(34) معاني القرآن، ص: 366/2.
(35) الآية 45 من يوسف.

الصّوتيّ إلى عناصر الوحدة اللّغويّة (الكلمة). وقد يفضي الحديث بالمازني إلى تسميّة آخر درجة يؤول إليها مسار التّماثل بالإدغام، وهي المحطّة النّهائيّة التي تذوب فيها خصائص صوت ما في مجاوره ذوباناً كلّيّاً. وتتجلى هذه النّظرة عند المازني في حديثه عن كيفيّة معالجة العربيّة لتاء الافتعال حين تتنافر مع فائه فقال: "هذا باب ما تقلب في تاء افتعل عن أصلها، ولا يتكلّم بها على الأصل البتّة ... وذلك أنّك إذا قلت (افتعل) وما تصرّف منه، وكانت الفاء صاداً أو ضاداً أو طاءً، أو ظاءً فالتّاء فيه مبدلة. وذلك قولك: **اصطبر ويصطبر ومصطبر، واضطرب يضطرب فهو مضطرب** ... فهذا الكلام الصّحيح".[36]

وعليه، فالإبدال في رأيه مسلك تنتهجه العربيّة لإبعاد التّباين والفرقة بين فاء الافتعال وتائه. ويصرّح المازني أنّ من العرب من لم يقنع بهذا التّلاؤم الحاصل من الإبدال، فيطلب مزيداً من التّوافق والانسجام بين الصّوتيّن المتباعدين، وذلك رغبة منه في تسهيل النّطق والتّقليل من الجهد المبذول في عمليّة الإنتاج الصّوتيّ. ونلمح هذا عنده في قوله: "ومن العرب من يبدل التّاء على ما قبلها، فيقول: **اصّبر، ومصّبر**. وقرأ بعض القرّاء ﴿أنْ يَصَّلِحَا بينهما صُلحاً﴾،[37] يريد: يفتعلا من الصّلح".[38] ومن مثل هذا عنده كذلك ما ذكره عن فاء الافتعال حين تكون ذالاً، فإنّ التّاء اللاّحقة بها تبدل دالاً، ثمّ تدغم الذّال فيها وذلك في (افتعل) "من ذكر يذكر، تقول فيه: **ادّكر يدّكر**".[39]

5- عند المبرّد (ت 285 هـ):

يوافق المبرّد أستاذه أبا عثمان المازني في حصره الإدغام في نطاق فناء صوت في صوت، من دون أن يمدّ في المساحة الدّلاليّة للمصطلح ليستغرق بقيّة أنواع

---

(36) المنصّف، ص: 324/2.
(37) الآية 128 من النساء.
(38) المنصّف، ص: 327/2.
(39) ينظر: نفسه، ص: 330/2.

التّقريب الصّوتيّ على نحو ما رأينا عند سيبويه. فالإدغام عنده إذاً هي تلك الحالة التي يتتابع فيها مثلان دون فاصل بينهما، فيفنى الأوّل في الثّاني فناءً تامّاً، كما يقول: "اعلم أنّ الحرفين إذا كان لفظهما واحدًا فسكن الأوّل منهما فهو مدغم في الثّاني ... تعتمد لهما باللّسان اعتمادة واحدة، لأنّ المخرج واحد، ولا فصل. وذلك قولك: **قطّع وكسّر**".[40] أمّا صور التّكييف الصّوتيّ الأخرى غير الإدغام، فإن المبرّد يدعوها أحياناً بالتّقريب، وأحياناً أخرى بالمشاكلة، وأداة تحقيقهما لديه ظاهرة القلب أو الإبدال. فمن نماذج استخدامه كلمة التّقريب ما ذكره حين تناول إبدال السّين صاداً عند مجاورتها لصوت من المجموعة المستعليّة، فقال: "هذا باب ما تقلب فيه السّين صاداً، وتركها على لفظها أجود، وذاك لأنّها الأصل، وإنّما تقلب للتّقريب ممّا بعدها، فإذا لقيها حرف من الحروف المستعليّة قلبت معه صاداً ليكون تناولهما من وجه واحد".[41]

وقد يستعمل المبرّد أحد مشتقات التّقريب في صيغة الفعل، أو الفعل متبوعاً بالمصدر. وذلك أثناء بيانه أنّ الأصل المطّرد في الإدغام، والقيّاس السّائد فيه أن يتبع الأوّل الآخر، إلاّ أن يكون الأوّل في موقع قوّة يمكّنه من الثّاني، فيدعوه إلى مماثلته ثمّ إلحاقه به، وذلك في قوله: إذا كان الصّوت "الأوّل أشدّ تمكّناً من الذي بعده، وتقاربا تقارب ما يجب إدغامه، لم يصلح إلاّ قلب الثّاني إلى الأوّل".[42] ويمثّل المبرّد لقوّة الصّوت الأوّل ولزومه بأصوات الصّفير إذا جاورت في الافتعال صوتاً من مجموعة الطّاء وأختيها، فإنّ النّظام الصّوتيّ في العربيّة يدعو المجموعة الثّانية إلى مماثلة الأولى لتفوّقها عليها بما فيها من الصّفير، نحو "مفتعل من صبرت ـــ إذا أردت الإدغام ـــ قلت: **مصّبر**، وفي مستمع: **مسّمع**، وفي مزدان ومزدجر: **مزّان، ومزّجر**".[43]

---

(40) المقتضب، ص: 197/1.
(41) نفسه، ص: 225/1.
(42) نفسه، ص: 173/1.
(43) نفسه، ص: 174/1.

ومن المواطن التي وظّف فيها المبرّد إحدى صيغ المشاكلة في هيئة الفعل ما أورده أثناء بيانه معنى الإمالة، فقال: "الإمالة أن تقرّب الحرف ممّا يشاكله من كسرة أو ياء".[44]

وإذا غادرنا القرون الثّلاثة الأولى، ثمّ رحنا نتجوّل فيما تلاها بغيّة تتبّع وجهات نظر النّحاة واللّغويّين، وتفحّص تعابيرهم الاصطلاحيّة التي أطلقوها للدّلالة على ما يعرف الآن في البحث الصّوتيّ الحديث **بالمماثلة** في مفهومها العامّ، وقفنا على طائفة من الأفكار والآراء عدّ بعضها ترديداً و اجتراراً لما كان سائداً عند رواد الدّرس اللّغويّ في القرون الثّلاثة الأولى. في حين تميّز البعض الآخر عن جهود السّابقين بوصفه حلقة إضافيّة أو قفزة نوعيّة أثمرها تطور الدّرس الصّوتيّ على يد جماعة من علماء القرن الرّبع.

6- عند ابن السّرّاج (ت 316 هـ):

من الدّارسين الذين كانت جهودهم في هذا المجال إعادة وتكراراً لما وقر عند أسلافهم نذكر أبا بكر بن السّرّاج الذي تناول جانباً من التّغيّرات الصّوتيّة الصّرفيّة التي تنحو في اتجاهها التّكييفيّ نحو التّماثل الجزئيّ أو الكلّيّ فقد لاحظ أنّ العربيّة تستعين في معالجتها لمثل هذه الاضطرابات الصّوتيّة التي تعتري الأصوات في تجمعاتها بظاهرتين توازنيّتين هما: المضارعة والإدغام. ويتّخذ النّظام الصّوتيّ في العربيّة من الإبدال مطيّة لبلوغ تينك الظّاهرتين.

فمن نماذج الأولى عند ابن السّراج ما ذكره عن الصّاد السّاكنة حين تأتلف والدّال في كلمة واحدة نحو: **مصدر وأصدر والتّصدير**. فقد نصّ على أنّ العرب تضارع بالصّاد ههنا أشبه الأصوات بالدّال من مخرجها وهي الزّاي، ليتوافق الصّوتان جهراً.[45] ومن هذا القبيل أيضاً حديثه عن السّين السّاكنة إذا تلتها الدّال

---

(44) المقتضب، ص: 46/3.
(45) الأصول في النّحو، ص: 429/3.

في نحو: **التّسدير والإسدال**، فإنّ الذّوق العربيّ عنده يأبى نطقاً تتابع فيه صوتان على هذا المنوال، وهما مختلفان جهراً وهمساً. وقد توسّلت العربيّة في التّخلّص من هذا التّنافر بإبدال السّين زاياً لكي تضارع الدّال المجهورة بعدها، وبذلك يتحقّق الانسجام والتّجانس بين الصّوتيّن في مثل قولهم: **التّزدير** في التّسدير، و**يزدل** ثوبه في يسدل).[46]

ويعدّ الإدغام الظّاهرة الثّانية التي تركبها العربيّة في نظر ابن السّرّاج لدرء التّباين أو التّباعد الذي قد يحصل بين عناصر الوّحدة اللّغويّة، وتعني عنده أن تصل "حرفاً ساكناً بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما، ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، ترفع اللّسان عنهما رفعة واحدة".[47]

وعليه، فإنّ نهج العربيّة في تجاوز ما يعترض سبيلها من المعضلات الصّوتيّة التي تصيب الأصوات في سلاسلها هو أن تعمل في البداية على التّقريب بين المتباعدين كالقضاء بتخلي أحد الصّوتيّن عن بعض صفاته ليتلاءم مع مجاوره نحو تنازل التّاء عن همسها وإشرابها قليلاً من جهر الجيم، فتبدل عندئذ دالاً لتنسجم مع الجيم في الجهر. وذلك في مثل قولهم: **اجدمعوا** في اجتمعوا، **واجدرِؤوا** في اجترؤوا).[48]

ويفهم من عموم أقوال ابن السّرّاج أنّ العربيّة قد لا تكتفي بالمضارعة، فتمضي طالبة مزيداً من التّقريب بين الصّوتيّن إلى أن تصل إلى إدغام أحدهما في الآخر. وذلك كما يبدو واضحاً في حديثه عن فاء الافتعال وتائه عندما تكون الأولى صوتاً من المجموعة المطبقة أو زاياً أو ذالاً على نحو ما يجري في الكلمات الآتية: **اصّبر، واظّلم، وازّان، واذّكر** التي ظلّت تنتقل من تقريب إلى آخر حتى استقرّت صيغها على ما هي عليه.[49]

---

(46) الأصول في النّحو، ص: 3/429-430.
(47) نفسه، ص: 3/405.
(48) نفسه، ص: 3/430.
(49) ينظر: الموجز في النّحو، 170-171.

والنّاظر إلى ما أورده ابن السّرّاج في ظاهرة الإدغام يكتشف رأياً منسوجاً من عموم أقوال سيبويه والمبرّد فيها.[50] أمّا فيما يخصّ المضارعة، فقد أعاد هذا الدّارس أفكار سيبويه وعباراته دون أدنى تغيير.[51]

7- عند الزّجّاجي (ت 339هـ):

ويمضي الزّجّاجي على نهج ابن السّرّاج في تناوله الإدغام مكرّراً ما قاله المتقدّمون. ولعلّه كان مقصّراً أحياناً في نقل تصوّر سيبويه لحدود هذه الظّاهرة. فقد انحصر فهمه للإدغام على أنّه تتابع صوتين متجانسين أو متقاربين دون فاصل بينهما، ثمّ يتنازل أحدهما عن خصائصه لصالح مجاوره ليدغم فيه، كما يقول: "الإدغام ... أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتسكّن الأوّل منهما وتدغمه في الثّاني، أي تدخله فيصير حرفاً واحدًا مشدّداً ينبو اللّسان عنه نبوة واحدة، أو يلتقي حرفان متقاربان في المخرج فتبدل الأوّل من جنس الثّاني، وتدغمه فيه".[52]

وعليه، فالإدغام عند الزّجاجي يقتصر على حالة واحدة، وهي تلك التي يفنى فيها أحد الصّوتيّن في الآخر بعد إزالة ما بينهما من موانع.[53]

8- عند أبي سعيد السّيرافي (ت 368هـ):

استعمل أبو سعيد السّيرافي طائفة من الكلمات للدّلالة على تلك التّغيّرات الصّوتيّة التي تنحوا في مسارها التّوافقي نحو التّماثل في حالته الجزئيّة، وهي تلك التي يتنازل فيها صوت عن صفة من صفاته تاركاً موضعه لنظيره حتى ينسجم مع مجاوره القويّ بصفاته أو موقعه أو بهما معاً. أمّا الحالة الثّانية، فتلك التي يدعو فيها النّظام الصّوتيّ في العربيّة أحد الصّوتيّن إلى التّجرد من خصائصه امتثالاً لمتطلبات

---

(50) ينظر: الكتاب، ص: 437/4 و445-446 و المقتضب، ص: 197/1.
(51) ينظر: الكتاب، ص:477/4-479 و الأصول في النّحو، ص: 429/3-430.
(52) الجمل، أبو القاسم الزّجّاجي، تحقيق أبي شنب، الجزائر،1926، ص: 378.
(53) ينظر: ما ذكره الكوفيون من الإدغام، أبو سعيد السّيرافي، تحقيق صبيح التّميمي، دار الشّهاب للطباعة والنّشر، عمّار قرفي، باتنة الجزائر، ص: 29-30.

الذّوق العربيّ في الصّياغة، ثمّ يذوب في مجاوره. ويستخدم السّيرافي في تقييده عمليّة التّماثل الجزئيّ لفظتين من متن العربيّة هما المقاربة والمشاكلة.

فمن نصّوصه التي استثمر فيها كلمة المقاربة أو أحد مشتقاتها نذكر حديثه الذي علّل فيه استثقال العرب الجمع بين الصّاد السّاكنة المتلوّة بدال في كلمة واحدة. وقد ردّ هذا التّنافر بين الصّوتيّن إلى تباينهما في الصّفات، ممّا أدّى إلى استثقال تحقيقهما نطقاً، وهما يتتابعان بهذا النّسق. ودرءاً لهذه الحالة وما انجرّ عنها من عسر في إنتاج الصّوتيّن عمدت العربيّة إلى إحلال صوت مكان الصّاد يكون مخرجه من مخرجها و"يوافق الدّال في بعض ما خالفتها الصّاد فيه. وذلك الحرف الزّاي، لأنّ الزّاي مجهورة مثل الدّال وليست بمستعليّة ولا مطبقة، كما أنّ الدّال كذلك، فجعلوا الصّاد بين الصّاد والزّاي لتقرّب من الدّال، كما قرّبوا الألف من الياء بالإمالة للكسر العارض ولشبه الألف بالياء".[54]

ومن السّياقات اللّغويّة التي وظّف فيها السّيرافي لفظة المشاكلة أو ما تفرّع عنها من المشتقات قاصداً بها التّماثل الجزئيّ نذكر ما أورده في صيغة (افتعل) حين تكون الفاء زايا أو ذالاً أو دالاً نحو قول بعض العرب: **ازدجر وادّكر وادّلج**، فإنّ البناء الأصليّ لهذه الكلمات كما يمليه النّظام الصّرفيّ في العربيّة هو كالآتي: **ازتجر واذتكر وادتلج**. فقد اجتمعت "الزّاي والذّال والدّال مع التّاء، وهي متقاربات المخارج، وهي مختلفات في الهمس والجهر، وذلك لأنّ التّاء مهموسة، وهذه الحروف مجهورات، والدّال مجهورة تشاكل الزّاي والذّال في الجهر، وهي من مخرج التّاء، فتوسّطت بين التّاء وبين هذه الحروف، فجعلت مكان التّاء".[55]

ومن أمثله أقواله التي استخدم فيها المشاكلة حديثه الذي بيّن فيه كيفيّة معالجة العربيّة لصيغة (افتعل) حين تكون الفاء صوتاً من الأصوات المستعلية أو

---

(54) السّيرافي النحوي، ص: 307.
(55) نفسه، ص: 575.

صوتاً آخر من الأصوات الثّلاثة المذكورة آنفاً، أي: الزّاي والذّال والدّال. فقد نصّ على أنّه "إذا بنيت افتعل وفاء الفعل حرف من حروف الاستعلاء لم تقلب التّاء دالاً بل تقلبها طاء لمشاكلة الطّاء لحروف الاستعلاء بما فيه من الاستعلاء والإطباق. وذلك افتعل ممّا فاء الفعل منه صاد أو ضاد أو ظاء، لأنّ هذه حروف مطبقة مستعليّة، وليس في التّاء إطباق ولا استعلاء، فاختاروا حرفاً من مخرج التّاء مستعليّاً وهو الطّاء فجعلوه مكان التّاء".[56]

أمّا التّغيّرات الصّوتيّة التي تنحو صوب التّماثل، ثمّ يفضي بها مسار التّطور إلى اتحاد صوتين صفة ومخرجاً، فإنّ السّيرافي يَسِم هذه الحالة بالإدغام كما يبدو في تعليله عدم إبدال العرب الصّاد طاء في نحو: **اصطبر، واصطلح** فهو يرى أنّه "يجوز أن تقلب الطّاء صادًا، وتدغم الصّاد في الصّاد، فتقول: **اصّبر واصّلح**، ولا يجوز أن تدغم الصّاد في الطّاء، فتقول: **اطّبر واطّلح**".[57] وعلّة هذا المنع تبدو فيما أورده ابن جني القائل إنّ "في الصّاد صفيراً، وتمام صوت، فلو أدغمتها لسلبتها ذلك، ومتى كان الإدغام ينقص الأوّل شيئاً لم يجز".[58]

كما وظّف السّيرافي لفظة إدغام أيضاً في حديثه الذي بيّن فيه جنوح العرب إلى هذه الحالة إذا تتابع في كلامهم صوتان مختلفان وقد تقاربا مخرجاً، فإنّهم قد يؤثرون قلب "أحدهما إلى الآخر ويدغمونه فيه ليكون اللّفظ على وجه واحد"،[59] وذلك لأنّ "إخراج الحرفين بلفظ واحد إذا قرب أحدهما من صاحبه ... أيسر عليهم".[60]

---

(56) نفسه، ص: 575-576.
(57) ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص: 72.
(58) المنصّف، ص: 328/2.
(59) السّيرافي النّحوي، ص: 328.
(60) معاني القرآن للأخفش، ص: 363/2.

9- عند ابن خالويه (ت 370هـ):

يتطرّق ابن خالويه، هو الآخر، إلى التّغيّرات الصّوتيّة التي تسعى في حركتها نحو التّماثل ويبيّن مسالك العربيّة في معالجتها وطرقها في إعادة التّوازن والاستقرار إلى ذاك الائتلاف المتصدّع. غير أنّه لم يصرّح بجلّ هذه الظّواهر، إذ اكتفى بظاهرة الإدغام، مع الإشارة إلى أنّها تحدث بين المتماثلين أو المتقاربين بعد إبدال أحدهما إلى لفظ مجاوره كما يتّضح في تعليله لقراءة قوله تعالى: ﴿فيهِ هُدىً لِلْمُتّقينَ﴾،[61] إذ نصّ على أنّها تقرأ "بالإدغام والإظهار، فالحجّة لمن أدغم مماثلة الحرفين، لأنّ الإدغام على وجهين مماثلة الحرفين ومقاربتهما، فالمماثلة كونهما من جنس واحد، والمقاربة أن يتقاربا في المخرج كقرب القاف من الكاف، والميم من الباء واللاّم من النّون، وإنّما وجب الإدغام في ذلك، لأنّ النّطق بالمتماثلين والمتقاربين ثقيل فخفّفوه بالإدغام".[62]

10- عند ابن جني (ت 393 هـ):

يعدّ ابن جنّي خير من عالج التّغيّرات الصّوتيّة التي تتدرّج في تقلّباتها صوب التّماثل معالجة تدنو إلى حدّ بعيد من مفهوم المماثلة في تصوّر الدّرس الصّوتيّ الحديث. فقد اقتبس دلالة التّقريب التي شحن بها سيبويه لفظة إدغام، ثمّ مدّ مساحتها الدّلاليّة لتستغرق عنده مطلق تأثّر صوت بصوت سواء أكان صامتاً أم صائتاً، وسواء أكان هذا التأثّر تامّاً ينجم عنه فناء الصّوت المتأثّر أم كان ناقصًا يفقد معه بعض خصائصه.[63]

ويتجلى هذا التّوجه عند ابن جنّي في تناوله ظاهرة الإدغام التي يقيّدها بقوله: "الادّغام المألوف المعتاد إنّما هو تقريب صوت من صوت"،[64] ثمّ ينتقل بالادّغام من التّعميم المطلق إلى التّخصيص المقيّد، فيميّز فيه نوعين: "أحدهما أن يلتقي المثلان

---

(61) الآية 2 من البقرة.
(62) الحجّة في القراءات السّبع، تحقيق عبد العالم سالم مكرم، دار الشّروق، بيروت، لبنان، 1971، ص: 63.
(63) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ، ص: 125.
(64) الخصائص، ص: 139/2.

على الأحكام التي يكون عنها الادِّغام، فيدّغم الأوّل في الآخر".[64] وينصّ على أنّ الأوّل من المثلين يكون على ضربين ساكن ومتحرك، ثمّ يمثّل لذلك بقوله: "فالمدّغم السّاكن ... كطّاء قطّع، وكاف سكّر الأوّليين".[65] أمّا المدّغم المتحرّك، فنحو "شدّ ومدّ وضنّ ... والأصل شَدَدَ ومَدَدَ وضَنَنَ ... فثقل اجتماع حرفين متحرّكين على هذه الصّورة فأسكن الأوّل منهما وأدغم في الثّاني".[66] فهذا النّوع من التّقريب الذي يتوالى فيه مثلان ثمّ يذوب أحدهما في الآخر ينعته **بالادِّغام الأكبر**.[67] كما يتحدث عن فرع ثانٍ من الادِّغام يصيب الصّوامت والصّوائت على حدّ سواء، ولكن دون أن يفضي هذا التّقارب عن قصد إلى إفناء صوت في آخر، ويدعوه **بالادِّغام الأصغر** في قوله: "أمّا الادِّغام الأصغر، فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير ادِّغام يكون هناك".[68] وهو عنده على ضربين، أحدهما يخصّ الصّوامت ومن أمثلته بناء (افتعل) حين تكون فاؤه صادًا أو ضادًا، أو طاءً أو ظاءً، أو زايًا، أو دالاً، أو ذالاً، فإنّ تاءه تبدل طاءً أو دالاً على التّرتيب لتنسجم مع الفاء نحو: **اصطبر، واضطرب، واطّرد، واظطلم، وازدان، وادّعى، ادّكر، واذّكر**.[69]

ومن صور هذا الإدغام عنده أيضاً إبدال السّين صادًا إذا وقعت قبل المستعلي ليتوافق الصّوتان صفة، فيعمل اللّسان في مستوى واحد، وهو العلو مثل قولهم: **صقت وصبقت، وصالخ وصاخط وصقر** في سقت وسبقت، وسالخ وساخط وسقر.[70]

---

(65) الخصائص، ص: 140/2.
(66) شرح الملوكي في التصريف، ص: 450.
(67) الخصائص، ص: 142/2.
(68) نفسه، ص: 141/2.
(69) نفسه، ص: 141/2-142 والمنصّف، ص: 327/2-330.
(70) الخصائص، ص: 142/2-143.

ومن قبيل هذا الإدغام لديه ذكره تأثر تاء الفاعل بلام الفعل إذا كانت صوتاً من المجموعة المطبقة، فتبدل طاءً لتتجانس مع اللاّم نحو: **فحصط** في فحصت،[71] وذكره أيضاً الصّاد السّاكنة إذا جاورت الدّال، في نحو **مصدر والتّصدير**، فإنّ الذّوق العربيّ يقضي ههنا بإبدال الصّاد زاياً خالصة أو الجمع بينهما في صورة سمعيّة واحدة تتم بإشراب الصّاد قليلاً من صوت الزّاي ليتوافق الصّوتان جهراً.[72]

ومن جملة التّغيّرات الصّوتيّة التي يستغرقها الادِّغام الأصغر في منهج ابن جني نورد تلك التي تعتري بعض الأبنيّة في معرض بحثها عن التّماثل بوصفه مسلكاً يحقّق لها الاستقرار. ومن ذلك مثلاً ما يصيب لفظة **ستّ**، فإنّ اشتقاقاتها المختلفة تؤكّد أنّ أصلها (سدس)، ثمّ عملت العرب على تقريب "السّين من الدّال بأن قلبوها تاءً، فصارت (سدت) فهذا تقريب لغير ادِّغام، ثمّ أنّهم فيما بعد أبدلوا الدّال تاءً لقربها منها، إرادة للإدغام الآن، فقالوا: ستّ، فالتّغيّر الأوّل للتّقريب من غير إدغام، والتّغيّر الثّاني مقصود به الادِّغام".[73]

أمّا الضّرب الثّاني من الإدغام الأصغر عند ابن جني، فهو ذاك الذي يدعو إليه ثقل النّطق بالصّوائت حين تتوالى في بناء ما وهي مختلفة. هنا تعمد العربيّة إلى التّقريب بين هذه الصّوائت المتباينة للدّفع بها نحو التّماثل، بوصفه المحطّة التي تزيح عسر النّطق النّاجم عن التّخالف، ليتحقّق بذلك الانسجام والخفّة في النّطق، وتتيسّر العمليّة العضويّة المنتجة لهذه الأصوات، لأنّ اللّسان يعمل في اتجاه واحد، فتكون حركته صوب الأمام إذا كان الصّوت المراد إحداثه صائتاً أماميّا (فتح أو كسر)، وقد تكون باتجاه الخلف إذا كان من الصّوائت الخلفيّة (ضمّ أو فتح مفخّم).

والنّاظر إلى القسم الثّاني من باب الإدغام الأصغر عند ابن جني يلاحظ أنّه يضمّنه طائفة من الظّواهر الصّوتيّة المتعلّقة بالصّوائت نذكر منها الإمالة: وهي عادة

---

(71) ينظر: المنصّف، ص: 332/2.
(72) ينظر: الخصائص، ص: 144/2 والمنصّف، ص: 325/2.
(73) ينظر: الخصائص، ص: 143/2 وينظر: المنصّف، ص: 329/2.

كلاميّة شاعت على ألسنة بعض العرب، ومنشؤها في نظره يعود إلى تفاعل صائتين أماميّين (الفتح والكسر)، ممّا يستلزم التّقريب بينهما، وذلك بميل أحدهما نحو الآخر ليتّحد نطقهما في صوت واحد. ويمثّل ابن جني لهذه الظّاهرة بجملة من الكلمات من مثل: **عالم وكتاب وسعى** وغيرها، ثمّ بشرح كيفيّة التّقريب بين صائتي الفتح والكسر في الألفاظ المذكورة متّخذاً من كلمة (عالم) عيّنة لذلك، فيقول: "ألا تراك قرّبت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللاّم منه، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف نحو الياء ... وعليه بقيّة الباب".[74]

ومن قبيل هذا التّقريب بين الصّوائت الذي يندرج ضمن الادِّغام الأصغر نورد ما يقع بين الفتح والكسر في نحو **شَعير وبَعير ورَغيف وزَئير**. فقد نصّ ابن جنيّ على أنّ العرب تدني فتحة الفاء من كسرة العين، ثمّ تبدل الأولى من مثل الثّانية طلباً للخفّة في النّطق وسعياً لتحقيق الحدّ الأدنى من الجهد المبذول.[75]

ومن صور التّغيّرات التّماثليّة الخاصّة بالصّوائت نذكر ما ساقه ابن جني نماذج للتّمثيل في الادِّغام الأصغر، إذ قرّر أنّ العرب تؤثر فتح عين المضارع من كلّ فعل كانت عينه أو لامه صوتاً من المجموعة الحلقيّة نحو **سَأَل يسأَل، وقرَأ يقرَأ، وسعَر يسعَر، وقرَع يقرَع، وسحَل يسحَل، وسبَح يسبَح**. ويعلّل اختيار العرب فتح عين المضارع لكون الفتحة أخفّ الحركات وأيسرها نطقاً، وأنّها من الألف والألف في تصوّره من الحلق. ولهذا فضّلت العرب لعين المضارع حركة من حيّزها.[76] والظّاهر أنّ ابن جني قد اقتبس هذه الفكرة من سيبويه الذي رأى أنّ العرب "تتناول للمرتفع حركة من مرتفع وكره أن يتناول للذي سفل حركة من هذا الحيّز".[77] غير أنّ ابن جني سكت عن ردّ هذه الفكرة إلى مصدرها.

---

(74) الخصائص، ص: 141/2.
(75) ينظر: نفسه، ص: 143/2.
(76) نفسه، ص: 144/2.
(77) الكتاب، ص: 101/4.

ويمضي ابن جني في عرضه صور التّقارب بين الصّوائت ليكشف عن قاعدة هامّة تستحسنها العربيّة، وهي حبّها الاطّراد الذي يقضي بتوحيد حركات النّطق لما في ذلك من اختزال للجهد المبذول في عمليّة الإنتاج الصّوتيّ. وتتمثّل هذه القاعدة في الإتباع بين الصّوائت القصار في مثل قول العرب: **الحَمْدُ لُله والحمدِ لله**، وقولهم كذلك: **مررتُ بمذعُورِ، وابن بُورِ**.[78] ففي العبارة الأولى آثر بعض العرب الضمّ على الكسر، بأن جعلوا الغلبة له، فقلبت بمقتضى ذلك كسرة اللاّم من لفظ الجلالة ضمّة إتباعاً لضمّة اللاّم. وفي الثّانيّة اختار ناس آخرون الكسر، فمنحوه بذلك قوّة التّأثير، ثمّ قلبت بموجب هذا ضمّة الدّال كسرة إتباعاً لكسرة اللاّم.

وضالّة العربيّ من هذا الاستخدام توحيد حركات النّطق واطّرادها. ففي الضّم تعمل مؤخرة اللّسان دون جزئه الأماميّ، وفي الكسر تتحرّك مقدّمته مع بقاء مؤخرته في حالة سكون، ففي قولهم: (مررتُ بمذعُورِ، وابن بُورِ) استثقل العرب الانتقال من الضمّ إلى الكسر، فمالوا إلى التّقريب بينهما وذلك بإشراب الضّمّ قليلاً من الكسر قصد توحيد النّطق بهما ليعمل اللّسان في اتجاه واحد بدلاً من القّيام بحركتين مختلفتين: إحداهما باتجاه الخلف مع الضّمّة والأخرى صوب الأمام عند النّطق بالكسرة.[79]

ويورد ابن جني أنّ العرب قد تبالغ في إيثارها التّقريب بين الأصوات إلى حدّ الإخلال بالإعراب، فيقول: "وقد دعاهم إيثار قرب الصّوت إلى أن أخلوا بالإعراب فقال بعضهم: **اضربِ الساقين إمّكَ هابل**".[81]

فقد أفضى بهم حبّهم للتّماثل إلى أن كسروا الميم في إمِّكَ إتباعاً لكسرة الهمزة، وكان حقّها الضّم لأنّها مبتدأ. وشبيه بهذا، المثال السّابق (الحمدِ لله) الذي

---

(78) الخصائص، ص: 144/2.
(79) ينظر: الأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 210-211.
(81) الخصائص، ص: 145/2.

دعاهم فيه جنوحهم نحو الخفّة واليسر في نطق الصّوتيّن إلى الإخلال بالحركة الإعرابيّة المناسبة، وهي الضّمة.[82]

ويختم ابن جني هذا الباب مصرّحاً بأنّ جميع التّغيّرات الصّوتيّة التي تنحو في تحقيق توازنها نحو التّماثل، أي تقريب الصّوت من الصّوت، فإنّها تدخل في نطاق الإدغام بفرعيه الكبير والصّغير. وفي ذلك يقول: "جميع ما هذه حاله ممّا قرّب فيه الصّوت من الصّوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التّقريب. إنّما احتطنا له بهذه السّمة التي هي الإدغام الصّغير، لأنّ في هذا إيذاناً بأنّ التّقريب شامل للموضعين، وأنّه هو المراد المبتغى في كلتا الجهتين.[81]

11- عند عبد القاهر الجرجاني (ت 474 هـ):

والظّاهر ممّا ساقه الدّارس تامر سلوم في كتابه نظريّة اللّغة والجمال في النّقد العربيّ عند عرضه جهود الجرجاني الصّوتيّة، أنّه تصدى لظاهرة الإدغام وعالجها معالجة تبدو أكثر عمقاً ودقّة من تلك التي أُثرت عن ابن جني، بل لقد وقفت بنضجها وشموليّتها مضاهيّة لما انتهى إليه البحث الصّوتيّ الحديث في تناوله لظاهرة المماثلة بفروعها المتشعّبة.

وقد لخّص هذا الدّارس وجهة نظر الإمام الجرجاني في ظاهرة الإدغام معتمداً على كتابه المخطوط الموسوم **بالمقتصد في شرح التكملة**، فرأى أنّه يعني بها: "التّعبير عن مطلق تأثير صوت في صوت سواءً أكان التّأثر يترتّب عليه فناء الصّوت المتأثّر أم كان جزئيّاً يفقد معه عنصّراً من عناصره".[83]

كما رصد قانوناً عامًّا يتحكّم في توجيه ظاهرة الإدغام اقتبسه الإمام الجرجاني من أسلافه، إلاّ أنّه زاد في إيضاحه وتقريبه، ومؤداه أنّ الإدغام يسجل

---

[82] الخصائص، ص: 144/2.

[83] نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، ص: 25، نقلا عن مخطوط المقتصد في شرح التكملة، الورقة: 330.

دائماً "ضعف صوت معيّن أمام صوت آخر أقوى منه، وأنّه يرتدّ إلى صفة خاصّة أو قوّة ذاتيّة في الصّوت المؤثّر تميّزه عن مجاوره الذي يتأثّر به".[84]

والملاحظ أنّ المتأخرين من النّحاة واللّغويّين لم ينتبّهوا إلى تلك الدّلالة الشاملة التي خلعها المتقدّمون مثل: سيبويه وابن جني ومن بعدهما الجرجاني على لفظة إدغام والتي كانت في تصورهم مستوعبة مستغرقة لكلّ التّغيّرات الصّوتيّة التي تتّجه في تكيّفها واستقرارها نحو التّماثل.

وتبدو هذه النّظرة الضّيقة لدلالة الإدغام عند هؤلاء المتأخرين في حصرهم لها في الصّوامت دون الصّوائت، وقصرهم لها في الصّوامت على حالة واحدة، وهي تلك التي يلتقي فيها مثلان دون فاصل بينهما، فيفنى الأوّل في الثّاني فناء تامّاً. ويتجلى هذا واضحاً في قول ابن يعيش (643 هـ): "الإدغام أن تصل حرفاً بحرف مثل من غير فصل بينهما ... ليرتفع اللّسان بهما دفعة واحدة شديدة، فيكون ذلك أخفّ عليهم من ارتفاع اللّسان بهما دفعتين".[85]

والظّاهر أنّ التّصوّر الذي ساد عند المتأخرين من النّحاة واللّغويّين لحدود ظاهرة الإدغام هو عين ما وقر في تناول القرّاء لهذه الظّاهرة منذ أبي بكر بن مجاهد (324 هـ) صاحب أقدم مؤلف وصلنا في القراءات. فقد نصّ على أنّ "الإدغام تقريب الحرف من الحرف إذا قرب مخرجه من مخرجه في اللّسان كراهيّة أن يعمل اللّسان في حرف واحد مرتين فيثقل عليه".[86] فكما هو باد في هذا التّعريف يقصر ابن مجاهد الإدغام على الصّامتين سواء أكانا مثلين أم متقاربين، حين يذوب أحدهما في الآخر تفادياً للثّقل واقتصاداً في الجهد المبذول أثناء عمليّة الإنتاج الصّوتيّ. ثمّ تناقل القرّاء من بعده تعريفه مردّدين عبارته أحياناً، كما هي الحال عند

---

(84) نظرية اللغة والجمال في النقد العربيّ، ص: 25، نقلاً عن مخطوط المقتصد في شرح التكملة، الورقة: 314.
(85) شرح الملوكي في التصريف، ص: 452 وينظر: شرح المفصل، ص: 123/10.
(86) السبعة في القراءات، ص: 125 وينظر: الدراسات اللّغويّة والنحويّة في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري، أحمد نصيف الجنابي، مكتبة دار التراث، القاهرة مصر، د.ط، 1977، ص: 46.

أبي عمرو الدّاني (444 هـ).[87] أو ممن احتفظ بالفكرة مع التّنويع في العبارة والزّيادة في الشّرح أحياناً أخرى كما هو الشّأن عند مكي بن أبي طالب (ت437 هـ)،[88] وعلى حذوه سار ابن الجزري (ت 833 هـ) من بعده في النّشر.[89]

ثانيا: مفهومها وأنواعها عند المحدثين:

أ- مفهومها:

إذا غادرنا مجال الدّراسات الصّوتيّة القديمة، ثمّ ولجنا حقل البحوث الصّوتيّة الحديثة قصد التّعرّف على المدلول الذي تضفيه على مصطلح المماثلة، أدركنا شبه إجماع بين الدّارسين على أنّ هذه الظّاهرة تعني مطلق تأثّر صوت بصوت، فهي في منظور بعض اللّسانيين تلك "التّعديلات التّكييفيّة للصّوت حين مجاورته لأصوات أخرى"،[90] ويرى غير هؤلاء أنّها "تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة، إمّا تماثلاً جزئيّاً أو كلّيّاً".[91] ويعرّفها دانيال جونز بقوله: "المماثلة استبدال صوت بآخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو في الجملة".[92]

وعليه، فالمماثلة بهذا المفهوم تستغرق كلّ التّقلّبات الصّوتيّة التي تتّجه في معرض استقرارها صوب التّقارب والتّماثل. فهذا أحد الدّارسين يقرّر أنّ المماثلة تستخدم للدّلالة على مطلق التّغير بالتّأثير أو الحذف، فيدخل بذلك في مفهومها الإبدال والإعلال والإدغام. فكلّ ظاهرة من هذه الظّواهر يستوعبها الإطار الدّلاليّ

---

(87) ينظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، عني بتصحيحه أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1996، ص: 42-43.

(88) ينظر: الرعاية، ص: 118 وما بعدها.

(89) ينظر: النشر، ص: 274/1.

(90) دراسة الصّوت اللّغويّ، أحمد مختار عمر، ط3، 1985، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص: 324. وعلم الصّرف الصّوتيّ، عبد القادر عبد الجليل، شركة الشرق الأوسط للطّباعة، عمان الأردن، ط1، 1998، ص: 146.

(91) الأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 283 وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ، ص: 235 والتطوّر اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط1، 1983، ص: 22.

(92) في البحث الصّوتيّ عند العرب، خليل إبراهيم عطيّة، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1983، ص: 70 وينظر: مصطلحات الدّراسة الصّوتيّة في التراث العربي، أمينة بن مالك، رسالة دكتوراه قدّمت إلى معهد اللّغة العربيّة وآدابها جامعة الجزائر، 1987، ص: 420.

لمصطلح المماثلة كما هو في تصور الدّرس الصّوتيّ الحديث.[93] وقد نقف على ما يقترب من هذا التّصوّر عند قدامى النّحاة واللّغويّين، فنصادف من أقوال سيبويه مثلاً ما يدلّ على عدّه مسائل الإعلال من قبيل اهتمام ظاهرة المماثلة، أو الإدغام، أو التّقريب على حدّ تعبيره. فمن ذلك نذكر ما خصّ به الواو والياء في نحو: **ميزان**، فقال: "ترك الواو في موزان أثقل من قبل أنّه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيء ... فالواو والياء بمنزلة الحروف التي تدانى في المخارج لكثرة استعمالهم إيّاهما، وأنّهما لا تخلو الحروف منهما ومن الألف، أو بعضهنّ، فكان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم، كما أنّ رفع اللّسان من موضع واحد أخفّ عليهم في الإدغام، وكما أنّهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخفّ عليهم، نحو قولهم: **ازدان، واصطبر** فهذه قصّة الواو والياء".[94] والنّظرة نفسها تقريباً نجدها عند المبرّد أثناء بيانه علاقة الواو بالياء في بعض مسائل الإعلال. فقد نصّ على أنّ ما يقع بينهما يدخل في نطاق التّقريب العامّ الذي يحدث بين الأصوات في مساقها نحو التّماثل تخفيفاً للنّطق واقتصاداً في الجهد المبذول.[95]

واستناداً إلى ما تقدّم يتّضح أنّ جلّ التّغيّرات الصّوتيّة التي تدعو ما تنافر من الأصوات إلى التّقارب والتّماثل قصد بعث التّوافق والانسجام بين عناصر الوحدة اللّغويّة ـــ أي الكلمة ـــ يشملها مفهوم المماثلة أو التّقريب في عرف الدّارسين قدامى ومحدثين.[96]

ب- أنواعها:

تتشعّب ظاهرة المماثلة وتتعدّد فروعها في تناول البحث الصّوتيّ الحديث، وذلك تبعاً لموقع الصّوت الفاعل في السّياق، وطبيعة العلاقة التي تربطه بقرينه المتأثر

---

(93) القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث، عبد الصّبور شاهين، مكتبة الخانـــجي بالقاهرة، د.ط، د.ت، ص: 74.

(94) الكتاب، ص: 4/335-336.

(95) ينظر: المقتضب، ص: 1/209-210.

(96) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص: 235-236.

به، ثمّ مدى هذا التّأثّر واتجاهه. وانطلاقاً من هذه العناصر يجزّئ الصّوتيّون المحدثون المماثلة إلى تقدّميّة أو مقبلة.

1- المماثلة التّقدّميّة أو المقبلة:

وهي تلك التي يكون فيها اتجاه التّأثر يبثّ من الصّوت الأوّل إلى الصّوت الثّاني،[97] أو هي على حدّ تعبير برجشتراسر تلك التي تكون معها حركة التّغيير من الصّوت السّابق إلى الصّوت التّالي أو اللاّحق به.[98] وينجم عن تأثير الصّوت الأوّل في مماسّه أو مجاوره نوع من التّقارب في المخرج أو الصّفات. وقد تتعمّق الصّلة بينهما إلى درجة التّماثل التّام، فيفنى الآخر في الأوّل فناءً كلّياً.[99] ويقتبس الدّارسون المحدثون ـــ من عرب ومستشرقين ـــ طائفة من الكلمات من معالجة قدامى النّحاة واللّغويّين لمسائل هذه الظّاهرة، ثمّ يسوقونها أمثلة وشواهد على المماثلة التّقدّميّة[100] كالذي يتولّد عن صيغة (افتعل) من مثل: **زجر، وصبر، وضرب،** فإنّ البناء الأصليّ لهذا الوزن يملي الصّيغ التالية: **ازتجر، واصتبر، واضترب،** وهي من الأصول المرفوضة استعمالاً، لأنّ الذّوق العربيّ لا يستسيغها لاختلال التّوازن الوصفيّ بين الزّاي والتّاء في الكلمة الأولى وبين الصّاد والضّاد والتّاء في الكلمتين الثّانية والثّالثة.

والثّابت أنّ العربيّة ههنا تعمل على استنفار طاقاتها لإعادة التّوازن إلى أركان هذه الوحدات اللّغويّة لكي تنساب أصواتها متواصلة في رحلتها التّلقائيّة.[101] وسبيل العربيّة في رأب هذا التّصدّع التماسها المماثلة التّقدّميّة التي يجري فيها التّيار التّأثيريّ في الكلمة الأولى من صوت الزّاي المجهور الصّفيريّ الذي يتميّز بالحدّة والوضوح السّمعيّ باتجاه صوت التّاء الذي يتميّز بالخفوت والهمس وضعف الرّنين،

---

(97) علم الصّرف الصّوتيّ، ص: 146 والأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 285.
(98) ينظر: التطور النحوي للغة العربيّة، ص: 29 ودراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 325.
(99) ينظر: الألسنيّة العربيّة، ريمون الطّحان، العدد:01 دار الكتاب اللّبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1972، ص: 53.
(100) ينظر: الكتاب، ص: 470-467/4 والمنصّف، ص: 324/2 وما بعدها والخصائص، ص: 140/2-143.
(101) ينظر: الأصوات اللّغويّة، لعبد القادر عبد الجليل، ص: 304.

فتبدل التّاء دالاً لتماثل الزّاي في الجهر. وبالمثل ينطلق التّأثير في الكلمتين الأخيرتين من الصّاد في الأولى لتفوقها بالتّفخيم والصّفير وقوّة الجرس، والضّاد في الثّانيّة لامتيازها بالتّفخيم والاستطالة والجهر صوب التّاء الموالية لهما، فتبدل طاءً لتناسبهما في التّفخيم.[102]

ويقسّم الصّوتيّون المحدثون المماثلة التّقدميّة تقسيماً داخليّاً آخر يشطرها إلى مماثلة تامّة، وهي تلك الحالة التي يدعو فيها الصّوت الفاعل في البناء اللّغويّ مماسّه إلى الاتحاد معه صفة ومخرجاً، ثمّ يذوب فيه كلّيّة على نحو ما يحدث في (افتعل) من **طرد ودعا**، إذ الميزان يقضي بتشكيل الصّيغتين التاليتين: **اطترد، وادتعى**. غير أنّ الذّوق العربيّ يأبى تتابعاً من هذا النّوع الذي اختل فيه التّوازن الوصفيّ بين الطاء والتّاء في الكلمة الأولى، والدّال والتّاء في الكلمة الثّانيّة. ومسلك العربيّة ههنا في إعادة التّوافق إلى تينك الصّيغتين يتمّ بإبدال التّاء طاءً في الأولى، ودالاً في الثّانيّة، وهما مجانسا التّاء، فتصادف أن تماثلت فاء الافتعال مع تائه، ثمّ حدثت المماثلة التّامّة (الإدغام) بين المتماسين في الكلمتين **اطّرد، وادّعى**. ويسمّي الصّوتيّون المحدثون هذا الضّرب من المماثلة كذلك بالمتّصلة، وهي التي تتابع فيها الصّوتان المتماثلان خطّاً دون فاصل بينهما.[103]

وينعت اللّسانيّون المحدثون الصّنف الثّاني من المماثلة التّقدميّة بالجزئيّة أو النّاقصة، وهي عبارة عن تفاعل يتم بين صوتين تنافرا صفة أو مخرجاً، ثمّ ينحوان في تكيفهما صوب التّقارب الجزئيّ الذي يؤول إلى اتحاد الصّوتيّن صفةً ومخرجاً. وتميل العربيّة إلى هذا المسلك لخلق حالة من الانسجام والتّوافق بين المتخالفين، وذلك

---

(102) ينظر: الأصوات اللغويّة، لعبد القادر عبد الجليل، ص: 286-287 والتّطور النحوي للّغة العربيّة، ص: 29. ودراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 325.

(103) ينظر: علم الأصوات، لبرتيل مالمبرج، تعريب ودراسة عبد الصّبور شاهين، مكتبة الشّباب، مصر، د.ت، ص: 141 والتطور النحوي للغة العربيّة، ص: 29 والأصوات اللغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 287.

تذليلاً للعمليّة العضويّة المنتجة للصّوتين ثمّ الاستقرار على مركب صوتيّ ميسّر النّطق يقتصر في إحداثه على أقل جهد ممكن.[104]

ويمثّل الدّارسون المحدثون لهذا النّوع من المماثلة بطائفة من الكلمات المستقاة من معالجة القدامى لظاهرة الإدغام بكلّ أنواعها. من هذه الأمثلة نذكر ما يفرضه النّظام الأصليّ في العربيّة عند صياغة (افتعل) من **زجر وضجر**، إذ يقرّر البناءين التّاليين: **ازتجر، واضتجع**، وهما أصلان غير متكلّم بهما في العربيّة لثقل جرّهما إليه تباين الصّفات بين الزي والتّاء في الكلمة الأولى، والضّاد والتّاء في الكلمة الثانية.[105] وتعمل العربيّة على تضييق مسافة الخلاف بين هذه الأصوات المتنافرة بإبدال التّاء دالاً في الكلمة الأولى استجابة لتأثير الزّاي الذي انماز بصفات الجهر، والصّفير، والرّنين الواضح، وهذه صفات قوّة افتقر إليها صوت التّاء.

والمنهج نفسه سلكته العربيّة في التّخلّص من التّنافر الذي أثقل كلمة **اضتجع**، إذ عمدت العربيّة إلى إبدال التّاء طاء خضوعاً لتأثير الضّاد الذي امتاز من مجاوره بالتّفخيم وما يصاحبه من إطباق واستعلاء، بالإضافة إلى كونه مجهوراً، وهي صفات منحت الضّاد التّفوّق وقوّة التّأثير في التّاء، فانقلبت إلى نظيرها المنسجم مع الضّاد تحقيقاً للوفاق بينهما ودرءاً لثقل النّطق الذي أملاه النّظام الأصليّ في العربيّة.[106] والملاحظ في هاتين الكلمتين أنّ مسرب التّأثير فيهما ينطلق من الصّوت الأوّل باتجاه الثّاني الذي يجاوره مجاورة مباشرة، أي من الزّاي والضاد نحو التّاء. والمسجّل ههنا أنّ الصّوت الفاعل (**ز، ض**) لم يقض بتحويل مماسّه إلى ما

---

(104) ينظر: الأصوات اللّغويّة لإبراهيم أنيس، ص: 185 وعلم الصّرف الصّوتيّ، ص: 146.

(105) ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 325 والتّطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 24.

(106) مدوّنتي في موضوع الاقتضاد اللّغويّ، وهي مجموعة محاضرات ألقاها الدكتور فخر الدين قباوة، على طلبة الدّراسات العليا، الشعبة اللّغويّة، في قسم اللّغة العربيّة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب سوريا سنة 1983-1984.

يماثله صفة ومخرجاً، بل اقتصر التّماثل على التّقارب في الصّفات دون المخرج. وعليه، فالمماثلة في النّموذجين السّابقين تقدميّة جزئيّة متّصلة أو متّخمة.[107]

فقد تنازلت التّاء عن همسها في الكلمة الأولى لصالح مجانسها أي الدّال المناسب للزّاي في الجهر، كما فارقت التّرقيق والانفتاح والاستفال في الكلمة الثّانيّة تاركة مكانها لأختها الطّاء الموافقة للضّاد في التّفخيم والإطباق والاستعلاء. وبهذا النّهج تمكّنت العربيّة من تحقيق الانسجام والتّوافق بين أصوات البناءين وتخليصهما من الثّقل الذي ولّده الصّوغ القياسيّ فيها. ويضيف الدّارسون المحدثون أنّ التّماثل الجزئيّ التّقدّميّ كما يقع بين المتماسين يقع بين المتباعدين، ويمثلون لذلك ببعض الكلمات التي كانت دائرة على ألسنة بعض العرب قديماً في لهجاتهم المختلفة مثل لفظتي **مهراس، ووقيذ.** ففي الأولى عمل النّاطقون على تقريب السّين المهموسة من الرّاء بأن أبدلوها زاياً لتنسجم معها جهراً، وهي لهجة الأندلسيين في القرن السّادس الهجريّ على ما يرويه ابن هشام اللّخميّ.[108] وفي الثّانية أثرت القاف في الذّال بما فيها من الاستعلاء والتّفخيم فأبدلتها إلى مجانسها المؤاخي للقاف في تينك الصفتين المذكورتين فقالوا: شاة **وقيذ ووقيظ**، وهي تلك التي تضرب بخشبة حتى تموت. وقد علّق ابن جني على هذا الإبدال، فقال: "والوجه عندي والقياس أن تكون الظّاء بدلاً من الذّال، لقوله عزّ اسمه: ﴿والمَوْقوذَةُ﴾.[109] بالذّال، ولقولهم: **وقذه يقذه**، و لم أسمع وقظه، ولا موقوظة فالذّال أعمّ تصرّفاً فلذلك قضينا بأنّها الأصل".[110]

---

(107) دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 325، والأصوات اللّغويّة، لعبد القادر عبد الجليل، ص: 286، والأصوات اللغويّة لإبراهيم أنيس، ص: 184-185.

(108) التطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 28، نقلا عن المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، لابن هشام اللخمي، ص: 34.

(109) الآية 3 من المائدة.

(110) سرّ صناعة الإعراب، ص: 228/1.

والملاحظ أنّ الصّوتيّن الفاعلين (**ر، ق**) قد نفذ تأثيرهما في مجاوريهما (**س، ذ**) على الرّغم من وجود فاصل بينهما تمثّل في الألف من الكلمة الأولى والياء في الكلمة الثّانيّة.[111]

2- المماثلة الرجعيّة أو المدبرة:

وفيها يتّجه تيار التّأثير من الصّوت الثّاني (اللاّحق) إلى مجاوره السّابق له.[112] ويستحضر الدّارسون ههنا طائفة من الكلمات قصد التّمثيل لمسائل هذا الضّرب من التّماثل. والملاحظ في هذه العيّنة من الألفاظ المتداولة بينهم أنّ بعضها مقتبس من بحث القدامى لجزئيّات ظاهرة الإدغام، وبعضها الآخر جيء به من اللّهجات العربيّة قديمها وحديثها.[113]

فمن نماذجهم المأخوذة من تناول قدامى النّحاة اللّغويّين نذكر ما يحدث في بناءي (تفعّل، وتفاعل)، إذ تتأثّر التّاء فيهما بعد تسكينها تخفيفاً بفاء الفعل في صيغة المضارع، ثمّ تطّرد في الماضي في مثل: **يتذكّر ويتشاقل**. فقد توالت التّاء والذّال في الكلمة الأولى، والتّاء والثاء في الكلمة الثّانية، وهي من الأصوات المتقاربة مخرجاً التي يستثقل نطقها متتابعة. وتنتهج العربيّة سبيلاً معيّناً في تجاوز هذه المعضلة النّطقيّة، وذلك بتسكين التّاء تخفيفاً لها حتى تتّصل بمقاربها اتّصالاً مباشرًا، ثمّ تتنازل التّاء في الكلمة الأولى عن همسها وشدّتها، وتتجرّد في الثّانية من شدّتها لصالح مماسّيها المؤثّرين اللّذين يحتلان في الكلمتين بداية مقطع في حين تمثّل التّاء في كلتيهما نهاية مقطع، وهي على حدّ قول فندريس خائرة القوّة من حيث هي نهاية، وعرضة لتيار التّأثير الوافد عليها من مجاورها القويّ.[114]

---

(111) ينظر: التطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 2728.

(112) دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 325 ودروس في علم أصوات العربيّة، ص: 53-54، وأسس علم اللغة، ص: 147 والتطور النّحوي للغة العربيّة، ص: 29.

(113) ينظر: الكتاب، ص: 4/474-475 والتطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 29.

(114) ينظر: اللّغة لفندريس، ص: 88 ونظريّة اللّغة والجمال في النقد العربي، ص: 26.

وتتدرّج التّاء في اللّفظتين بحكم هذا الإجراء في مسار تماثليّ ينتهي بفنائها في ما بعدها فناءً تمامًا، لتصبح الصّيغتان كما يلي: **يذّكّر ويثّاقل**، ثمّ تجري العرب ذلك على الماضي فتقول: **اذّكّر واثّاقل**.[115] ويمكن إبراز التّغيّرات الصّوتيّة التي مرّت بها الكلمتان في اتجاههما نحو التّماثل المدبر، وذلك بكتابتهما على الشّكل الآتي:

ذكر←مضارع تفعّل منه: يَتَذَكَّرُ← يَتْذَكّرُ← يَدْذَكَّرُ← يَذْذَكَرُ← يَذَّكَّرُ←الماضي منه: اذَّكَّرَ.

ثقُلَ←مضارع تفاعل منه: يَتَثَاقَلُ← يَتْثاقَلُ← يَثْثاقَلُ← يَثَّاقَلُ← والماضي منه: اثَّاقَلَ.

ومن الأمثلة التي أوردها الدّارسون المحدثون اقتباساً من اللّهجات العربيّة نذكر ما نقلوه عن قدامى النّحاة واللّغويّين في كلمة **وتد**. فقد نصّوا على أنّ الأصل وتدٌ، وهو الاستخدام الحجازيّ الجيّد، غير أنّ بني تميم يؤثرون تسكين التّاء وإدغامها في الدّال،[116] ومستندهم الصّوتيّ فيما ذهبوا إليه وقوعها في وسط مجهور مماسة لمجانسها. والعربيّة عموماً تستثقل الجمع بين المتجانسين وبخاصّة إذا كان الأوّل منهما ساكناً. والأرجح ههنا أن تتنازل التّاء عن همسها خضوعًا لتأثير الدّال المجهور، فتبدل إلى صوت مثله، ثمّ تدغم فيه درءًا لثقل المتجانسين واختزالاً في الجهد المبذول.[117]

وممّا ساقه أيضاً الصّوتيّون المحدثون شواهد على التّأثر التّماثليّ في مساقه المدبر من العاميّات العربيّة المعاصرة نذكر ما نقله أحد الدّارسين من أنّ صور التّخاطب اليوميّ في مصر ظلّت محتفظة بالتّطور الذي أصاب صيغتي (تفعّل وتفاعل) في منحاهما الرّجعيّ وذلك كما يبدو في قولهم: **اسّرّعْ، اصّوّرْ، واطّوّعْ،**

---

(115) التطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 29 والأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 288.
(116) ينظر الكتاب، ص: 481/4 والجمل، الزجاجي، ص: 280.
(117) ينظر: التطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 31.

وفلان اطّاولْ على فلان، واسّاهَلْ معاه، واصّالحوا، مشيراً إلى أنّ الصّيغ الأصليّة قد اختفت من الاستخدام و لم يبق لها أثر على ألسنة المصريّين، فلا يقال عندهم: **تسرّع، وتصوّر، وتطوّع، ولا تطاول وتساهل وتصالح**.[118]

والملاحظ في هذه النّماذج أنّ خطّ التّأثير فيها يتّجه من الصّوت الثّاني، أي من فاء الفعل، نحو الصّوت الأوّل المتمثّل في تائه التي تبدل بعد تسكينها صوتاً من جنس مماسّها، ثمّ تفنى فيه فناءً كلّياً تيسيراً للنّطق واقتصاراً على الحدّ الأدنى من الجهد المطلوب بذله في عمليّة إنتاج هذا الصّوت.[119]

وعلى غرار صنيعهم في التّماثل التّقدمي، يمضي الصّوتيّون المحدثون كذلك في تفريع التّماثل المدبر إلى تامّ وجزئيّ اعتماداً على درجة التّأثر بين الصّوتيّن المتجاورين.[120] أمّا التّماثل التّامّ في حالة الإدبار فقد تحدّثنا عنه أثناء عرضنا لأمثلة (تفعّل وتفاعل). وأمّا التّماثل الجزئيّ، فهو الذي يدعو فيه الصّوت التّالي سابقاً عليه إلى الإدناء منه صفة دون أن يبلغ بهما التّقارب درجة الاتحاد، وذلك قصد إزالة ما بينهما من تنافر. ويلاحظ في الأمثلة التي جاء بها هؤلاء الدّارسون شواهد على هذا النّوع من التّماثل أنّ التّأثير فيها ينطلق من الصّوت اللاّحق باتّجاه مجاوره السّابق عليه دون أن يكون بينهما فاصل على شاكلة الصّاد السّاكنة التي تحوّلت في بعض اللّهجات العربيّة القديمة إلى زاي استجابة لتأثير الدّال المماسّة لها، وذلك بغرض تحقيق توافق بينهما في الجهر كما يبدوا في قولهم: **يزدق** في يصدق، و**المزدغة** في المصدغة. فقد أثّرت الدّال بموقعها وجهرها في الصّاد المهموسة التي شغلت نهاية المقطع، فأبدلتها إلى مجانسها المؤاخي للدّال في الجهر وهو الزّاي.[121] ومن قبيل هذا أيضاً قول العامّة: فلان **يسحف** بدلاً من يزحف، وذلك بتنازل

---

(118) التّطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 30.

(119) ينظر: مجلة التراث العربيّ، العددان: 15 و 16، ص: 260.

(120) ينظر: التطور النحوي للغة العربيّة، ص: 29 ودروس في علم أصوات العربيّة، ص: 53-54 والمنهج الصّوتيّ للبنية العربية، ص: 210-211 والأصوات اللغويّة لإبراهيم أنيس، ص: 184-186 وعلم الصّرف الصّوتيّ، ص: 146-147 التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص: 69-71.

(121) ينظر: التطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 34 ومناهج البحث في اللغة، ص: 155.

الزّاي في نهاية المقطع الأوّل عن همسها لصالح الحاء التي احتلّت صدارة المقطّع الثّاني، بأن أصبحت سيناً، وهي النّظير المهموس للزّاي المناسب للحاء.[122]

وقد ينفذ تأثير الصّوت الثّاني في مجاوره المتقدّم عليه مع وجود فاصل بينهما. ومن ذلك تأثر الصّاد بالرّاء بعدها مع وجود الحركة عازلة بينهما في نحو: **زراط** بدل صراط، فأبدلت زايا لتتناسب والرّاء جهراً. وزعم أحد الدّارسين أنّ الزّاي ههنا لفظت مفخّمة، غير أنّ افتقار الخطّ العربيّ إلى رمز ضابط للزّاي في حالة التّفخيم جعل القدامى يكتبونها برمز المرقّقة.[122]

ومن نماذج هذا التّأثر ما أورده ابن هشام اللّخمي من أنّ أهل الأندلس والمغرب في القرن السّادس الهجريّ كانوا يبدلون السّين من (سرداب) زايا، أي **زرداب** تحقيقاً للانسجام بين الصّوتيّن، وتعميماً لصفة الجهر في كامل الصّيغة.[122]

والنّاظر في هذه الأمثلة التي جاء بها الصّوتيّون المحدثون دلائل على وجود هذا النّوع من التّأثر في العربيّة، هي في عمومها تلك الأمثلة التي أوردها قدامى النّحاة واللّغويّين في معالجتهم هذا الضّرب من التّغيّر الذي دعا إليه النّظامان الصّوتيّ والصّرفيّ في العربيّة.

وبعد هذا التّفصيل لظاهرة المماثلة كما هي في منهج الصّوتيّين المحدثين، نعود لنتناول مساهمة القدامى مشيرين إلى أنّ حدود المماثلة، كما هي في معالجة سيبويه والفرّاء في القرن الثّالث وبعدهما ابن جني وعبد القاهر الجرجاني في القرنين الرّابع والخامس لا تبتعد كثيراً عن تلك التي قيّد بها الدّارسون المحدثون هذه الظّاهرة.

والثّابت لدى الدّارسين القدامى أنّهم لم يعالجوا مسائل هذه الظّاهرة معالجة شاملة مستقلّة في ضوء منهج واضح المعالم، بل كانت جزئيّاتها موزّعة على أبواب متفرّقة وبتسميّات متباينة، منها ما كان مبثوتاً ضمن بحثهم لظواهر الإعلال،

---

(122) ينظر: التطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 35.

والإبدال، والإدغام، والإتباع، و التّفخيم، والإمالة بالإضافة إلى غيرها من المسائل الأخرى التي تخلّلت دراساتهم العامّة في علمي النّحو والصّرف.

والهدف الذي نتوخى تحقيقه ههنا هو جمع هذه الجهود الرّائدة التي عرفها البحث اللّغويّ عند العرب في وقت مبكّر، ثمّ تقديمها في ضوء المنهج الحديث الذي يضمن لها شموليتها ويحقّق لها استقلالها.

والظّاهر من وصف القدامى لتلك الاختلالات التّركيبيّة التي تنتاب التّجمعات الصّوتيّة في معرض جنوحها نحو الانسجام أنّها لم تقتصر على جنس الصّوامت فحسب بل قد تعتري الصّوائت في تتابعها، ثمّ يعمل النّظام الصّوتيّ في معالجته مثل هذه المعضلات النّطقيّة على حمل هذه الأصوات المتنافرة على التّوافق والاستقرار متّخذاً من التّماثل أو التّقريب سبيلاً لتحقيق ذلك. كما سيتّضح في عرضنا لمسائل المماثلة عند قدامى النّحاة واللّغويّين بقسميها الخاصّ بالصّوامت، وكذا صنوه المتعلّق بالصّوائت.

أولاً: المماثلة بين الصّوامت:

تتفاعل الأصوات في رحلتها التّواصليّة داخل الوحدات اللّغويّة، حين يلفظ المتكلم بأصوات لغته لفظاً عفوياً لا تصنّع فيه،[123] وهنا يهبّ تيار التّأثير على الأصوات ليدفع ببعضها نحو التّجاذب أو التّنافر. وذلك امتثالاً لما تمليه أنظمتها اللّغويّة.

وتختلف الأصوات في درجات صمودها للتّأثير الذي يلحقها من مجاورتها لغيرها، فمنها القوّي المقاوم ومنها الضّعيف المتهاوي، ومنها ما يصمد في وجه آثار التّأثير، ومنها ما يستسلم لها بسرعة.[124] وتتميّز حركة التّأثير التي تنتاب الأصوات في تيار الكلام بطابع الشّموليّة، فهي تعمّ كلّ اللّغات على حدّ قول فندريس الذي رأى أنّها تحدث "نتيجة اتّجاهات طبيعيّة فسيولوجيّة ونفسيّه معاً".[124] وضالّة

---

(123) الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 179.

(124) اللّغة لفندريس، ص: 90.

المتكلّم من كلّ هذا، الاستقرار على استخدام تتحقّق فيه السّهولة واليسر في النّطق، والاقتصار على الحدّ الأدنى من الجهد المطلوب بذله في عمليّة الإنتاج الصّوتيّ.[125]

وتعدّ المماثلة إحدى الرّكائز التي تستند إليها اللّغة في بلوغ ذلك المطلب، فهي قوّة صوتيّة تضعها ــ أي اللّغة ــ بين يدي نظاميها الصّوتيّ والصّرفيّ لتسخيرها عند الحاجة.[126] وهي تسري في العربيّة كما في غيرها من اللّغات على الصّوائت والصّوامت معاً، غير أنّ الثّانيّة تختلف في معرض نزوعها نحو التّماثل في درجة الاستجابة لتلك التّأثيرات المسلّطة عليها من مجاورها السّابق عليها أو اللاحق بها. فمن الصّوامت ما يخضع للتّأثير الوافد عليه بشكل سريع، ممّا يفضي به حثيثاً نحو الاندماج الكلّيّ أو الجزئيّ في غيره، ومنها ما يتميّز بنوع من الاستقرار والثّبات، فلا يستجيب لهذا التّأثير.[127]

وقد تصدى النّحاة واللّغويّون العرب القدامى لهذا التّأثير بنوعيه سواء كان ممتدّاً من الصّوت الأوّل نحو مماسّه الذي يليه، أو كان مسلّطاً من الثّاني باتجاه مجاوره السّابق عليه، وذكروا لذلك أمثلة كثيرة تضمّنتها معالجتهم لظواهر الإبدال والإدغام والإعلال وغيرها، إذ من المعروف أنّ الصّوت عند ولوجه التّركيب لا يحتفظ بخصائصه التي كانت له في حالة الانفراد والتّجرّد، وذلك نتيجة ما يهبّ عليه من تيارات التّأثير التي تتولّد من تفاعل الأصوات، وهي في مهبّ البّحث عن وضع يضمن لها الاستقرار والانسجام. وقد يفضي هذا المسلك إلى تنازل الضّعيف من هذه الأصوات عن بعض صفاته أو خصائصه التي كان يملكها أو يتّصف بها لحظة كونه منفرداً معزولاً عن التّركيب.[128]

---

(125) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الرّائد العربي بيروت لبنان، ط3، 1986، ص: 175.

(126) علم الصّرف الصّوتيّ، ص: 38.

(127) الأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 283.

(128) ينظر: علم الأصوات اللّغويّة الفونتيكا، عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت لبنان، ط1، 1992، ص: 7- 8.

فإذا كان مسار التّأثير ينطلق من الصّوت الأوّل نحو الثّاني، فقد اعتاد الدّارسون المحدثون على نعته بالتّماثل التّقدميّ أو المقبل. وقد حشد له المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين طائفة من الأمثلة وردت لديهم موزّعة على أبحاث متفرقة نذكر طرفاً منها ممّا أوردوه أثناء معالجتهم ظاهرة الإبدال. وذلك حين تناولوا صيغ (الافتعال) ممّا فاؤه صوت مطبق، أو دال، أو ذال، أو زاي. ففي (افتعل) الذي فاؤه صاد، أو ضاد، أو طاء، أو ظاء نذكر: **اصطبر، واضطرب، واطّلع، واظطلم** وما تصرف منها. وإذا كان الصّوغ القياسيّ من هذا الوزن في العربيّة يفرض الأبنيّة الآتية **اصتبر، واضترب، وطتلع، واضتلم**،[129] فإنّ ذوق العرب ونظامها الصّوتيّ يأبيان نسقاً صوتيًا يتوالى فيه صوتان قد تقاربا مخرجاً واختلفا صفةً، وهنا تعمل العربيّة على رأب هذا التّصدّع وتجاوز ذاك التّنافر بين المتماسين بجعل فاء الافتعال تأثر في تائه، فتقضي بإبدالها صوتاً يقترب منها مخرجاً وصفةً، فكانت النّتيجة أن أصبحت التّاء طاءً استجابة لتأثير الفاء الذي هو صوت مطبق مفخم مستعل يعمل فيه اللّسان صعوداً، وهي عين الخواصّ التي يحملها صوت الطّاء، وبهذا الإجراء تحقّق الانسجام بين فاء الافتعال وتائه. ويمكن إيضاح ذلك أكثر بكتابة هذه الكلمات بطريقة تبرز المراحل التي تدرّجت فيها إلى أن استقرّت على الأبنيّة التي يألفها الذّوق العربيّ ويعضدها نظاماها الصّوتيّ الصّرفيّ.

الأصل الثلاثي	الميزان	الصيغة الأصلية المطابقة للميزان	المركب الصّوتيّ المشكل أو المتصدع	الصّوت البديل	الصيغة المتحوّل إليها
صبر	افتعل	اصتبر	ص/ت	ط	اصطبر
ضرب	=	اضترب	ض/ت	ط	اضطرب

(129) ينظر: الكتاب، ص: 467/4-469 ومعاني القرآن للفراء، ص: 215/1-216 والمنصّف، ص: 324/2 والمقتضب، ص: 174/1 وما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص: 70-71.

طلع	=	اطتلع	ط/ت	ط	اطّلع، والإدغام جاء ههنا التقاطاً لا قصداً
ظلم	=	اظتلم	ظ/ت	ط	اظطلم

وقد علّل سيبويه هذا السّلوك الذي أقدمت عليه العرب، أي إبدال التّاء طاءً متخذاً من صيغة (مفتعل) من **صبر** سبيلاً إلى ذلك، فرأى أنّهم "أبدلوا مكانها* أشبه الحروف بالصّاد، وهي الطاء، ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف، وليكون عملهم من وجه واحد".[130]

كما نسجل النّظرة نفسها عند الفرّاء، فقد احتجّ هو الآخر لهذا الاستخدام في العربيّة بلفظة **اصّعط** لإثبات رأيه، فقال: "سمعت بعض بني عقيل يقول: عليك بأبوال الظباء، فاصّعطها فإنّها شفاءٍ للطّحل، فغلّب الصّاد على التّاء، وتاء الافتعال تصير مع الصّاد والضّاد طاءً، كذلك الفصيح من الكلام"،[131] ثمّ مضى في إيراد الأمثلة الفصيحة من القرآن وكلام العرب لتعضيد ما ذهب إليه.[132]

وللفرّاء تعليل آخر من منظور مخالف يميط فيه عن مسوغ العرب في إبدالها تاء الافتعال طاءً عند مجاورتها لصوت من المجموعة المطبقة، يتجلى هذا في قوله: "إنّ تاء افتعل إذا كان فاء الفعل من حروف الإطباق، إنّما قلبت طاءً، لأنّ التّاء حرف أخرس** لا يخرج له صوت، إذا بلوت ذلك وجدته فكرهوا إدغام مصوت** في حرف أخرس، فلمّا فاتهم الإدغام وجدوا الطّاء معتدلة في المخرج بين التّاء والصّاد، لتكون غير ذاهبة بواحد من الحرفين".[133]

---

* أي تاء مفتعل.

[130] الكتاب، ص: 467/4.

[131] معاني القرآن، ص: 216/1.

[132] نفسه، ص: 215/1-216.

** الأخرس والمصوت مصطلحان أطلقهما الفرّاء قاصدًا بالأول الصّوت الشّديد، وبالثاني الصّوت الرخو.

[133] ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص: 63.

وقد ردّ أبو سعيد السّيرافي تعليل الفرّاء واصفاً إياه بالخطإ، ومنتصراً في الوقت ذاته لما قرّره سيبويه فقال: "هذا كلام غير صحيح، لأنّ التّاء إنّما صار أخرس، لأنّه يلزم مكانه ولا يجري فيه الصّوت، والطّاء مثله في الشّدّة، أو أشدّ منه، وكذلك الدّال، وهما في الخرس مثل التّاء، لأنّ الطّاء والدّال يلزمان مكانهما ولا يجري فيهما الصّوت إذا قلت: **إطْ، وإدْ**، كما لا يجري في قولك: **إتْ**، فإن كان إنّما أزيل التّاء للخرس فلا ينبغي أن يُجعل مكانه حرفٌ مثله في الخرس، وقال سيبويه: إنّما أتوا بالطاء مكان التّاء مع حروف الإطباق التي هي الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء، لأنّ الطّاء من حروف الإطباق، وهي من مخرج التّاء فجعلوها مكان التّاء لموافقتها حروف الإطباق".[133]

وقد سلك كلّ من أبي عثمان المازني والمبرّد مسلك سيبويه في تعليلهما مماثلة العرب بين فاء الافتعال وتائه، حين تكون الأولى صوتاً من المجموعة المطبقة، واصفين صنيعهما بالكلام الصّحيح والفصيح.[134]

ومن نماذج التّماثل الجزئيّ المقبل عند قدامى النّحاة واللّغويّين نسوق ما أوردوه من ألفاظ صيغت على (افتعل) ممّا فاؤه ذالٌ أو زاي نحو: **اذدخر يذدخر اذدخارًا** فهو **مذدخرٌ**، **وازدلف يزدلف ازدلافاً** فهو **مزدلف**، وما إلى ذلك من الصّيغ الشّبيهة بهما.[135] فقد توالى في البناء الأصليّ لهذه الصّيغ صوتان أحدهما مجهور يعقبه آخر مهموس، وهما متقاربان مخرجاً، ممّا أدى إلى تشكّل نسق صوتيّ ينفر منه الذّوق العربيّ الذي يميل نحو اطّراد الأصوات المجهورة لما تتميّز به من قوّة في الرّنين وعلوّ في درجة السّماع.[136]

---

(134) ينظر: المنصّف، ص: 224/2 والمقتضب، ص: 174/1.

(135) ينظر: معاني القرآن للفراء، ص: 215/1 و106/3 و معاني القرآن للأخفش، ص: 366/2 والكتاب، ص: 467/4 و469 والمنصّف، ص: 330/2 والمقتضب، ص: 174.

(136) ينظر: التطور التاريخي، إبراهيم السّامرائي، ص: 109 والأصوات اللغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 21.

وتحقيقاً لما يمليه النّظام الصّوتيّ ههنا تغلّب العربيّة فاء الافتعال على تائه، ثمّ تقضي بإبدال الثّانية صوتاً من مخرجها، وهو الدّال، ليتناسب مع الذّال والزّاي جهراً.[137]

وقد علّق سيبويه على هذا الاستخدام، فقال: العرب "تبدل للذّال من مكان التّاء أشبه الحروف بها ... ليكون الإدغام في حرف مثله في الجهر".[138] والتّعليل نفسه ردّده سيبويه حين احتجّ لإبدال التّاء دالاً عند مجاورتها الزّاي في (افتعل)، فقال: "والزّاي تبدل لها مكان التّاء دالاً، وذلك قولهم: "**مزدان** في مزتان، لأنّه ليس أشبه بالزّاي من موضعها من الدّال، وهي مجهورة مثلها وليست مطبقة، كما أنّها ليست مطبقة".[139]

وتطرّق الفرّاء لإبدال العرب الدّال من التّاء في الافتعال، وذلك في معرض مناقشته بعض آي القرآن التي اشتملت على كلمات من هذا الوزن مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ﴾،[140] ثمّ نصّ على أنّ "**ازدجر** افتعل من زجرت، وإذا كان الحرف أوّله زاي صارت تاء الافتعال فيه دالاً"،[141] ثمّ يمضي مقرّراً صواب ما جنحت إليه العرب في اختيارها، إلى أن يقول منبّهاً "ولا تنكرنّ اختيارهم الحرف بين الحرفين، فقد جعلوا الدّال عدلاً بين التّاء والزّاي".[142]

وعرض أبو الحسن الأخفش ـــ هو الآخر ـــ لإيثار العرب المماثلة بين الذّال والتّاء في الافتعال مقرّراً أنّ مسوّغها يرجع إلى التّباين الوصفيّ بين تاء الافتعال وفائه. وقد اتّخذ من لفظة **اذدكر** عيّنة لإبداء رأيه في تلك التّقلّبات الصّوتيّة التي يتدرّج فيها هذا البناء في سياق صيرورته نحو التّماثل والتّوافق، فنصّ على أنّ أصل هذه الكلمة "**اذتكر**، ولكن اجتمعا في كلمة واحدة ومخرجاهما متقاربان، وأرادوا

---

(137) مدرسة الكوفة، ص: 175-176.
(138) الكتاب، ص: 469/4.
(139) نفسه، ص: 467/4-468.
(140) الآية 9 من القمر.
(141) معاني القرآن، ص:106/3.
(142) نفسه، ص: 216/1.

أن يدغموا، والأوّل حرف مجهور، وإنّما يدخل الأوّل في الآخر، والآخر مهموس، فكرهوا أن يذهب منه الجهر فجعلوا في موضع التّاء حرفاً من موضعها مجهوراً، وهو الدّال، لأنّ الحرف الذي قبلها مجهور".[143] وبتعميم الجهر بينهما توافق الصّوتان وخفّ النّطق بهما.

وإلى هذا جنح أبو عثمان المازني وابن قتيبة والمبرّد في تعليلهم إبدال الدّال من التّاء في (افتعل) ممّا فاؤه ذال أو زاي، وذلك إرادة التّماثل والتّوافق بين المتماسّين.[144]

ومن قبيل المماثلة الجزئيّة في حال الإقبال أيضاً نذكر ما أورده قدامى النّحاة واللّغويّين من إبدال لتاء الافتعال دالاً عند مجاورتها الجيم الواقعة فاءً كما في نطق بعض الأعراب لكلمات نحو: **اجتمعوا، واجتزّ، واجترأ**. فقد مال هؤلاء إلى تقريب التّاء من الجيم بإبدالها دالاً لتنسجم وما قبلها جهراً، فقالوا: **اجدمعوا، واجدزّ، وجدرأ**. غير أنّ هذا الإبدال يبقى محصوراً في النّطق ولا يتعدّاه إلى الرّسم. وقد علّق سيبويه على اختيارهم هذا، فرأى أنّهم قرّبوا التّاء من الجيم "في افتعلوا حين قالوا اجدمعوا، أي اجتمعوا، واجدرؤوا، يريد اجترؤوا ... ليكون العمل من وجه واحد".[145]

ونصّ ابن جنّي على أنّ هذا الإبدال سماعيّ غير منقاس يُقتصر فيه على ما وصلنا من العرب، فلا يقال: في اجترأ: **اجدرأ**، ولا في اجترح: **اجدرح**.[146]

وشبيه بهذه المماثلة قول ناس من العرب: **يجذو** في يجثو، و**تلعذم** في تلعثم، إذ آثروا إبدال الثّاء ذالاً استجابة لتأثير الجيم والعين قبلهما، وذلك إرادة تعميم صفة الجهر بين المتماسّين تخفيفاً للنّطق وتسهيلاً له.[147]

---

(143) معاني القرآن، ص: 366/2.
(144) ينظر المنصّف، ص: 330/2 و تأويل مشكل القرآن،ص: 33 و ما بعدها والمقتضب، ص: 174/1.
(145) الكتاب، ص:479/4.
(146) ينظر: سر صناعة الإعراب،ص:187/1.
(147) كتاب الإبدال، يعقوب بن السكّيت، تقديم وتحقيق حسين محمّد شرف، مراجعة علي النّجدي ناصف، ص: 108 وسر صناعة الإعراب، ص: 189/1-190.

كما يدخل ضمن هذا النّوع ما نقله أبو الطّيب اللّغويّ من أنّ بعض العرب يقولون للرّجل الدنيء: **جبز** في جبس، ولكلّ ما ارتفع: **نشس** في نشز. فقد راموا في الكلمة الأولى تعميم الجهر، ومن ثمّ جعلوا الباء تؤثر في السّين لتبدلها إلى مجانسها المناظر للباء في الجهر، وهو صوت الزّاي. وآثروا في اللّفظة الثّانية الهمس، ومن ثمّ مالوا إلى تغليب الشّين على الزّاي التي قضت بإبدالها إلى نظيرها المهموس المناسب للشّين وهو السّين.[148]

ومن صور هذا التّماثل النّاقص في مساقه الجزئيّ التّقدّمي نذكر كذلك ما أورده سيبويه من معاملة بعض العرب لتاء الفاعل معاملتهم لتاء الافتعال حين تكون لام الفعل صوتاً مطبقاً، إذ قال: "شبّه بعض العرب ممن تُرضى عربيّته هذه الحروف الأربعة: الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء في فعلت بهنّ في افتعل ... وذلك قولهم: فحصط برجلي، وحصط عنه".[149] والملاحظ في هذا الاستخدام أنّ الصّوت المطبق لسطوه ونفوذه يؤثّر فيما يليه، فيبدله إلى نظيره المنسجم معه. وضالّة العربيّ من المماثلة بين اللام والتّاء في (فعلتُ) تحقيق التّوافق والانسجام بين المتجاورين، وذلك بعمل اللّسان في ضرب واحد من الأصوات، وفي اتّجاه واحد هو العلوّ، لما في ذلك من يسر واقتصاد في الجهد المبذول.[150]

وممّا يمكن إدراجه ضمن هذا الضّرب من التّماثل نورد كذلك ما نقله سيبويه عن بعض العرب، إذ سمعهم يقولون في يستطيع: **يستيع**، ثمّ ذهب في احتجاجه لصنيعهم إلى أنّهم تركوا ما في هذا البناء من الزّيادة على نحو تخلّصهم منها في **تقيت**، ثمّ "أبدلوا التّاء مكان الطّاء ليكون ما بعد السّين مهموساً مثلها، كما قالوا: ازدان ليكون ما بعده مجهوراً، فأبدلوا من موضعها أشبه الحروف بالسّين، فأبدلوها مكانها كما تبدل هي مكانها في الإطباق".[151] فقد أثّرت السّين

---

(148) ينظر: الإبدال، لأبي الطّيب اللّغويّ، ص: 118/2.
(149) الكتاب، ص: 471/4 و المنصّف، ص: 332/2 وسرّ صناعة الإعراب، ص: 219/1 .
(150) ينظر: الكتاب، ص: 478/4 و والأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 289.
(151) الكتاب، ص: 484/4.

بما فيها من الصّفير والهمس في الطّاء المجهورة، كما هي في النّطق العربيّ القديم فقضت بإبدالها تاءً، وهي النّظير المجانس للطّاء والمناسب للسّين من حيث الهمس.

والملاحظ فيما سقناه من أمثلة أنّها تنضوي ضمن ما دعاه الصّوتيّون المحدثون بالمماثلة التّقدّميّة في إطارها الجزئيّ المتّصل، وهي تقريب لا يفقد معه الصّوت المتأثر كيانه، بل يكتفي بالتّنازل عن بعض صفاته قصد الانسجام والتّوافق مع مماسّه. فقد يتخلى صوت عن انفتاحه وترقيقه ليصبح مطبقاً مفخّماً استجابة لتأثير مجاوره السّابق عليه، وذلك على نحو ما رأينا في بناءي (افتعل) و (فعلت) حين تكون الفاء في البناء الأوّل واللام في الثّاني صوتاً مطبقاً، فإنّهما يدعوان التّاء في البناءين إلى التّماثل معهما بإبدالها صوتاً من المجموعة نفسها.

كما ينقلب المهموس إلى مجهور، أو المجهور إلى مهموس تلبية لما يمليه الذّوق والنّظام الصّوتيّ في اللّغة العربيّة اللّذان يدفعان الصّوت المجهور أو المهموس حسب السّياق إلى التأثير في نقيضه الموالي له، فيبدله صوتاً يتجانس معه صفة على نحو ما يحدث في (افتعل) حين تكون الفاء ذالاً أو زاياً أو جيماً، فإنّ التّاء في هذا البناء ومع هذه الأصوات تبدل دالاً. وشبيه بهذا ما يقع عند تقدّم المهموس على نقيضه في منطوق بعض العرب فيدعوه إلى التّنازل عن صفة الجهر، ومن ثمّ التّماثل معه إرضاء لمتطلّبات الذّوق العربيّ وما يستحسنه في مثل هذه الأنساق.

ونشير، ههنا، إلى أنّ ما أوردناه من نماذج للمماثلة الجزئيّة في مسربها التّقدمي إنّما وقعت في حال الاتّصال المباشر بين المتجاورين دون أن يكون بينهما عازل صامت أو صائت.

وقد يمتدّ تأثير الصّوت السّابق في ملاحقه مع وجود عازل بينهما غالباً ما يكون صائتاً قصيراً. وقد اعتاد الصّوتيّون المحدثون على نعت هذا النّوع من التّأثير "بالتّماثل المقبل النّاقص" في حال الانفصال،[152] وفيه يكتفي الصّوت السّابق بخلع

(152) ينظر: علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تعريب عبد الصّبور شاهين، ص: 142 ودراسات في فقه اللّغة، محمّد الأنطاكي، دار الشّرق العربي، بيروت لبنان، الطّبعة الرّابعة، د.ت، ص: 213.

صفة من صفاته على مجاوره الذي يختلف عنه في ذلك تحقيقاً للانسجام والتّوافق بينهما. إذ من الثّابت، أنّ الذّوق العربيّ يستثقل الانتقال من المجهور إلى المهموس، لأنّ إنتاجهما على هذا النّسق يكلّف جهداً مضنيّاً، وهنا تسعى العربيّة إلى جهر الصّوت الثّاني، أو همس الأوّل بغرض توحيد عمل اللّسان تخفيفاً للنّطق وتسهيلاً له.(153)

ويذكر الدّارسون القدامى في هذا الصّدد طائفة من الأمثلة يهمّنا منها ما كان فيه التّأثير متّجهاً من الصّوت الأوّل نحو الثّاني. ومن ذلك ما أورده ابن السّكيت (ت 244هـ) نقلاً عن شيوخه أنّ بعض العرب يبدلون الثّاء المهموسة ذالاً استجابة لتأثير صوت مجهور قبلها، مثل قولهم: **يلوذ** في يلوث، **وجذوت** في جثوت، **وجذوة** في جثوة.(154) فقد استثقل العربيّ ههنا الخروج من الجهر إلى الهمس، فعمل على إلحاق الثّاني بالأوّل صفة تعميماً للجهر، ولم يعبأ بما بينهما من حواجز لتحقيق نوع من التّناسب بينهما، وتذليل النّطق وتيسيره.

ومن قبيل هذه الأمثلة أيضاً قول ناس من العرب: **هرد** الثّوب في هرته،(155) وقول غيرهم: **مهراز** في مهراس،(156) إذ أثّرت الرّاء المجهورة في التّاء والسّين المهموستين، فقضت بإبدالهما إلى مجانسيهما المناسبين للرّاء جهراً وهما الدّال والزّاي. ويشير ابن هشام اللّخمي إلى أنّ الاستخدام الثّاني كان جارياً على ألسنة الأندلسيين.(156)

ومن صور هذا التّماثل كذلك تأثير القاف، بما فيها من الاستعلاء والتّفخيم، في الذّال التي قاسمتها التّركيب في نحو **وقيذ**، فأبدلتها صوتاً من مخرجها يلتقي

---

(153) ينظر: دراسات في فقه اللّغة، محمّد الأنطاكي، ص: 212.

(154) ينظر:الإبدال لابن السّكيت،ص: 108 و سر صناعة الإعراب،ص: 189/1. ويلوث بالشّيء ويلوذ به إذا استتر واحتصن به. ينظر: القاموس المحيط،(لوث ولوذ)،ص:485/1. وجذوت وجثوت: إذا قمت على أطراف أصابعك. ينظر: لسان العرب، مادة (جذو)، ص: 136/14.

(155) ينظر : المزهر، ص: 474/1.

(156) التّطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص:28 نقلاً عن المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان لابن هشام اللّخمي، ص: 34.

والقاف استعلاء وتفخيماً وهو الظّاء.[157] وقد ردّ سيبويه مسوّغ هذا الإبدال إلى كون الظّاء والذّال يشتركان في المخرج والجهر والرّخاوة، كما تتّفق القاف والظّاء في أنّ اللّسان يعمل معهما في مستوى واحد، وهو التّصعّد.[158]

ويرى ابن جنّي أنّ "القياس أن تكون الظّاء بدلاً من الذّال، لقولـــه عزّ اسمه: ﴿وَالمَوْقوذَةُ﴾.[159] بالذّال، ولقولهم: وقذه يقذه، ولم أسمع وقظه، ولا موقوظة، فالذّال أعمّ تصرّفاً، فلذلك قضينا بأنّها الأصل".[160]

ومن المعروف أنّ اللّغة العربيّة تتّجه في الغالب إلى تخليص أنساقها الصّوتيّة من الثّقل وعسر النّطق بالتماس ظاهرتي الإبدال والإدغام اللّتين تستخدمهما على نطاق واسع عند كلّ تفاعل صوتيّ يُنتجه الصّوغ القياسيّ أو نظامها الأصليّ في البناء الذي كثيراً ما يتعارض مع ما يقرّره الذّوق العربيّ، ويتطلّبه السّياق أو نظام الاستعمال.

إنّ أرحب مسلك تستثمر فيه اللّغة الظّاهرتين السّالفتين هو التّماثل بمنحييه التّقدمي والرّجعي غير أنّنا سنكتفي ههنا في هذا الموطن بإضاءة جوانب الأوّل على أن نؤجّل مسائل الثّاني إلى أن يؤول البحث إلى موضعه.

ونشير ههنا كذلك إلى أنّه قد تمّ فيما سلف التّطرّق إلى بعض أمثلة الإبدال التي توسّلت إليها العربيّة في معالجتها لبعض التّصدعات الصّوتيّة التي دبّت إلى كلماتها، وهي متّجهة في حركتها نحو الاستقرار صوب التّماثل التّقدميّ النّاقص. ويلاحظ في النّماذج التي ساقها المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين شواهد على هذا النّوع من التّأثر، أنّ بعض العرب قد يقف عند الدّرجة الأولى من سلّم التّماثل مرتضيّاً ما تحقّق منها من تناسب بين عناصر المركّب العسير، وهي خطوة يكتفي فيها الصّوت المتأثّر بالتّنازل عن صفة من صفاته لصالح مماسّه المؤثّر فيه على نحو ما

---

(157) ينظر: الإبدال، لابن السّكيت، ص: 144 و سرّ صناعة الإعراب، ص: 228/1.
(158) ينظر: الكتاب، ص: 481/4.
(159) الآية 3 من المائدة.
(160) سرّ صناعة الإعراب، ص: 228/1.

رأينا في بناءي (افتَعَلَ وفَعَلْتُ)، حين تكون الفاء في الأوّل واللاّم في الثّاني صاداً أو ضاداً أو ظاءً أو زاياً.

ونصّ الدّارسون القدامى على أنّ من العرب من لم يكتف بما تجسّد من الانسجام والتّوافق بين الأصوات المتنافرة في بابي (افتعل) و (فعلت) وغيرهما، بل راح يطلب مزيداً من التّسهيل وتذليل النّطق عملاً بمبدإ إيثار الأخف الذي "يقتضي ترك الأقل خفّة إلى الأكثر خفّة كلّما كان ذلك لا يؤدي إلى ظهور عيب في الكلام".[161]

وقد أفضت بهم المبالغة في تيسير النّطق، وابتغاء العمل من وجه واحد أن غلّب هؤلاء القوم الأوّل على الثّاني، ثمّ أبدلوه صوتاً من جنسه لتتحقّق المماثلة التّامة بينهما، ثمّ أجروا الإدغام بين المتلاصقين لفظاً وخطّاً.

والثّابت في الدّرس الصّوتيّ الحديث أنّ بعض الباحثين دأبوا على نعت هذا الوجه من التّقريب بين المتماسّين "**بالمماثلة التّامّة**"،[162] بينما مال غيرهم إلى وسمه "**بالمشابهة الكلّيّة**"، أو الإدغام عملاً بالمصطلح القديم الذي شاع استخدامه في الدّراستين الصّوتيّة والصّرفيّة القديمتين.[163]

وثمّة أمثلة في كتب المتقدّمين من النّحاة واللّغويّين لهذا النّوع من التّأثر الذي يتّجه من الأمام إلى الخلف داعياً الصّوت الثّاني إلى مماثلة الأوّل ثمّ الاندغام فيه. فقد أورد سيبويه في استثقال بعض العرب الجمع بين المتقاربين في بناء واحد ورأى أنّهم فرّوا إلى إبدال الثّاني صوتاً من جنس الأوّل استثقالاً للنّطق بهما معاً، فقال: "إذا كانت الحروف المتقاربة في حرف واحد، ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلاً واعتلالاً، كما كان المثلان إذ لم يكونا منفصلين أثقل".[164]

---

(161) حقيقة الإعلال والإعراب، ص: 70.
(162) أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي، ص: 231 و دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 325.
(163) التّطور النحوي للغة العربيّة، ص: 29 و الأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 287 و محاضرات في فقه اللّغة، زبير دراجي، ص: 75.
(164) الكتاب، ص: 467/4.

وقد مثّل سيبويه لذلك بطائفة من الكلمات صاغها على وزن (مفتعل) من الأبنية الآتية: **ثرد، وصبر، وزان، وسمع**، كما لاحظ أنّ العرب تتفاوت في نطقها من حيث التّخفيف، فمنهم من يرضى بأوّل انسجام يتحقّق بين الصّوتيّن المتنافرين في الصّيغة، ومنهم من يستمرّ في طلب السّهولة والاقتصاد في الجهد كلّما أسعفت اللّغة بذلك. يتجلى هـذا في وصف سيبويه لمعاملـة العرب لمنطـوق (مفتعل) من الأفعال المذكورة. فقـد نصّ على أنّ من العرب من يقول في مثْترد: **مثّرد** بحجّة أنّهما متقاربـان مهموسـان،[165] في حين استقر غيرهم على ما أملاه الميزان مستسيغين إيّاه مثلما يبدو في قوله: "وبعضهم يقول: مثترد، وهي عربيّة جيّدة".[165]

وأورد سيبويه أنّ من العرب من اكتفوا بأوّل انفراج صوتيّ حصل في نطق (مفتعل) من صبرت، إذ اقتنعوا بالدّرجة الأولى من سلم التّماثل في منحاه التّقدميّ، فـ "قالوا في مفتعل من صبرت: **مصطبر**"،[165] ومسـوغ هذا الاستخدام لديهم ـــ في نظر سيبويه ـــ أنّهم أرادوه حين تقارب الصّوتان مخرجاً، وهما في كلمة واحدة.[165] واستثقل ناس من العرب الجمع بين المطبقين لمؤونتهما على اللّسان، فقرّبوا الزّائد من الأصليّ أي أبدلوا الطّاء صاداً لتتحقّق المماثلة بين الصّوتيّن، ثمّ أمضوا الإدغام بينهما. ويتّضح هذا في قول سيبويه: "وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصّاد والطّاء، فلمّا امتنعت الصّاد أن تدخل في الطّاء قلبوا الطّاء صاداً فقالوا: **مصّبر**".[165] وقد احتجّ لصنيعهم بما ورد مشابهاً له في قراءة القرآن وذلك بقولـه: "حدّثنا هارون أنّ بعضهم قرأ: ﴿فَلا جُناحَ عَلَيْهِما أَنْ يَصَّلِحا بَيْنَهُما صُلْحاً﴾[166]".[165]

---

[165] الكتاب، ص: 468/4.

[166] الآية 128 من النساء.

ونقل سيبويه عن بعض العرب أيضاً أنّهم يبدلون بالتّاء الدّال في **مزتان** لتتناسب والزّاي جهراً مكتفين بهذه الدّرجة من التّماثل، في حين واصل غيرهم التّخفيف إلى أن بلغ به مداه، وذلك بحمل الدّال على مماثلة الزّاي مماثلة تامّة، ثمّ اندغامها فيها. كما يبدو في قوله: "والزّاي تبدل لها مكان التّاء دالاً، وذلك قولهم: مزدان في مزتان ... ومن قال: مصّبر، قال: مزّان".[167] ولاحظ سيبويه عند من آثر الإدغام من العرب أنّهم جنحوا (بمفتعل) من (سمعت) نحو مسّمع كما فعلوا ذلك في مصّبر ومزّان. وعنده أنّك: "لا تقول في مستمع: مسّمع فتدغم، لأنّهما مهموسان ولا سبيل إلى أن تدغم السّين في التّاء، فإن أدغمت قلت مسّمع، كما قلت: مصّبر حيث لم يجز إدخال الصّاد في الطّاء".[168]

كما لاحظ سيبويه أنّ من العرب من عاملوا بناء (فعلت) وما اشتق منه معاملتهم (افتعل)، متى كانت اللاّم من المجموعة المطبقة، لأنّها مفخّمة والتّاء بعدها منفتحة مرقّقة، وقد كرهوا الانتقال من المفخم إلى المرقّق في مثل هذه الأبنيّة، فعملوا على إبدال التّاء من جنس ملاصقها تخفيفاً للنّطق وتسهيلاً له. ويبدو هذا لديه فيما أورده على لسان بعض الفصحاء أنّهم قالوا في خبطته: **خبطّه**.[169] والظّاهر أنّ هذا الإبدال أدائيّ ولا يتعدى الرّسم.

وعلى نحو إبدالهم التّاء طاءً في (فعلت) عند مجاورتها لمفخم، كذلك عملوا على إبدالها دالاً إذا كانت اللاّم دالاً. ويظهر هذا عند سيبويه فيما ساقه نقلاً عن العرب، فقال: "قال بعضهم:**عُدُّهُ**، يريد عُدْتُهُ، شبّهها بها في ادّان ... وقالوا: **نَقَدُّهُ** يريدون: نَقَدْتُهُ".[170]

والملاحظ أنّ الدّاعي الذي أفضى بالمتجاورين (د و ت) إلى التّماثل التامّ والاندماج كونهما يلتقيان في جلّ الصّفات، مع الاشتراك في المخرج. والثّابت في

---

(167) الكتاب، ص: 4/467-468.
(168) نفسه، ص: 4/468.
(169) نفسه، ص: 4/471.
(170) نفسه، ص: 4/472.

العربيّة أنّه كلّما تدانى الصّوتان مخرجاً واتحدا صفةً أسرع الإبدال إليهما، لانجذاب أحدهما إلى الآخر طالبين التّماثل.[171]

ومن علماء القرون الثّلاثة الأولى الذين تطرّقوا لبعض صور المماثلة التّامة في منحاها التّقدّميّ نذكر الفرّاء، والأخفش، وأبا عثمان المازني والمبرّد وثعلباً. غير أنّ ما أثر عنهم من أمثلة لا يخرج في عمومه عن بناء (افتعل) وما اشتق منه، كما نسجّل ههنا أيضاً إعادتهم لجلّ أمثلة سيبويه. فقد قالوا في (مفتعل) من ذخر **مذّخر** ومن ظلم **مظّلم**، ومن زجر **مزّجر**.[172] كما قالوا في (افتعل) من زرع **ازّرع**، ومن صلح **اصّلح**، ومن صبر **اصّبر**.[173]

والملاحظ في هذه الأمثلة أنّ مسار التّأثير فيها انطلق من الصّوت الأول نحو الثّاني، والأوّل منهما إمّا صوت مفخّم صفيريّ، أو صفيريّ مرقّق. أمّا الثّاني، فتمثّل في التّاء أو مفخّمها أو مجهورها، أي إمّا أن يكون طاءً أو دالاً. والأصوات المفخمة والصّفيريّة لها سطوة ونفوذ شديدان يمكّنانها من التّأثير فيما قبلها وما بعدها من الأصوات.[174]

ويرجع الفرّاء قوّة أصوات الصّفير إلى كونها "فاشيّة رخوة جاريّة تزيد فشوًّا على غيرها من حروف الفم".[175] وقد تحدّث سيبويه عن قوّة هذه المجموعة حين عرض لأحوالها في الإدغام، فرأى أنّها لا تدغم في الطّاء والظّاء وأخواهما لأنّ "حروف الصّفير ... أندى في السّمع، وهؤلاء الحروف إنّما هي شديد ورخو لسنا في السّمع كهذه الحروف لخفائها، ولو اعتبرت ذلك وجدته هكذا، فامتنعت كما امتنعت الرّاء أن تدغم في اللاّم والنّون للتكرير".[176]

---

(171) ينظر: الخصائص، ص: 151/1.
(172) ينظر: معاني القرآن للفراء، ص: 215/1 والمقتضب، ص: 174/1.
(173) ينظر: معاني القرآن للأخفش، ص: 366/2 وما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص: 72 والمزهر، ص: 474/1
(174) ينظر: الأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 289.
(175) ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص: 266.
(176) الكتاب، ص: 464/4-465.

ومن ضروب المماثلة التّامة في مسارها التّقدّميّ نذكر أيضاً ما تمدّنا به بعض مظاهر الإعلال التي تنتاب طائفة من الكلمات، وهي في معرض التّخلص من ثقلها. ومن ذلك تتابع الياء والواو في نسق تنفر منه العربيّة وتعمل على تعديله بما يحقق الخفّة والسّهولة في النّطق.[177] ومن النماذج المأثورة في هذا السّياق عن النّحاة واللّغويّين نورد الأبنية الآتية: **سيّد، وصيّب، وميّت، وأيّام، وديّار، وقيّام**، فإنّ البناء التقديريّ لهذه الألفاظ ـــ كما يمليه نظام الصّياغة في العربيّة ـــ يقرّر الوحدات اللّغويّة التالية: **سَيْوِدٌ، صَيْوِبٌ، مَيْوِتٌ، أَيْوامٌ ودَيْوارٌ، وقَيْوامٌ**.[178]

فقد استثقلت العرب هذا المركب الذي تشكّل من ياء ساكنة متلوّة بواو دون فاصل بينهما، وذلك لأنّ اللّسان يعمل معهما في موضعين متباعدين، فالواو ينطلق من أقصى اللّسان مع ما يسامته من أقصى الحنك بالإضافة إلى استدارة الشّفتين، في حين تحدث الياء بارتفاع مقدّمة اللّسان باتجاه الغار مع انفراج في الشّفتين.[179] وعليه فاللّسان في نطقه لهذين الصّوتيّن يقوم بحركتين متتاليتين إحداهما بأقصاه والأخرى بمقدّمته. ولاشكّ أنّ في هذه العمليّة جهداً ومشقّةً تجعلان هذا العضو، على الرّغم من مرونته، يحاول التّخلص منها بنقل مخرج الواو من أقصى اللّسان إلى مقدّمته، وذلك بقلبه ياءً ليقوم جزء واحد من اللّسان بإصدار الصّوتيّن المتماسين في صورة مركّب إدغاميّ أو مماثلة تامّة.[180]

وأرجع النّحاة واللّغويّون القدامى تفسيرهم للتّغير الذي انتاب هذه الكلمات، وأفضى بها إلى المماثلة بين الياء والواو إلى كثرة دوران هذين الصّوتيّن في كلامهم، وعدّوا هذه الميزة كافية لإلحاق هذين الصّوتيّن، من حيث المعاملة بتلك التي تقاربت مخارجها. وهذا ما يبدو واضحاً في قول سيبويه: "الواو والياء

---

(177) ينظر: حقيقة الإعلال والإعراب، ص: 115.

(178) الكتاب، ص: 365/4 والمقتضب، ص: 222/1 والمنصّف، ص: 17/2 والسّيرافي النحوي، ص: 570.

(179) ينظر: الأصوات اللغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 210 والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط1، 1982، ص: 92-93.

(180) دراسات في فقه اللغة، لمحمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت لبنان، ص: 213.

بمنزلة الحروف التي تدانى في المخارج لكثرة استعمالهم إيّاهما، وأنّهما لا تخلوا الحروف منهما ومن الألف، أو بعضهنّ".[181] كما تحدّث عن إيثار العرب المماثلة بين الياء والواو في حالة مجيئهما على النّسق الوارد في الأمثلة المسوقة، فقال: "لمّا كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز ... كان العمل من وجه واحد، ورفع اللّسان من موضع واحد أخفّ عليهم".[182]

ويرتكز سيبويه وغيره من المتقدّمين في تغليب الياء على الواو إلى كون الأولى أخفّ من الثّانية، وأنّها أجدر في كلام العرب وأقدر على حمل الواو على مماثلتها تلطيفاً للنّطق وتسهيلاً له.[183] ويستدل سيبويه على ثبوت هذه الصّفة ـــ أي الخفّة ـــ لليّاء بقوله: "يدلّك على أنّ الياء أخفّ عليهم من الواو، أنّهم يقولون: **يَيْئِسُ**، و**يَيْبِسُ**، فلا يحذفون موضع الفاء كما حذفوا **يَعِدُ**".[184] ويؤكّد المبرّد ما ذهب إليه سيبويه، فيقول: "الواو تقلب إلى الياء ولا تقلب الياء إليها، لأنّ الواو من الشّفة، وليست من مجمع الحروف، وإنّما الإدغام نقل الأثقل إلى الأخفّ".[185]

ويعضد السّيرافي في شرحه للكتاب ما استقر عليه سيبويه وغيره من المتقدّمين، فيقرّر أنّ "قلب الواو إلى الياء أكثر من قلب الياء إلى الواو، وإنّما صار كذلك لشيئين: أحدهما أنّ الياء في نفسها أخفّ من الواو، والآخر أنّ مخرج الياء أمكن من مخرج الواو، لأنّ الياء من وسط اللّسان والحرف المتوسط للحروف أمكن وأولى بردّ غيره إليه".[186]

إنّ اعتماد قدامى النّحاة واللّغويّين مبدأ الخفّة، وعدّه قوّة ألزمت الواو على مماثلة الياء، لمن المبادئ العامّة التي يؤكدّها علم الأصوات الصّرفيّ الحديث الذي

---

(181) الكتاب، ص: 335/4.
(182) نفسه، ص: 365/4.
(183) الكتاب، ص: 335/4 و365 والمنصف، ص: 18 والمقتضب، ص: 221/1.
(184) الكتاب، ص: 338/4.
(185) المقتضب، ص: 221/1-222.
(186) السّيرافي النحوي، ص: 571.

رأى أتباعه أنّ منع الثّقل وإيثار الأخفّ بالإضافة إلى حفظ الانتماء من القواعد الأساسيّة في معظم اللّغات.[187]

وإذا كان مسار التّأثير في المماثلة التّقدميّة يتّجه من الأمام إلى الخلف، أي من الصّوت الأوّل صوب الثّاني، فإنّ العربيّة كغيرها من اللّغات تعرف مساراً تأثيرياً معاكساً ينطلق من الثّاني نحو الأوّل، أي من الصّوت اللاحق باتّجاه السّابق. وهذا ما سمّاه الصّوتيّون المحدثون بالتّماثل الرّجعي أو المدبر.[188] ويبدو ممّا حملته مصادر اللّغة والنّحو والقراءة أنّ ثمّة ألفاظاً عصفت ببعض عناصرها تغيّرات صوتيّة انتابتها، وهي منساقة في رحلتها التّواصليّة داخل تيار الكلام، وقد سعت العربيّة في تجاوزها متبنية مسلك التّماثل في مساقه الرّجعيّ لإقرار الانسجام والتّوافق بين المتنافرين من أصوات هذه الكلمات.

ويلاحظ في هذه الألفاظ التي ساقها قدامى النّحاة واللّغويّين شواهد على هذا النّوع من التّغيير أنّ تأثير الصّوت الثّاني في الأوّل تتفاوت درجته بين التّقريب الجزئيّ والمماثلة التّامّة، وذلك استجابة لما يتطلّبه الذّوق العربيّ ونظام الاستعمال الذي يجنح دوماً نحو السّهل والميسّر من الأصوات.

والثّابت أنّ الانفراج الصّوتيّ الذي تبتغيه العربيّة، ههنا، في درء كلّ تصدّع صوتيّ ألمّ بكلماتها قد يقف عند إدناء الصّوت السّابق من ملاحقه بتنازل الأوّل عن بعض صفاته استجابة لتأثير الثّاني. وقد يسري هذا بينهما في حال التّماس والملاصقة، كما قد ينفذ تأثير الثّاني في الأوّل مع وجود حائل يتوسطهما سواء أكان صائتاً أم صامتاً.

وقد لا يكتفي النّاطق العربيّ بهذا التّقارب الجزئيّ طالما ظلّ يشعر بنوع من الثّقل والتّكلّف في إنتاج الصّوتيّن المتقاربين، وهنا تدفع العربيّة بالمتماسّين إلى تعميق

---

(187) ينظر: حقيقة الإعلال والإعراب، ص: 87.

(188) ينظر: الأصوات اللغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 287 و دراسة الصّوت اللغويّ، ص: 325 والتّطور النّحوي للغة العربيّة، ص: 29 و علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة عبد الصّبور شاهين، مكتبة الشّباب، القاهرة مصر، د.ت، ص: 141.

الصّلة ونبذ ما بينهما من فرقة، وذلك بدعوة الصّوت التّالي سابقه إلى التّجرّد من خصائصه والتّنحي عنها قصد مماثلته مماثلة تامّة، ثمّ الفناء فيه. وذلك على ما سينجلي في الأمثلة التي سنوردها دلائل على ما قلناه، وكذا منبهة على مساهمة الصّوتيّين العرب القدامى في هذا النّوع من الدّرس. وقد آثرنا البدء بعرض أمثلة التّماثل الجزئيّ بصنفيه المتّصل والمنفصل، ثمّ نتبعه بنماذج التّام.

فمن صور التّماثل الجزئيّ أو النّاقص في حالة التّماس أو الاتّصال تزوّدنا المصادر اللّغويّة القديمة بأمثلة غزيرة تمّت معالجتها وإزالة ما بها من اضطراب عن طريق هذا المنحى التّماثلي. فمن ذلك مثلاً ما أورده سيبويه حين أفضى به منهجه في كتابه إلى باب المضارعة الذي نصّ فيه على أنّ بعض العرب يضارعون الصّاد بالزّاي عند مجاورتها للدّال مجاورة مباشرة في نحو **مصدر، وأصدر، والتّصدير**.[189]

والغرض من المضارعة ههنا بعث الانسجام والتّوافق بين المتماسّين عن طريق إدناء الصّاد المهموسة من الدّال المجهورة، وذلك بإشرابها قليلاً من جهر الزّاي الذي يشاركها في المخرج و الرّخاوة والصّفير، ويتّفق والدّال جهراً. وبهذا يكون المنطوق حينئذ زاياً مفخّمة.

ويرى سيبويه أنّ علّة اختيار العرب للمضارعة ههنا وعدّها الوجه المروم لديهم مردّه إلى تعذّر إدغام الصّاد في الدّال لعدم التّكافؤ الصّوتيّ بينهما، كما أنّ إبدالها زاياً خالصة فيه انتقاص وإجحاف بصوت الصّاد المفخّم.[190] وعلى الرّغم من كلّ هذا آثر هؤلاء النّاطقون تغليب الدّال على الصّاد ومستندهم في هذا ـــ فيما نزعم ـــ يعود إلى موقعها الحصين، فهي تحتلّ صدارة مقطّع لاحق في حين تمثّل الصّاد نهاية مقطّع سابق، وينضاف إلى هذا كونها مهموسة، والدّال مجهورة، وهذا التّتابع ينجرّ عنه نسق صوتيّ مرفوض في العربيّة، ومن هنا مالوا إلى تغليب الدّال على الصّاد جاعلين تيار التّأثير يهبّ من الثّاني على الأوّل. وفي ذلك يقول

---

(189) الكتاب، ص: 477/4 و الموجز في النحو، ص: 176.

(190) ينظر: الكتاب، ص: 478/4 و المنصّف، ص: 328/2 و المقتضب، ص: 173/1.

سيبويه: "جعلوا الأوّل تابعاً للآخر، فضارعوا به أشبه الحروف بالدّال من موضعه وهي الزّاي، لأنّها مجهورة غير مطبقة، و لم يبدلوها زاياً خالصة كراهيّة الإجحاف بها للإطباق.[191]

كما أورد سيبويه نقلاً عن بعض الفصحاء، أنّهم ضحوا بما في الصّاد من إطباق وتفخيم، فأبدلوها زاياً محضة. وذلك في قوله: "سمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زاياً خالصة، كما جعلوا الإطباق ذاهباً في الإدغام. وذلك قولك في التّصدير: **التّزدير**، وفي الفصد: **الفزد**، وفي أصدرت: **أزدرت**".[192] ويعلّل سيبويه جنوح الطّائفتين من العرب إلى مضارعة الصّاد السّاكنة بالزّاي أو إبدالها زاياً خالصة عند ملاصقتها للدّال بقوله: "إنّما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد، إذ لم يصلوا إلى الإدغام، و لم يجسروا على إبدال الدّال صادًا، لأنّها ليست بزيادة كالتّاء في افتعل".[193]

وممّا جاء في القرآن مؤيّداً لهذا الاستخدام عند العرب، أي مضارعة الصّاد للزّاي عند مجاورة الدّال، نذكر قوله تعالى: ﴿وَ مَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثاً﴾،[194] وقوله: ﴿وَما كانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ البَيْتِ إِلاّ مُكاءً وَتَصْدِيّة﴾،[195] وقوله: ﴿فاصْدَعْ بِما تُؤْمَر وَأَعْرِضْ عَنِ المُشْرِكِينَ﴾،[196] وقوله: ﴿وَما كانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى، وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الذي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[197] و ما أشبه ذلك.

فقد أورد ابن مجاهد أنّ حمزة والكسائيّ كانا يشمّان الصّاد السّاكنة، فيلفظان بها بين الصّاد والزّاي، ولا يضبطها الكتاب.[198] ونقل الفرّاء أنّ حمزة

---

(191) الكتاب، ص: 4/477-478 و الموجز في النحو، ص: 176.
(192) الكتاب، ص: 4/478.
(193) الكتاب، ص: 4/478.
(194) الآية 87 من النساء.
(195) الآية 36 من الأنفال.
(196) الآية 94 من الحجر.
(197) الآية 111 من يوسف.
(198) كتاب السّبعة في القراءات، ص: 106-107.

الزّيات كان يبدل الصّاد السّاكنة زاياً خالصة عند مماسّتها للدّال، أمّا إذا تحرّكت الصّاد، فإنّه لا يبدلها.[199]

ومن صور هذا التأثّر أيضاً أن تحتلّ السّين، وهي ساكنة موضع الصّاد قبل الدّال، فتؤثر الثّانية بجهرها في سابقتها المهموسة داعيّة إيّاها إلى التّخلي عن موقعها لصالح نظيرها المجهور، وهو الزّاي المنسجم مع الدّال طرداً لصفة الجهر وتعميماً لها بين المتماسين. يقول سيبويه في ذلك: "فإنْ كانت سين في موضع الصّاد، وكانت ساكنة لم يجز إلاّ الإبدال إذا أردت التّقريب، وذلك قولك في التّسدير: **التّزدير**، و في يسدل ثوبه: **يزدل** ثوبه، لأنّها من موضع الزّاي وليست بمطبقة فيبقى لها الإطباق".[200] فالإبدال، ههنا، محض لم يبق معه للسّين أثر لمّا كان الصّوتان متكافئين و لم يكن يميّز بينهما إلاّ الجهر والهمس.[201]

ومن قبيل هذا التّماثل المدبر النّاقص في حال الاتّصال أيضاً ندرج ما ذكره سيبويه من ميل بعض العرب إلى مضارعة الشّين السّاكنة بالزّاي إذا لحقتها الدّال قياساً لها على الصّاد، وذلك في مثل قولهم: **أشدق**. وعلّة هذا التّماثل أو المضارعة في نظر سيبويه وغيره من المتقدّمين كون الشين "استطالت حتى خالطت أعلى الثّنيتين، وهي في الهمس والرخاوة كالصّاد والسّين، وإذا أجريت فيها الصّوت وجدت ذلك بين طرف لسانك وانفراج أعلى الثّنيّتين".[202]

وعليه فلما لامست الشّين مخرج الصّاد والسّين كما وافقتهما في بعض صفاتهما، عاملوها معاملتهم للصّاد، فضارعوا بها الزّاي كمضارعتهم لها بالصّاد. وقد يدفعهم حبّهم للاطّراد وإيثارهم التّجانس والتّقريب بين الأصوات في كلامهم إلى مضارعة الجيم السّاكنة بالزّاي إذا والتها الدّال حملاً لها على الشّين، كما يستشف ذلك في قول سيبويه: "والجيم أيضاً قد قرّبت منها فجعلت بمنزلة الشّين

---

(199) كتاب السّبعة في القراءات، ص: 106.
(200) الكتاب، ص: 4/478-479.
(201) ينظر: كتاب السّبعة في القراءات، ص: 108.
(202) الكتاب، ص: 4/474.

من ذلك قولهم: في الأجدر: **الأشدر**، وإنّما حملهم على ذلك أنّها من موضع حرف قد قرب من الزّاي".[203]

والظّاهر من وصف سيبويه للجيم المضارعة للزّاي أنّها تلك الجيم التي بولغ في رخاوتها حتى أصبحت شيناً مجهورة، فاقتربت بذلك من الزّاي، ومن ثمّ حدثت المضارعة بينهما.[204] ومن صور المضارعة أو التّماثل الرّجعيّ النّاقص في شقّه المتّصل نذكر ما يحدث للنّون السّاكنة عند مجاورتها للباء مجاورة مباشرة في نحو **شنباء وعنبر**، و**من بك** وما إلى ذلك من الأمثلة التي سيقت على هذا المنوال. فقد نصّ المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين على أنّ سبيل العربيّة في معالجة ثقل النّطق النّاجم من تتابع النّون والباء أن تعمد إلى التّقريب بينهما، وذلك بجعل الثّانية تؤثّر في الأولى فتبدلها صوتاً يتّفق وإيّاها مخرجاً، إذ كلتاهما شفهيّة، كما يربطها بالنّون وحدة المجرى بالإضافة إلى اشتراكهما في الغنّة، وهو صوت الميم.

ولعلّ المسوّغ الذي استندت إليه العربيّة في اتخاذ الإبدال كيفيّة لتحقيق التّماثل، ومن ثمّ درء ما ينجرّ عن تلاقي النّون والباء مرده إلى انتفاء الالتباس، إذ يمتنع في الكلام العربيّ أن يقع في شيء منه ميم ساكنة قبل الباء، فلما أمنوا اللّبس أبدلوا النّون ميماً، لأنّ كليهما صوت أغن.[205]

ويرى سيبويه أنّ علّة إبدال الميم من النّون في هذا السّياق أساسه أنّه لمّا كانت النّون كالميم في الغنّة، وكانت الباء كالميم في إلزام الشّفتين "جعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصّوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الموضع، ولم يجعلوا النّون باءً لبعدها في المخرج، وأنّها ليست فيها غنّة ولكنّهم أبدلوا في

---

(203) نفسه، 479/4.
(204) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة، ص: 246 والمحيط، الأنطاكي، ص: 122.
(205) المقتضب، ص: *1/218-219*.

مكانها أشبه الحروف بالنّون، وهي الميم".[206] لأنّها مؤاخية للنّون في الغنّة ومشاركة للباء في المخرج.[207]

وضالّة النّاطق العربيّ من تقريب النّون من الباء بإبدالها ميماً أن يكون العمل من وجه واحد، بغيّة تيسير النّطق والتّقليل من الجهد المبذول.[208] وممّا جاء من صور هذه المماثلة في القرآن الكريم نورد قوله تعالى: ﴿فَلَمّا جاءَها نودِيَ أَنْ بورِكَ مَنْ في النّارِ﴾.[209] وقوله: ﴿قالَ يا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمائِهِمْ﴾[210] وقوله: ﴿وَمِنَ الجِبالِ جُدَدٌ بيضٌ﴾.[211]

ونشير ههنا إلى أنّ ما أصاب النّون إبدال أدائي تضبطه المشافهة والسّماع لا الرّسم. ولهذا شكّ الفرّاء أن يكون هذا إبدالاً، وعدّ ما يعتري النّون إذا لحقت بها الباء إخفاءً لا تزول معه النّون كليّة كما يبدو في قوله: "**العنبر**، وكلّ نون ساكنة قبل الباء مخفيّة، أخفيت النّون قبل الباء".[212] ولكنّ السّيرافي ردّ زعمه منتصراً للبصريين بعامّة، فقال: "والذي قاله سيبويه والبصريون إنّها ميم، و هو الصّحيح ... فإن ادّعى مدّع أنّها مخفاة غير بيّنة، وهي ساكنة بعدها باء ... فهي بمنزلتها مع القاف، والكاف ونحوهما، والذي يسمع غير ذلك".[212]

ويذهب بعض الصّوتيّين المحدثين إلى وسم هذا النّوع من التّقريب بالمماثلة المخرجيّة، لأنّها أدّت إلى إشراك صوتين في مخرج واحد، فالباء إذا تلت نوناً ساكنة جرّت مخرجها من اللّثة إلى الشّفتين حيث مخرج الباء، لتصبح النّون بذلك ميماً في مثل **انبعث وانبرى** اللّتين تنطقان **امبعث وامبرى**.[213]

---

(206) الكتاب، ص: 453/4.
(207) التحديد في الإتقان والتجويد، ص: 117.
(208) ينظر: المقتضب، ص: 219/1.
(209) الآية، 8 من النمل.
(210) الآية 33 من البقرة.
(211) الآية 27 من فاطر.
(212) ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص: 67.
(213) ينظر: دراسات في فقه اللغة، للأنطاكي، ص: 213 و دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 326.

ويستشف من تعابير سيبويه أنّه يستخدم مصطلح المضارعة لكلّ تقريب أدائيّ يجمع بين صوتين ويفتقر إلى رمز كتابيّ يضبطه كتقريب الصّاد من الزّاي، أي الميل إلى إذاقة الأولى شيئاً من جهر الثّانيّة مع المحافظة على تفخيم الأولى. وقد عبّر ابن سينا عن هذا الصّوت المركب بالصّاد الزّائيّة.[214] ويقترب هذا الصّوت من نطق عامّة الشّام ومصر للظّاء في نحو كلمة **ظالم**.[215]

ومن قبيل هذا الصّوت أيضاً الشّين المضارعة للزّاي في نحو قول ناس من العرب في مثل كلمة **أشدق** بإخراجها بين الشّين والزّاي، ولهذا دعاها ابن سينا بالشّين الزّائيّة.[216] ويستعمل سيبويه في مقابل هذا، مصطلح الإبدال للدّلالة على كلّ صوت حلّ محل غيره، وله ما يقيّده رسماً في المنظومة الصّوتيّة العربيّة.

واستحضاراً لما فات، فإنّ ما تمّ سرده من أمثلة يدخل ضمن التّماثل المدبر أو الرّجعيّ وفي ضربه النّاقص أو الجزئيّ مع التّتاخم المباشر بين المتماسّين. غير أنّ الملاصقة ليست ضروريّة أو حتميّة لتحقيق نوع من التّماثل بين المتجاورين. فقد يحدث ـــ إرضاءً للذّوق ـــ أن ينفذ تأثير الصّوت الثّاني في الأوّل مع وجود فاصل بينهما ليقيم بينه وبين ذلك الصّوت المتقدّم عليه شكلاً من أشكال التّماثل. والثّابت أنّ الصّوت العازل بين المتفاعلين إمّا أن يكون من صنف الصّوائت، وهو الغالب، وإمّا أن يكون من صنف الصّوامت. وذلك على ما سيتّضح في عرضنا لبعض صور التّماثل النّاقص في حالة الانفصال، كما وردت أمثلته عند قدامى النّحاة واللّغويّين. فهذا سيبويه يسوق أمثلة تبرز أنّ العربيّة قد تتجاوز الفوارق الفاصلة بين المتجاورين سعياً منها للرّبط بينهما تسهيلاً للنطق وتذليلاً له. فقد تُؤْثر المضارعة أو المماثلة في غياب الملامسة المباشرة بين المتنافرين مثل تقريب الصّاد

---

(214) رسالة أسباب حدوث الحروف، للشيخ الرّئيس أبي علي الحسين بن سينا، تحقيق محمّد حسّان الطّيان و يحيى مير علم، تقديم ومراجعة شاكر الفحّام، و أحمد راتب النّفاخ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق سوريا، الطبعة الأولى1983، ص: 88.

(215) ينظر: المحيط، محمّد، الأنطاكي،دار الشّرق العربي بيروت لبنان، الطّبعة الثّالثة، ص: 122 و ودراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 326.

(216) رسالة أسباب حدوث الحروف، ص: 80.

المتحرّكة من الزّاي استجابة لتأثير الدّال والرّاء بعدها في نحو: **صدقت**، و**مصادر**، و**الصّراط**، وذلك بتنازل الصّاد عن همسها لتنقلب إلى نظيرها المجهور، وهو الزّاي، مع الإبقاء على إطباقها عند طائفة من العرب، أو تتحوّل إلى زاي خالصة عند غير هؤلاء.

والملاحظ فيما قرّره سيبويه أنّ ما أصاب الصّاد في هذه الأمثلة إبدال تكييفي أدائي من أجل مجانسة الدّال أو الرّاء في صفة الجهر، و لم يتعدّ الرّسم لقوله: "فإن تحرّكت الصّاد لم تبدل، لأنّه قد وقع بينهما شيء فامتنع من الإبدال، إذ كان يترك الإبدال وهي ساكنة، ولكنّهم قد يضارعون بها نحو صاد صَدَقَت ... وربّما ضارعوا بها وهي بعيدة، نحو مصادر، والصّراط".[217]

ويقيس سيبويه وغيره من المتقدّمين ما يحدث للصّاد حين تعقبها الدّال بما يقع للسّين حين تسبق القاف. فقد ضارعوا بها الصّاد تأثراً بالقاف، و لم يعبؤوا بما بينهما من الحوائل، يظهر هذا فيما أورده سيبويه نقلاً عن العرب من أنّها تجري المضارعة بين الصّاد والزّاي، وهي بعيدة عن الدّال، فهي ههنا "بمنزلة قولهم: **صويق** و**مصاليق**، فأبدلوا السّين صاداً كما أبدلوها حين لم يكن بينهما شيء في: **صقت** ونحوه".[218]

ومن نماذج التّماثل النّاقص في جانبه الجزئيّ، وفي حال الانفصال، نذكر ما ساقه المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين على لسان بني العنبر. فقد نصّوا على أنّ هؤلاء القوم آثروا إبدال السّين صاداً، إذا تلاها صوت من السّبعة المستعليّة، سواء كان التّجاور مع التّماس أو التّباعد نحو قولهم: **صقت** في سقت، و**صقر** في سقر، و**صلخت** في سلخت، و**صالغ** في سالغ، و**صطر** في سطر، و**صاطع** في ساطع، و**مصاليخ** في مساليخ.[219] فقد اجتمع في هذه الألفاظ صوتان: الأوّل منهما

---

[217] الكتاب، ص: 478/4.
[218] الكتاب، ص: 478/4 و الخصائص، ص: 142/2-143.
[219] ينظر: الكتاب، ص: 479/4-480 و المقتضب، ص: 225/1 و السّيرافي النّحوي، ص: 308.

مستفل يتّخذ معه اللّسان وضعاً مستويّاً في قاع الفم، وثانيهما مستعل يعمل معه اللّسان متصعّداً صوب الحنك الأعلى. نا يؤثّر اللاّحق في السّابق الذي لا يجاوره مجاورة مباشرة، فيدعوه إلى مماثلته مماثلة ناقصة، وذلك بإبداله صوتاً مستعليّاً من مخرج السّين يتجانس والصّوت المؤثّر فيه، لأنّه ثقل على هذه الطّائفة من الأعراب أن يعمل اللّسان منخفضاً ومستعلياً في كلمة واحدة، فقلبوا السّين إلى الصّاد، لأنّها مؤاخيّة لهذه الأصوات في الإطباق والاستعلاء ومناسبة للسّين في الصّفير، ليعمل اللّسان فيهما متصعّداً في الحنك عملاً واحداً.[220]

ويرى سيبويه أنّ الأكثر والأجود في كلام العرب ترك السّين على حالها دون إبدال، غير أنّ بني العنبر ندّوا عن بقيّة العرب وفضّلوا التّقريب بين السّين والمستعلي، ليكون تناولهما من وجه واحد.[221] وقد نصّ على أنّ مسوّغهم فيما ذهبوا إليه أنّه "لمّا كان يثقل عليهم أن يكونوا في حال تسفّل ثمّ يصعّدون ألسنتهم أرادوا أن يكونوا في حال استعلاء وألاّ يعملوا في الإصعاد بعد التّسفل، فأرادوا أن تقع ألسنتهم موقعاً واحداً".[222] ولتحقيق ذلك أبدلوا من موضع السّين أشبه الحروف بالقاف وأخواتها ليكون العمل من وجه واحد وهي الصّاد، لأنّ الصّاد تصعّد إلى الحنك الأعلى للإطباق، ولم يبالوا ما بين السّين وهذه الأصوات من الحواجز.[223]

ويستسيغ الذّوق العربيّ في المقابل الانتقال من الأعلى إلى الأسفل، ولا يشعر بمؤونة في التّدرّج من الأوّل إلى الثّاني. وعليه، فإذا تقدّمت الأصوات المستعليّة على السّين، فإنّ العرب تجمع على تصفيّة صوت السّين وإخلاصه ومنع إبداله صاداً. وحجّتهم في ذلك أنّ دافعهم إلى إبدال السّين صاداً، لمّا كانت المستعليّة بعدها، استثقالهم أن يكونوا في حال انحدار ثمّ يرتفعوا. أمّا إذا كانت المستعليّة قبل السّين،

---

[220] ينظر كتاب السّبعة في القراءات، ص: 107.
[221] ينظر الكتاب، ص: 480/4 و المقتضب، ص: 225/1.
[222] الكتاب، ص: 130/4.
[223] ينظر الكتاب، ص: 480/4.

فإنّ ذلك مستساغ لديهم خفيف عليهم، لأنّهم ينحدرون إليها انحداراً.[224] ولهذا نصّ المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين على عدم جواز قلبها صاداً في نحو: **قست وقسوت وطست**،[225] وإنّما فعلوا ذلك، لأنّ "الانحدار أخفّ عليهم من الاستعلاء من أن يصّعّدوا من حال التّسفل".[222]

والنّاظر في هذه الأمثلة يدرك أنّ مسار التّأثير فيها انطلق من المتأخّر نحو المتقدّم مع التّراخي وامتثالاً لموجبات الصّوت المؤثّر، و ما يرتضيه الذّوق العربيّ ويستلزمه النّظام الصّوتيّ الذي يدعو الصّوت السّابق إلى التّخلي عن استفاله لصالح نظيره المستعلي المطبق، ليقترب من ملاحقه صفة تسهيلاً للنّطق وتيسيراً له.

وقد لا يحقّق التّماثل النّاقص مآرب العربيّة في السّهولة واليسر والتّقليل من الجهد العضليّ، فيدعو الصّوتيّن المتنافرين اللّذين سبّب اجتماعهما عسراً في النّطق إلى مزيد من التّقارب والالتحام حتى يتماثلا تماثلاً تامّاً، ثمّ يدغم الأوّل في الثّاني.[226] من ذلك مثلاً بعض مظاهر الإعلال التي يتوسل في إعادة التّوازن والاستقرار إليها بظاهرة المماثلة في مساقها المدبر أو الرّجعيّ. ومن أمثلتها في العربيّة ما يصيب الواو والياء عند وقوعهما فاءً في (افتعل). فقد نصّ المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين على أنّه "متى كانت فاء (افتعل) واوًا أو ياءً، قلبت تاءً في أكثر اللّغات".[227] وذلك في نحو قولهم: **متّقد، ومتّعد، واتّعد، واتّقد، واتّزن، يتّزن** فهو **متّزن، واتّلج، يتّلج**، فهو **متّلج**. وأصول هذه الألفاظ كما يقرّرها نظام الصّياغة في العربيّة هي: **موتقد، وموتعد، واوتعد، واوتقد، واوتزن، يوتزن**، فهو **موتزن، واوتلج يوتلج** فهو **موتلج**.[228]

---

(224) ينظر: معاني القرآن للفرّاء، ص: 93/3 و المقتضب، ص: 225/1.
(225) المقتضب، ص: 225/1.
(226) السّيرافي النّحوي، ص: 328.
(227) شرح الملوكي في التصريف، ص: 292.
(228) ينظر: الكتاب، ص: 334/4 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 293-294.

ويلحق الياء في (افتعل) ما أصاب الواو، فتبدل هي الأخرى تاءً في قولهم: **اتّبس، يتّبس** فهو **متّبس، واتّسر يتّسر**، فهو **متّسر**، والبناء التّقديريّ لهذه الكلمات كما يمليه النّظام الأصليّ، هو كما يليه **ايتبس، ييتبس**، فهو **ميتبس، وايتأس ييتئس**، فهو **ميتئس، وايتسر، ييتسر** فهو **مييسر**.[229]

فقد تتابع في هذه الأبنيّة صوتان الأوّل منهما مجهور يمثّل نهاية المقطّع الأوّل، وهو بحكم موقعه ضعيف خائر القوّة في حين يحتل الثّاني بداية المقطّع الموالي، وهو موضع يمنحه القوّة والحصانة. فأثر بذلك في سابقة فأبدله صوتاً من جنسه يماثله مماثلة تامّة، ثمّ أفنى فيه، لأنّ المتماسّين إذا كان الثّاني منهما أشدّ تمكناً من الذي يسبقه،[230] وتقاربا تقارب ما يجب إدغامه، لم يصلح إلاّ إبدال الأوّل من جنس الثّاني، ثمّ إدغامه فيه.[231]

ويرى قدامى النّحاة واللّغويّين أنّ العلّة في إبدال بعض العرب الواو والياء تاءً إذا وقعتا فاء لـــ (افتعل) مردّه إلى استثقالهم هذين الصّوتيّن في ذينك الموقعين لكثرة ما يعتريهما من تقلّبات نتيجة تغيّر أحوال ما قبلهما. ولهذا آثر هؤلاء القوم إبدالهما صوتاً أجلد منهما لا يزول بتأثير ما سبقه، وكان ذلك أخفّ عليهم.[232]

وقد حاول أحد المتأخرين إبراز المسوّغ الذي استندت إليه هذه الطّائفة من العرب في جعلها تاء الافتعال تؤثر في فائه فتقضي بإبدالها صوتاً من لفظها، فرأى "أنّهم لو لم يقلبوهما تاءً هنا لزمهم قلب الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها، نحو قولك: **ايتعد، ايتلج، ايتزن**، وفي الأمر: **ايتعد، ايتزن**، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفا نحو: **ياتعد، ياتلج** ... ثمّ ردّوها واواً إذا انضم ما قبلها، وكذلك الياء. فلمّا رأوا مصيرهم إلى تغيّرهما، لتغيّر أحوال ما قبلهما، لو لم يقلبوهما، قلبوهما إلى التّاء، لأنّه

(229) الكتاب، ص: 338، وشرح الملوكي في التصريف، ص: 294.
(230) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص: 238 ودراسات في فقه اللغة، ص: 214.
(231) ينظر: المقتضب، ص: 173/1.
(232) ينظر: الكتاب، ص: 334/4-335.

حرف أجلد لا يتغيّر لتغيّر أحوال ما قبله، وهو قريب المخرج من الواو، وفيه همس يناسب لين الواو والياء، ليوافق لفظه لفظ ما بعده، وهو التّاء فيدغم فيها ويقع النّطق بهما دفعة واحدة، فلذلك قالوا: اتّلج، واتّعد، واتّسر".[233]

وخالف ناس من العرب غيرهم، ففضّلوا إبقاء الواو والياء على أصلهما من غير إبدال، واحتملوا من التّغيّر ما تجنّبه غيرهم، فقالوا: ايتعد وايتزن، فهو موتعد وموتزن.[234] والملاحظ، ههنا، في هذه الأمثلة أنّ تيار التّأثير فيها يتّجه من الخلف نحو الأمام، وفيه يقضي الصّوت اللاّحق بإبدال السّابق عليه صوتاً من جنسه إرادة التّماثل معه، "لأنّ رفع اللّسان من موضع واحد أخفّ عليهم في الإدغام".[235] ومن صور التّماثل المدبر التّام التي تنبّه إليها علماء العربيّة الأوائل أثناء وضعهم ضوابط اللّغة العربيّة نذكر ما أسفر عنه التّطور في صيغتي (تفعّل وتفاعل)، وهما في حركتهما بحثاً عن استقرارهما وتوازنهما. فقد لاحظوا أنّ تاء (تفعّل وتفاعل) عند إسنادها إلى المضارع تتأثر بالفاء بعدها، إذا كانت صوتاً صفريّاً أو أسنانيّاً، ثمّ يلحق الماضي بالمضارع قياساً عليه، نحو قولهم:

يتطوّع← يتْطوّع← يطّوّع← اطّوّع.

يتذكر← يتْذكّر← يذّكّر← اذّكر.

يتسمّع← يتسمّع← يسّمّع← اسّمّع.

يتثاقل← يتْثاقل← يثّاقل← اثّاقل.

يتدارأ← يتْدارأ← يدّارأ← ادّارأ.

يتدارك← يتْدارك← يدّارك← ادّارك.[236]

والظّاهر في هذه الأمثلة أنّ الفاء في الصيغتين قد تأرجحت بين مجانس للتاء قبلها أو مقارب لها والثّابت في العربيّة أنّ الصّوتيّن إذا اشتركا في مخرج أو تقاربا

---

(233) شرح الملوكي في التصريف، ص: 294-295.

(234) ينظر: الكتاب، ص: 334/4 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 295.

(235) الكتاب، ص: 335/4.

(236) الكتاب، ص: 474/4-475 ومعاني القرآن للأخفش، ص: 283/1.

فيه، فإنّها تؤثر في ذلك الإدغام ليكون العمل من وجه واحد، وفي ضرب واحد تيسيراً للنطق وتهيلاً له.

فقد اتّجه التّأثير في هذه الكلمات وما شابهها من الفاء نحو التّاء، بعد تسكينها تخفيفاً لها، ليتصل بذلك الصّوتان لفظاً وخطّاً، ثمّ تبدل التّاء من مثل ما بعدها لتفنى فيه فناءً تامًا من باب المماثلة التامّة في حالة الإدبار.

وقد عرض سيبويه لما يحدث في صيغتي (تفعّل وتفاعل) مبرزاً مسلك العربيّة في معالجتها للثّقل الناتج من توالي المتجانسين أو المتقاربين فيهما، فرأى أنّ "ممّا يدغم إذا كان الحرفان من مخرج واحد، وإذا تقارب المخرجان قولهم: **يطّوّعون** من يتطوّعون، و**يذكرون** في يتذكرون، و**يسّمعون** في يتسمّعون، الإدغام في هذا أقوى، إذ كان يكون في الانفصال".[237] ويضيف سيبويه مقرّراً أنّ ما يحدث في مضارع الصّيغتين يمتد ليشمل ماضيهما قائلاً: "فإن وقع حرف مع ما هو من مخرجه أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم وألحقوا الألف الخفيفة، لأنّهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن. وذلك قولهم: في فعل من تطوّع **اطّوّع**، ومن تذكر **اذّكر**، دعاهم إلى إدغامه أنّهما في حرف وقد كان يقع الإدغام فيهما في الانفصال".[238]

ويحتجّ سيبويه لهذا الاستخدام عند العرب بما يؤيّده من القرآن الكريم، وذلك في قوله: "وتصديـــق ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿فادّارأتم فيها﴾.[239] يريد: فتدارأتُمْ، ﴿وازّيّنت﴾،[240] إنّما هي تزّينت. وتقول في المصدر: ازّيّن وادّاراً. ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿اطّيّرنا بك﴾[241]".[242]

ويذهب المستشرق الألماني كارل بروكلمان إلى أنّ منحى التّماثل الرّجعي الذي اتجهت إليه صيغتا (تفعّل وتفاعل) في تطورهما عرفته كلّ اللّغات السّاميّة

---

(237) الكتاب، ص: 474/4.
(238) نفسه، ص: 475/4.
(239) الآية 72 من البقرة.
(240) الآية 24 من يونس.
(241) الآية 47 من النمل.
(242) الكتاب، ص: 475/4.

فيقول: "في كلّ اللّغات السّامية تدغم تاء الصيغة الانعكاسية في أصوات الصّفير، والأصوات الأسنانيّة إذا كانت فاء للكلمة. وقد حدث ذلك أول ما حدث في صيغة المضارع ... وفي العربيّة قيس الماضي على المضارع الذي حدثت فيه تلك المماثلة"،[243] ثمّ يمضي في سرد أمثلة لهذا النّوع من التّماثل في معظم اللّغات السّاميّة.[244]

ويرى أحد الدارسين العرب المحدثين، أنّ هذا الاستخدام الذي آلت إليه الصيغتان في تطورهما عرفته اللّغة العربيّة القديمة، وجاءت صور منه في القرآن الكريم إلى جانب الصيغتين القديمتين اللّتين ظلّت محافظتين على بنائهما الأصلي، ثمّ يخلّص هذا الدارس إلى نتيجة مفادها أنّ "هذه الظّاهرة كانت في سبيل التّطور في العربيّة الفصحى عندما جاء الإسلام، ولذلك نجد أمثلتها في القرآن الكريم جنباً إلى جنب مع الصيغة القديمة التي لم يحدث فيها تغير للأصوات كقوله تعالى: ﴿لَوْلا أَنْ تَدارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّه﴾.[245] ﴿وَما يَتَذَكَّرُ إِلاَّ مَنْ يُنيب﴾.[246] و﴿قالوا إِنّا تَطَيَّرْنا بِكُمْ﴾.[247] وهو يقول في آية أخرى: ﴿قالوا اطَّيّرْنا بِكَ وَبِمَنْ مَعَك﴾.[248] بل إنّ الآية الواحدة تحتوي في بعض الأحيان على الصّورتين معاً، كقوله تعالى: ﴿لِيَدَّبَروا آياتِهِ ولِيَتَذَكَّرَ أولو الأَلْباب﴾[249]".[250]

وإنّ بقايا الاستعمال القديم لصيغتي (تفعّل وتفاعل) منبهة على أنّ التّطور في أيّ ظاهرة لغويّة لا يقضي على كلّ أثر عتيق للاستخدام الأصليّ، بل يبقى ما يدّل عليه.[251]

---

(243) فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، تعريب رمضان عبد التواب، الرياض، ط1977،1، ص: 59-60.
(244) نفسه، ص: 60-62.
(245) الآية 49 من القلم.
(246) الآية 13 من غافر.
(247) الآية 18 من يـــس.
(248) الآية 47 من النمل.
(249) الآية 29 من ص.
(250) التطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 29-30.
(251) نفسه، ص: 30.

ومن مظاهر التّماثل المدبر التّام كذلك ما يحدث في صيغة (انفعل) حين تصادف النّون من الأصوات بعدها ما لا تصمد أمامه، كالميم في نحو: **انمحى وانماز** والواو في مثل: **انوجل**، والياء في نحو **انيئس**. يبدوا هذا في ما نقله سيبويه سماعاً من الخليل، إذ قال: "سمعت الخليل يقول: في انفعل من **وجلت: اوّجل**، كما قالوا: **امّحى**، لأنّها نون زيدت في مثال لا تضاعف فيه الواو، فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك: **منْ مّثلك**، **ومن مّات** فهذا يتبيّن فيه أنّها نون بالمعنى والمثال. وكذلك انفعل من يئس على هذا القياس".[252]

ويعضد ما أورده سيبويه ذاك الذي ذكره ابن جني أنّه إذا التقى المتقاربان على الأحكام التي يسوّغ معها الإدغام أبدلت أحدهما إلى لفظ صاحبه، ثمّ ادّغمته فيه، وذلك مثل قولهم: **ودّ** في اللّغة التّميميّة **وامّحى وامّاز**، والمعنى الجامع لهذا كلّه تقريب الصّوت من الصّوت.[253]

ومن أشكال التّماثل المدبر التّام نذكر تلك النّماذج التي يتبادل فيها الصّوتان المتماسان التّأثير إقبالاً وإدباراً على شاكلة الكلمات المجموعة على وزن (افتعل) وما اشتق منه وذلك كما يظهر في الأمثلة الآتية:

الفعل	البناء التقديري	التّماثل المقبل التام	التّماثل المدبر التام
ثرد	اثترد	اثّرد	اثّرد
ثغر	اثتغر	اثّغر	اثّغر
ذكر	اذتكر/اذدكر	اذّكر	ادّكر
ذخر	اذتخر/اذدخر	اذّخر	ادّخر
ظلم	اظتلم/اظطلم	اظّلم	اطّلم

(252) الكتاب، ص: 455/4.
(253) ينظر: الخصائص، ص: 140/2.

ظعن	اظتعن/اظطعن	اظّعن	اطّعن
ظنّ	اظتن/اظطن	اظّن	اطّن
ضجر	اضتجر/اضطجر	اضّجر	اطّجر

فالناظر إلى هذه الأمثلة يلاحظ أنّ النّسق الصّوتيّ الذي دبّ إليه التّغير يتشكل من تتابع متقاربين نحو (الثاء والتّاء) في المثالين الأوّل والثّاني، أو الذّال والتّاء في المثال الثّالث والرابع، والظّاء والطّاء في المثال الخامس والسادس والسابع. في حين توالى في المثال الثّامن والأخير متجانسان هما الضّاد والطّاء كما نسمعهما اليوم في الفصيح.

وقد نصّ المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين على أنّ العربيّ يميل إلى الإدغام مفضّلاً له إذا اجتمع في كلامه "حرفان من مخرج واحد، وإذا تقـــارب المخرجان"،[254] وهو يجنح إلى ذلك قصد الاستخفاف، لأنّ رفع اللّسان رفعة واحدة في موضع واحد أيسر عليه.[255]

ويضيف هؤلاء العلماء أنّ العرب لم تغلّب صوتاً من المركّب العسير على مجاوره في الكلمات المذكورة لقوّة ذاتية فيه، بل آثر ناس من العرب ـــ نزولاً عند ذوقهم ـــ إبدال الثّاني من مثل الأوّل، ثمّ إدغامه فيه، بينما مال غيرهم إلى ترجيح تأثير الثّاني في الأوّل وإبداله صوتاً من جنسه، ثمّ إفنائه فيه استجابة لدعوة القياس الذي يقضي "بأنّ الأصل في الإدغام أن يتبع الأوّل الآخر".[256]

ومن النّصوص والشّواهد على هذا الاستخدام في اللّغة العربيّة نسوق ما أورده سيبويه نقلاً عن شيوخه حيناً، وعن العرب أحياناً أخرى، فقال: "ومن ذلك قولهم: **مظطعن ومظطلم**، وإن شئت قلت: **مطّعن ومطّلم**، كما قال زهير:[257]

هَذا الجَوادُ الذي يُعْطيكَ نائلَهُ عَفْواً ويُظْلَمُ أَحْياناً فَيَطَّلِم

---

(254) الكتاب، ص: 474/4.
(255) ينظر: المقتضب، ص: 206/1.
(256) الكتاب، ص: 469/4.
(257) ينظر: ديوانه، ص: 152.

وقالوا: **يطّن ويظطن** من الظّنة، ومن قال **متّرد***، قال **مطّعن ومطّلم**، وأقيسهما **مطّعن ومطّلم** ... جعلوا الآخر يتبعه الأوّل، و لم يجعلوا الأصل أن ينقلب الآخر فتجعله من موضع الأوّل".[258]

ومن قبيل هذه النصّوص التي تبادل فيها الصّوتان التّأثير نذكر أيضاً قوله: "وكذلك تبدل للذّال من مكان التّاء أشبه الحروف بها، لأنّهما إذا كانتا من حرف واحد لزم أن لا يبيّنا إذ كانا يدغمان منفصلين، فكرهوا هذا الإجحاف، وليكون الإدغام في حرف مثله في الجهر. وذلك قولك: **مدّكر**، كقولك: **مطّلم**، ومن قال **مظّعن**، قال **مذّكر**. وقد سمعناهم يقولون ذلك، والأخرى في القرآن: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾[259]". [260]

ومن أمثلة سيبويه التي حملت هذا الاستعمال بوجهيه نورد كذلك قوله: "والضّاد في ذلك بمنزلة الصّاد لاستطالتها كالشّين، وذلك قولك: **مضطجع**، وإن شئت قلت: **مضّجع**. وقد قال بعضهم: **مطّجع**، حيث كانت مطبقة، و لم تكن في السّمع كالضّاد".[261] ومن النصّوص الواردة في هذا الصّدد أيضاً ما أثر عن الفرّاء، وهو يحلّل لفظة **تدّخرون** من قوله تعالى: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بما تَأْكُلونَ وما تَدَّخِرونَ﴾،[262] فنصّ على أنّ الكلمة مصاغة على "تفتعلون من ذخرت ... وبعض العرب يقول: **تدّخرون** فيجعل الدّال والذّال يعتقبان في تفتعلون من ذخرت، وظلمت تقول: **مظّلم ومطّلم، ومذّكر ومدّكر**، وسمعت بعض بني أسد يقول: قد **اتّغر**، وهذه اللّغة كثيرة فيهم خاصّة. وغيرهم: قد **اثّغر**".[263] وقال

---

* يعني مفتعل من ثرد التي تعطي مثترد، ثمّ تستقر على ألسنة بعض العرب على بناء (مثرد) من باب التماثل المقبل، وعندهم على (متّرد) من باب تغليب الثاني على الأول في شكل التماثل المدبر أو الرجعي.

[258] الكتاب، ص: 4/468-469.

[259] الآيات 15 و17 و22 و32 و40 و50 من سورة القمر.

[260] الكتاب، ص: 4/469.

[261] نفسه، ص: 4/470.

[262] الآية 49 من آل عمران.

[263] معاني القرآن، ص: 1/215.

الفرّاء في موضع آخر من كتابه، وهو يعلّق على لفظة **مدّكر** من قوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾،[264] فرأى أنّ المراد ههنا "**مذتكر**، وإذا قلت مفتعل فيما أوّله ذال صارت الذّال وتاء الافتعال دالاً مشدّدة وبعض بني أسد يقولون: **مذّكر**، فيغلّبون الذّال فتصير ذالاً مشدّدة".[265] ونقل الفرّاء رواية تنتهي عند عبد الله بن مسعود أنّه سئل عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم للآية الأخيرة، فقال: "أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم **مدّكر** بالدّال".[265]

فهذه النصّوص وغيرها تؤكد أنّ الصّوتيّن المتماسين إذا تكافأا قوّة تبادلا فيما بينهما التّأثير أو تعاقبا على حدّ تعبير الفرّاء. وكلّ ما يتخلى عنه الصّوت المدغم ههنا صفة واحدة، نحو الرخاوة لصالح مجاوره الشّديد الذي يعقبه ترتيباً على نحو ما يحدث في الأمثلة السّبعة الأولى في حالة التّماثل المدبر التّام. كما قد يتنازل اللاّحق عن شدّته استجابة لتأثير الرخو المتقدّم عليه في الأمثلة نفسها تحقيقاً للمماثلة التّقدميّة في صورتها التّامة في حين تنحى المدغم في المثال الأخير عن جهره لصالح مواليه المهموس في حال التّماثل المدبر أو الرجعيّ، وقد يركس التّأثير فيؤدي إلى تنازل الثّاني عن همسه امتثالاً لدعوة السّابق المجهور عليه ذلك رغبة في تحقيق تماثل تقدميّ تامّ.[266]

ونشير ههنا إلى أنّ الصّوتيّين المحدثين اعتادوا على نعت تلك الأنساق الصّوتيّة التي يتعاقب فيها صوتان على الإدغام أو التّماثل التّام، تقديماً وتأخيراً تبعاً لحركة التّأثير ومساره، بالمماثلة التّبادلية أو المزدوجة، ونصّوا على شيوع هذا الاستخدام في معظم اللّغات السّاميّة.[267]

---

[264] الآية 15 من القمر.
[265] معاني القرآن، ص: 107/3.
[266] ينظر: أثر القراءات في الأصوات النحو العربي، ص: 251.
[267] فقه اللغات السامية، ص: 62-63 والتطور النحوي للغة العربيّة، ص: 29 والأصوات اللغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 290.

واستناداً إلى ما تقدّم، فإنّ ما تمّ عرضه من نماذج للتماثل يبقى منوطاً بالأصوات الصّامتة، غير أن ميل العربيّة إلى السّهولة واليسر وإيثارها للتّجانس والانسجام بين الأصوات قد يدفعها إلى تطبيق أوجه المماثلة السّابقة على الصّوائت. وذلك كلّما أملى نظام الصّياغة نسقاً معيّنا من هذه الأصوات يأباه أو يستثقله نظام الاستعمال، أو التّجسيد الحيّ للكلام وفق ما يقتضيه الذّوق العربيّ ذلك على ما سيتضح فيما يلي.

ثانياً: المماثلة بين الصوائت:

يسعى النّاطقون في جلّ اللّغات إلى تحقيق الحدّ الأسمى من الأثر في عمليّة التّبليغ والتّواصل، مع محاولة الاقتصار على الحدّ الأدنى من الجهد المطلوب بذله. وقد دفع هذا الهدف المتكلّمين إلى الحرص على تجنّب وتفادي تلك الحركات النّطقية التي يمكن الاستغناء عنها.[268]

والعربيّة إحدى هذه اللّغات التي عملت عبر تاريخها الطّويل على تذليل أو إقصاء ما ولّد الصّوغ القياسيّ في بناها من الأنساق الصّوتيّة العسيرة التي حالت دون إرساء التناسق والانسجام بين الأصوات في تتابعها. والظّاهر من عموم نماذج التّماثل التي وقفنا عندها أنّ العربيّة تعمل على تجسيد هذا المبدإ ـــ أي إحداث توافق ينساب فيه النّطق بغير مشقّة أو تنافر ـــ محتكمة إلى قاعدة عامّة تسيطر على الذّوق العربيّ، وهي استثقال أو كراهيّة توالي الأضداد. وقد عدّها النّحاة واللّغويّون القدامى سنداً لتفسير تلك المعالجة التي خصّت العربيّ بعض التّصدّعات الصّوتيّة التي ألّمت بعيّنة من صوامتها في أبنية خاصّة.[269] كما ترتكز العربيّة على هذه القاعدة الذّوقيّة، أي كراهيّة الجمع بين الأضداد، في جلّ التّغيرات التي تحدثها على مستوى

---

[268] ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 319.

[269] ينظر: الكتاب، ص: 4/467-471 ومعاني القرآن للفراء، ص: 1/215-216 و3/106-107 والمقتضب، ص: 1/172-174 والمنصّف، ص: 2/324-330.

الصّوائت حين يستعصي نطقها، لترتضي بذلك مسلك التّماثل للتقريب بينها. فهذا الفرّاء يعبّر عن استثقال العرب الجمع بين الضّم والكسر في بناء واحد، فيقول: "يستثقلون كسرة بعدها ضمة، أو ضمّة بعدها كسرة".[270]

والنتيجة نفسها خلص إليها سيبويه قبله ليقرّر أن الذّوق العربيّ يأبى القران بين الضمّ والكسر في تأليف واحد كما يبدو في تعليقه على قول أبي النّجم: **لَوْ عُصْرَ مِنْهُ البَانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ** (يريد: عصر).[271]

فرأى أنّهم أي العرب "كرهوا في عُصِرَ الكسرة بعد الضّمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع ومع هذا أنّه بناء ليس في كلامهم إلاّ في هذا الموضع من الفعل".[271]

ويردّد سيبويه هذا الحكم في مواطن كثيرة من كتابه، ثمّ حذا حذوه كلّ من أبي الحسن الأخفش والمبرّد.[272]

ويعلّل الفرّاء استثقال العرب النّطق بصائتي الضّم والكسر بقوله: "يُستثقل الضّم والكسر لأنّ لمخرجيهما مؤونة على اللّسان والشّفتين".[273]

وتلتمس العربيّة لتفادي الجمع بينهما في نطق واحد سبيل المماثلة التي تقضي بقلب أحد المتنافرين من جنس مجاوره ليعمل اللّسان في اتجاه بعينه عملاً واحداً. ولم تحصر العرب عمل المماثلة في نطاق إدناء الضمّ من الكسر أو العكس، بل توسعوا في تطبيقاتها لتشمل التّقريب بين الفتح والكسر أو الفتح والضمّ، وفعلوا ذلك على الرّغم من خفّة الأوّل وسهولة الجمع بينه وبين المواليين له في حال المجاورة وذلك شائع في كثير من الظّواهر اللّغويّة التي كانت دائرة على ألسنة بعض العرب على اختلاف لهجاتهم.

---

(270) معاني القرآن للفراء، ص: 12/2.
(271) الكتاب، ص: 114/4.
(272) ينظر: الكتاب، ص: 113/4-115 و193-194 و178 ومعاني القرآن للأخفش، ص: 210/1-211 و363-364 و677/2 والمقتضب، ص: 264/1 و268.
(273) معاني القرآن، ص: 13/2.

والنّاظر إلى ما أثر عن علماء العربيّة الأوائل من أمثلة اختارت فيها العربيّة التّقريب بين الصّوائت المتخالفة، كلّما أدى اجتماعها إلى ثقل في النّطق أو كلّف إنتاجها مجهوداً عضلياً زائداً، يدرك أنّ العربيّة قد تميل إلى ترجيح صائت على آخر، فتمنحه الغلبة وقوّة التّأثير في الصائت الموالي له، وهي في كلّ هذا تحتكم إلى ما يستسيغه ذوقها ويبتغيه، وما ترتضيه عاداتها الكلاميّة من اطّراد للصّوائت التي تتحرك فيها أعضاء النّطق في اتجاه واحد. ويتجلى هذا فيما ذكره سيبويه، إذ نصّ على أنّ العرب "تتناول للمرتفع حركة من مرتفع، وكره أن يتناول للذي قد سفل حركة من هذا الحيّز".[274]

وممّا يمكن عدّه دليلاً على أنّ قدامى النّحاة واللّغويّين نظروا إلى ما يحدث بين الصّوائت في التّشكيل من تقريب يدرج ضمن مبحث المماثلة، وأنّ ما يقع بين هذه المجموعة الصّوتيّة هو بمنزلة ما يجري بين الصّوامت ومنبهة ذلك ما أورده سيبويه وغيره من المتقدّمين أثناء معالجتهم لظاهرة الإمالة كما كانت جاريّة على ألسنة مستخدميها من العرب. فقد رأى سيبويه أنّ ميل بعض العرب بالألف نحو الياء الغرض منه "أن يقربوها منها، كما قرّبوا في الإدغام الصّاد من الزّاي حين قالوا: **صدر**، فجعلوها بين الزّاي والصّاد، فقرّبها من الزّاي والصّاد التماس الخفّة، لأنّ الصّاد قريبة من الدّال، فقرّبها من أشبه الحروف من موضعها بالدّال. كما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرّب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك. فالألف تشبه الياء، فأرادوا أن يقرّبوها منها".[275] يضيف موضحاً أنّ ارتضاء طائفة من العرب التّقريب بين الفتح والكسرة في الإمالة مردّه إلى كونهم قصدوا حصر حركة اللّسان في اتجاه واحد، ومن ثمّ القيام بجهد عضليّ بعينه يحقق إنتاج الحالة النّطقيّة المراد اللّفظ بها. ويشبّه اقتران الفتح بالكسر بتتابع المتقاربين من

---

[274] الكتاب، ص: 101/4.
[275] نفسه، ص: 117/4.

الصوامت فيقول: إن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللّسان من موضع واحد أخفّ عليهم".[276]

ويعضد هذا عند سيبويه أيضاً، أي عدّه ما يلحق الصّوائت المتخالفة من تقريب من قبيل المماثلة، ما ذكره في باب ما تقلب الواو ياءً إذا سكنت بعد كسرة في مثل: **ميزان وميعاد**. فقد نصّ على أنّ إبقاء الواو في نحو هذين البناءين على حالهما ثقيل، لأنّها ساكنة، وليس يحجزها عن الكسر شيء، فهي ههنا بمنزلة التّاء من الدّال في لفظة **وتِد** التي قوي بيانها لوجود الحركة فاصلة بينهما. أمّا إذا سكنت الأولى، فلم يكن بدٌّ من إدغامها في الثّانيّة، لأنّه ليس بينهما حاجز.[277] ويرى سيبويه أنّ مسوّغ هذا التّماثل أو التّقارب بين الواو والياء يؤوب إلى كونهما يشبهان الحروف التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إيّاهما "وأنّهما لا تخلو الحروف منهما ومن الألف، أو بعضهن، فكان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم، كما أنّ رفع اللّسان من موضع واحد أخفّ عليهم في الإدغام، وكما أنّهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخفّ عليهم، نحو قولهم: **ازدان واصطبر**".[277]

والملاحظ في الأمثلة التي ساقها المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين في هذا الباب أنّ "سبب الإعلال إجمالاً طلب التّجانس بين حرف المدّ والحركة التي قبله، فالألف إذا كسر ما قبلها قلبت ياءً، كما في **مصابيح** وكذلك الواو مثل **ميقات**، والياء إذا ضمّ ما قبلها قلبت واواً مثل **موسر**، وكلّ ذلك لسبب صوتيّ محض، هو التجانس بين الحرف والحركة التي قبله".[278]

والظّاهر في الأمثلة التي أوردها النّحاة واللّغويّون القدامى عيّنة على انتحاء العربيّة منحى التّماثل في معالجة الثّقل الذي يتسبّب فيه توالي الصوائت المتخالفة في

---

(276) الكتاب، ص: 129/4.

(277) ينظر: نفسه، ص: 335/4.

(278) مجلة الثقافة العربيّة، مجلة شهرية جامعة تصدرها الصحافة الليبيّة العدد 6 من السنة الثانية، حزيران 1975، ص: 25.

بناء ما، أنّها ـــ أي العربيّة ـــ تسير في تحقيق ذلك مستندة إلى مبدإ السّهولة واليسر، ومن ثمّ فقد تستقر على الصّائت الأوّل مبتغية إيّاه لخفّته، فتجعله يؤثر في ملاحقه ليكون التأثير عندئذ مقبلاً أو تقدميّاً. فقد يعكس اتجاه التأثير ليكون مساره من الثّاني صوب السّابق عليه، وهنا ينعت التّأثير بأنّه **رجعيّ** أو **مدبر**.

فمن أمثلة التّأثير المقبل أو التّقدمي الذي مالت فيه العربيّة إلى قلب الثاني من جنس الأول توحيداً لعمل اللّسان في إنتاجه الصّوتين نذكر ما يحدث لضمير الغائب في حالتي النّصّب والجرّ على ألسنة العرب الذين اختلفوا في الصائت المناسب له باختلاف لهجاتهم. فعمدت طائفة من العرب إلى جعل صائت الضّم في ضمير النّصّب والجرّ الغائب يتأثر في كلّ مواقعه الإسناديّة بصائت الكسر القصير والطويل قبله الذي يقضي بقلبه صائتاً من جنسه، وذلك في مثل: **برجلِهُ**، **وفيهُ وعليهُ**، **وضربتِهُ**، **وبصاحِبِهُمْ**، **وبِهُنّ وبِهُما** التي تصبح استجابة لقانون المماثلة هكذا: برجله، وفيه وعليه، وضربته، وبصاحبهم، وبهنّ وبهما.[279] وقد تطرّق سيبويه إلى هذا النّوع من التّأثير وعالجه بعناية فائقة ليخلص في النّهاية إلى أنّ "الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة"،[280] ومسوّغ هذا في نظره، تلك القرابة التي تجمع بين الصّوتيّن، فالهاء "خفيّة كما أن الياء خفيّة، وهي من حروف الزّيادة، كما أنّ الياء من حروف الزّيادة، وهي من موضع الألف، وهي أشبه الحروف بالياء. فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً كذلك كسّروا هذه الهاء، وقلبوا الواو ياءً، لأنّه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة، فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها، نحو **كِلاب** و**عابِد**. وذلك قولك مررت **بهي** و**لديهي** مال، ومررت **بدارهي** قبل".[281]

---

(279) ينظر: التطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 25 وفقه اللّغات السامية، ص: 64-65 ودراسات في فقه اللّغة، محمد الأنطاكي، ص: 213-214.

(280) الكتاب، ص: 195/4.

(281) نفسه، ص: 195/4 والسّيرافي النحوي، ص: 463-464.

فقد استثقل هؤلاء المتكلمون من العرب الجمع بين الكسر والضّم في نسق واحد، فمالوا إلى التّخفيف من ذلك بقلب صائت الضّم صوتاً من جنس الصّائت الذي قبله، تحقيقاً للمماثلة بينهما، وذلك لأنّ تشكيل مخرج الضّم يتطلّب جهداً يثقّله، وهذا بخلاف صائت الكسر الذي ينطلق بسهولة ويسر.[282]

وقد بالغ ناس من العرب، وهم قوم من ربيعة، فأجروا المماثلة بين الكسر والضّم مع التّراخي، وقد عدّ سيبويه ذلك الاستخدام رديئاً، فقال: "واعلم أنّ قوماً من ربيعة يقولون **مِنْهِمْ**، أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكّن حاجزاً حصيناً عندهم، وهذه لغة رديئة إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل".[283]

وشبّه قوم من بكر بن وائل الكاف المسندة إلى جمع المخاطبين بالهاء، فأبدلوا ضمّتها كسرة استجابة لصائت الكسر قبلها تحت تأثير قانون المماثلة أو الإتباع على حدّ اصطلاح سيبويه الذي سمع ناساً منهم يقولون: "من **أحلامِكِمْ وبِكِمْ** شبّهها بالهاء لأنّها علم إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخفّ عليهم من أن يضمّ بعد أن يكسر".[284]

والثّابت في العربيّة أنّ أصل حركة هاء الإضمار الضّم، وهو الاستخدام السّائد عند الحجازيين، وبه قرأوا القرآن قال سيبويه: "اعلم أنّ أصلها الضمّ وبعدها الواو، لأنّها في الكلام كلّه هكذا"،[285] ثمّ أكّد السّيرافي في شرحه النصّ المذكور ما ذهب إليه سيبويه، فقال: "اعلم أنّ هاء الضّمير أصلها الضّم، ولا يجوز كسرها إلاّ أن يكون قبلها كسرة أو ياء ... وكان ابن شهاب الزّهري يضمّها في جميع القرآن، وهو مدني حجازي، ولذلك قال سيبويه: وأهل الحجاز يقولون: مررت **بهو** قبل **ولديهو** مال، ويقرؤون ﴿فخسفنا بهُو وبداهوُ الأرض﴾[286]."

---

(282) ينظر: معاني القرآن للفراء، ص: 13/2 والمقتضب، ص: 264/1.
(283) الكتاب، 196/4.
(284) نفسه، ص: 197/4.
(285) نفسه، ص: 195/4.
(286) الآية 81 من القصص والسّيرافي النحوي، ص: 463-464.

ومن الآيات التي قرئت بهذا الوجه، أي اعتماداً على الأصل، قراءة عاصم في رواية حفص لقوله تعالى: ﴿وما أَنْسانيهُ إلاّ الشَّيْطان﴾،[287] وقراءة أكثر القراء لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفى بِما عاهَدَ عَلَيْهُ الله﴾.[288] وقراءة حمزة الزّيات لقوله تعالى: ﴿فَقالَ لأَهْلِهُ امْكُثوا إِنّي آنَسْتُ ناراً﴾.[289]

ومن صور التّماثل التّقدميّ أيضاً إبدال صائت الكسر القصير ضمّة استجابة لتأثير صائت الضمّ قبله. وذلك في نحو قول بعض العرب: **مُنْتُنْ** في مُنْتِن. فقد آثروا التّقريب بينهما، لمّا كان لا يفصل أحدهما عن الآخر إلاّ ساكن، فكرهوا أن يجمعوا في بناء واحد بين الضمّ والكسر في غير الفعـــل مبتغين رفع اللّسان من موضع واحد.[290]

ومن قبيل هذه النّماذج كذلك نذكر قلب كسرة اللام من لفظ الجلالة ضمة تأثّراً بضمة الدّال قبلها من كلمة **الحمد** في قوله تعالى: ﴿الحَمْدُ لُلّه﴾.[291] فقد عدّ ابن جني هذا الاستخدام ضرباً من ضروب التّماثل أو التّقريب بين الصائتين المتخالفين بقوله: "ومن التّقريب الحمدُ لُلّه".[292] ونشير ههنا إلى أنّ لفظ الآية الكريمة بهذا النّسق اختيار استقرّ عليه بعض القرّاء في قراءتهم لها على ما أورده ابن خالويه.[293] غير أنّ الزّجاج يعدّ هذا الاستعمال الذي أُتبع فيه الضمّ للضّم في غير القرآن رديئاً.[294] أمّا الفرّاء فيلتمس مسوغاً لصنيع هؤلاء العرب، فرأى أنّ الذين رفعوا اللام إتباعاً لحركة الدّال أرادوا المثال الآخر من أسماء العرب الذي تجتمع فيه الضّمتان مثل: **الحُلُم**، و**العُقُب**.[295]

---

(287) الآية 63 من الكهف.
(288) الآية 10 من الفتح.
(289) الآية 10 من طـــه.
(290) ينظر: الكتاب، ص: 109/4 و 146 والسّيرافي النحوي، ص: 424 والخصائص، ص: 143/2.
(291) الآية 2 من الفاتحة.
(292) الخصائص، ص: 144/2.
(293) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه أبي عبد الله الحسين بن أحمد، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، د.ط، د.ت، ص: 19.
(294) اللّهجات العربيّة نشأة وتطوراً، عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993، ص: 298.
(295) ينظر: معاني القرآن، ص: 4/1.

ومن صور التّماثل بين الصّوائت أيضاً نورد إبدال بعض العرب ـــ وهم ناس من قبيلة طيء ـــ الفتحة ضمّة خضوعاً لتأثير ضمّة قبلها في نحو قولهم: **السُّؤْدُدُ**، وكان الأصل فيها **السُّؤْدَد**، غير أنّ ابتغاءهم رفع اللّسان من موضع واحد دعاهم إلى التّضحيّة بفتحة الدّال على خفّتها، وإبدالها ضمّة لتتناسب وضمّة السّين قبلها.[296]

والملاحظ في بعض الأمثلة أنّه على الرّغم من استثقال العرب النّطق بضمّتين متتابعتين في بناء واحد، لما يكلّفان من جهد في إحداثهما، إلاّ أنّها قد ترتضيهما تخلّصاً من وُقيْفة السّكون لما ينجم عنها من إطالة في عمليّة التّحقيق الإنتاجيّ للأصوات، وذلك في مثل قولهم: **السُّلُطان** في السُّلْطان و**القُرُفصان** في القُرْفُصان.[297] وشبيه بهذين المثالين ما يحدث لكلّ اسم على وزن (فُعْلَة) مثل: **ظُلْمة** و**غُرْفة**، "فإنّه إذا جمع حرّك ثانيه بالضّم نحو **ظُلُمات** و**غُرُفات**، لأنّ مخرج الحرفين بلفظ واحد، إذا قرب أحدهما من صاحبه يسر عليهم".[298]

وبالمثل تعمد العربيّة كذلك إلى تحريك الحرف الثّاني بالفتح ليتماثل مع سابقه المؤثّر فيه في كلّ اسم جُمع على وزن (فَعْلَة) نحو قولهم: **سَلْوَة** و**سَلَوَات**، وشَهْوَة وشَهَوَات. كما تستسيغ كسر الثّاني عند جمع كلّ اسم مفرد على وزن (فِعْلَة)، فإنهم يقولون في مثل كِسْرَة **كِسْرَات**، وفي سِدْرَة **سِدْرَات**.[299]

واستناداً إلى ما فات، فإنّ العربيّة تتبنى مسلك التّماثل للفرار من تتابع الصّوائت المتخالفة بهدف بعث التّوافق والانسجام بينها، ومن ثمّ السّعي إلى بلوغ الحدّ الأدنى من الجهد المبذول، وذلك بتوحيد اتجاه حركات النّطق والعمل على

---

(296) ينظر: اللهجات العربيّة في التراث، القسم الأول: النظام الصّوتيّ والصّرفيّ، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربيّة للكتاب، ليبيا، د.ت، 1978، ص: 268.
(297) ينظر: الخصائص، ص: 143/2.
(298) معاني القرآن للأخفش، ص: 169/1.
(299) ينظر: نفسه، ص: 169/1-170.

تشغيل جزء بعينه من اللّسان، أي مقدّمته أو مؤخّرته، وهما المنطقتان المسؤولتان عن إحداث الصوائت بنوعيها القصير والطّويل.[300]

والظّاهر من الأمثلة التي أوردها قدامى النّحاة واللّغويّين عيّنة على اتخاذ العربيّة من المماثلة سبيلاً لبعث التّوافق والانسجام بين الصّوائت المتخالفة، كلّما تسبّب الصّوغ القياسيّ في تتابعها، أنّ الصّوامت العربيّة تتبادل فيما بينها التأثير إقبالاً وإدباراً تبعاً لموقع القوّة وتمركزها. فقد يهبّ تيار التأثير من الصّائت الأوّل صوب الموالي له وذلك على نحو ما رأيا فيما سلف، كما ينعكس اتجاه حركة التّأثير فيسلّط من اللاّحق على السّابق ليصبح عندئذ مدبراً رجعياً.

وقد تعدّدت وتنوّعت صور هذا الوجه تماشياً مع تعدّد وتنوّع اللّهجات العربيّة القديمة، وميل كلّ منها في منطوقها إلى الاستخدام الذي تراه سهلاً ميسّراً. فمن ذلك مثلاً ما أورده سيبويه على لسان أهل تميم الذين آثروا تغليب الكسر على الفتح في صيغتي (فعيل) و (فعِل)، حين تكون العين صوتاً من المجموعة الحلقيّة، وذلك كما يبدوا في قولهم: "**لِئيم وشِهيد، وسِعيد ونِحيف، ورِغِيف وبِخيل، وبِئيسٌ، وشِهِدٌ، ولِعِبٌ، وضِحِكٌ، ونِغِلٌ، ووِخِمٌ**".[301] فالملاحظ ههنا انقلاب فتحة الفاء كسرة استجابة لتأثير كسرة العين بعدها، وذلك رغبة منهم في تحقيق التّماثل بينهما. والداعي إلى ذلك في نظر سيبويه أنّه لما كانت "الكسرة تشبه الألف، أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما أنّهم إذا أدغموا فإنّما أرادوا أن يرفعوا ألسنتهم من موضع واحد".[301]

ويستند السّيرافي إلى المسوّغ نفسه في تعليله هذا التّماثل بين الكسر والفتح في اللّهجة التّميميّة، فيرى أنّ أصحابها مالوا إلى "كسر الأوّل إتباعاً للثّاني، لأنّ

---

(300) ينظر: الأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 308-309.
(301) الكتاب، ص: 108/4.

الكسر قريب من الفتح والياء تشبه الألف، وأتبعوا الأوّل في الكسر الثّاني، كما يتبعون الأوّل الثّاني في الإدغام".[302]

ومن أصناف التّماثل الرّجعي أو المدبر الذي يحدث بين الصّوائت كذلك نذكر تأثير الضمّة في الكسرة السّابقة عليها، ثمّ القضاء بإبدالها صوتاً من جنسها قصد إرساء التّوافق والانسجام بين العناصر المتخالفة من الوحدة اللّغويّة. ويبدوا هذا الضّرب من التغيير فيما خصّت به العرب حركة همزة الوصل التي جيء بها للتمكّن من النّطق بالساكن، إذ كثيراً ما تلجأ إلى تعديل حركتها الأصليّة، وهي الكسرة، بغيّة تكييفها مع ما بعدها وللمحافظة على نظام الصّياغة العربيّ الذي ينفر من كلّ بناء توالى فيه الكسر متبوعاً بالضمّ وقد قام سيبويه بوصف هذا الاستخدام كما كان جارياً على ألسنة العرب، معتمداً في ذلك على ما وصله من الخليل، فقال: "اعلم أنّ الألف الموصولة ... في الابتداء مكسورة أبداً، إلاّ أن يكون الحرف الثّالث مضموماً فتضمّها، ذلك قولك: **اُقتُل، اُستُضعِف، اُحتُقر، اُحرُنجم**"،[303] ثمّ يردف سيبويه هذه الأمثلة بتصوير حقيقة هذا التغيير مع تعليله، فيرى أنّ ما أقدمت عليه العرب ههنا يتمثل في تقريبها همزة الوصل "من المضموم إذ لم يكن بينهما إلاّ ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمّة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما فعلوا ذلك في **مُذُ اليوم يا فتى*** وهو في هذا أجدر، لأنّه ليس في الكلام حرف أوّله مكسور والثّاني مضموم. وفعل هذا به كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد. وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد".[303]

---

(302) السّيرافي النحوي، ص: 285.

(303) الكتاب، ص: 146/4.

* يشير سيبويه ههنا إلى أن الأصل في (مُذُ) (مُنْذُ) وهي في لهجة بني سليم (مِنْذُ) بكسر الميم، ثمّ ضمت الميم عند غيرهم، لأنّ "من كلامهم أن يتبعوا الضم الضم". الكتاب، ص: 287/3 و 288 وينظر: اللّسان، مـــادة (منذ)، ص: 47/5. وهو الرأي الذي مال إليه الفرّاء أيضا. ينظر: شرح الملوكي في التصريف، ص: 425. ويذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أن الكلمة مشكلة من (مِن) و (ذو)، ثمّ قلبت كسرة الميم ضمّة تأثرا بضمّة الدّال بعدها، ولم يعتد بالنون حاجزا لسكونها. ينظر: التطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 32-33. والأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل والأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 289.

وبيّن أبو سعيد السّيرافي أثناء شرحه لهذا الباب من الكتاب أنّ مسوّغ العرب في قلبها صائت الكسر بعد همزة الوصل ضمّة مردّه إلى النّزول عند متطلّبات نظام الصياغة في العربيّة وما يقتضيه الذّوق العربيّ، فرأى أنّهم مالوا إلى التّقريب بين الصّائتين "لأنّهم كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمّة وليس بينهما إلاّ حرف ساكن، وليس في كلام مثل هذا، ولا في الكلام (فِعُل)، فأتبعوا الضمّة الضمّة كما يقلبون في باب الإدغام الحرف إلى ما يقاربه ليدغم أحدهما في الآخر، فيكون اللّفظ من وجه واحد، ويرفع اللّسان من موضع واحد".[304]

ويربط سيبويه وغيره من المتقدّمين التّقريب الحاصل بين صائتي الكسر والضمّ في النّماذج السّابقة بما يجري على ألسنة بعض العرب في نحو قولهم: أنا **أجُوءُك** و**أُنْبُؤُك**، وهو **مُنْحَدُرٌ** من الجبل"،[305] وذلك من باب مقابلة المثال بنظيره أو مشابهه قصد الزّيادة في الوضوح ودرء الالتباس فالأصل في أجوءك: أجيئك، وفي أنبُؤك: أنبئك، فقد مال هؤلاء النّاطقون إلى ضم الجيم في الكلمة الأولى والباء في الثّانية تأثراً بضمة الهمزة اللاحقة بهما في كلتا الكلمتين. وبالمثل ضم المعنيون بهذا الاستعمال الدّال من **منحدر** استجابة لتأثير صائت الضمّ بعد الراء.[306] وكلّ ذلك من منطلق إدناء الصّوت من الصّوت طلباً للتماثل، وإيثاراً للعمل من وجه واحد، وتخفيفاً للنّطق واقتصاداً في الجهد.

ومن أشكال التّماثل الرّجعيّ بين الصّوائت كذلك نذكر تقريب ناس من العرب الضمّ من الكسر في نحو قولهم: **مِغيرة**، و**مِعين**، و**مِنتن**، و**إحِبّ**.[307] فقد أبدل هؤلاء القوم صائت الضّم بعد الميم في الكلمات الثّلاث الأولى وبعد الهمزة في الكلمة الأخيرة كسرة استجابة لتأثير صائت الكسر الموالي له، وإرضاءً لمتطلبات

---

(304) السّيرافي النحوي، ص: 361.
(305) ينظر: الكتاب، ص: 146/4 ومعاني القرآن للأخفش، ص: 170/1
(306) ينظر: السّيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص: 361.
(307) ينظر: الكتاب، ص: 109/4 ومعاني القرآن للأخفش، ص: 4/1 والسّيرافي النحوي، ص: 286.

الذّوق العربي الذي يستثقل نسقاً صوتيّاً توالى فيه كسر بعد ضم، إذ الأصل في الألفاظ الأربعة السّابقة ضمّ الأوّل منها جميعاً.

وقد عدّ المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين كسر ياء **يِحبُّ** شاذّاً لا وجه له في القياس. يبدو هذا فيما نقله سيبويه الذي قال: "وقالوا في حرف شاذّ إِحبّ ونِحبّ ويِحبّ شبّهوه بقولهم: مِنِن".[308] ولعلّ فرارهم من الاستخدام المنقاس ورومهم للشّاذ منه مردّه إلى كون الثّاني أيسر نطقاً من الأوّل، لأنّه يقود إلى بناء يأباه ذوق العرب ونظامها في الصّياغة.

وعرض السّيرافي هو الآخر بالشرح لهذا الاستعمال كما كان جارياً عند أولئك العرب أثناء تناوله للباب الذي احتوى ذاك الاستخدام من كتاب سيبويه فرأى أنّ "يِحبّ بالكسر أصله يُحِبّ من قولنا: أحبّ يُحبُّ، وشذوده أنّهم أتبعوا الياء المضمومة الحاء، كما قالوا مِغيرة، والأصل مغيرة، فكسروه من مضموم. وهذا القول أعجب إليّ، لأنّ الكسرة بعد الضمّة أثقل وأقل في الكلام فالأَولى أن يُظنّ أنّهم اختاروا الشّاذ عدولاً عن الأثقل".[309]

ويعود السرّ في ميل العربيّة وجنوحها إلى التّقريب بين أصواتها، لتصفيتها من كلّ ما يثقّل نطقها، وأنّ اتخاذها التّماثل سبيلاً ومسلكاً لتنقية مجاميعها الصّوتيّة من كلّ تصدّع ألمّ بها مرجعه إلى كونها نشأت لغة شفهيّة لم تتقيّد بقيود الكتابة، إذ اكتفي فيها أول الأمر بالسّماع والنّطق، ومتى اقتصرت حال اللّغة على ذينك الأمرين لابدّ أن تكون عنايتها شديدة بكلّ ما يبعث التّوافق والانسجام بين أصواتها.[310]

---

(308) الكتاب، ص: 109/4.
(309) السّيرافي النحوي، ص: 288 والمخصّص، ص: 214-215.
(310) ينظر: اللهجات العربيّة في التراث، القسم الأول: النظام الصّوتيّ والصّرفيّ، ص: 267.

والظّاهر من عرض أمثلة التّماثل على تنّوعها، كما هي في تناول قدامى النّحاة واللّغويّين على ما وقر في الدّرس الصّوتيّ الحديث، يتبين لنا مدى التّوافق الذي يكاد يكون تامّاً بين آراء القدامى والمحدثين.[311]

[311] ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة، ص: 251.

الفصل الثاني

المخالفة الصّوتيّة

أوردنا في موضع سابق من مدخل هذه الرسالة أنّ العربيّة لا تركن إلى التّماثل، بوصفه الملاذ الأوحد لها في معالجة ما يشوب أبنيتها من اضطراب صوتيّ، بل قد تتّخذ من المغايرة أو التّخالف بين الأصوات مسرباً بديلاً للتّماثل قصد تحقيق هدفها المنشود المتمثّل في درء الثّقل ورأب كلّ تصدّع يمسّ أبنيتها من جراء التّماثل، وذلك سعياً منها إلى إحداث تكييف يعيد للوحدة اللّغويّة توازنها أثناء مسيرتها في التيار الكلاميّ.[1]

والمخالفة كما هي في منظور الدرس الصّوتيّ الحديث "جنوح أحد الصّوتيّن المتماثلين في الكلمة إلى أن ينقلب إلى صوت مغاير"،[2] أو هي على حد قول الدكتور أحمد مختار عمر: "تعديل الصّوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنّه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصّوتين.[3] ويراها غيرهما بأنّها قانون "يعمد إلى صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات، فيغيّر أحدهما إلى صوت آخر".[4] ويغلب أن يكون الصّوت الجديد المخالف به أحد الصّوائت الطّوال أو صوتاً من المجموعة المائعة.[5]

ويرى جلّ علماء الأصوات أنّ المخالفة هي الوجه المقابل والمعدّل لآثار المماثلة السّلبيّة، لأنّها تهدف في منحاها إلى التّقليل أو التّخلّص من الفروق المميّزة للأصوات. فهذا برتيل مالمبرج يرى أنّه لو قدّر لهذا الاتجاه أن يعمل بلا ضابط لانتهى الأمر بانعدام وجود الفروق التّمييزيّة تماماً بين الفونيمات التي لا غنى عنها للفهم.

---

(1) ينظر: علم الصّرف الصّوتيّ، ص: 150.
(2) في الأصوات اللّغويّة دراسة في أصوات المدّ العربيّة، راغب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام العراقية، ط1، 1984، ص: 283.
(3) دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 329.
(4) التطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 37 ودروس في علم أصوات العربيّة، جون كانتينو، ص: 26.
(5) ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 330 وفي الأصوات العربيّة دراسة في أصوات المد العربيّة، ص: 283 والتطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 37.

وعليه، فإذا هدّدت آثار المماثلة الفروق التّمييزيّة الهامّة بين الأصوات، فالذي يحدث غالباً أنّ اللّغة تتدخّل لتقابل هذا المسار بوسيلة أخرى تمكّنها من إعادة ترسيخ الفروق الجوهريّة والعمل على تأكيد الشّخصيّة المستقلّة للفونيمات. ويعرف التّغيير الفونتيكي الذي يجسّد تلك الفروق **بالمخالفة**.[6]

ولم يستقرّ الصّوتيّون المحدثون على مصطلح واحد ضابط لهذه الظّاهرة، بل تعدّدت تعابيرهم المقيّدة لها وتراوحت بين ألفاظ: **المخالفة**،[7] **والمغايرة**،[8] **والتّباين**،[9] **والتّمايز**،[10] **والمفارقة**.[11]

وتعدّ المخالفة من الظّواهر الصّوتيّة التي استعانت بها معظم اللّغات في التّقليل من ثقل النّطق بالمتماثلين، ولكنّ نفوذها يشغل مساحة لغويّة أقل من تلك التي تملؤها ظاهرة المماثلة، إلاّ أنّ وجودها ضروري لتحقيق التّوازن والحدّ من فاعليّة المماثلة.[12]

ويرى بعض الدّارسين المحدثين أنّ اهتمام المماثلة ينصبّ على "تيسير جانب اللّفظ عن طريق تيسير النّطق، ولا تلقي بالاً إلى الجانب الدّلاليّ الذي قد يتأثر نتيجة تقارب أو تطابق الصّوتيّن. أمّا المخالفة ... فتهدف إلى تيسير جانب الدّلالة عن طريق المخالفة بين الأصوات، ولا تلقي بالاً إلى العامل النّطقي الذي قد يتأثر نتيجة تباعد أو تخالف الصّوتيّن".[13] ومن هنا تعدّ المماثلة والمخالفة بمثابة القطبين اللّذين يتجاذبان اللّغة، ولكلّ منهما فاعليّته وتأثيره، كما أنّ لكليهما هدفه وغايته،

---

(6) ينظر: الصّوتيّات، لمالمبرج، ترجمة محمد حلمي هليل، ص: 120.
(7) ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 329 والأصوات اللّغويّة لإبراهيم أنيس، ص: 211 وعلم الصّرف الصّوتيّ، ص: 148 وفي الأصوات اللّغويّة لغالب فاضل المطلبي، ص: 283.
(8) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللّغويّة الحديثة، ص: 259.
(9) ينظر: دروس في علم أصوات العربيّة، ص: 26 والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 67
(10) ينظر: الصّوتيّات لبرتيل مالمبرج، ص: 120.
(11) اللّغة لفندريس، ص: 91.
(12) دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 330.
(13) دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 331 وعلم الصّرف الصّوتيّ، ص: 148.

ومن صراعهما يتحقّق التّوازن بين مطلب سهولة النّطق ومطلب سهولة التّمييز بين المعاني.[14]

هذه باقتضاب نظرة الدّرس الصّوتيّ لظاهرة المخالفة أمّا الصّورة الملتقطة لهذه الظّاهرة من تراثنا الصّوتيّ كما ارتسمت حدودها في كتب اللّغة والنّحو، فهي ناقصة تفتقر إلى الإحاطة والشّموليّة، وكذا المنهج الذي يستغرق جزئياتها على نحو ما وقرت معالمها في البّحث الصّوتيّ الحديث. فقد كانت معالجة قدامى النّحاة واللّغويّين لمسائل المخالفة موزّعة على أبواب صرفيّة متنوعة نحو: الإبدال، والإعلال، والإدغام وغيرها من الظّواهر الأخرى،[15] كما كانت أمثلتها متناثرة ضمن هذه الأبواب من دون منهج معيّن ينتظمها أو مصطلح محدّد يغطي حدودها. غير أنّ هذا لا يعني أنّ النّحاة واللّغويّين القدامى لم يعوا دور هذه الظّاهرة، أو لم يتنبّهوا إلى أهميّتها في معالجة بعض مخلّفات المماثلة، بل لقد أدركوا خطورتها وكذا الموطن التي تستوجب حضورها في العربيّة، إلاّ أنّهم اضطربوا في الدّلالة عليها، فقد تنوّعت ألفاظ وتعابير الواحد منهم في تقييد أمثلة هذه الظّاهرة.

فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي ينعتها **بالمغايرة** متخذاً من فعل هذا المصدر هيئة للدّلالة عليها. يبدو هذا لديه في تعليقه على لفظة **ألبّ** التي رأى أنّه ينبغي أن "يقال ألبّ الرجل بمكان كذا وكذا أي أقام. وكان الوجه أن تقول: **لبّيتك**، لأنّهم شبّهوا ذلك **باللّبب**، فإذا اجتمع في الكلمة حرفان غيّروا الحرف الأخير، كما قال الله جلّ وعزّ: ﴿وَقَدْ خابَ مَنْ دَسّاها﴾، والأصل **دسّسها**، فقالوا: لبيك قربت وأقمت".[16] كما يسخّر الخليل لحصر هذه الظّاهرة عبارة (**اجتماع حرفين من**

---

[14] ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 331 والأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 292.
[15] ينظر: الكتاب، ص: 237/4 و 247 و 417 و 427 ومعاني القرآن للفراء، ص: 172/1 و 267/3 والمقتضب، ص: 64/1 و 246 والمنصّف، ص: 240/1.
[16] كتاب الجمل في النحو، ص: 153-154.

جنس واحد) وذلك في قوله: "إذا اجتمع حرفان من جنس واحد جعلوا مكانه حرفاً من غير ذلك الجنس".[17]

ويستخدم سيبويه ــ هو الآخر ــ أوصافاً خاصّة به للدّلالة على المخالفة منها (**كراهية التّضعيف**) وذلك في قوله: "هذا باب ما شذّ فأبدل مكان اللاّم الياء لكراهيّة التّضعيف"،[18] وقوله أيضاً: "إنّما فعل هذا كراهيّة التّضعيف".[19] ويستمر سيبويه في تكريره لهذا الوصف في مواضع متفرّقة من كتابه.[20]

ومن أوصاف سيبويه المقيّدة لأمثلة هذه الظّاهرة كذلك قوله: (**التّضعيف المستثقل**)، وذلك في حديثة عن إبدال السّين من التّاء في **استخذ** من اتّخذ، فقد نصّ على أنّهم "فعلوا هذا، لأنّ التّضعيف مستثقل في كلامهم".[21] وقد يفضّل سيبويه استخدام الفعل المشتقّ من مصدر المخالفة للتّعبير عن هذا التّغيّر وذلك في تحليله لفظة **حيوان** التي رأى أنّ العرب كرهت "أن تكون الياء ساكنة ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا، والأخرى غير معتلة من موضعها، فأبدوا الواو **ليختلف** الحرفان".[22]

وعلى سمت سيبويه يمضي كلّ من أبي الحسن الأخفش وأبي عثمان المازني، متخذين من الأوصاف نفسها للدّلالة على هذه الظّاهرة.[23]

وينتقي الفرّاء عبارة (**إبدال الشّديد**) وصفاً لتعيين هذا التّغيّر المضاد للتماثل، فيقول: "والعرب تبدل في المشدّد الحرف منه بالياء والواو".[24] ويعبّر المبرّد عن

---

(17) الجمل في النحو، ص: 281.
(18) الكتاب، ص: 424/4.
(19) نفسه، ص: 483/4.
(20) نفسه، ص: 425/4-427 و 483.
(21) نفسه، ص: 484/4.
(22) نفسه، ص: 409/4.
(23) ينظر: معاني القرآن، ص: 169/1 و 171 و 323/2 و 452. والمنصّف، ص: 217/1 و 240 و 175/2.
(24) معاني القرآن، ص: 267/3.

ذلك بطائفة من الأوصاف منها (**استثقال التّضعيف**)، و(**التقاء حرفين من جنس واحد**)، و(**التّفريق بين المضاعفين**).[25]

والمخالفة مظهر من مظاهر التّطوّر، ومحطّة من محطّاته تتدرّج فيه الأصوات عبر مسار تحوّلي يتجه نحو الأيسر والأسهل. فالإنسان يسعى دوماً إلى تلمّس الأصوات السّهلة التي لا يكلّف إنتاجها جهداً عضليّاً مضنيّاً، ولذلك تراه يجنح مع الأيام إلى تعويض تلك الأصوات الصّعبة في لغته بنظائرها السّهلة.[26]

ولعل هذا المنحى هو الذي دفع بالأستاذ أروتيز hurwitz إلى عدّ قسم من الألفاظ العربيّة التي تشغل الأصوات المائعة أو الصّوائت الطّوال جزءاً من بنيتها التّركيبيّة إلى أنّها تولّدت نتيجة عامل المخالفة الذي يقضي بإبدال أحد المثلين صوتاً من المجموعة المخالف بها.[27]

ويدّعم هذا الدّارس افتراضه ببعض الشّواهد التي انتقاها من المعاجم العربيّة القديمة، فهو يرى أنّ ألفاظاً نحو **حرجل**، و**جلمد**، و**عنكب**، و**عرقب**، و**قرمط**، و**فلطح** لا مرية في أنّها تكون قد انحدرت من بنائها الرّباعيّ المضعّف تحت وطأة تأثير قانون المخالفة وصيغها كالآتي: **حجّل**، و**جمّد**، و**عكّب**، و**عقّب**، و**قمّط**، و**فلطح**. ويوثّق هذا الدّارس زعمه بوجود هذه المقابلات المضعّفة إلى جانب الصّيغ السّابقة التي عمل فيها قانون المخالفة، فهذا في رأيه دليل على أنّ الأولى صورة متطورة من الثّانيّة،[28] ثمّ يخلص إلى نتيجة مفادها أنّ الأصوات المائعة مسلك من مسالك العربيّة في التّخلّص من ثقل التّماثل، وممر مرن إلى الصّيغ المضعفّة.[29]

---

(25) ينظر: المقتضب، ص: 62/1 و 246.
(26) الأصوات اللّغويّة لإبراهيم أنيس، ص: 212.
(27) ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 330 وفي علم اللّغة، ص: 283 والأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 294.
(28) ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 330 وعلم الصرف الصّوتيّ، ص: 148.
(29) ينظر: دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 330 والأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 292.

ولئن نظرنا إلى مجموع الأمثلة التي ساقها النّحاة واللّغويّون القدامى شواهد على تبني العربيّة المخالفة مسلكاً لإقصاء الثّقل النّاجم عن تتابع المتماثلين، فإنّنا نجدها على أربعة أصناف.

1- المخالفة بين الصامتين المتماثلين:

في هذا النّوع تسعفنا كتب اللّغة والنّحو فتمدّنا بطائفة واسعة من الكلمات التي تتابع فيها مثلان كرهت العربيّة الجمع بينهما، فعملت على إبدال أحدهما صوتاً آخر من غير جنس الصّامت المضعّف هو في الغالب، إمّا صوت من الصّوائت الطّوال، أو واحد من أشباهها، وإمّا صوت من المجموعة المائعة، وهي جميعاً لا يتطلب إحداثها مجهوداً عضليّاً أكبر.

فمن أمثلة إبدال أحد المثلين صوتاً صائتاً أو شبيهاً بالصّائت نذكر ما أورده المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين إمّا سماعاً من العرب، وإمّا نقلاً عن شيوخهم الذين شافهوا الأعراب في بواديهم. وذلك كما يبدو في النماذج التي خولف فيها بين عنصّري التّضعيف بصوت من الصّوائت الطّوال بدءاً بصائت الفتح ثمّ بالياء فالواو.

داوية > دوّية[30]

الذام > الذّم[31]

تسرى > وتسرّر[32]

تصدى > وتصدّد[33]

ضارة المرأة > وضرّتها[34]

---

[30] معاني القرآن للأخفش، ص: 267/3، والدّويّة والدّاويّة الفلاة. ينظر: القاموس المحيط مادة (دوو)، ص: 1685/2.

[31] كتاب القلب والإبدال لابن السكيت، ص: 26. والذّم والذام: العيب.

[32] الكتاب، ص: 424/4 وكتاب القلب والإبدال، ص: 59، وتسرى في السّريّة أي الإخفاء. وينظر: القاموس المحيط مادة (سرر)، ص: 572/1 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 250.

[33] كتاب القلب والإبدال، ص: 135، والتصدّد: التعرض فأبدلت الدّال ياء هروبا من ثقل المتماثلين، ينظر: المقرب، ص: 171/2 والقاموس المحيط مادة (صدد)، ص: 427/1.

[34] المدخل إلى تقويم اللسان، ص: 62، والضرّة والضارة إحدى زوجتي أو زوجات الرجل ينظر: القاموس المحيط مادة (ضرر)، ص: 601/1، والمعجم الوسيط، ص: 538/1.

تقضّى > من تقضّض[35]

تلعى > من اللّعاع[36]

تمطى > من تمطّط[37]

عايرت الموازين > عيّرتها[38]

والظّاهر في هذه الأمثلة، أنّ العربيّة التمست في تجاوزها ثقل التّماثل سبيل المخالفة بين عنصّريه، وذلك بإبدال أحدهما ألفاً، لأنّه أخفّ الأصوات وأيسرها، فهي في تصوّر الفرّاء "صوت يخرج من خرق الفم بلا كلفة".[39] ويعلّل سيبويه خفّة صوت الألف وسهولة إخراجه بقوله: "إنّما خفّت الألف هذه الخفّة، لأنّه ليس منها علاج على اللّسان والشّفة، ولا تحرّك أبداً، فإنّما هي بمنزلة النّفس".[40] ومن هنا مالت العربيّة إلى إبدالها من بعض ما ستعصى عليها نطقه من الأصوات كلّما سنح السّياق اللّغويّ بذلك.

أمّا أمثلة المخالفة التي حملتها بعض مصادر اللّغة والنّحو، وقد آثرت فيها العربيّة صوت الياء بديلاً لأحد المتماثلين، فنذكر الألفاظ الآتية:

ديباج > في دبّاج[41]

ديماس > في دمّاس[42]

---

(35) الجمل في النحو للخليل، ص: 153 والقلب والإبدال لابن السكيب، ص: 13، ويورد الخليل ههنا قول العجّاج شاهدا على هذا الاستخدام، فيقول: "قال العجّاج: تقضّى البازي، إذا البازي كسرّ والملاحظ في هذه الكلمة استقال الشاعر اللفظ بثلاث ضاءات متتابعة، فآثر إبدال الأخيرة منها ألفا تخفيفا من مؤونة النّطق بثلاثة أصوات من جنس واحد. ينظر: في الأصوات اللّغويّة، ص: 284.

(36) معاني القرآن للفراء، ص: 267/3 والقلب والإبدال لابن السكيب، ص: 135. وتلعى من اللّعاع، وهو الكلأ الخفيف رعي أو لم يرع. ينظر: القاموس المحيط مادة (لعع)، ص: 1019/2.

(37) الجمل في النحو للخليل، ص: 281 ومطّ الشيء ومطّطه فتمطّط أي مدّده، ومنه قوله تعالى: (**ثُمّ ذهب إلى أهله يتمطى**) الآية 33 من القيامة، ينظر: كذلك اللّسان مادة (مطط)، ص: 404/7.

(38) المدخل إلى تقويم اللّسان، ص: 42 جاء في القاموس المحيط عاور المكاييل، وعوّرها قدّرها كعايرها وعيّرها. ينظر: مادة (عور)، ص: 624/1 والتطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: لرمضان عبد التواب، ص: 39.

(39) معاني القرآن للفراء، ص/ 13/2.

(40) الكتاب، ص: 336/4.

(41) معاني القرآن، ص: 267/3 والخصائص، ص: 18/3 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 249 والدّيباج ضرب من الثياب سداه ولحمته حرير، وهو فارسي معرّب ينظر: اللّسان، ص: (دبج).

(42) الخصائص، ص: 18/3 والأشباه والنظائر في النحو، ص: 40/1 والديماس: الكنّ، وهو كل ما يرد الحرّ والبرد من الأبنية والغيران ونحوها، قال تعالى: (**والله جَعَلَ لَكُمْ مِمّا خَلَقَ ظِلالاً وجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الجِبالِ أكْنَاناً**)، الآية 81 من النحل، ينظر: القاموس المحيط مادة (دمس)، ص: 750/1 والمعجم الوسيط، ص: 296/1 و 802/2.

دينار > في دنّار[43]

ديوان > في دوّان[44]

ريز > في رزّ[45]

زير > في زرّ[46]

شيراز > في شرّاز[47]

قيراط > في قرّاط.[48]

وثمّة في معاجم اللّغة وكتب القلب والإبدال كلمات كثيرة اجتمع فيها مثلان، ثمّ مالت العربيّة في المخالفة بينهما تخفيفاً للنّطق إلى إبدال أحدهما ياءً. وقد شاع هذا الإبدال في العربيّة حتى كاد يستغرق أصوات المنظومة كاملة. ولعلّ السرّ في إيثارها ههنا الياء مردّه إلى طبيعتها الصّوتيّة، فهي صوت "مجهور مخرجها من وسط اللّسان، فلمّا توسّط مخرجها الفمّ، وكان فيها من الخفّة ما ليس في غيرها، كثر إبدالها كثرة ليست لغيرها".[49]

ومن أقوال سيبويه المؤكّدة لهذا المنحى في العربيّة، أي فرارها من صعوبة النّطق بالمتماثلين، ثمّ الإهابة بأحدهما نحو الياء، ما ذكره في تعليله صنيع أناس من العرب استعصى عليهم الجمع بين هاءين في بناء واحد نحو: **دهدهت**، فمالوا بها إلى **دهديت** بإبدال "الياء من الهاء لشبهها بها، وأنّها في الخفاء والخفّة نحوها".[50] والسّبيل نفسه يرتديه الفرّاء الذي نصّ، هو الآخر، على أنّ "العرب تبدل في المشدّد الحرف منه بالياء ... من ذلك قولهم: **دينار** أصله **دنّار**، يدلّ على ذلك جمعهم إيّاه

---

(43) ينظر: معاني القرآن للفراء، ص: 267/3 والمقتضب، ص: 246/1 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 252.

(44) الكتاب، ص: 368/4-369 ومعاني القرآن للفراء، ص: 267/3 والخصائص، ص: 18/3.

(45) ينظر: اللّسان مادة (رزز)، ص: 425/5 والقاموس المحيط، ص: 705/1.

(46) ينظر: القاموس المحيط مادة (زرر)، والزير رجل يحب محادثة النساء ومجالستهن بشرا أو بغيره.

(47) شرح الملوكي في التصريف، ص: 249 والشيراز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه، ينظر القاموس المحيط مادة (شرز)، ص: 708/1.

(48) الكتاب، ص: 369/4 ومعاني القراء، ص: 267/3 والمقتضب، ص: 264/1 والخصائص، ص: 18/3 .والقيراط والقرّاط: وزن يختلف من بلد إلى آخر. ينظر: القاموس المحيط مادة (قرط)، ص: 919/1.

(49) شرح الملوكي في التصريف، ص: 241.

(50) الكتاب، ص: 393/4.

دنانير ... **وديوان** كان أصله **دوّان**، لجمعهم إيّاه دواوين، **وديباج دبابيج**، **وقيراط قراريط**، كأنّه كان **قرّاط**".[51]

ومن مثل هذه التّعابير التي ترجّح استخفاف العرب للياء، واستحسانها المخالفة بها بين المتماثلين، ما نصّادفه عند المبرّد الذي نصّ على أنّ قوماً من العرب متى وقع التّضعيف في كلامهم "أبدلوا الياء من الثّاني لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد".[52]

وعلى الرّغم من ذيوع هذا الإبدال في العربيّة وكثرة الشّواهد الدّالة عليه في باب المخالفة بين المثلين، إلاّ أنّ نحاة العربيّة سلكوه ضمن الإبدال الشّاذ غير المنقاس كما يدلّ على ذلك قول سيبويه: "هذا باب ما شذّ، فأبدل مكان اللاّم الياء لكراهيّة التّضعيف، وليس بمطّرد. وذلك قولك: **تسرّيت** و**تظنّيت**، و**تقصّيت** من القصّة و**أمليت**"،[53] وقوله أيضاً: "هذا باب ما كان شاذّاً ممّا خفّفوا على ألسنتهم وليس مطّرد"،[54] ثمّ يتبع سيبويه هذا القول بذكر أمثلة عن هذا النّوع من الإبدال المخالف به.

وإلى جانب تلك الكثرة الكثيرة من النّماذج التي آثرت فيها العربيّة المخالفة بصوت الياء، لما يتميّز به من الخفّة والسّهولة في إنتاجه، فهناك عيّنة أخرى من الكلمات العربيّة أدى نظام الصّياغة فيها إلى تجاور صوتين متماثلين ابتغت العربيّة المخالفة بينهما بإبدال أحدهما واواً نحو:

الجوب > في الجبّ.[55]

العوس > في العسّ.[56]

---

(51) معاني القرآن، ص: 267/3.
(52) المقتضب، ص: 246/1.
(53) الكتاب، ص: 424/4.
(54) نفسه، ص: 481/4.
(55) القاموس المحيط مادة (جبب)، ص: 137/1-138، والأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 213.
(56) اللّسان مادة (عسس)، ص: 139/6، والقاموس المحيط، ص: 764/1-765، والأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 213. والعسّ والعوس: الطّوفان بالليل.

عوش الطّائر> في عشّ الطّائر.[57]

الموخ > في المخّ.[58]

يشبو > في يشبّ.[59]

والملاحظ في هذه الأمثلة، أنّ العرب استثقلت التّماثل التّام فعملت على فكّه، ثمّ الاستعاضة عن أحد عنصّريه بواو فراراً من استعمال ألسنتهم من موضع واحد، ثمّ العودة إليه، فلمّا كان ذلك تعباً عليهم آثروا الاختلاف بين الصّامتين، فأبدلوا بأحدهما الواو لما تتميّز به من خفّة وسهولة في التّحقيق.[60]

ويتبيّن لنا ممّا سبق أنّ العربيّة كما تستعين بالصّوائت الطّوال في درئها ثقل توالي مثلين في كلمة واحدة، كذلك قد تستنجد لتحقيق الغاية نفسها بصوت من الأصوات المائعة.

ولعلّ ارتضاء العربيّة الجمع بين طائفتي الصّائتة والمائعة وإشراكهما في تجاوز مؤونة النّطق بالمتماثلين مردّه إلى تلك المشابهة التي تلتقي عندها المجموعتان، فهما متوافقتان في كثير من الخواصّ الصّوتيّة أبرزها أنّ الأصوات المائعة (**ل م ن ر**) تتميّز باتّساع مجراها ممّا أدى إلى قلّة احتكاكها، ومن ثمّ ضعف الحفيف المصاحب لها، وهذه ميزة تتّصف بها الصّوائت لانعدام الحوائل التي تعترض سبيلها في مجراها، ولذلك لا يسمع معها أيّ نوع من أنواع الحفيف.[61]

وقد اهتدى البحث الصّوتيّ الحديث إلى أنّ الأصوات المائعة تتميّز بقوّة إسماع عاليّة، فهي من أندى الأصوات وأصغاها لشدّة ارتفاع رنينها فهي تحتلّ

---

(57) اللّسان مادة (عشش)، ص: 316/6 و القاموس المحيط، ص:814/1-815 و التطوّر اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 39.-

(58) التطوّر اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 39 نقلاً عن المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان، ص: 63.

(59) معاني القرآن للفرّاء، ص: 267/3 و القاموس المحيط مدة (شبب)، ص:180/1.

(60) ينظر: الكتاب، ص: 417/4 و الخصائص، ص: 18/3 و في الأصوات العربيّة دراسة في أصوات المدّ العربيّة، ص: 284.

(61) حروف تشبه الحركات، مقال نشره الدكتور إبراهيم أنيس في مجلة مجمع اللّغة العربيّة القاهرة، ص: 13/16.

المرتبة الثّانية، بعد الصّوائت، من حيث قوّة الرّنين في سلّم جسبرسن الذي يتشكّل من ثماني درجات يبدأ بأضعف الأصوات رنيناً لينتهي بأقواها.[62]

وكشفت الإحصاءات التي قام بها اللّسانيّون العرب قديماً وحديثاً عن كثرة شيوع الأصوات المائعة في كلام العرب. فهذا الفيروز آبادي يصرّح أنّ أكثر الأصوات الصّامتة استخداماً في القرآن الكريم ــ بعد الصّوائت ــ اللاّم، ثمّ النّون، ثمّ الميم فالرّاء. فقد بلغ تكرار الصّوت الأوّل 33522 مرّة، والثّاني 26525 مرّة، والثّالث 26135 مرّة، والرّابع 11793 مرّة.[63]

وقد أكّدت هذه النّتائج جامعة الكويت التي قام بها نخبة من الأساتذة بإحصاء جذور اللّغة العربيّة في أشهر المعاجم العربيّة القديمة، وهي **الصّحاح واللّسان والتّاج**، مستعينين في ذلك بخدمات الحاسوب (الكبتار) فكانت نسبة ذيوع الأصوات المائعة في اللّغة العربيّة تفوق بكثير نسبة ورود بقيّة الأصوات الصّامتة الأخرى.[64]

وعليه، فإنّ تقاطع المجموعتين الصائتة والمائعة في هذه الخواصّ وغيرها هو السرّ في إقبال العربيّة على المناوبة بينهما في التّخلّص من ثقل المثلين حسب كلّ سياق وما يسمح به كما سيتضح من الأمثلة الآتية:

أَلْنَدَدٌ > من اللَّدَد.[65]

عُرُنْد > في عــرُدّ[66]

ذُرْنوح > في ذُرّوح[67]

---

(62) ينظر: المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة، ص: 23-24.

(63) ينظر: بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، تحقيق محمّد علي النّجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1973، ص: 563/1-566.

(64) دراسة إحصائيّة لجذور معجم الصّحاح باستخدام الكومبيوتر، علي حلمي موسى،الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978، د.ط، ص: 25-28 و ينظر: لحن العامة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة، ص: 260.

(65) ينظر: الكتاب، ص: 430/3 و 247/4. واللدد والألندد: شدّة الخصام، وهو أيضاً الطويل الأخدع من الإبل. ينظر: القاموس المحيط مادة (لدد)، ص: 458/1.

(66) هذا المثال نقله الجوهريّ منسوبًا إلى سيبويه. ينظر: الصّحاح مادة (عرد)، ووتر عُرُند: أي صلب. ينظر: القاموس المحيط، مادة (عرد)، ص: 434/1.

إنجانة > في إجّانة

إنحاص > في إجّاص

أترنج > في أترجّ[68]

جلمط رأسه > في جلّط[69]

طرمح > في طرّح[70]

مفلطح > في مفطّح[71]

حدلق الرجل > في حدّق[72]

الخدرّنق > في الخدنّق[73]

فرطح > في فطّح[71]

الفرقعة > في فقّع[74]

والنّاظر في هذه الأمثلة يدرك أنّ العربيّة قد جنحت في تخلصها من ثقل التّماثل الوارد فيها بالتماسها صوتاً من المجموعة المائعة التي أثبتت الدّراسة الصّوتيّة قديماً وحديثاً وجود صلة شبه وقرابة بينها وبين الصّوائت الطّوال.[75]

---

(67) ينظر: الكتاب، ص: 432/3 و الإبدال لأبي الطيّب اللغويّ، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق سوريا 1961، ص: 93/2. والدّرنوح و الدّروح: دويبة حمراء منقطة بسواد تطير، وهي من السّموم. ينظر القاموس المحيط، مادة (ذرح) ص: 331/1.

(68) ينظر: ما تلحن فيه العامة للكسائي، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط1، 1982، ص: 116 والفصيح لأبي العباس ثعلب، تحقيق ودراسة صبحي التميمي، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، 1985، ص: 138. والإجّانة، والإنجانة: إناء تغسل فيه الثياب. ينظر: القاموس المحيط مادة (أجن)، ص: 1545/2 والمعجم الوسيط، ص: 7/1. والإجّاص والإنجاص، شجر من الفصيلة الوردية ثمره حلو لذيذ يطلق في بلاد الشام وسيناء على المشمش والكمثرى. ينظر: القاموس المحيط، مادة (أجص)، ص:832/1، والمعجم الوسيط، ص: 7/1. والأترجّ والأترنج: شجر ناعم الأغصان والأوراق والثمر، ثمره كالليمون الكبار، وهو ذهبي اللون، ذكي الرائحة، قشره في الثياب يمنع السّوس ينظر: القاموس المحيط مادة (ترج)، ص: 285/1 والمعجم الوسيط، ص: 4/1.

(69) هذه الكلمة ذكرها الجوهري نقلا عن الفرّاء، ينظر: الصحاح مادة (جلط)، وجلط رأسه وجلمطه: حلقه. ينظر: القاموس المحيط أيضا، ص: 894/1.

(70) ينظر: الصحاح مادة (فطّح) ورأس مفلطح ومفطّح ومفرطح: عريض ينظر: القاموس المحيط، ص: 351/1. وتثقيف اللسان، ص: 85.

(71) الصحاح مادة (طرح) وطرّح البناء وطرمحه طوّله. وينظر أيضا: القاموس المحيط، ص: 349/1.

(72) ينظر: الصحاح مادة (حدق) وحدّق حدلق: أمعن النظر، ينظر كذلك: المعجم الوسيط، ص: 161/1.

(73) ينظر: الإبدال لأبي الطيب اللغويّ، ص: 93/2 والخدنق والخدرنق الذكر من العناكب أو العظيم منها. ينظر: القاموس المحيط، ص: 1166/2

(74) ينظر: المقاييس مادة (فقع)، ص: 513/4 والقاموس المحيط، ص: 1001/2.

ومن هنا اختارت العربيّة النّون بديلاً عن أحد عنصّري التّضعيف في الكلمات السّت الأولى فراراً من تتابع لامين أو راءين أو جيمين، كما هي في نسق ورود هذه الألفاظ واستقرت على الميم تعويضاً عن أحد صوتي اللاّم والرّاء المضعّفين في اللّفظتين السّابعة والثّامنة. كما آثرت اللاّم بديلاً للطّاء والدّال تفادياً للجمع بين المتماثلين منهما في نطق واحد، كما في المثالين التّاسع والعاشر، ومالت العربيّة إلى الرّاء مفضّلة إيّاها عن النّطق بالمدغم من النّون والطّاء والقّاف في الأنموذج الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر.

وممّا تقدّم يتبدى لنا أنّ سلوك هذه الكلمات في تطورها سبيل التّخلّص من أحد المثلين المتتابعين مردّه إلى أنّ النّطق بالصّوت المضعّف يجهد آلة التّصويت، لأنّه يتطلّب في تحقيقه مجهوداً عضليّاً أكبر، ومن هنا آلت في مسارها التّخفيفي إلى استبدال بأحد المثلين صوتاً مائعاً، لأنّه لا يستلزم لإنتاجه مجهوداً كالذي يحتاجه الصّوت المضعّف لإصداره.

وقد تعزف العربيّة عن المخالفة بصوت من الأصوات المعهودة، أي الصّائتة والمائعة، في فرارها من توالي الأمثال لتطلب أصواتاً أخرى من المنظومة العربيّة لتحقيق الغرض نفسه. ومن ذلك مثلاً اختيارها السّين بديلاً للتّاء في نحو قول بعض العرب: "**استخذ** فلان أرضاً، يريد اتّخذ أرضاً".[76] وقد علّل سيبويه هذا الصّنيع لديهم بقوله: "أبدلوا السّين مكان التّاء في اتّخذ ... كراهيّة التّضعيف".[76]

والظّاهر أنّ سبب تفضيل هؤلاء القوم السّين في سعيهم إلى التّخفيف من ثقل التّماثل التّام أو الإدغام يعود إلى ما ذكره الخليل الذي نصّ على أنّ العرب تستحسن السّين في أبنيتها وبخاصّة أبنية الأسماء الرّباعيّة وما فوقها إذا كانت معراة من أصوات الذّلاقة وذلك لوضوح هذا الصّوت واستلذاذهم لجرسه.[77]

---

(75) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، ص: 619-622 ولحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة، ص: 261 والأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 222.

(76) الكتاب، ص: 483/4.

(77) ينظر: العين، ص: 53/1 ومقدمة التهذيب، ص: 60.

ومن قبيل هذه الأمثلة أيضاً استبدالهم بأحد صوتي السّين المتجاورين تاءً. وذلك في مرحلة من مراحل التّقلبات الصّوتيّة التي تعتري لفظة **ستّ** وهي في حركتها التّطوّريّة صوب التّماثل التّام. فقد ذكر النّحاة أنّ أصل هذه الكلمة **سدس** وأنّ ممّا دعا العرب إلى الإهابة بها نحو **ستّ** كونها "ممّا كثر استعماله في كلامهم وأنّ السّين مضاعفة وليس بينهما حاجز قويّ والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السّين، فكرهوا إدغام الدّال فيزداد الحرف سيناً فتلتقي السّينات، ولم تكن السّين لتدغم في الدّال ... فأبدلوا مكان السّين أشبه الحروف بها من موضع الدّال، لئلا يصيروا إلى أثقل ممّا فرّوا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التّاء، كأنّه قال: **سدْت**".[78] ومن صور التّماثل المستثقل الذي كرهت العرب الجمع بين عنصّريه فاستعانت في المخالفة بينهما بصوت التّاء، نذكر ما يحدث لتلك الكلمات التي تتصدّر أبنيتها واو مضمومة نحو **تراث** و**تخمة**، و**تجاه**، و**التكلان**.[79] فالبناء التّقديري لهذه الألفاظ كما يقرّره نظام الصّياغة الأصليّ هو **وُراث**، و**وُخْمة**، و**وُجاه**، و**الوُكلان** فقد استثقلت العرب القران بين المتجانسين الواو والضّمة لأنّهما في حكم المتماثلين وحركة الضمّة في عرف المتقدّمين من النّحاة واللّغويّين حرف صغير من طبيعة الواو نفسها، ومن هنا كانوا يطلقون على الضمّة الـــواو الصّغيرة،[80] كما اعتادوا على نعت الواو بالضمّة المشبعة.[81] وعليه "لمّا كان بين الحركات والحروف هذه المناسبة أجروا الواو والضمّة مـــجرى الواوين المجتمعتين"،[82] فعملوا على المخالفة بينهما بإبدال الواو تاءً تخفيفاً للنّطق وتسهيلاً له. وقد ردّ السّيرافي سبب اختيارهم التّاء ههنا إلى كونها أقرب الأصوات من الواو وأشبهها بها في الزّيادة والبدل.[83]

---

(78) الكتاب، ص: 481/4-482.
(79) نفسه، ص: 239/4 والقلب والإبدال لابن سكيت، ص: 63، والإبدال لأبي الطّيب اللّغويّ، ص: 149/1.
(80) الخصائص، ص: 315/2-316.
(81) سرّ صناعة الإعراب، ص: 26/1-27.
(82) شرح الملوكي في التصريف، ص: 271-272.
(83) السّيرافي النحوي، ص: 573.

ومن هنا، فالعرب لم تتقيّد في معالجتها لثقل التّماثل بالأصوات التي اعتادت المخالفة بها، بل دعاها ذوقها إلى روم أصوات أخرى لبلوغ مرماها المتمثّل في تجاوز ثقل الجمع بين المثلين في حالتي الإدغام أو التّجاور. وبناءً على هذا آثرت العرب السّين والتّاء دون غيرهما من الأصوات المعهودة، فخالفت بهما بين المضعّفين في الكلمتين السّابقتين على الرّغم من كونهما من حيث الخفّة وبذل الجهد دون الصّوائت أو أشباهها أي المائعة.

غير أنّه لقلّة نماذج هذا الضّرب من المخـــالفة عدّه النّحـــاة واللّغويّون شاذّا لا يضبطه قياس. قال سيبويه: "هذا باب ما كان شاذّا ممّا خفّفوا على ألسنتهم وليس بمطّرد".[84] ثمّ قال سيبويه: "إنّما فعلوا هذا، لأنّ التّضعيف مستثقل في كلامهم".[85]

ومن مظاهر التّماثل المستثقل الذي عملت العرب على تجنّبه، بالتماسها صوتاً آخر خارج المجموعة التي دأبت على المخالفة بها، نذكر إبدالهم الهمزة من الواو المضمومة ضمّاً لازماً في أول الكلمة وحشوها. فمثال قلبها وهي تتصدر البناء قولهم: **أُجوه** في وُجوه، و**أُوري** في وُوري، و**أُعد** في وُعد، ومن هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾.[86] ومثال إبدالها همزة، وهي تحتلّ عين الكلمة فمن شواهدهم على ذلك قولهم: **أثؤُب** في أثوُب جمع ثوب، و**أنؤُر** في أنوُر جمع نار، و**أدؤُر** في أدوُر جمع دار، و**أسْؤُق** في أسْوُق جمع سوق.[87]

ويرى المتقدّمون من النّحاة أنّ مسوغ إبدال العرب الواو المضمومة همزة يرجع إلى كون "الواو تستثقل مالا يستثقل غيرها من الحروف، فإذا كان ذلك في أول الكلمة كان أثقل من أن يكون في الحشو منها. وقد يكون أكثر ما قلب من

---

(84) الكتاب، ص: 481/4.

(85) نفسه، ص: 484/4.

(86) الآية 11 من المرسلات. وينظر في هذه الأمثلة الكتاب، ص: 237/4-238 والسّيرافي النحوي، ص: 565 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 270.

(87) الكتاب، ص: 237/4 و 465/3 والقلب والإبدال، ص: 57 والسّيرافي النحوي، ص: 565 وشرح الملوكي في التصريف، ص: 270-271 والإبدال في اللّغة العربيّة، ص: 43-44.

الواوات ... ما كان منها مضموماً في أول الكلمة ... والدّليل على أنّ الواو أثقل من غيرها أنّ قلبها إلى غيرها أكثر من قلب غيرها إليها. والدّليل على أنّ الضمّة فيها تثقلّها أنّها متى كانت مضمومة جاز قلبها إلى الهمزة أين وقعت على الشّرط الذي وصفنا. والدّليل على أنّ أول الكلمة أثقل وأولى بالإعلال من الحشو أنّ الواو إذا كانت مكسورة في أول الكلمة جاز همزها كقولنا في وسادة: **إسادة**، وفي وشاح: **إشاح** ... فلمّا كان ذلك على ما ذكرنا ووقعت الواو مضمومة في أول الكلمة جاز إبدالها لما ذكرنا فقلبت همزة".[88] كما يرون أنّ سبب تفضيل الهمزة ههنا بديلاً للواو، دون سواها من الأصوات الأخرى، فمردّه إلى تلك الوشائج الوظيفيّة التي تربط الهمزة بأصوات المدّ عامّة، فهي تبدل منهنّ كما تبدلنّ منها.[88]

وعاملت العرب كذلك الياء الواقعة وسطاً بين ألف وياء مدغمة معاملة الواو المضمومة، فأبدلت منها همزة استثقالاً لتوالي ثلاث ياءات في بناء واحد، وذلك على نحو **رائيٌّ** و**غائيٌّ** في النّسبة إلى **راية** و**غاية**، إذ الأصل فيهما **رايِيٌّ** و**غايِيٌّ**.[89] فقد استعص عليهم اللّفظ بهذه الياءات المتتابعة، فعملوا على التّخفيف من مؤونتها بإبدال إحداها همزة استجابة لتأثير ظاهرة المخالفة التي تميل إليها العربيّة كلّما أهكها تجمع الأمثال.

ومن مسالك العربيّة في التّخلص من التقاء المتجانسين، أي الواو والضمّة، أنّها تعمد إلى إعادة توزيعهما في البناء، وذلك بإبعاد أحدهما عن الآخر مخالفة بينهما. ومن هذا مثلاً ما يحدث لكلمة **أيْنق** التي أصلها **أنْوق**،[90] و "لكنّ العرب لاستثقالهم الضمّة على الواو نقلوا الواو إلى موضع الفاء لتسكن، فصارت الكلمة **أوْنق**. وقد استعملتها بعض اللّهجات العربيّة القديمة، ممّا يوضح أنّها ليست صيغة

---

(88) السّيرافي النحوي، ص: 573.
(89) الكتاب، ص: 350/3 والممتع في التصريف، ص: 327/1 والإبدال في اللّغة العربيّة، ص: 45.
(90) ينظر: الكتاب، ص: 466/3.

مفترضة، ثمّ قلبوا الواو ياء، فقالوا **أينق**".[91] وعليه، فإنّ من سنن العربيّة في إعادة التّوازن إلى مثل هذه الأبنية أن تعمل على نقل أحد عنصّري التتابع المتجانس إلى موقع مغاير قصد بعث الخفّة والانسياب بين أصوات الكلمة.[91]

وثمّة وجه آخر من وجوه المخالفة عرفته العربيّة، غير أنّ التّعديل فيه لا يتمّ عن طريق الإبدال أو إعادة التّوزيع أو الحذف بل تسلك اللّغة العربيّة سبيلاً آخر يتمثل في إقحام فاصل بين المتماثلين يخفّف من ثقل اجتماعهما ولعلّ من ألمع الشّواهد على هذا الضّرب من المخالفة إضافة ألف عازلة بين النّون التي هي علامة الإناث، وبين نون التّوكيد الثّقيلة لكراهة اجتماع ثلاث نونات في بناء واحد نحو قولهم للنساء في الأمر: **افعلنانّ**.[92] واشترط النّحاة في هذا الاستعمال أن تكون نون التّوكيد ثقيلة، لأنّ الألف الفارقة لا تثبت مع الخفيفة، ولهذا نصّوا على أنّ العربيّة لا تقبل النون الخفيفة في "الفعل الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث لأنّه يؤدي إلى اجتماع المثلين، وهو ثقيل ... فلذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفة وألحقوا الشّديدة وفصلوا بينها وبين نون الضّمير بالألف كراهيّة اجتماع الأمثال".[93]

ومن قبيل هذا أيضاً إقحامهم الألف بين الهمزتين إذا اجتمعتا عند طائفة من العرب. فقد أورد سيبويه أنّ "من العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، وذلك أنّهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا بينهما، كما قالوا **اخْشينانّ** ففصلوا بالألف كراهيّة التقاء هذه الحروف المضاعفة قال ذو الرّمة:

فَيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وَبَيْنَ النّقا آ أَنْتِ أَمْ أُمّ سالِمٍ".[94]

ولعلّ ما يجري في نحو **شديدة وضرورة وخليل** في النّسبة شيء قريب من هذا، إذ إنّ العرب أبقت فيها على الياء والواو المديتين مع أنّ القياس يقتضي الحذف، ولكنّ الإبقاء عليهما كان استجابة لقانون المخالفة الذي قضى بالفصل

---

(91) في الأصوات اللّغويّة، ص: 289.
(92) الأشباه والنظائر، ص: 45/1 واللّسان، ص: 428/15.
(93) الأشباه والنظائر، ص: 45/1.
(94) الكتاب، ص: 551/3.

بين المثلين تخفيفاً من مشقّة النّطق بهما.[95] وأورد سيبويه في هذا الصّدد أنّه سأل الخليل عن مصير ياء **شديدة** في النّسبة، فأجابه "لا أحذف لاستثقالهم التّضعيف وكأنّهم تنكبوا التقاء الدّالين وسائر هذا من الحروف".[96]

وقد خصّصت الدّراسات الصّوتيّة الحديثة جانباً من بحوثها لهذا النّوع من المخالفة أي لجوء اللّغة إلى خلق عازل يفصل بين المتماثلين المتماسين للحدّ من ثقل النّطق بهما مجتمعين. فهذا فندريس يرى أنّ اللّغة في كثير من المواطن تسعى إلى الحدّ من تأثير أحد المثلين في ملاصقه، وذلك بدعوتهما إلى أن "يتحصّن كلّ منهما ضدّ الآخر بوضع نوع من العازل يكون عقبة في سبيل التّأثير المتبادل بينهما".[97] كما يضيف هذا الدّارس أنّ بعض اللّغات قد تستغلّ هذه الخطوة، أي وجود العازل، فتمضي في تعميق الفروق بين المتماثلين "إلى حدّ ألاّ يبقى بينهما شيء مشترك، ثمّ يزيلا كلّ نقطة للتّشابه، وتلك هي عمليّة المفارقة التي هي ضدّ التّوافق".[98]

ولم تقف العربيّة في تطبيقها ظّاهرة المخالفة عند الحدّ من ثقل التّماثل، بل وسّعت من دائرة استخدامها لتشمل المخالفة بين المطبقين المتواليين. فقد أورد سيبويه، نقلاً عن بعض العرب أنّهم قالوا: "**الطجع** في اضطجع، أبدل اللاّم مكان الضّاد كراهيّة التقاء المطبقين، فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف".[99]

وهذا ما ذهبت إليه الدّراسات الصّوتيّة الحديثة التي رأت أنّ أكثر تدخلات ظاهرة المخالفة تكون حين يلتقي مثلان من النّوع المطبق أو الرّخو عامّة، وذلك

---

(95) في الأصوات اللّغويّة، ص: 285.
(96) الكتاب، ص: 339/3 وينظر أيضا: الأشباه والنظائر، ص: 43/1-44.
(97) اللّغة، ص: 91 والتطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 44 وفي الأصوات اللّغويّة، ص: 285 والصّوتيّات لبرتيل مالمبرج، ص: 120 وما بعدها وعلم الصرف الصّوتيّ، ص: 149.
(98) اللّغة، ص: 91.
(99) الكتاب، ص: 483/4.

للمشقّة التي يعانيها المتكلم في إحداث هذا النّوع من الأصوات.[100] ويسجّل الدكتور إبراهيم أنيس أنّ وقـــوع المخالفة بين الأصوات الشّديـــدة في العربيّة نادر.[101]

2- المخالفة بين الصّائتين المتماثلين:

لم يقف استثمار العربيّة لظاهرة المخالفة عند حدود التّخلّص من ثقل اجتماع المثلين الصّامتين، بل قد توظفها أيضاً في معالجة ثقل النّطق بالصّوائت المتشابهة وهي في حالة تتابـــع، لأنّ الذّوق العربيّ كما يكره ـــ في كثير من الأحيان ـــ الجمع بين صامتين من جنس واحد في كلمة واحدة، كذلك ينفر من اللّفظ بمجموعة من الصّوائت ذات الطّبيعة الموحدة.[102]

ومن أمثلة هذا الضرب من المخالفة في تراثنا اللّغويّ نذكر ما يجري في بعض الكلمات التي يتتابع فيها صائتان للفتح، الأول منهما من النّوع الطّويل. من ذلك ما يحدث في تشكيل بناء المثنى، إذ الأصل في حركة نونه الفتح، أو هو لغة فيه على حد قول ابن مالك الذي أورد بيتاً لحميد ابن ثور يقول فيه:

على أحْوذيّيْن استقلّت عشيّةً فما هي إلاّ لـــمحةٌ وتغيبُ

ثمّ أعقبه بقوله: "هكذا أنشده الفرّاء بالفتح، وليس موضع ضرورة".[103]

ومن النّماذج التي جاءت فيها نون المثنى مفتوحة كذلك قول رؤبة:

وَهْيَ تَرى سَيِّئَها إحْساناً أَعْرِفُ منْها الأَنْفَ والعَيْنانا

ومِنْخَرَيْنِ، أشْبَهَا طُبْيَاناً.[104]

ومن بقايا الألفاظ المثناه التي احتفظت بنونها مفتوحة قول العرب: "شتان أخوك وأبوك"، أي هما متفرّقان، فهو تثنية **شتّ**.[105]

---

(100) الأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 294 وعلم الصرف الصّوتيّ، ص: 148-149.
(101) الأصوات اللّغويّة، ص: 214.
(102) دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 331.
(103) شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمان السيد، ط1، مطبعة سيل العرب، مصر، د.ت، ص: 65/1.
(104) ديوان رؤبة، ص: 187 وينظر: شرح الملوكي في التصريف، ص: 176.
(105) ينظر: اللسان مادة (شتت)، ص: 355/2 والتطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 42.

سيبويه: "إذا أدخلت الثّقيلة في فعل جميع النّساء قلت: اضْرِبْنانِّ يا نسوة، وهل تضْرِبْنانِّ ولتضربنانِّ".[114] ثمّ يتبع سيبويه هذه النّماذج بكلام يعلّل فيه تلك التّغيرات التي تعتري الفعل فتصرفه إلى تلك الدّلالة الخاصّة فيقول: "إنّما أُلحقت هذه الألف كراهية النّونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها، كما حذفوا نون الجميع للنونات، ولم يحذفوا نون النّساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد. وكُسرت الثّقيلة ههنا لأنّها بعد ألف زائدة، فجُعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك، وهي فيما سوى ذلك مفتوحة".[115]

وإذا أمعنا النّظر في هذا التعليل اهتدينا إلى تصريح ضمنيّ من سيبويه يكشف فيه عن سبب ميل العرب إلى كسر نون التّوكيد. فهو يرى أن فرارهم من تجمّع النّونات دعاهم إلى إلحاق الألف عازلة بينهما قصد التّخفيف من مؤونة النّطق بها متتابعة. غير أنّ هذا الإجراء أوقعهم في ثقل ما فرّوا منه، لأنّه أدى إلى تشكيل متواليه من صوائت الفتح، وهي من الأنساق التي يأباها الذوق العربي، فيعمل على درئها بالتماس قانون المخالفة الذي يقضي بقلب الفتحة القصيرة كسرة قصيرة، لمجيئها بعد فتحة طويلة. وقد عبّر سيبويه عن هذا بقوله: "كُسرت الثّقيلة ههنا، لأنّها بعد ألف زائدة".

وممّا يعضد هذا لديه أيضاً نصّه على أنّ الأصل في حركتي نوني التّوكيد والمثنى الفتح بدليل مجيء الأولى كذلك في الفعل المسند إلى المفرد، واحتفاظ نون جمع المذكّر السّالم بفتحتها، وهي نظيرة الثّانية. وقد أجمل سيبويه القول عن مواطن فتحها، فقال: "وهي فيما سوى ذلك مفتوحة"، وكأنّه يريد أن يقول: لما غاب السّياق الدّاعي إلى المخالفة، أي ورود صائت فتح طويل يتلوه صائت قصير من جنسه، احتفظت هذه النّونات بحركتها الأصليّة التي يقرّرها لها النّظامان الصّوتيّ والصّرفيّ.

---

(114) الكتاب، ص: 526/3.
(115) نفسه، ص: 526/3-527.

ويرى الصّوتيون المحدثون كذلك أنّ ما يصيب جمع المؤنث السّالم في حال النصّب، هو نتيجة من نتائج عمل قانون المخالفة في العربيّة. فقد تحققت في هذا الوجه تلك المتوالية المشكّلة من صائتين للفتح الأوّل منهما طويل والآخر من النّوع القصير، وهو نسق ينفر منه الذّوق العربيّ فيتخلّص منه بإبدال الثّاني كسرة قصيرة، لأنّ النّطق بمجموعة من المصوّتات من طبيعة واحدة مستكره عندهم.[116] وممّا يدلّ على أنّ أصل حركة النصّب في جمع المؤنث السّالم هي الفتحة، ما رواه المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين سماعاً من العرب كقول أبي عمرو بن العلاء: "استأصل الله **عِرْقاتَهم**"، [117] وقول الخليل بن أحمد: "رأيت **بَناتَكَ**"،[118] وقول الرّياشي: سمعت بعض العرب يقول: "أخذت **إِرَاتَهُمْ**"،[119] وقول بعض البغداديين: "سمعت **لغاتَهم**".[120]

فهذه الأمثلة وغيرها منبهة على أنّ الفتحة أصيلة في نصّب جمع المذكر السّالم، وأنّ ما آل إليه الاستخدام اللّغويّ من قلب لها إلى كسرة كان استجابة لتأثير قانون المخالفة الذي تستعين به العربيّة كلّما أدى نظامها الأصليّ في الصّياغة إلى تشكيل تلك المتوالية الموجبة لذلك. وضالّة العربيّة من هذا التّغيير بلوغ اليسر في النّطق، ومن ثمّ محاولة الاقتصار على الحدّ الأدنى من الجهد المبذول في عمليّة الإنتاج الصّوتيّ.[121]

وليست المخالفة بالإبدال هي كلّ ما تملكه اللّغة من وسائل للتّخلّص من ثقل توالي الأمثال، بل قد تميل العربيّة في كثير من المواطن إلى تبني الحذف بوصفه مسلكًا آخر يمكّنها من اختزال أحد عنصّري التّضعيف. وشواهد هذا النّوع من

---

(116) ينظر: العربيّة الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش ، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، ط2، دار المشرق ش م م، 1983، ص: 48.
(117) الخصائص، ص: 384/1.
(118) العين، ص: 174/1.
(119) الخصائص، ص: 304/3.
(120) شرح الملوكي في التصريف، ص: 190.
(121) علم الصرف الصّوتيّ، ص: 149.

المخالفة في تراثنا اللّغويّ أكثر من أن تحصى. ومن ذلك ما يجري في صيغة (تفعّل) حين تلصق بها تاء المضارعة. فالمسموع في نحو هذه الأمثلة أنّ من العرب من يثبت التّاءين، ولا يرى في ذلك حرجاً، ومنهم من يستثقل الجمع بينهما، فيجنح إلى الاكتفاء بتاء واحدة. وقد رصد سيبويه الوجهين، فقال: "فإن التقت التّاءان في **تتكلمون** و**تتترّسون**، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما، وتصديق ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهُمُ المَلائِكَةُ﴾[122] و﴿تَتَجافى جُنوبُهُم عَنِ المَضاجِعِ﴾.[123] وإن شئت حذفت التّاء الثّانية وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ والرُّوحُ فيها﴾،[124] وقوله: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُم تَمَنَّوْنَ المَوْتَ﴾.[125] وكانت الثّانية أولى بالحذف لأنّها هي التي تسكن".[126]

غير أنّ كثرة الأمثلة القرآنيّة التي سيقت على منوال هذه الصّيغة ترجّح أنّ المخالفة بالحذف أسير في كلام العرب من الإثبات. والدّليل على ذلك لفظة **تذكّرون**، فقد وردت في القرآن محذوفة التّاء سبع عشرة مرّة في مقابل **تتذكرون** التي تكرّرت ثلاث مرات بلا حذف.[127] وهناك طائفة أخرى من الكلمات التي جاء ذكرها بالحذف تخفيفاً دون إيراد نظيرها الخالي من الحذف. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تَكادُ تَمَيَّزُ مِنَ الغَيْظِ﴾[128] في مقابل **تتميّز**، وقوله عزّ وجلّ: ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهى﴾[129] بدل **تتلهى**، وقوله تعالى: ﴿نارًا تلظّى﴾،[130] بدلاً من **تتلظى**.[131]

---

(122) الآية 30 من فصّلت.
(123) الآية 16 من السّجدة.
(124) الآية 4 من القدر.
(125) الآية 143 من آل عمران.
(126) الكتاب، ص: 476/4.
(127) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، د.ت، د. ط، ص: 272.
(128) الآية 8 من الملك.
(129) الآية 10 من عبس.
(130) الآية 14 من الليل.
(131) ينظر: التطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 45.

وما إلى ذلك من الألفاظ التي آثرت فيها العربيّة المخالفة بالحذف تخفيفاً للنّطق واقتصاداً في الجهد.

ومن صور المخالفة بالحذف أيضاً ما أورده النّحاة واللّغويّون القدامى نقلاً عن العرب، قولهم: **أحست** في أحسست، و**أَحَسْنَ** في أَحْسَسْنَ، و**ظَلْتُ** في ظَلِلْتُ، و**مَسْتُ** في مَسَسْتُ.[132] فقد كرهوا اقتران المثلين في هذه الأبنية وأشباهها، فعملوا على التّخلّص من أحدهما عن طريق الحذف وتجريد الآخر من حركته ونقلها إلى الصّامت السّابق عليه.[133]

ومن نماذج المخالفة بالحذف التي تناقلتها مصادر اللّغة والنّحو نذكر ما يعتري ألفاظ **سيّد، وميّت، وهيّن، وليّن** وبقيّة نظائرها في متن العربيّة على ألسنة كثير من العرب. فقد نصّ سيبويه وغيره من المتقدّمين على أنّ هؤلاء النّاطقين عملوا على تفادي النّطق بالعين في هذه الأبنية استثقالاً للياءات فيها حين كثر عددها. وكانت مطيّتهم في تحقيق ذلك ظاهرة المخالفة بالحذف التي آلت بفعلها الألفاظ المذكورة إلى النّطق الآتي: **سيْد، وميْت، وهيْن، وليْن**.[134]

وتكثر العربيّة من توظيف المخالفة بالحذف في مبحث النّسبة، لأنّه المسرب الذي يشيع فيه تراكم الياءات، حتى أضحى حذف بعضها عند أغلب العرب قياساً متلئباً مثل قولهم: "في ربيعة: **ربعيٌّ**، وفي حنيفة: **حنفيٌّ**، وفي جذيمة: **جذميٌّ**، وفي جهينة: **جهني**، وفي قتيبة: **قتبيٌّ**".[135] ولعلّ المسوغ في ذلك طبيعة النّسبة التي تتشكل في العربيّة من ياء مشدّدة بعد كسرة قد صادفت قبلها ياء أخرى تتخلّل بناءها، فالتقت بذلك الياءات، وهنّ كما قال سيبويه: "يكرهن إذا ضوعفن واجتمعن، كما يكره التّضعيف من غير المعتل".[136] ومن ثمّ كان على العربيّة أن

---

(132) ينظر: الكتاب، ص: 421/4-422 والمقتضب، ص: 245/1 والأشباه والنظائر في النحو، ص: 40/1.
(133) الكتاب، ص: 482/4.
(134) ينظر: الكتاب، ص: 366/4 والمقتضب، ص: 124/1 والممتع في التصريف، ص: 661/2 والأشباه والنظائر في النحو، ص: 40/1.
(135) الكتاب، ص: 339/3.
(136) نفسه، ص: 416/4-417.

تجنح إلى إعادة التّوازن إلى هذه الوحدات اللّغويّة، أي الكلمات، بحذف ياءات الحشو فراراً من ثقل التّماثل.[137] وأنكر يونس بن حبيب على ناس من العرب استساغوا إبقاء تلك الياءات في مثل النّسبة إلى: حنيفة، وسليمة، وعميرة، وسليقة، فقالوا: **حنيفيٌّ، وسليميٌّ، وعميريٌّ، وسليقيٌّ** بإثبات الياء فيها جميعاً وعدّ صنيعهم قليلاً خبيثاً.[135]

ومن وجوه المخالفة بالحذف التي عرفتها العربيّة، ما يسمى في الدّراسة الصّوتيّة الحديثة (**بالمخالفة الكميّة**) بين المقاطع الصّوتيّة، وهو لون من ألوان البحث الصّوتيّ الذي خصّه المتقدّمون من النّحاة واللّغويّين بقسط وافر من اهتمامهم، غير أنّ معالجتهم له اختلفت وما عليه منهج الصّوتيّين المحدثين عند طرقهم لمثل هذه المسائل اللّغويّة.

ولعلّ منبع تباين الطرفين في تصديهما لهذا الجانب من البحث يرجع إلى غياب دراسة نظرية مفصّلة للنسيج المقطّعي في اللّغة العربيّة في الدّراسات اللّغويّة القديمة.

ومن أمثلة هذا اللّون من المخالفة ما يعتري صائت ضمير الغائب، أي الهاء في حال الإفراد، إذ من المعلوم أن تزيد العربيّة في كميّة هذا الصّائت القصير ليصبح طويلاً عندما يكون تالياً لمقطّع قصير.[138] ويبدو هذا فيما أورده سيبويه الذي نصّ على أنّ هذه الهاء "أصلها الضمّ وبعدها الواو، لأنّها في الكلام كلّه هكذا".[139] ثمّ أكّدّ المبرّد بعده هذه الفكرة بقوله: "إنّ أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة".[140]

---

(137) ينظر: الأصوات اللّغويّة، ص: 287.
(138) ينظر: فقه اللّغات الساميّة، ص: 78 والتطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 43 والأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 297.
(139) الكتاب، ص: 195/4.
(140) المقتضب، ص: 36/1.

وممّا ساقه هذان النّحويان شواهد على ما ذهبا إليه قولهما: **ضربهو** زيد، **عندهو** رجل، **ورأيتهو** يا فتى، **وأعطيتهو** يا رجل، وجاءني **غلامهو**، ومررت **بهو**. وعلى هذا الاستخدام سار الحجازيون في قراءتهم قوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنا بِهو وَبِداهو الأَرْضَ﴾.[141] وهذا هو الأصل في هذه الأمثلة جميعها، وهو السّائد في اللّهجة الحجازيّة، إلاّ أنّ هناك من العرب من يؤثر المماثلة، فيميل إلى إبدال الضمّة كسرة، ثمّ يزيد في كميّتها لتناسب صائت الكسر قبلها. وذلك في نحو قولهم: مررت **بهي** قبل، ونزلت **بدارهي** يا هذا.[142] وقد علّل المبرّد هذا الاستخدام عند هؤلاء القوم، فقال: "إنّ الضمّة مستثقلة بعد الكسرة، والناس عامّة للكسرة والياء بعدها أكثر استعمالاً".[143]

ويقيس بعض العرب ميم الإضمار على الهاء فيمطّطون صائتها القصير إشباعاً له، وذلك في نحو قولهم: **عليكُمو**، **وأنتمو** ذاهبون، **وأبوهمو**، ومن هذا قراءتهم قوله تعالى: ﴿رُسُلُهُمُو بالبَيِّنات﴾.[144]

والنّاظر إلى هذه النماذج وأشباهها يرى أنّ العرب على تنوّع لهجاتهم اختلفوا بين الإبقاء على الأصل، أي الضمّ، وبين إيثار المماثلة، أي قلب الضمّة كسرة، ثمّ يعملون على إشباع الضمّة أو الكسرة بالزّيادة في كميّتهما لينتقل مقطّعهما من القصير إلى الطّويل في حال الوصل والإدراج. وذلك عندما يجيء مقطّعهما بعد مقطّع قصير.

أمّا إذا وقعتا ـــ أي الضمّة والكسرة ـــ في أثر مقطّع طويل، فإنّ العربيّة تعمد هنالك إلى تقصير كميّتهما، أو اختزال زمنهما ليصبح مقطّعهما قصيراً على سبيل المخالفة الكميّة بين المقطّعين الطّويلين المتماسين.[145] وقد عرض سيبويه لهذا

---

(141) الكتاب، ص: 4/189-195 والمقتضب، ص: 1/264.
(142) الكتاب، ص: 4/195 والمقتضب، ص: 1/164.
(143) المقتضب، ص: 1/37.
(144) الآية 111 من الأعراف وينظر: الكتاب، ص: 4/192.
(145) الأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، ص: 294.

الاستخدام عند العرب، فنصّ على أنّه "إذا كان قبل الهاء حرف لين فإنّ حذف الياء والواو في الوصل أحسن".[146] ومثله فعل المبرّد الذي وصف صنيعهم بقوله: "اعلم أنّه إذا كان قبل هاء المذكر ياء ساكنة أو واو ساكنة أو ألف كان الذي يُختار حذف الواو والياء بعدها".[147]

ويعلّل سيبويه سبب تخفيض كميّة نواة المقطّع الأخير أو حذف الواو والياء كما هو في اصطلاحه بكون "الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو تشبههما في المدّ، وهي أختهما، فلّما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا"،[146] ثمّ يمثّل لاعتلاله بقول العرب: "رأيت أباه قبل، وهذا أبوه كما ترى". ويقرّر أنّ أحسن القراءتين: ﴿نَزَّلْناه تَنْزيلاً﴾.[148] و﴿خُذوهُ فَغلّوهُ﴾.[149]

والملاحظ في هذه الأمثلة أنّه لّما كان المقطّع السّابق لمقطّع الهاء من النّوع الطّويل كرهت العرب إتباعه بآخر يساويه في الطّول، فعملت على المخالفة الكميّة بينهما تيسيراً للنّطق واقتصاداً في الجهد المبذول في إنتاج المقطّعين.

والحاصل ممّا تقدّم، نخلص إلى أنّ المخالفة جميع أنواعها ظاهرة كغيرها من الظّواهر التّوازنيّة الأخرى التي تستنجد بها اللّغة العربيّة حين يتسرّب إلى أبنيتها ما يتنافى وذوقها الصّوغي، أو يتعارض مع بقيّة أنظمتها اللّغويّة. وزعم أحد الدّارسين المحدثين أنّ النّظام الصّوتيّ في الفصحى يحرص على التقاء المتخالفين، ويعمل في المقابل على درء تجمع المتنافرين، لأنّهما لا ينسجمان وطبائع العرب في مزج أصواتها، كما يجنح إلى الفرار من التّماثل، لأنّه قد يوقع في اللّبس. وعليه، فإنّ ميل العربيّة إلى التّخالف وإيثارها له فذلك لأنّه يعين على أمن اللّبس بوساطة ما يهيئه من المقابلات أو الفروق بين المتخالفين.[150]

---

(146) الكتاب، ص: 189/4.
(147) المقتضب، ص: 266/1.
(148) الآية 106 من الإسراء.
(149) الآية 30 من الحاقة والكتاب، ص: 189/4-190 وينظر: المقتضب، ص: 37/1 و 264.
(150) ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 264-265.

الفصل الثالث:

الظّواهر الأدائيّة غير التّشكيليّة

لقد سبقت الإشارة في مدخل هذه الرسالة إلى أنّ الدّرس الصّوتي عند العرب قد عرف جانباً من تلك الظّواهر الأدائيّة غير التّشكيليّة كالنّبر والتّنغيم وما يتّصل بهما من دراسة للمقاطع، وذلك عبر مراحله التّاريخيّة المتعاقبة.

غير أنّ المنقّب في موروثنا الصّوتيّ يكتشف أنّ علماء القرون الثلاثة الأولى لم يهتموا بهذا الصّنف من الظّواهر، ولعلّ السّبب في ذلك يرجع إلى كونها لا تدخل في جوهر التّركيب، ولا تشغل حيّزاً على سطح الكلام كما تحتلّه وحدات التّقطيع من صوامت وصوائت. فهي وإن تميّزت بوجود أدائيّ محقّقٍ إلاّ أنّ افتقارها إلى الضوابط الخطيّة جعلت المتقدّمين من النّحاة واللّغويّين ينصرفون عنها، ولا يمنحونها الرّعاية المستحقّة على نحو ما خصّوا به الظّواهر التّشكيليّة التي استقلّت بهيئتها وأدائها في السّلسلة الكلاميّة.[1]

بيد أنّ غياب دراسة مقصودة من هذا النّوع في تراثنا اللّغويّ لا يعني مطلقاً إغفال أو عدم إلتفات المتقدّمين من النّحاة واللّغويّين إلى هذه الظّواهر، بل لقد وصلتنا منهم إشارات مهمّة يمكن عدّها إرهاصات أولى في هذا الجانب: منها ما يتعلّق بالدّراسة المقطعيّة، ومنها ما يسلك ضمن دراسة النّبر والتّنغيم. غير أنّه لمّا كانت الأولى أساساً لتحقيق الثّانية وقاعدتها التي تنهض بها، كان لابدّ ــ بناءً على هذا الارتباط ــ من الشّروع في عرض أفكار قدامى النّحاة واللّغويّين في القرون الثّلاثة الأولى مبتدئين بما تعلّق منها بالمعالجة المقطعيّة لأصوات العربيّة، ثمّ نردف ذلك بما أثر عنهم من أراء تصبّ في مجال بحث ظاهرتي النّبر والتّنغيم.

أوّلاً: المقطع:

يبدو ممّا أوردته بعض المصادر أنّ فكرة تجزئة الكلام إلى مقاطع فكرة أصيلة عند العرب، وأنّ منبعها يمتدّ ــ فيما نخاله ــ إلى تلك المرحلة الطّويلة التي عاشت

---

[1] ينظر مبادئ في اللسانيات، د/ خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة لنشر، د.ط، 2000، ص: 82 والأصوات اللغوية، د/ عبد القادر عبد الجليل، ص: 212-213.

فيها العربيّة لغة شفهيّة تعتمد في نقل صنائع أهلها ومنجزاتهم على المشافهة والسّماع. وقد ساهمت هذه الطّبيعة في تنقية أصوات العربيّة من كلّ ما يحدّ من انسيابها، أو يقف دون توارد مقاطعها في إيقاعٍ موسيقيّ جذاب، ممّا يوحي بأنّ مذهب العرب في التّلقين يقوم على نسقٍ إيقاعيٍّ منغّم، لأنّ ذلك يساعد الذاكرة على الحفظ والتّخزين، كما يعينها على سرعة الاستحضار.[2]

و هكذا دفعت سيطرة الطّبيعة الموسيقيّة على العربيّة بعض الدّارسين قديماً إلى القول: إنّ تجزئة الخليل لبحور الشّعر العربيّ تكاد تكون مسموعة من العرب أنفسهم، ومن ذلك ما أورده أبو الحسن الأخفش نقلاً عن الحسن بن يزيد الذي سأل الخليل عن مصدر تحصيله علم العروض قائلاً له: "هل عرفت له أصلاً ؟" فأجابه: "نعم"، ثمّ أفصح عن ذلك بقوله: مررت بالمدينة حاجّاً، فبينما أنا في بعض طرقاتها، إذ أبصرت بشيخٍ على باب يعلّم غلاماً، وهو يقول له: قلْ:

نعم لا – نعم لا لا – نعم لا – نعم نعم

نعم لا – نعم لا لا – نعم لا – نعم لا لا

... فدنوت منه فسلّمت عليه، وقلت له: أيّها الشّيخ ما الذي تقوله لهذا الصّبيّ ؟ فذكر أنّ هذا العلم شيء يتوارثه هؤلاء الصّبية عن سلفهم، وهو علم عندهم يسمى التّنعيم، لقولهم فيه نعم"،[3] ثمّ أهمى الخليل وصفه لهذه الحادثة بقوله: "فحججت، ثمّ رجعت إلى المدينة فأحكمتها".[3]

ومن النّصوص التي تدعو على التّسليم كذلك بأصالة تقطيع الكلام إلى أجزاء إيقاعيّة في العربيّة ما أورده الباقلاني، نقلاً عن أبي العبّاس ثعلب الذي علّق على طريقة العرب في تلقين ناشئتها الشّعر، فقال: "إنّ العرب تعلّم أولادها قول الشّعر بوضع غير معقول، يوضع على بعض أوزان الشّعر، كأنّه على وزن:

---

[2] هندسة المقاطع الصّوتيّة، ص: 23.

[3] كتاب القوافي، ص: 7- 8 ، وهندسة المقاطع الصّوتية، ص: 23.

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبيبٍ وَمَنْزِلِ.

ويسمّون ذلك الوضع (**المتيـــر**)، واشتقاقه من المتر وهو الجذب أو القطع، يُقال: مترت الحبل، أي قطعته أو جذبته".[4]

وتردّدت في تعابير بعض النّحاة واللّغويّين عبارتا **حروف المقطع** و**الحروف المقطّعة** قاصدين بهما الحروف المفردة في مقابل المتّصلة أو المجموعة. ويبدو هذا فيما ذكره الفراء حين عرض لعامل الرّفع في لفظة (كتاب) من قوله تعالى: ﴿المّصّ كِتابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾[5] وقوله: ﴿الـــر كِتابٌ أُحْكِمَتْ آياتُهُ﴾،[6] فرأى أنّ عامل الرّفـــع في هذا اللّفظ "حروف الهجاء التي قبله كأنّك قلت: الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعاً".[7]

وعلّق الفراء في موطن آخر من كتابه على الرّأي القائل: "كيف جاءت حروف ﴿المص﴾ و﴿كهيعص﴾ مختلفة، ثمّ أنزلا مترل با تا ثا، وهي متواليات ؟"، بقول يوضح فيه المقصود من إيراد هذه الحروف مختلفة متفرّقة أو الإتيان بها متتابعة متوالية، فنصّ على أنّه "إذا ذكرن متواليات دللن على أنّ: أ ب ت ث بعينها مقطّعة، وإذا لم يأتن متواليات دللن على الكلام المتّصل لا المقطّع".[8]

فقد استعمل التّقطيع ههنا مقابلاً للتّأليف أو الكلام المتّصل على حدّ تعبيره، وإن كان عرضه لهذه الحروف يتقاسمه نوعان من هذه المقاطع، أحدهما متوسط مفتوح، لأنّه تشكّل من **صامت وصائت طويل**. وذلك كما في قوله: "... ثمّ أنزلا مترل با تا ثا". أمّا الآخر، فمن النّوع القصير المفتوح، لأنّه انبنى من **صامت** يعقبه **صائت قصير**، وذلك كما يظهر في قوله إنّ: "أ ب ت ث بعينها مقطّعة".

---

(4) إعجاز القرآن، ص: 63.
(5) الآية 2 من الأعراف.
(6) الآية 1 من هود.
(7) معاني القرآن، ص: 318/1.
(8) نفسه، ص: 319/1.

وعلى نحو ما رأينا عند الفراء نصادفه كذلك عند ابن قتيبة متخذاً السّياق نفسه للإفصاح عن مراده. فقد علّل تصدير الله عزّ وجل بعض السّور بتلك الحروف المقطّعة بقوله: "يجوز أن يكون الله عزّ وجلّ أقسم بالحروف المقطّعة كلّها، واقتصر على ذكر بعضها من ذكر جميعها فقال: ﴿الـــم﴾ وهو يريد جميع الحروف المقطّعة".[9]

وتطالعنا بعض معاجم المؤلفات بكتب تحمل عنوان المقاطع، نذكر منها ههنا ما أورده ابن النّديم الذي نصّ على أنّ أبا حاتم السجستاني (ت 255 هـــ) ألّف كتاباً عنوانه **المقاطع**. غير أنّنا لا نستطيع أن نقطع بطبيعة المادة التي يحملها، لأنّه من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا، ولكنّنا لا نستبعد أن يكون جانب منه يتحدّث عن المقاطع العربيّة وما يناط بها، وخصوصاً إذا علمنا أنّ صاحبه من اللّغويّين البارزين الذين خاضوا في معظم مستويات الدّرس اللّغويّ بدءًا بالأصوات وانتهاءً بالدّلالة. فقد عدّ له صاحب الفهرست في هذا المجال ستّة وثلاثين مؤلّفاً.[10]

ويستخدم الجاحظ، وهو من معاصري أبي حاتم السجستاني، لفظة **التّقطيع** قريبة من دلالتها الفنّية المعهودة اليوم، فهي تعني عنده تجزئة الكلام. على نحو ما يبدو في حديثه الذي بيّن فيه وظائف الصّوت فقال: "الصّوت هو آلة اللّفظ، والجوهر الذي يقوم به التّقطيع، وبه يوجد التّأليف".[11] وقال في موضع آخر مقرّراً المعنى ذاته "ولا تكون الحروف كلاماً إلاّ بالتّقطيع والتّأليف".[11] وإلى هذا الفهم مال محمد الصّغير بنّاني في تعليقه على قول الجاحظ السّابق، فقد خلص إلى أنّه استطاع معتمداً على حسّه التّمييز بين تقطيع الحروف وتأليف الكلمات والصّوت بوصفه ناتجاً عن حركات عضويّة يقوم بها جهاز التّصويت.[12]

---

(9) تأويل مشكل القرآن، ص: 300.
(10) ينظر: الفهرست، ص: 264 ووفيات الأعيان، ص: 151/2.
(11) البيان والتبيين، ص: 79/1.
(12) النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ، ص: 11- 112.

وإذا عرّجنا على الدّراسات العروضيّة القديمة دون أن نضع في الحسبان المصطلح، أي المقطع، فإنّنا سنقف على تشابه لافت للانتباه بين نظام العروض العربيّ من جهة ونظام المقاطع الصّوتيّة كما هو في تناول الدّرس اللّساني الحديث من جهة أخرى.[13] فقد اهتدى أصحاب النّظام الأوّل إلى التّقطيع، ونصّوا على أنّه يقتصر على ما يشمله التّحقيق الصّوتي، أو ما تؤديه آلة التّصويت على حدّ تعبير الزمخشري الذي بيّن حقيقة التّقطيع أو كيفيته فقال وكيفية التّقطيع: "أن تتّبع اللّفظ وما يؤديه اللّسان من أصداء الحروف، وتنكّب عن اصطلاحات الخطّ جانباً، فلا يلغى التّنوين، ولا الحرف المدغم، ولا واو الإطلاق، ولا ألفه، ولا ياؤه، لأنّها أشياء ثابتة في اللّفظ. وتلغى ألفات الوصل الواقعة في الدّرج، وألف التّثنية التي لاقاها ساكن بعدها وغير ذلك ممّا لا يلفظ به، وأن تنظر إلى نفوس الحركات مطلقة دون أحوالها".[14]

ويتّضح من هذا النّص اتفاق الدّرسين العروضي القديم واللّساني الحديث في كيفية تجزئة المنطوق، شعراً كان أو نثراً، إلى وحداته الأساسيّة. وكلّ ما يمكن تسجيله بين التّناولين يكمن في اختلاف تسمية الأنساق الناتجة عن التّقطيع، فهي في القديم أسباب وأوتاد وفواصل، وفي الحديث مقاطع تتباين طولاً وقصراً وفتحاً وإقفالاً.[15]

ونشر ههنا إلى أنّ تراثنا الصّوتيّ، كما هو في تناول النّحاة واللّغويّين، قد عرف أيضاً مصطلح **مقطع**، ولكن بمعنى المخرج لا بمعنى syllabe.[16]

---

(13) مبادئ اللسانيات أحمد قدور، ص: 115.

(14) القسطاس في علم العروض، الزمخشري، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، سوريا، ط1، 1977، ص: 53.

(15) كتاب القوافي، ص: 7- 8 ، والقسطاس في علم العروض، ص: 26-27 وميزان الذهب في صناعة شعر العرب، السيد أحمد الهاشمي، دار الكتاب العربي، دمشق سوريا، د.ت، د.ط، ص: 5- 6.

(16) ينظر سرّ صناعة الإعراب، ص: 9/1 وظاهرة الحرف عند اللغويين العرب القدامى، مجلة المعجمية، العدد الثاني، تونس، 1986، ص: 55-56.

وإذا تركنا دراسة النّحاة واللّغويّين، ثمّ ولجنا تراث الفلاسفة وعلماء الكلام في قسمه المتعلّق بالدّراسة الصّوتيّة وقفنا على معالجة جادّة للمقاطع العربيّة تدنو كثيراً من تلك التي نلمسها اليوم في البحث الصّوتيّ الحديث. فقد عرض كلّ من الفارابي* (ت 339هـ) وابن سينا (ت 428هـ) والقاضي عبد الجبّار الأسد آبادي (ت 415هـ) وابن رشد (ت 595هـ) إلى المقطع بمعناه العلميّ المعهود في الدّرس الحديث، كما أدركوا المقاطع الرّئيسيّة في العربيّة وعملوا على مقابلتها بما يناظرها في الدّرس العروضيّ عند قدامى النّحاة واللّغويّين.

وسنركّز في هذه المعالجة على ما جاء به الفارابي بصفته واحداً من مخضرمي المئتين الثالثة والرابعة، مع الاستعانة بآراء غيره من الفلاسفة في توضيح أقواله، أو تفسير ما استعصى فهمه لديه، أو استكمال فكرة بدأها ثم أجلاها الذين جاؤوا بعده.

لقد تناول الفارابي المقطع بالدّراسة في نوعين من مؤلفاته، أولاها تلك التي كانت من إبداعه الخاص، ونعني ههنا كتابه الضّخم الموسوم **بالموسيقى الكبير** الذي بلغت صفحاته ألفاً ومئتين تقريباً، وثانيتهما تتمثّل فيما نقله من اليونانيّة إلى العربيّة، ونخصّ منها ههنا شرحه لكتاب **العبارة لأرسطو طاليس**.

فقد تطرّق الفارابي إلى المقطع مقيّداً إيّاه على أنّه حصيلة اقتران حرف غير مصوت (صامت) بحرف مصوّت (صائت)، فقال: "المقطع مجموع حرف مصوّت

---

* هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان، ولد في فاراب سنة **260 هـ** وبها نشأ، وهي بلدة من بلاد الأتراك تقع على نهر جيحون أو سيحون، [1] كان عارفاً باللّغات ولوعاً بها، فبالإضافة إلى درايته بالتركية والعربية أتقن الفارسية واليونانية والسريانية وغيرها.[2] كما كان كثير التنقل بين بغداد ومصر ودمشق إلى أن وافته المنية في الأخيرة عام **339 هـ** في عهد الدولة الحمدانية بقيادة سيف الدولة الذي صلى عليه رفقة نفر من أصحابه.[3]
وقد خلّف الفارابي ما يربو عن سبعة وثلاثين كتابًا معظمها مفقود أو أنّها لا تزال في بعض الخزائن والمكتبات لم يكشف عنها بعد، وذلك على ما أورده مُصدّر كتابه الموسيقى الكبير.[4]

(1) ينظر معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر بيروت لبنان، د.ت، ص: 225/4 والأعلام، خير الدين الزركلي، ط4، بيروت لبنان، 1979، ص: 20/7 والقاموس المحيط، مادة (قرب)، ص: 112/1 وتاج العروس، مادة (قرب) ص: 584/3.
(2) وفيات الأعيان، ص: 153/5- 155 وكتاب الحروف، ص: 61 و 82 و 111.
(3) وفيات الأعيان، ص: 156/5.
(4) الموسيقى الكبير، ص: 7- 8.

وحرف غير مصوت"،[16] ثمّ انطلق في بيان أركان هذا التّعريف مقرّراً أنّ "الحروف منها مصوّت، ومنها غير مصوّت، والمصوّتات منها قصيرة ومنها طويلة"،[17] وخلص بعد عرض هذه العناصر إلى تعريف المقطع بوصفه نسقاً صوتياً داخل تيار الكلام، مع تحديد أنواعه التي تنسج منها كلمات العربيّة، فقال: "كلّ حرف غير مصوّت أُتبع بمصوّت قصير قرن به، فإنّه يسمى **المقطع القصير** ... وكلّ حرف غير مصوّت قرن به مصوّت طويل، فإنّا نسمّيه **المقطع الطويل**"،[18] ثمّ حاول الفارابي ربط كلامه بما كان سائداً في الدّراسات العربيّة القديمة، فرأى أن ما وسمه بالمقطع القصير دعاه المتقدمون من النّحاة واللّغويّين بالحرف المتحرّك "من قبل أنّهم يسمّون المصوّتات القصيرة حركات".[18]

كما عرّج كذلك على الدّراسة العروضيّة عند العرب موازناً بينها وبين الدّراسة المقطعيّة، وغرضه من ذلك الكشف عن الوشائج التي تجمع بين المعالجتين، فنصّ على أنّ "كلّ حرف متحرّك أتبع بحرف ساكن، فإنّ العرب يسمونه السّبب الخفيف، وكلّ حرف متحرّك أتبع بحرف متحرّك، فإنّهم يسمونه السّبب الثّقيل. والسّبب الثّقيل متى أتبع بحرف ساكن، سموه الوتد المجموع لاجتماع المتحركين فيه. والسّبب الخفيف متى أُتبع بحرف متحرّك سموه الوتد المفروق لافتراق المتحركين فيه بالسّاكن المتوسط. والسّبب الخفيف متى أتبع بحرف ساكن سمي الوتد المفرد لانفراد المتحرّك فيه. والسّبب الثّقيل متى أتبع بمتحرّك فلنسمّه نحن السّبب المتوالي لتوالي المتحرّكات الثّلاثة فيه".[19]

ثمّ خلص الفارابي من مقابلته الأسباب بالمقاطع إلى نتيجة، وهي أنّ المقطع الطّويل يتساوى والسّبب الخفيف فيما يعتريهما من تغيّرات في تيار الكلام، كما

---

(16) شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة، ص: 49.
(17) الموسيقى الكبير، ص: 1072.
(18) نفسه، ص: 1075.
(19) نفسه ، ص: 1075- 1078.

يتعادلان قوّة ونغماً. ويبدو هذا في قوله:" كلّ مقطع طويل، فإنّ قوّته قوّة السّبب الخفيف، فلذلك يعدّ في الأسباب الخفيفة، وكلّ ما لحق الأسباب الخفيفة لحق المقاطع. وكلّ سبب خفيف فإنّه يقوم مقام نقرة تامّة تتبعها وقفة، وكذلك كلّ مقطع طويل".[20]

وانطلاقاً مما فات يمكن التّسليم بأنّ الفارابي هو أوّل علماء العربيّة من استخدم المقطع بمعناه العلميّ المعهود في الدراسات الصّوتيّة الحديثة.[21] وقد ذكر من المقاطع الأنواع الرّئيسة التي يتشكّل منها النّسيج المقطعيّ في اللّغة العربيّة، وهي المقطع القصير الذي يتشكّل من **صامت ومصوّت قصير**، ويمكن أن نرمز إليه (**ص م**)،[22] والمقطع الطّويل الذي تألّف من اقتران صامت بمصوّت طويل، ونؤثر اختزاله بهذه الصورة: (**ص ـَ م**).[23] كما أورد الفارابي نوعاً ثالثاً غير أنّه لم يسمّه مقطعاً بل دعاه **السّبب المفرد**، وهو عبارة عن تتابع صامتين يتوسّطهما مصوّت قصير، ويمكن الرّمز إليه: (**ص م ص**).

وإذا عدنا إلى الإحصاءات التي أعدّها بعض الدارسين في حقل الصّوتيات العربيّة عن نسبة دوران كلّ مقطع من المقاطع المعروفة في الكلمات العربيّة كشفت لنا نتائج هذه الأبحاث أنّ المقاطع الثلاثة التي جاء بها الفارابي هي أكثر المقاطع تردّداً في النّسيج العربيّ، إذ بلغت نسبة جريانها تسعة وتسعين بالمئة (99%).[24]

ويتطرّق الفارابي إلى دلالة المقطع، وهو يشرح كلام أرسطو في كتاب العبارة، لينقل له في هذا السّياق ما نصّه: "فأمّا المقطع الواحد من مقاطع الاسم

---

(20) الموسيقى الكبير، ص: 1078- 1079.

(21) يبقى هذا الحكم في حدود ما توفر لهذا العمل من مصادر، وقد تكشف الأيام مستقبلاً عن ذخائر من هذا التراث تغيير هذا الحكم.

(22) فضلت ههنا مصطلح (مصوّت) عن (صائت) من باب اختلاف الحرف الأوّل منه عن الصامت، وذلك إبعاداً لكلّ التباس بينهما في حالة الاختزال أو الرمز إليهما.

(23) الفتحة فوق الميم دليل على الإطالة أو الزيادة في الكميّة، لأنّ المصوت الطّويل في العربيّة قد يساوي ضعف المصوت القصير أو أضعافه. ينظر: سرّ صناعة الإعراب، ص: 17/1- 18 ونتائج الفكر في النحو للسّهيلي، ص: 83- 84 ورسالة أسباب حدوث الحروف، ص: 85.

(24) ينظر: علم الأصوات لبرتيل مالمبرج، ص: 165 والعربية الفصحى، ص: 43- 44 وهندسة المقاطع الصّوتيّة، ص: 30- 31 *والأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 165.*

فليس بدالّ لكنّه حينئذٍ صوت فقط"،[25] ثمّ يتصدى إلى بيان ما يهدف إليه أرسطو من هذا القول مقرّراً أنّه "يريد بالمقطع مجموعة حرف مصوّت وحرف غير مصوّت، فإنّه متى أخذ شيء منه جزءاً لاسم مفرد لم يكن دالاً على جزء المعنى الذي دلّ الاسم على جملته، لكنّه يكون حينئذٍ كحرف واحدٍ فلذلك جعله صوتاً فقط. وينبغي أن يُؤخذ هذا على أنّه جزء بالإضافة إلى اسم ما يشار إليه".[25]

لقد أماط الفارابي، ههنا، عن رأي أرسطو الذي ذهب فيه إلى عدم دلالة المقطع، بوصفه وحدة مستقلة، عن بقيّة المقاطع على جزء من المعنى العامّ الذي تؤديه المقاطع مجتمعة في بناء ما. غير أنّ الفارابي صادف في بعض الأبنيّة العربيّة ما شذّ عن رأي أرسطو، فلاحظ "أنّ كثيراً من أجزاء الاسم ربّما كان اسماً مفرداً لم يُقصد به حيث أخذ جزءاً للاسم المفرد أن يكون جزءاً له، على أنّه قد كان اسماً دالاً، مثل قولنا: **أَبْكَمْ**، في العربيّة فإنّ قولنا: **أَبْ**، وقولنا: **كَمْ**، كلّ واحد منهما دالّ على انفراده، لا من حيث هو جزءٌ للاسم، ولكن يُقال في أمثال هذه إنّ أجزاءها دالّة بالعرض".[25]

ويدلّ اختيار الفارابي لكلمة **أبكم** دلالة قاطعة على إدراكه المقطع الصّوتيّ بمعناه الاصطلاحي الثابت في الدّرس الصّوتي الحديث، فهو بعد أن عرض رأي أرسطو تنبّه إلى ظاهرة مهمّة في اللّغة، وهي أنّ كثيراً من الأسماء يمكن أن يكون جزء منها دالاً، ولكن دلالته ليست جزءاً من دلالة الاسم كلّه، وإنّما هي دلالة عارضة بالتّقسيم المقطعيّ. وقد مثّل لذلك بكلمة عربيّة من مقطعين كلاهما دالّ بمفرده ولكنّهما بمجموعهما يدلاّن على غير ما يدلّ عليه كلّ منهما منفرداً، وهذا يعني أنّ الكلمة لم تركّب منهما بالنّظر إلى دلالة كلٍّ منهما، وإنّما جاءت دلالتهما عارضة في تلك التّجزئة، فالمقطع الأوّل: **أَبْ** مقطع متوسط مغلق بصامت، وهو كلمة دالّة عند الوقف، حين تقول: هذا أبٌ يا فتى، فإذا وقفت قلت: **هذا أبْ**،

---

[25] شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة، ص: 49.

والمقطع الثّاني **كَمْ**، مقطع من النّوع السّابق، وهو اسم استفهام. والملاحظ، ههنا، أنّ الفارابي قدّم الكلمة مجزّأة إلى مقطعين متوسّطين، وإن لم يصرّح بذلك.[26]

وممّا يمكن إدراجه عند الفارابي في هذا المنحى، أي دلالة المقطع بالعرض، حديثه عن موقف قومٍ قالوا بالعلاقة الطّبيعيّة بين الدّال والمدلول، فرأى أنّهم "يقولون إنّ كلّ لفظة دالة ينبغي أن تكون محاكية للمعنى المدلول عليه، ومعرّفة بطبعها لذات ذلك الشّيء، أو لعرض يكون علامة للمدلول عليه خاصّة، وتكون اللّفظة بطبعها محاكيّة، مثل قولنا: **هُدْهُدْ** للطّائر الذي يحاكي هذه اللّفظة صوته الخاصّ به. ومثل **العَقْعَقْ**، ومثل **خرير الماء**، وربّما لم تكن اللّفظة بأسرها محاكيّة، ولكنّ بعض أجزائها مثل: **زُنْبورْ وطُنْبورْ**، فإنّ المقطع الأوّل من زنبور يحاكي زميمه إذا طار، وطنبور يحاكي الجزء الأوّل من هذه اللّفظة صوت الآلة، وربّما كان حرف واحد من حروفه محاكياً له أو لعرض من أعراضه".[27]

فالمناسبة بين الدّال والمدلول، أو حكاية اللّفظ للمعنى على حدّ تعبير الخليل بن أحمد، أو إمساس الألفاظ أشباه المعاني كما هو في استخدام ابن جنّي، من القضايا اللّغويّة التي خاض فيها المتقدّمون من النّحاة واللّغويين منذ القرن الثّاني الهجريّ. فهذا الخليل يعرض للحكاية الصّوتية بين اللّفظ ومدلوله، فيقول: "ألاَ ترى أنّ الحاكي يحكي صلصلة اللّجام، فيقول: صلصل اللّجام، فيقال: **صَلْ** يخفّف، فإن شاء اكتفى بها مرّة، وإن شاء أعادها مرّتين أو أكثر من ذلك فقال: **صَلْ صَلْ صَلْ**"،[28] ثمّ ينهي حديثه بقوله: "وهما جميعاً صوت اللّجام".[29] وممّا ساقه الخليل في هذا الباب أيضاً قوله: "صرّ الجندب صريراً، وصرصر الأخطبّ صرصرةً،

---

(26) ينظر: أبحاث في أصوات العربية، ص: 87.
(27) شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة، ص: 50.
(28) مقدمة التّهذيب، ص: 61.
(29) العين، ص: 56/1.

فكأنّهم توهّموا في صوت الجندب مدّاً، وتوهّموا في صوت الأخطبّ ترجيعاً، ونحو ذلك كثير".[30]

وإذا كان الخليل قد تنبّه إلى اكتفاء العربيّة بجزء من اللّفظ، ممثّلاً في المقطع الأوّل: **صَلْ** من الصّلصلة و**صَرْ** من الصّرير، إلاّ أنّه لم يشر إلى أنّ هذا الجزء يشكّل مقطعاً، وهذا بخلاف الفارابي الذي صرّح بأنّ المقطع الأوّل من زنبور **زن** ــ وهو من النّوع المتوسّط المغلق بصامت واحدٍ ــ يحاكي صوت الزّنبور عند طيرانه، والمقطع الأوّل من طنبور **طنْ** ــ وهو من صنف المقطع السّابق ــ يحاكي صوت تلك الآلة عند الضّرب عليها.[31]

وإذا تجاوزنا معالجة الفارابي للمقاطع، ثمّ طرقنا تناول غيره من الفلاسفة ــ الذين جاؤوا بعده ــ وجدناهم قد حازوا تركته مع إضافات جديدة عرفها تطوّر الدّرس التّشكيلي على يد هؤلاء الفلاسفة. فهذا ابن سينا يفصح عن معرفته المقطع بمعناه العلميّ المعهود في الدّرس الحديث أثناء تفصيله مستويات الحدث الكلاميّ التي يعدّها سبعة مبتدئاً إيّاها بالمقطع الذي قال فيه: "**المقطع الممدود والمقصور** كما علمت، يُؤلّف من الحروف الصّامتة ــ وهي التي لا تقبل المدّ البتّة مثل الطّاء والباء، والتي لها نصف صوت، وهي التي تقبل المدّ مثل السّين والرّاء ــ والمصوّتات الممدودة التي يسمّيها مدّات، والمقصورة وهي الحركات".[32]

والظّاهر من هذا النّص أنّ ابن سينا كان على دراية بركني المقطع، أي الصّوت الصّامت والمصوّت بفرعيه، كما ألــمّ بالنّوعين الرّئيسين من المقاطع العربيّة وهما الممدود، أي الطّويل، والمقصور، أي القصير.

---

(30) العين، ص: 1/56-57.

(31) ينظر أبحاث في أصوات العربية، ص: 87.

(32) التفكير اللساني في الحضارة العربية، د/ عبد السلام المسدّي، الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس، 1981، ص: 261- 262 ، نقلاً عن كتاب الشفاء، الفنّ التاسع (**الشعر**) لابن سينا، ص: 65.

أمّا ابن رشد فقد توسّع في معالجة المقطع مستهلاً حديثه بأنّ الدّاعي إلى التّقسيم المقطعيّ مردّه إلى كون المتكلّم لا يستطيع الأداء المستمرّ، فيتحيّل على ذلك بأن يتوقّف عن هذا الأداء بين برهة وأخرى توقّفاً لا يكاد يحسّ به.[33] ويضيف ابن رشد أنّ الفصول الزّمنيّة بين أجزاء اللّفظ ـــ أي المقاطع ـــ لها أهميّة بالغة في إدراك المعاني، لأنّ هذه الألفاظ "إذا وردت مشافعة في الذهن، لم يتمكّن الذّهن من فهم واحدٍ منها حتى يرد عليه آخر".[34] وهذا في نظره شبيه بما "يعرض لمن يحبّ أن يتناول شيئاً من أشياء سريعة الحركة، فإنّه لا يتمكّن منها".[34]

ويستخدم ابن رشد المقطع بدلالته العلميّة كما يعرفها الدّرس الصّوتيّ الحديث، فهو عنده حصيلة ائتلاف يحدث بين "**الحرف المصوّت وغير المصوّت**"،[35] ويجزّئه بناء على الزّمن المستغرق في نطقه إلى **مقطع ممدود**، وهو ما اقترن فيه صوت صامت بمصوّت طويل، وآخر **مقصورٍ** ويتشكّل من اجتماع صامت يتبعه مصوّت قصير. ويبدو هذا التّقسيم لديه في حديثه عن مواطن النّبر في العربيّة وكيفيّة حدوثه، فيقول: "العرب يستعملون النّبرات بالنّغم عند **المقاطع الممدودة**، كانت في أوساط الأقاويل أو في أواخرها. أمّا **المقاطع المقصورة** فلا يستعملون فيها النّبرات والنّغم إذا كانت في أوساط الأقاويل. وأمّا إذا كانت في أواخر الأقاويل، فإنّهم يجعلون المقطع المقصور ممدوداً، فإذا كانت فتحة أردفوها بألفٍ، وإن كانت ضمّة أردفوها بواو، وإذا كانت كسرة أردفوها بياءٍ ... وقد يمدّون المقاطع المقصورة في أوساط الأقاويل إذا كان بعض الفصول الكبار ينتهي إلى مقاطع مقصورة في أقاويل جُعلت فصولها الكبار تنتهي إلى مقاطع ممدودة، مثل

---

(33) ينظر: تلخيص الخطابة، ابن رشد، تحقيق عبد الرّحمان بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ودار القلم، بيروت لبنان، ص: 284 – 285 وفي الأصوات اللّغوية دراسة في أصوات المدّ العربية، ص: 47.

(34) تلخيص الخطابة، ص: 284.

(35) التّفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص: 262 نقلاً عن تفسير ما بعد الطّبيعة، ص: 1016/2.

قوله تعالى: ﴿وَتَظُنّونَ بالله الظُّنونا﴾.[36] وبالجملة إنّما يمدّون المقطع المقصور عند الوقف".[37]

والظّاهر من هذا النّص أنّ ابن رشد مدرك للمقطع بقسميه إدراكاً علمياً واعيّاً كما تقرّه معطيات الدّرس الحديث. ولم يكتف ــ هذا الدّارس البارع ــ بالمقطع مصطلحاً وحيداً لضبط المفهوم المعروف، بل استخدم إلى جانب ذلك مصطلح **السُّلابي syllabe*** الذي نقله من اليونانيّة إلى العربيّة منتهجاً سبيل التّعريب ليزاوج بينهما من حيث الاستعمال عند تناوله للظّاهرة. فقد نصّ، وهو يتحدّث عن مسألة هويّة المقطع وعلاقته بأجزائه، على أنّه كلٌّ لا يتجزّأ من حيث هو وحدة كميّة متناسقة. ويستند ابن رشد في توضيح هذه الصّفة الخاصّة **للمقطع** أو **السُّلابي** إلى المقابلة الحسيّة بين الشّبيه ونظيره ليأخذ من **اللّحم** الذي هو على صعيد الأستقسات الكليّة متكوّن من الأرض والماء والنّار مثالاً لذلك، فيقارن بينه وبين المقطع أو السُّلابي من حيث "أنّ هذه إذا انحلّت وفسدت ليس ينحلّ المقطع إلى مقاطع، واللّحم إلى لحوم، كما تنحلّ الأشياء المجموعة إلى تلك التي اجتمعت منها، أعني لا يحدث فيها عن الاجتماع شيء زائد ... فالحروف هي التي نسبتها إلى **السُّلابي** نسبة النّار والأرض إلى اللّحم ... **فالسُّلابي** شيء آخر هو، وليس هو الحروف، أي الحرف المصوّت والذي لا صوت له، بل شيء آخر أيضاً".[38]

ويضيف ابن رشد أنّ المقطع يتميّز بهويّة متفرّدة تتعدّى ائتلاف الأجزاء المشكّلة له فهو من هذه النّاحية شبيه بالكائن الحيّ الذي "ليست هويّته مجرّد حصيلة أجزائه، وإنّما هو في حقيقة أمره حاصل مجموع العناصر المركّبة له مع

---

[36] الآية 10 من الأحزاب.

[37] تلخيص الخطابة، ص: 286- 287.

* المنقول من الأصل اللاتيني syllaba الذي يعود إلى اللفظ اليوناني sullabé، وهي الصيغة التي قام ابن رشد بتعريبها. ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 262 ومبادئ اللسانيات، أحمد قدور، ص: 116.

[38] التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 263 نقلاً عن تفسير ما بعد الطبيعة، ص: 1017/2.

شيء آخر. فالمقطع لا ينتج عن مجرّد ضمّ عناصر متجانسة **كالكُدْسِ*** من الحبوب، وإنّما اجتماع عناصر تنصهر لتكوّن منها شيئاً جديداً يخالفها جوهرياً".[39] ويتجلى هذا المفهوم عنده في قوله: "إذا تقرّر أنّ ههنا أموراً مركّبة لم يجتمع منها شيءٌ واحدٌ بالفعل كالمركّبة من الأشياء التي لا يكون منها واحدٌ إلاّ بالتّماس مثل الكدس المجموع من حبوب كثيرة، بل يكون المجتمع فيها بحيث يحدث عنه شيء زائدٌ غير المجتمعات من غير أن يكون المجتمعات أنفسها، مثل المقطع الذي يحدث عن اجتماع الحرف المصوّت وغير المصوّت، فإنّ المقطع ليس هو اجتماع الحروف التي تولّد منها، بل هو شيء زائدٌ على الحروف".[40]

ومن المواطن التي أبدى فيها ابن رشد اهتماماً بالغاً بحقيقة المقطع وحدوده نورد حديثه الذي خصّ به تعريف الحدّ من الوجهة المنطقيّة. فقد رأى أنّ هناك أشياء أجزاء حدّها ليست حدوداً لأجزائها، وهناك أشياء بعض حدودها حدود لأجزائها، كالدّائرة ونصف الدّائرة، وهناك أشياء أجزاء حدّها حدود لأجزائها كالمقطع.[40] قال ابن رشد: "إنّا نجد بعض الأشياء حدّ أجزائها غير داخل في حدودها مثل حدود أجزاء الدّائرة، فإنّها ليست منحصرة في حدّ الدّائرة، وذلك أنّ ثلث الدّائرة وربع الدّائرة ليس هو داخلاً في حدّ الدّائرة، ولا حدّ الدّائرة منحلاً إلى حدودها، بل الدّائرة مأخوذة في حدّ الجزء. وأمّا حدود المقاطع ففيها كلمة* الحروف التي تركّب منها المقاطع، وذلك أنّ الحروف منها مصوّتٌ وغير مصوّت، والمصوّت منه ممدود ومنه مقصورٌ، والمقطع الذي يأتلف من حرفين: مصوّت وغير مصوّت، فإن كان المقطع مقصوراً قيل في حدّه إنّه الذي يأتلف من حرفين مصوّت وغير مصوّت، فكان منحصراً في حدّه حدّ الحرف المصوّت وغير المصوّت،

---

* الكدْسُ: أنواع الحبّ المحصود، ينظر: القاموس المحيط، ص: 780/2.

(39) التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 263.

(40) التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 263 ، نقلاً عن تفسير ما بعد الطبيعة، لابن رشد، ص: 1016/2 .

* لفظة **الكلمة** في استعمال المناطقة تعني حدّ الشّيء، فيكون المقصود أنّ في حدّ المقطع حدّ جزئه وهو الحرف. ينظر التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 264.

وكذلك المقطع الممدود ينحصر في حدّه حدّ الحرف الغير مصوّت والمصوّت الممدود، وليس ينحصر في حدّ الدّائرة حدّ نصفها ولا حدّ ربعها، وذلك معروف بنفسه".[41]

لقد اتّضح ممّا فات أنّ الدّرس الصّوتيّ عند العرب قد عرف المقطع بمعناه الاصطلاحي المعهود في الدّرس اللّساني الحديث ابتداءً من القرن الثالث، كما اهتدى رواده إلى جلّ المقاطع الأساسيّة التي يقوم عليها النّسيج المقطعيّ في اللّغة العربيّة. وبهذا يردّ زعم أولئك الدّارسين المحدثين من- عرب ومستشرقين- الذين ذهبوا إلى إنكار أيّ دراسة من هذا النّوع في التراث العربيّ على اختلاف حقوله المعرفية. فإذا عدنا إلى أعمالهم وجدنا بعضهم يصرّح في مستهلّ دراسته للمقطع بخلوّ الدّرس الصّوتيّ القديم من أيّ إشارة إلى المقطع بمعناه الاصطلاحيّ. أمّا بعضه الآخر، فقد تناول الظّاهرة مفصّلاً جزئياتها كما هي في الدّرس الصّوتيّ الحديث دون أن يخصّص في هذه المعالجة حيّزاً لجهود علماء العربيّة.[42] وقد عبّر الدكتور عبد السّلام المسدّي عن موقف الطّائفتين فقال: "من الغريب أنّه اطّرد لدى الدّارسين عموماً أنّ العرب لم يعرفوا المقطع بمفهوم SYLLABE، وهو حكم كاد يصبح مقرّراً لدى كلّ الناظرين في علم الأصوات كما عرفه العرب وبلوروه".[43] وإذا عدنا إلى دراساتهم في قسمها المتعلّق ببحث المقطع لم نكد نعثر على إجماع أو شبه اتّفاق بينهم في تعريف المقطع، فهو عند البعض "في أبسط صورة تتابع فونيميّ في لغة ما"،[44] ويراه البعض الآخر على أنّه "تأليف أصواتيّ بسيط تتكوّن منه ــ واحداً أو أكثر ــ كلمات اللّغة، متفق مع إيقاع التّنفس الطّبيعيّ،

---

(41) التّفكير اللساني في الحضارة العربيّة، ص: 263- 264، نقلاً عن تفسير ما بعد الطّبيعة، ص: 891/2-892.

(42) ينظر التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 77 والأصوات اللّغوية عبد القادر عبد الجليل، ص: 212 وهندسة المقاطع الصّوتية، ص: 49-50 وفقه اللّغات السّاميّة، ص: 43-45 والعربيّة الفصحى، ص: 42-49 ودراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ص: 198-204 واللغة العربية معناها ومبناها، ص: 66-70 ومناهج البحث في اللغة، ص: 170-178 وعلم الأصوات لبرتيل مالمبرج، ص: 165-167 ودروس في علم أصوات العربية، ص: 191-194.

(43) التّفكير اللساني في الحضارة العربيّة، ص: 261.

(44) الأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 215.

ومع نظام اللّغة في صوغ مفرداتها"،[45] وهو عند غير هؤلاء وأولئك "أصغر وحدة صوتيّة يمكن أن تنفصل في تركيب الكلمة".[46]

فإذا نظرنا إلى هذه التّعريفات وغيرها أمكننا حصرها في اتّجاهين اثنين هما الاتّجاه الصّوتي والاتّجاه الوظيفيّ. فالأوّل استقرّ لدى أتباعه أنّ الأصوات تميل في تجمّعها تبعاً لما تتميّز به من جهر أو وضوح سمعيّ، وأنّ هذا الجانب يلعب دوراً حاسماً في تكوين البنى المقطعيّة. ويرى أحد رواد هذا الاتجاه أنّ الوحدات الصّوتيّة ترتبط في تجمّعها بالوحدة الأندى في السّمع وأصفاها*.[47] وبناءً على هذه المعطيات، فالمقطع في منظور هؤلاء "تتابع من الأصوات في تيار الكلام، له حدّ أعلى أو قمّة إسماعٍ تقع بين حدّين أدنيين من الإسماع".[48]

ونشير ههنا إلى أنّ دوسوسير قد سبق أوتو جسبرسن في صياغة تعريف للمقطع يقوم على درجة الانفتاح في الأصوات. فقد كان يرى "أنّ الصّوامت تتجمّع حول الحركات تبعاً لدرجة الانفتاح، فالحدّ المقطعيّ يوجد حيث يكون الانتقال من صوت أكثر انغلاقاً إلى صوتٍ أكثر انفتاحاً".[49]

---

(45) علم الأصوات، برتيل مالمبرج، ص: 164.

(46) المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب، ص: 103 وعلم اللغة بين القديم والحديث، ص: 112.

* أعني ههنا أوتو جسبرسن OTTO JESPERSEN (ت 1943) الذي رتّب الأصوات - من حيث قوّة الرّنين وضعفه - في ثماني درجات استهلّها بالأصوات ذات الرّنين الضّعيف، ثمّ بالتي تليها وضوحاً ليختمها بأقواها رنيناً وأوضحها سماعًا، فهو يقدّمها في نسق تصاعديّ يتوالى كالآتي:

1- **الأصوات المهموسة:**
   أ- الشّديدة نحو (k, p, t)
   ب- الرّخوة نحو (S,F)
2- **الأصوات المجهورة:**
   أ- الشّديدة نحو (G,D,B).
   ب- الرخوة نحو (Z, V).
   ج- المائعة (الأنفية والجانبية) نحو (L, N, M).
   د- التكرارية نحو (R).
   هـ- الصوائت المغلقة نحو (Y, U, I).
   و- الصوائت نصف المغلقة نحو (ə, ɛ, o, e).
   ي- الصوائت المفتوحة نحو (a).

ينظر علم الأصوات لمالمبرج، ص: 157 والمدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة، ص: 44-45 ودراسة الصوت اللغوي، ص: 244.

(47) علم الأصوات، لمالمبرج، ص: 157.

(48) هندسة المقاطع الصّوتية، ص: 47.

(49) محاضرات في الألسنية العامة، ص: 77-78 وعلم الأصوات لمالمبرج، ص: 159.

ويمثّل أتباع هذا الاتجاه للمقطع، كما هو في تصوّرهم، بالشّكل الآتي:

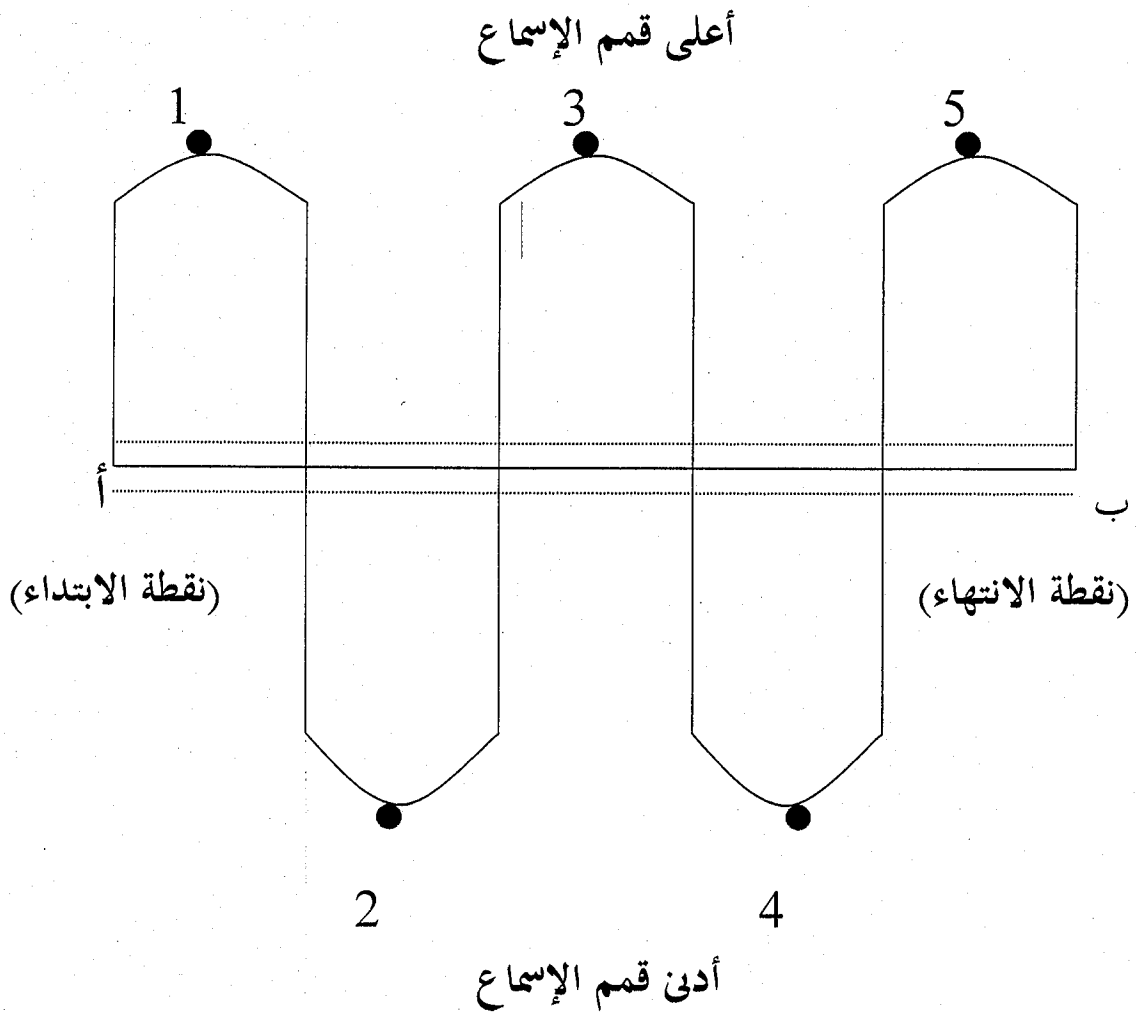

فالخـــطّ (أ–ب) يمـــثّل الوسط الذي ينتقل بوساطته الكلام، وترمز الأرقام (1،3،5) إلى أعلى قمم الإسماع، و (2،4،6) إلى أدناها.[50] ونضيف ههنا إلى أنّ تعريف المقطع عند كلّ من الفارابي وابن سينا وابن رشد يمكن إدراجه ضمن هذا الاتجاه، لأنّه يقوم على الأساس الصّوتيّ.

أمّا الاتجاه الثّاني، أي الوظيفيّ، فيرى مريدوه أنّ المقطع أصغر كتلة في تركيب المفردة،[51] كما أنّه "وحدة ذات صفات وخصائص متميّزة في كلّ

---

[50] ينظر: هندسة المقاطع الصّوتية، ص: 54 والمدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة، ص: 45 ودراسة الصوت اللغوي، ص: 241.

[51] البنية اللغوية لبردة البوصيري، ص: 40.

لـــغة".[52] ويضيف أصحاب هذا الاتجاه أنّ المقطع هو المجال الرّحب الذي تظهر فيه حركة الفونيم (الوحدة الصّوتيّة)، إذ لا حياة لها إلاّ في داخل المقطع، لأنّ هذه الوحدات (الفونيمات) لا تنطق منفصلة، وإنّما على شكل تجمّعات أو عناقيد صوتيّة، فصفاتها وخصائصها وكيفيّة انتظامها في مقاطع تعتمد طبيعة المقطع وتشكيلاته.[53]

ويسجّل الصّوتيّون أنّ أفضل تعريف أحاط بالمقطع كما هو في تصوّر هذا الاتجاه، هو ذاك الذي قال به دوسوسير، حين نصّ على أنّ المقطع هو تلك "الوحدة الأساسيّة التي يظهر بداخلها نشاط الفونيم الوظيفيّ".[54]

وهناك اتجاه ثالث يمكن نعته بالاتجاه الفسيولوجي، لأنّه يربط المقطع بما يجري في آلة التّصويت أثناء إنتاجه. فقد لاحظ أصحابه أنّه عند إحداث المقطع يقع شدّ متزايد في عضلات جهاز التّصويت، ثمّ يأخذ في التّناقص تدريجياً.[55] وقد أيّد هذه النتائج الباحثون في علم الأصوات الفيزيائي الذين اهتدوا عند قياسهم نشاط عضلات التّنفس إلى وجود علاقة بين المقاطع، وتشنّج العضلات التّنفسيّة.

كما لاحظ هؤلاء الدّارسون عند مقابلة منحنيات التّنوعات العضليّة بمنحنى التّوتر المسموع ارتباط الثّاني بالأوّل تزايداً وتناقصاً، بمعنى أنّه إذا كان شدّ عضلات الحنجرة والفم قويًّا فإنّ هذه القوّة تتجلى فيزيائياً في تزايد تواتر الأصوات المنتجة. وعليه، فالتّوتر المسموع يتصاعد مع إحكام شدّ عضلات آلة التّصويت.[56]

وخلص عالم الأصوات الأمريكي ستيتسون Stétson، حين قاس ضغط الشّفتين واللّسان وضغط الهواء في الفم، إلى أنّ هذا الضّغط يتصاعد في بداية إنتاج

---

(52) هندسة المقاطع الصّوتية، ص: 48.
(53) ينظر الأصوات اللغوية عبد القادر عبد الجليل، ص: 214 ودراسة الصوت اللغوي، ص: 238.
(54) محاضرات في الألسنية العامة، ص: 57 وهندسة المقاطع الصّوتية، ص: 48.
(55) ينظر علم الأصوات لمالمبرج، ص: 161.
(56) ينظر علم الأصوات، مالمبرج، ص: 162.

المقطع، ثمّ يميل إلى الفتور والتناقص عند نهاية العمليّة.[57] ويمثّل أصحاب هذا الاتجاه المقطع بالشّكل الآتي:

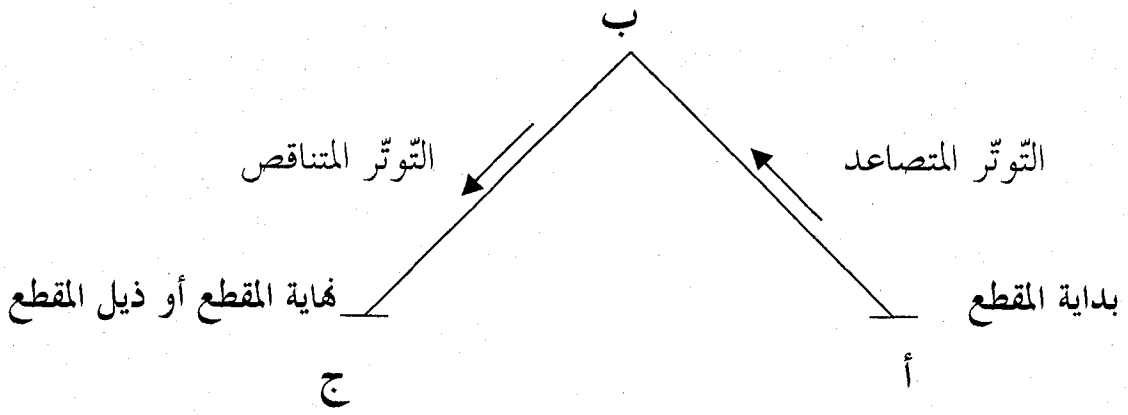

يمثّل الخطّ (أ–ب) التّوتر المتزايد للمقطع، ويمثل الخطّ (ب–ج) التّوتّر المتناقص أو ذيل المقطع، وتمثّل نقطة (ب) الذّروة أو أعلى قمّة الإسماع.

وتتباين اللّغات في استخدام الأصوات المقطعيّة، أعني تلك التي تقع قمّة المقطع ونواته. فمن اللّغات ما يقتصر على المصوّتات بفرعيها القصير والطّويل دون سواها، ومنها ما يشرك في هذه العمليّة أشباه المصوّتات أي الأصوات المائعة (ر ل م ن).[58]

والعربيّة من الصّنف الأوّل الذي يكتفي بالمصوّتات، طويلة كانت أو قصيرة، قمماً لبناها المقطعيّة. أمّا الأطراف أو الهوامش، فهي موضع تناوبٍ بين جميع الصّوامت. ولعلّ من أبرز الخصائص البنيويّة للمقطع العربيّ دخول المصوّت في تشكيله.[59]

أمّا أشكال المقاطع، فتتباين تبعاً لتباين اللّغات في أنظمتها الصّوتيّة وطرق تشكيلها لوحداتها اللّغويّة. وقد عدّ الصوتيون منها عشرة أشكالٍ ترجع إليها مختلف اللّغات في أنسجتها المقطعيّة.[60]

---

(57) علم الأصوات، مالمبرج، ص: 162 والأصوات اللغوية لعبد القادر عبد الجليل، ص: 216-217.
(58) ينظر علم الأصوات لمالمبرج، ص: 156.
(59) ينظر دراسات في فقه اللغة لمحمد الأنطاكي، ص: 198.
(60) ينظر دراسة الصّوت اللغوي، ص: 255 ومبادئ اللسانيات، أحمد قدور، ص: 110-111.

وقد عرفت العربيّة منها خمسة أنواع يمكن تصنيفها، بالنّظر إلى المصوّت أو الصّامت من حيث هما نهاية، إلى مقطع مفتوح وآخر مغلق. فالأوّل ما كانت نهايته مصوّتاً طويلاً أو قصيراً نحو (ما، ذو، لا، و، مَ، مُ، مِ). أمّا الثّاني فهو المنتهي بصامت واحدٍ ويسمى أحادي الإغلاق مثل (مَنْ، قُلْ، بابْ، عودْ). وقد يختم هذا النّـــوع بصامتـــين، فينعت بثنائي أو مضاعف الإغلاق نحو (عَبْدْ، قِرْدْ، بحْرْ، ثُكْلْ).[61] كما يمكن تجزئة المقطع بالنّظر إلى المدى الزّمني الذي يستغرقه النّطق به إلى ثلاثة أشكال مقطعيّة هي:

1/ قصير: وهو ما تألّف من صامت ومصوّت قصير نحو (وَ، بَ).

2/ متوسّط: وهو ما تشكّل من صامت ومصوّت طويل نحو (يا، فو، ذي) أو من صامت ومصوّت قصير يعقبه صامت مثل (عَنْ، مِنْ، قُمْ).

3/ طويل: وهو ما اقترن فيه صامتان بمصوّت طويل في مثل (بابْ، كيسْ، عودْ) أو ما امتزج فيه ثلاثة صوامت بمصوّت قصير نحو (بدْرْ، قُرْبْ، عَبْدْ).[62]

وعليه، فالأشكال المقطعيّة الخمسة في العربيّة بأصنافها وأوصافها ورموزها هي كالآتي:

أ/ المقطع القصير المفتوح: ويتشكّل نسقه من صامت ومصوّت قصير، ورمزه **(ص م)***.

ب/ المقطع المتوسّط المفتوح: وهو ما توالى فيه صامت ومصوّت طويل، ورمزه **(ص م ـ)**.

ج/ المقطع المتوسّط المغلق: وهو ما تتابع فيه صامتان يتوسّطهما مصوّت قصير، ورمزه **(ص م ص)**.

---

[61] ينظر علم الأصوات، مالمبرج، ص: 166 ودراسات في فقه اللّغة، محمد الأنطاكي، ص: 200 وهندسة المقاطع الصّوتيّة، ص: 57-58 ومبادئ اللّسانيات، أحمد قدور، ص: 111 وأسس علم اللّغة، ص: 96.

[62] ينظر: العربيّة الفصحى، ص: 44 والأصوات اللّغويّة عبد القادر عبد الجليل، ص: 220-221 ودراسات في فقه اللّغة، ص: 200 وعلم الأصوات مالمبرج، ص: 166.

* على أساس أنّ الصاد (ص) اختصار لصامت و الميم (م) اختزال لمصوّت.

د/ المقطع الطويل المغلق بصامت (أحادي الإغلاق): ويتشكّل من صامت فمصوّت طويلٍ فصامت، ورمزه (**ص م ص**).

هـ/ المقطع الطّويل المغلق بصامتين، أي (ثنائي الإغلاق): ويتكوّن من صوت صامت ومصوّت قصير يعقبه صوتان صامتان، ورمزه: (**ص م ص ص**).[63]

والملاحظ في الصّياغة العربيّة شيوع الأنواع الثّلاثة الأولى، إذ الكثرة الكثيرة من الكلام العربيّ يتألّف منها، في حين يقلّ تردّد الشّكل الرّابع في حشو الكلمة، ومن صور مجيئه كذلك وروده في بعض الكلمات ذات الاستخدام النّادر نسبياً نحو: ﴿الضّالّينْ﴾،[64] ﴿والصّافّاتْ﴾،[65] ﴿والحاقّةْ﴾،[66] ﴿ومدْهامّتانْ﴾،[67] وبذلك تكون أنسب المواقع به هي نهايات الكلمات. أمّا الوجه الخامس، فلا يظهر إلاّ في نهاية الكلمات وفي حالة الوقف عليها بالسّكون.[68] ويشير بعض الدّارسين إلى شكل سادس من الأشكال المقطعيّة في العربيّة، وهو نادر الحدوث، ويتألّف من صامت ومصوّت طويل يتبعه صامتان، ورمزه (**ص م ص ص**) نحو (شاقّْ، ضالّْ، يشادّْ). ولقلّة تردّده في الكلمة العربيّة أغفله الكثير من الباحثين، فلم يذكروه في نظام المقاطع العربيّة.[69]

هذا وقد أسفرت الدّراسات التي تناولت المقطع العربيّ على طائفة من القواعد البنيويّة التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

1/ المقطع العربيّ لا يبدأ إلاّ بصامت، وأنّ ما زعمه الدكتور تمّام حسان مردود، فهو يعتقد بوجود مقطع يتكوّن من مصوّت قصير يتبعه صامت على هذا النّسق (**م ص**). وهو في نظره مقطع تشكيليّ أملاه التّقعيد وغير أصواتي، "لأنّ

---

(63) ينظر: المنهج الصّوتي للبنية العربية، ص: 40 والبنية اللغوية لبردة البوصيري، ص: 41 ودراسات في فقه اللغة، ص: 201 والأصوات اللغوية لعبد القادر عبد الجليل، ص: 219-221.

(64) الآية 7 من الفاتحة.

(65) الآية 1 من الصّافات.

(66) الآية 1 من الحاقة.

(67) الآية 64 من الرّحمان.

(68) علم الأصوات لمالمبرج، ص: 166، والعربيّة الفصحى، ص: 44، ودراسات في فقه اللّغة ص: 201.

(69) ينظر علم الأصوات مالمبرج، ص: 201 وعلم اللغة بين القديم والحديث، ص: 114.

الأصوات لا تعترف بأن تبدأ المجموعة الكلاميّة بحركة، ولذلك تعمد إلى همزة تنشئها قبل هذه الحركة، وتتّخذها قنطرة للنّطق بها، ثمّ تعتبر هذه الهمزة من بنية المقطع، فإذا كان هذا المقطع التّشكيليّ في وسط الكلام فإنّ دراسة الأصوات لا تعترف به، لأنّها تتّخذ من الصّحيح قبله قنطرة، كما اتّخذت همزة الوصل في بداية الكلام ... وهذا المقطع إن صحّ أن يقع في أوّل الكلام، فإنّه لا يصحّ أن يقع في وسط الكلمة، أي أنّه يلزم موقعه في بداية الكلمة التي هو فيها".[70]

وكما تأبى العربيّة البدء بمصوّت، فهي كذلك ترفض أن يتوالى في بداية المقطع صامتان على هذا الشّكل (**ص ص م**) على نحو ما يجري في بعض اللّغات الأخرى كالفرنسيّة والإنجليزيّة.[71] أمّا وسط الكلمة، فيحتمل تتابع صامتين، وهو أقصى ما يقبله النّسيج المقطعيّ في العربيّة، نحو الكاف والتاء في **يكْتب** والرّاء والجيم في **يرْجع**.[72]

2/ لا يقبل النّظام المقطعيّ في العربيّة عند بناء الكلمة المجرّدة، اسماً كانت أو فعلاً، أكثر من أربعة مقاطع إلاّ فيما ندر، وأنّ أكثر ما تحتمله مع كلّ الزّوائد واللّواحق هو سبعة مقاطع نحو **فَسيكْفيكَهُمو**. كما أنّ أقصى ما تنزل إليه الكلمة العربيّة في بنائها مقطعٌ واحدٌ، على نحو ما يشيع في بناء بعض الأدوات من مثل: واو العطف، وفي، وعن، وما، وذو، وغيرها، إلاّ أنّ الثّابت والسّائد في المباني العربيّة أن تتشكّل من مقطعين فصاعداً.[73]

3/ من الأنسجة التي لا يتّسع لها التّركيب المقطعيّ في العربيّة كلمة تجاوزت في بنائها سبعة مقاطع.[74]

---

[70] مناهج البحث في اللغة، ص: 177.

[71] علم الأصوات مالمبرج، ص: 167 وأسس علم اللغة، ص: 97.

[72] علم اللغة بين القديم والحديث، ص: 144 والمنهج الصّوتي للبنية العربيّة، ص: 41 والعربيّة الفصحى، ص: 43.

[73] ينظر علم اللغة بين القديم والحديث، ص: 115 والمنهج الصّوتي للبنية العربية، ص: 41-42 ودراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ص: 202-203 والعربيّة الفصحى، ص: 43-45.

[74] دراسات في فقه اللّغة، محمد الأنطاكي، ص: 203 وعلم اللّغة العام، الدكتور توفيق محمد شاهين، ص: 110 ومبادئ اللّسانيات، أحمد قدّور، ص: 114.

4/ من الأنساق المقطعيّة المرفوضة في العربيّة كلمة تضمّنت في صدرها أو حشوها مقطعاً من النّوع الخامس (**ص م ص ص**).

5/ يأبى النّظام المقطعيّ في العربيّة كلّ كلمة مجرّدة تتتابع فيها أربعة مقاطع من النّوع الأوّل. أمّا إذا لحق بها شيء من الضّمائر، فإنّ العربيّة قد تستسيغ ذلك إلاّ أنّه قليلٌ غير محبّب مثل: **بقرتك، شجرتك**.[75]

6/ من الأنسجة غير المقبولة في الصّياغة العربيّة بناءٌ خلا من الزّوائد واللّواحق، وقد توالت فيه ثلاثة مقاطع من النّوع الثّاني (**ص م**). فإذا تحقّق هذا النّسق في كلمة ما، فاحكم أنّها مبتدعة وليست عربيّةً. وقد مثّل لذلك الأستاذ محمد الأنطاكي ـــ رحمه الله ـــ بكلمتي **قاديشا** و**عامودا**. أمّا إذا وُصلت الكلمة بشيء من الزّوائد واللّواحق، فإنّ العربيّة تستسيغ تكرار هذا النّسق ثلاثة مرّات نحو: **قالوها وباعوها** وما كان على منوالهما.[76]

7/ كلّ بناء تصادف فيه مقطعان، أوّلهما من الشّكل الثّاني (**ص م**) وثانيهما من الخامس (**ص م ص ص**)، فاحكم بعجمته، لأنّ العربيّة لا تعرف في نظامها المقطعيّ نسقاً بهذا التّتابع. وقد مثّل محمد الأنطاكي لذلك بكلمة **جومرت** التي تشيع في اللّهجة الحلبيّة، ومعناها الإنسان الكيّس الذي يحسن التّدبير.[77]

8/ ومن الأنسجة غير المقبولة اجتماع ثلاثة مقاطع، الأوّل منها من النّوع الثّالث (**ص م ص**) والثّاني والثّالث من النّوع الثّاني (**ص م**)، لأنّ العربيّة لم تعرف في نظامها المقطعيّ نسيجاً من هذا النّمط نحو لفظة **سرغايا** وهي علمٌ على قرية في سوريا. غير أنّه يلتئم هذا النّسيج في بعض الأبنية العربيّة ويكون مقبولاً مستساغاً

---

(75) علم الأصوات مالمبرج، ص: 167 ودراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ص: 203 والأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 167.

(76) دراسات في فقه اللغة، ص: 203 وعلم اللغة العام، ص: 110.

(77) دراسات في فقه اللغة، ص: 203 والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ص: 51.

في حالة الوقف على المنوّن المفتوح نحو (**قنطاراً وقمصاناً ومئزراً**).[78] وينعدم في متن العربيّة بناء تلاحقت فيه ثلاثة مقاطع، الأوّل منها من النّوع الثّاني (**ص م**) والثّاني والثّالث من النّوع الثّالث (**ص م ص**)، على نحو ما يجتمع في الكلمة الفارسيّة **شابندر** التي تعني نقيب التّجار.[79]

والواقع، أنّ ما سقناه من الأنساق المقطعيّة التي لا تتلاءم والنّظام المقطعي في العربيّة ليس هو كلّ ما يمكن الإتيان به في هذا المجال، بل هناك أنسجة أخرى كثيرة يمتنع إيرادها في العربيّة، إذ لا يمكن الإحاطة بكلّ ما تقبله العربيّة وما لا تقبله من الأنسجة إلاّ بتخصيص بحث يتناول المسألة وحدها دون سواها.

ثانياً: النّبرُ:

أشرنا فيما سبق إلى أنّ الحدث اللّغويّ يتجسّد من تزاوج السّلسلتين المقطعيّة وما فوق التّشكيليّة، وأنّ مسرب تواردهما يقتضي مجيء الثّانية في أثر الأولى، لأنّها الفضاء الذي تتبلور فيه. ونعني ههنا النّبر والتّنغيم بوصفهما ظاهرتين أدائيتين ترتبطان بالمقطع ارتباطاً تلازمياً، إذ لا يمكن أن نفصل إحداهما عن الأخرى أو نسقطها لتكامل عملهما الوظيفي.[80]

وإذا كان الجانب الدراسيّ قد دعانا إلى تنـــاول السّلسلة الأولى ـــ أي المقطع ـــ بالبحث والدّراسة على انفراد، فإنّ الهدف نفسه سيدفعنا كذلك إلى تفكيك السّلسلة الثّانية إلى ظاهرتيها ـــ النّبر والتّنغيم ـــ قصد تتبّع مسائل كلّ منها على حدة، على أن يكون حديثنا في البداية عن الظاهرة الأولى ـــ النّبر ـــ لأنّها عنصر من عناصر تشكيل الثّانية وضابط من ضوابطها. وسنسلك في تتبّع قضاياها الوجهة الحديثة، بمعنى أنّنا سنعرض المباحث العامة للظاهرة كما هي في الدّرس

---

(78) المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها، ص: 51 وعلم اللّغة العام، دكتور توفيق محمد شاهـــين، ص: 110.

(79) دراسات في فقه اللّغة، ص: 203 وعلم اللّغة العام، دكتور توفيق محمد شاهين، ص: 110 والمنهج الصّوتي للبنية العربية، ص: 42.

(80) ينظر: هندسة المقاطع الصّوتية، ص: 49.

الحديث لتكون سراجاً ينير سبيلنا في تناول تلك الأفكار والآراء المأثورة عن علماء العربيّة في الظّاهرة، ولتأخذ هذه المعلومات وضعها في أطر علميّة محدّدة.[81]

وعليه، فالنّبر وضوح نسبيّ يتميّز به صوت أو مقطع من بقيّة الأصوات أو المقاطع التي تجاوره في البنية التّركيبيّة. ويسخّر المتكلّم لتحقيق هذه الحالة جهداً عضلياً أعظم.[82] ولهذا يصاحب المقطع المنبور نشاط فجائيّ عام يعتري جميع أعضاء النّطق في وقت واحد، إذ تتوتّر عضلات الرئتين توتّراً كبيراً، كما تقوى اهتزازات الوترين الصّوتيين بإدناء أحدهما من الآخر ليسمحا بتسرّب أقلّ مقدار من الهواء، فتتعاظم لذلك سعة الذبذبة، ممّا يترتّب عنه غدو الصّوت أو المقطع واضحاً عالياً في السّمع، هذا في حال كون الصّوت المنطوق مجهوراً، أمّا إذا كان الصّوت المراد إحداثه مهموساً، فإنّ الوترين يأخذان هيئة مختلفة، وذلك بابتعاد أحدهما عن الآخر أكثر من ابتعادهما مع الصّوت المهموس غير المنبور، ممّا ينجم عنه اندفاع أكبر قدر من الهواء، فيكون الاحتكاك أو الانفجار أقوى وأندى في السّمع.[83]

كما يتجلى مع المقطع المنبور نشاط متزايد في بعض أعضاء النّطق الأخرى، نحو الحجاب الحاجز الذي تزداد تقلصاته، كما تلاحظ حركات في أقصى الحنك واللّسان والشّفتين.[84] وهذا بخلاف المقطع غير المنبور، سواء كانت قاعدته صوتاً مجهوراً أو مهموساً، فإنّنا نسجّل على حدّ قول الدكتور إبراهيم أنيس: "فتوراً في أعضاء النّطق، فالمسافة بين الوترين الصّوتيين مع المجهورات تتّسع نسبياً، وبذلك يقلّ ضغط الهواء في أثناء تسرّبه، وتقلّ سعة الذبذبة، كما نلحظ أنّ تلك المسافة مع المهموسات لا تكون من الاتساع بحيث تسمح بمرور قدر كبير من الهواء. وكذلك

---

(81) ينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد قدور، ص: 166.

(82) ينظر: علم الأصوات، مالمبرج، ص: 186 ومناهج البحث في اللغة، ص: 194 ودراسة الصّوت اللغويّ، ص: 188.

(83) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 170 والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 25-26.

(84) ينظر: دراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ص: 205.

تفتر باقي أعضاء النّطق، فلا يسدّ أقصى الحنك الفراغ الأنفيّ سداً محكماً، كما يحدث في الصّوت المنبور، وكذلك نلحظ أنّ الوضع اللّسانيّ يكون أقلّ دقّة وإحكاماً، ويضعف نشاط الحركة في الشّفتين. ويترتّب على كلّ هذا الخمول في عضلات النّطق، أن يقلّ وضوح الصّوت في السّمع، وينخفض الصّوت فيصعب تمييزه من مسافة عندها يمكن تمييز الصّوت المنبور".[85]

ومن كلّ ما تقدّم نخلص إلى أنّ النّبر هو الضّغط على مقطع معيّن ليزداد وضوحه في السّمع أكثر من بقيّة المقاطع التي تحيط به. ويرتبط هذا العلو بحركة الحجاب الحاجز في ضغطه على الرّئتين ليفرغ ما فيهما من الهواء، فتؤدي زيادة كميّة الهواء إلى اتساع مدى ذبذبة الوترين الصّوتيين، فيكون من ذلك وضوح الصّوت وبروزه. ويرتكز هذا الضّغط أو التوتّر على الزّيادة في واحد من ثلاثة أمور هي: مدّة المقطع أو شدّته أو حدّته.[86]

وقد استخلص الدّارسون المحدثون ثلاثة أشكال للنّبر استنباطاً من هذا الوصف، وهي النّبر التوتّريّ أو الزفريّ، والنّبر الطّوليّ أو المديّ، والنّبر الموسيقيّ أو التّنغيميّ.[87]

هذه هي ظاهرة النّبر تعريفاً وأنواعاً كما وقرت في تصوّر الدّارسين المحدثين عرباً كانوا أو أعاجم فهل عرف تراثنا اللّغويّ شيئاً من هذا القبيل ؟

والواقع ـــ في حدود ما اهتدينا إليه من مصادر ومراجع ـــ أنّ الدّرس اللّغويّ القديم يخلو من معالجة نظريّة لظاهرة النّبر على غرار ما هي عليه في الدّرس الحديث، ولكنّ هذا لا ينفي وجود إشارات مهمّة بثّها النّحاة واللّغويون في ثنايا مصنّفاتهم أوّلاً، ثمّ سلك مسلكهم ـــ من بعدهم ـــ الفلاسفة والمتكلّمون ثانياً.

---

(85) الأصوات اللغويّة، ص: 171.

(86) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 171 ودروس في علم أصوات العربية، ص: 122 ودراسات في فقه اللغة، الأنطاكـي، ص: 205 والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 26.

(87) ينظر: علم الأصوات، مالمبرج، ص: 187 ودراسات في فقه اللغة، ص: 205 والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 26.

كما أنّ عدم إفراد المتقدّمين ظاهرة النّبر بتناول خاصّ يفصّل جزيئاتها دليل كاف على أنّ روّاد هذا الدّرس قد جهلوا الظّاهرة جهلاً تامّاً، فهناك فرق "بين درس الظّاهرة اللّغويّة وتوظيفها من جهة، وعدم الإلمام بها أصلاً من جهة أخرى".[88]

وتتجلى تلك الأفكار والإشارات المأثورة عن علماء العربيّة القدامى، والتي يمكن عدّها من صميم بحث ظاهرة النّبر، فيما حملته معاجم العربيّة القديمة في ثلاث مواد لغويّة هي: **همز ونبر وطرح**. فقد أطلقت العرب الكلمة الأولى وما انتسل منها على مطلق الضّغط. فهذا ابن منظور يقيّد المعاني التالية للفظة: الهمز: الضّغط، قال رؤبة:

ومن همزنا رأسه تهشّما

ومنه الهمز في الكلام، لأنّه يضغط، وقد همزت الحرف فانهمز.[89] والمعاني نفسها يسجّلها الزبيديّ مضيفاً إليها قولاً للخليل بن أحمد يعلّل فيه تسمية الألف المتحرّكة همزة، فيقول: "والهمزة أخت الألف إحدى الحروف الهجائيّة ... سمّيت بها لأنّها تهمز فتنهمز عن مخرجها".[90]

وساق صاحب اللّسان في المادّة الثّانية، أي **نبر**، طائفة من الدّلالات تدور في مجملها حول العلو والرفع، وما كان في معناهما. وممّا جاء منها النّبر بالكلام الهمز، ونبر الحرف ينبره نبراً همزه، ولم تكن قريش تهمز في كلامها. وفي الحديث قال رجل للنّبيّ صلى الله عليه وسلّم "يا نبيء الله"، فقال: "لا تنبر باسمي". وممّا أورده ابن منظور ههنا قول ابن الأنباري: النّبر عند العرب ارتفاع الصّوت، يقال نبر الرّجل نبرة إذا تكلّم بكلمة فيها علو.[91] واستوفى الزبيديّ في تاجه ما ذكره ابن منظور وأضاف عليه قوله: كلّ مرتفع من شيء منتبر، وكلّ ما رفعته فقد

---

[88] مبادئ اللسانيات، أحمد قدور، ص: 117.
[89] اللسان مادة (همز)، ص: 426/3.
[90] تاج العروس مادة (همز)، 390/15-391.
[91] اللسان مادة (نبر)، ص: 188/5.

نبرته، ومنه المنبر لمرقاة الخاطب، وسمّي كذلك لارتفاعه وعلوّه. وممّا نقله ههنا قول اللّحياني: النّبار الصّياح، كما أورد قولاً للزمخشريّ نقلاً من الكشّاف ومضمونه: النّبر رفع الصّوت خاصّة.[92]

وسجّل الزبيديّ في مادّة **طرح** المعاني التالية: طرّح الشّيء تطريحاً طوّله، وقيل رفعه وأعلاه. وخصّ به بعضهم البناء، فقال: "طرّح بناءه تطريحاً إذا طوّله جداً.[93]

وإذا قمنا باستعراض دلالات هذه المواد الثّلاث وجدناها تدور في مجملها حول ثلاثة معاني مشتركة، هي الضّغط والعلو والتّطويل، وقد وردت مقرونة بالصّوت والحرف والكلام. والثّابت ــ ممّا سبق ــ أنّ الدّرس الحديث يعرف لهذا الارتباط دلالة اصطلاحيّة تقيّد عند معظم الدّارسين العرب المحدثين بالنّبر.

والمستشفّ ممّا نقله المعجمان السّابقان أنّ ألفاظ الهمز والنّبر والتّطريح تعني كلّها الضّغط والارتكاز، بمعنى أنّ الصّوت المهموز، أو المنبور، أو المطرّح يتطلّب لإنتاجه وإبرازه جهداً عضلياً تستنفر معه معظم أعضاء آلة التّصويت، فهو على حدّ تعبير ابن سينا "حفز قويٌّ من الحجاب وعضل الصّدر لهواء كثير".[94] وإشارة ابن سينا ههنا إلى الهمز الذي تستخدمه العرب مكافئاً دلالياً للنّبر، فكلاهما يعني الضّغط والارتكاز.[95] وإذا عدنا إلى وصف المقطع المنبور كما هو في الدّرس الحديث، وقابلناه بما جاء في تناول قدامى النّحاة واللّغويين، وقفنا على شبه تطابق بينهما، وأنّ ألمع ما بينهما من تمايز يكمن في ربط الدّرس الحديث الضّغط والعلو بالمقطع في حين قرنه صنوه القديم بالصّوت أو الحرف أو الكلام. كما أنّ من مظاهر التّباين بينهما أنّ الدّرس اللّسانيّ الحديث يتناول النّبر بوصفه ظاهرة ذات تأثير في نسق

---

[92] تاج العروس، ص: 164/4.
[93] التاج مادة (طرح)، ص: 574/6-575.
[94] رسالة أسباب حدوث الحروف، ص: 72.
[95] ينظر: الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، ص: 239.

اللّغة المنطوقة، في حين غفل الدّرس القديم عن بحثه كظاهرة صوتيّة تحتاج إلى معالجة علميّة شاملة.[96]

والظّاهر ممّا تقدّم أنّ لفظ الهمز لم يطلق في الأصل علماً على الصوت الحنجريّ ــ الأقصى حلقيّ ــ المعروف، بل كان وصفاً عاماً لكيفيّة يؤدي بها الكلام في منطقة جغرافيّة بعينها حسب التّقسيم القديم للقبائل العربيّة، حدّده اللّغويون قديماً بقبائل وسط الجزيرة وشرقيها كتميم وما جاورها. فهو من هذه النّاحية خاصيّة بدويّة اصطبغت بها ألسنة أبناء هذه القبائل في مقابل عدم الهمز، أي قلّة الضّغط والحفز في الكلام الذي كان سمة غالبة على نطق أبناء القبائل التي عاشت في شمالي الجزيرة وغربها. قال أبو زيد: "أهل الحجاز وهذيل، وأهل مكّة والمدينة لا ينبرون، وقف عليها عيسى بن عمر، فقال: ما آخذ من قول تميم إلاّ بالنّبر، هم أصحاب نبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا".[97]

ومن هنا يكون الهمز عند مريديه على حدّ تعبير الدكتور عبد الصبور شاهين "كيفيّة في نطق الحروف أو الأصوات اللّغويّة، حين يخصّها النّاطق بمزيد من التّحقيق أو الضّغط، لا تستأثر بذلك حرف دون آخر، فإذا ضغط النّاطق على مقطع الخاء في الفعل **أخذه** كانت الخاء هنا مهموزة، وإذا ضغط على مقطع الذال كانت مهموزة، وكذلك إذا ضغط على مقطع الألف في بدايته كانت الألف مهموزة".[98] أمّا استقرار العرب ــ مع مرور الزمن ــ على هذه اللّفظة ضابطاً مقيّداً للصّوت الحنجريّ **الأقصى حلقي**، فمردّه إلى أنّها لاحظت أكثر الأصوات تعرّضاً للهمز ــ أي الضّغط ــ هو الألف المتحرّكة في الاصطلاح القديم، "فأطلقوا عليهما تلك الصّفة التي تحدّد ماهيتها، وتميّزها عمّا سواها، فسمّوها الهمزة"،[99]

---

[96] ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 25.

[97] اللسان مادة (نبر)، ص: 188/5 وفي اللّهجات العربيّة، ص: 66 والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 30.

[98] القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 22 ودروس في علم أصوات العربية، ص: 122-123.

[99] القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 23

وذلك كما يبدو في قول الخليل: "الهمزة أخت الألف ... سمّيت بها، لأنّها تهمز فتنهمز عن مخرجها".[100] وقال عنها في موضع من العين "الهمزة ... من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة".[101]

والوصف نفسه تقريباً نلقاه عند سيبويه الذي قال الهمزة "نبرة في الصّدر تخرج باجتهاد".[102] وانطلاقاً من هذا، فلمّا كانت الخواصّ الصّوتيّة لهذا الصّوت الحنجريّ تتطابق والمعنى اللّغويّ الذي حمّلته العرب لكلمة الهمز، اتُّخذت مصطلحاً مقيّداً لهذا الصّوت.

وبناءً على ما فات، نستطيع أن نقرّر مطمئنين أنّ نحاة العربيّة ولغوييها كانوا على وعي تام بمفهوم النّبر، بمعناه الاصطلاحيّ المعروف في الدّرس الحديث، أي ذلك الوضوح النّسبيّ الذي يلحق مقطعاً ما في الوحدة اللّغويّة، فيجعله أندى وأصغى في السّمع ممّا يجاوره من مقاطع أخرى، وأنّهم سخّروا للدّلالة عليه طائفة من الكلمات أهمّها وأكثرها تردّداً لديهم الهمز والنّبر.

وعلى الرّغم من جهلنا شبه التّام بمواضع النّبر كما كانت في النّطق العربيّ القديم، إلاّ أنّ دارساً عربياً من المحدثين زعم مستنداً إلى ما وصلنا عن القرّاء القدامى أنّ النّبر في الكلمات المهموزة يقع على المقطع الذي يدخل في تشكيله همزة أينما حلّ، ابتدائياً كان أو متوسّطاً أو نهائياً،[103] ثمّ ختم حديثه بقوله: "ربّما كان وجود رمز الهمزة في مثل هذه الكلمات إشارة للنّاطق المبتدئ أن يضغط على المقطع الذي يحتويها حفاظاً على وجود هذا الصّوت المتميّز".[103]

ويعضد هذا ما روي عن بعض القرّاء، وخصوصاً القارئ حمزة الزّيات* الذي كان شديد العناية بصوت الهمزة حريصاً على تحقيقه وفق ما تقتضيه طبيعة

---

(100) تاج العروس، ص: 391/15.
(101) العين، ص: 52/1.
(102) الكتاب، ص: 548/3.
(103) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 28
* هو حمزة بن حبيب الزّيات، أحد القرّاء السبعة المتقدّمين ولد سنة 80 هـ، أخذ القراءة عن الأعمش والسّبيع وابن أبي ليلى، وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم، توفي سنة 156 هـ. ينظر: السبعة في القراءات، ص: 71.

العرب. فقد روي عنه قوله: "إنّ لهذا التّحقيق منتهى ينتهي إليه، ثمّ يكون قبيحاً، مثل البياض له منتهى ينتهي إليه، وإذا زاد صار برصاً، ومثل الجعودة لها منتهى تنتهي إليه فإذا زادت صارت قططاً ... وإنّما الهمز رياضة فإذا أحسنّها سهّلها".[104] وفي رواية أخرى أثبتها ابن الجزريّ "فما زاد عن الهمز فليس بهمزٍ".[105] وقد كان تحقيق الهمز، أي نبره، سمة من سمات فصاحة الكلام وبلاغته. قال ابن منظور: "النّبّار الفصيح البليغ".[106]

ويختلف وضع أعضاء النّطق عند إنتاج نبر الهمزة عن نبر سائر الأصوات المهموسة، فإذا كان إحداث النّبر الثّاني يتمّ باندفاع أكبر كميّة من الهواء بعد تباعد الوترين الصّوتيين، فإنّ النّبر الأوّل، أي الهمزيّ، يتحقّق "بالمبالغة في حبس الهواء في الحنجرة على هيئة سكتة خاطفة، وقد يبالغ بعض النّاطقين في حبس الهواء فتطول سكتتهم مغالاة في تحقيق نطقها أي نبرها".[107]

وهناك أمثلة أخرى للنّبر سجّلها النّحاة واللّغويون نقلاً عن العرب الفصحاء، وعبّروا عنها بمسميات أخرى غير النّبر والهمز، نورد منها ههنا ما نعته سيبويه بمدّ التّذكر، فقال: "يقول الرّجل إذا تذكّر ولم يردْ أن يقطع كلامه، قالا: فيمدُّ قال، ويقولو، فيمدّ يقول، ومن العامي فيمدّ العام، سمعناهم يتكلّمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكّر به، ولم يقطع كلامه. فإذا اضطروا إلى مثل هذا في السّاكن كسروا سمعناهم يقولون: إنّه قدِي في قدْ، ويقولون: ألي في الألف واللام، يتذكر الحارث ونحوه".[108]

وقد تصدى السيرافي لشرح هذا النّص مبيّناً طريقة العربيّ في شدّ السّامع إليه إذا وقف متذكّراً لشيء نسيه، ولم يرد أن يقطع كلامه، فقال: "المتذكّر في كلام

---

(104) السّبعة في القراءات، ص: 76.
(105) النّشر في القراءات العشر، ص: 1/419-420.
(106) اللّسان، ص: 164/14.
(107) القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث، ص: 29.
(108) الكتاب، ص: 216/4.

العرب إذا وقف على شيء متحرّك وهو يتذكر ما بعده أتبعه حرفاً من جنس الحركة، فيقول: في قال: قالا، وفي يقول: يقولو، وفي العام: العامي".[109]

وأكّد ابن جنيّ أنّ غرض العرب من هذا الاستخدام هو إبقاء المتكلّم على صلته بالسّامع لقوله: "إنّما مُطلت ومدّت هذه الأحرف عند التّذكر، من قبل أنّك لو وقفت عليها غير ممطولة، ولا ممكّنة المدّة فقلت: ضربا وضربوا واضربي وما كانت هذه حاله وأنت مع ذلك متذكر لم توجد في لفظك دليلاً على أنّك متذكّر شيئاً، ولأوهمت كلّ الإيهام أنّك قد أتممت كلامك، ولم يبق من بعده مطلوب متوقّع لك، لكنّك لمّا وقفت ومطلت الحرف علم بذلك أنّك متطاول إلى كلام تال للأوّل منوط به".[110]

والظّاهر ـــ ممّا فات ـــ أنّ المدّ أو المطل عند هؤلاء العلماء زيادة في الضّغط على هذه الصوائت بالإشباع لتنقلب إلى نظائرها الطّويلة التي تساوي ضعفها أو أضعافها،[111] والقصد من هذا الإشباع تركيز الضّغط على مقطع من المقاطع ليبرز في السّمع أكثر من غيره من أجل غرض مقصود.[112]

هذه بعض النماذج من صور النّبر كما حملتها مصنّفات اللّغة والنّحو، وهي تؤكّد في عمومها إدراك النّحاة واللّغويّين لمفهوم النّبر بمعناه الاصطلاحي المعهود في الدّرس الحديث. أمّا عدم إفراد القدامى النّبر بدراسة مستقلّة تبرز قواعده، على نحو ما فعلوا في الدّرسين النّحوي والصّرفيّ، فمرجعه إلى الدّور الثّانويّ الذي يؤديه النّبر في العربيّة، فهي لم تستعمله على نطاق واسع في التّفريق بين المعاني الصّرفيّة والدّلاليّة على صعيد الكلمة المفردة كما هو الشّأن في كثير من اللّغات.[113]

---

(109) السّيرافي النّحوي، ص: 499.
(110) الخصائص، ص: 128/3.
(111) رسالة أسباب حدوث الحروف، ص: 85 ونتائج الفكر في النّحو، السّهيلي، ص: 83-84.
(112) الأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 241.
(113) نفسه، ص: 242.

ولم تكن تلك النّظرات التي أُثرت عن النّحاة واللّغويّين في ظاهرة النّبر هي كلّ ما حمله تراثنا اللّغويّ، بل هناك أفكار رائدة جديرة بالإعلان كانت من صنع الفلاسفة وعلماء الكلام، وإن لم ترق من حيث السّعة والعمق إلى تلك المعالجة التي خصّوا بها المقطع. فهذا الفارابي يعرض للنّبرة في الكلام في أكثر من موضع من كتابه **الموسيقى الكبير** منطلقاً في تقييدها من فكرة الزّمن ليقرّر أن مدى نغمتها لا يتجاوز زمن إحداث وتد. كما يقول: "النّبرات نغم قصار، أطول مدّاتها في مثل زمان النّطق بوتد".[114] ومن أحاديثه التي وظّف فيها النّبرة بمعنى الضّغط، أو إطالة زمن النّطق بمقطع ما عمد المتكلّم إلى إبرازه أكثر ممّا يجاوره من مقاطع أخرى لغرض قصدي، نذكر قوله: "الحروف المتحرّكة إذا مدّت حركاتها أدنى مدّ أو قرنت حركاتها بنبرات كانت قريبة من سبب خفيف"،[115] أي أنّ مداها الزّمني يعادل زمن إنتاج سبب خفيف يناظره مقطع متوسط **(ص م ص)**.

ومن نصوص الفارابي التي حمّلها ما يشعرنا بإدراكه النّبر بمعناه العلميّ المعهود في الدّرس الحديث نذكر قوله الذي أشار فيه إلى أنّ النّبر في العربيّة يفضل المقطع الطّويل أينما حلّ في الكلمة، بحيث : "متى توالت متحرّكات كثيرة وتناهت إلى متحرّك ووقف عليه فإنّه ربّما جعل المتحرّك الأخير ممـــدوداً أو مقروناً بـــنبرة".[116]

والملاحظ في بعض نصوص الفارابي أنّه لا يميّز بين النّبرة والنّغمة، فهما عنده بمعنى واحد لقوله: "النّبرات نغم قصار"[117] وقوله أيضاً: "المصوتات القصيرة ... لا تمتدّ مع النّغم مادامت على قصرها، فإذا ساوقت النّغمة امتدت حتى لا يفرّق بينها وبين الطّويلة".[118] فقد اختار، ههنا، نعت هذا النّوع من النّبر الذي يقوم

---

(114) الموسيقى الكبير، ص: 1173.
(115) نفسه، ص: 1084.
(116) نفسه، ص: 1085.
(117) نفسه، ص: 1173.
(118) نفسه، ص: 1074-1075.

على الزّيادة في كميّة المصوّت القصير بالنّغمة. لما يتميّز به من موسيقيّة، هي التي كانت وراء هذه التّسمية. ويعضد هذا لديه قوله: "إنّ النّغمة التي يمتدّ معها أحد هذه الثّلاثة لهي أنقى في السّمع، ليس ذلك لغيرها".[119] والظّاهر أنّ الفارابي يعني ههنا أنّ نبر المصوّتات الطّويلة (ا و ي) حين تكون نواة للمقطع فهي تمنحه نصوعاً وجلاءً في السّمع لا يشركها فيه سواها.

ويشاطر الفارابي المتقدّمين من النّحاة واللّغويين في عدّ الهمز مكافئاً دلالياً للنّبر، فيقول: "أمّا الهمز والنّبر فيجعل افتتاح كلّ واحد من المصوّتات الإثنى عشر ... والأجود أن تجعل افتتاحات الألف والممزوجات التي تميل إلى الألف، وإن جعلت افتتاحاً لحرف الياء، وما مال إليه من الممزوجات، أو المتوسّطات بين الياء والألف لم يبشّع به مسموع النّغمة، ومتى جعلت افتتاحاً للواو والممزوجات المائلة إليها أكسبت النّغم بشاعة المسموع".[120]

ويرى الفارابي أنّه إذا ابتغينا في النّغم إطالة الصّوت رُمنا المصوّتات الطّويلة منبورة، أي مهموزة، ثمّ ينصّ على أنّ هذه الحروف "متى زيدت في القول خفيت حتى لا يؤبه بمكانها، أو أن تكون بحيث إذا ظهرت، لم تكن تلك زيارة تغيّر دلالة القول، وهذه الحروف هي الهمزة والنّبرة".[121]

ويستشف من هذا القول ومن غيره أنّ الفارابي يعدّ النّبر أو الهمز حرفاً أي فونيماً، غير أنّه لا يقوى على التّأثير في الدّلالة،[122] ثمّ يعمد إلى التّفريق بين الهمزة والنّبر مقرّراً "أنّ النّبرة هي أيضاً همزة بوجه عام، وبينهما فرق يسير"،[123] إلاّ أنّه لم يكشف عن هذا الفرق الحاصل بينهما.

---

(119) الموسيقى الكبير، ص: 1120.
(120) نفسه، ص: 1117-1118.
(121) نفسه، ص: 1119.
(122) نفسه، ص: 1117-1118 و 1120-1121.
(123) نفسه، ص: 1117.

ومن المتكلّمين الذين أثر عنهم شيء يتعلّق بالنّبر نذكر القاضي عبد الجبار (ت 415هـ) الذي نصّ على أنّ "النّبرة رفع الصّوت عن خفضٍ".[124] كما تطرّق إلى النّغم رابطاً إيّاه بصفاء المخارج، ومعلناً أنّ النّاس فيه متفاوتون من حيث الاستحسان بقوله: "أمّا النّغم فهي نفس الحروف، ويكون من بعض الناس أحسن لصفاء مخارجه"،[125] ثمّ يتطرّق إلى ما يسميه بشدّة الصّوت مفترضاً لها سببين، فهي إمّا أن تكون لتزايد أجزاء الحروف، وإما أن تكون ناتجة عن قوّة الأسباب، إلاّ أنّه يؤوب في النّهاية إلى ترجيح الافتراض الأوّل وتقويته، فيقول: "أمّا شدّة الصّوت فقد تكون لتزايد أجزاء الحروف، ويمكن أن تكون لقوّة الأسباب، والأوّل أقرب عندي"،[125] ثمّ علّل دواعي ترجيحه الأوّل، فقال: "إنّ قوّة الأسباب إذا لم توجب زيادة الحروف لم يكن لها تأثير، بل القول بأنّ الأسباب قويّة لا وجه له، إلاّ أن يرجع به إلى زيادة أجزائه، وزيادة أجزائه تقتضي زيادة الحروف".[125]

والملاحظ فيما أوردناه أنّ القاضي عبد الجبّار نظر إلى النّبر على أنّه وضوحٌ وعلوٌ يلحق صوتاً ما، فيجعله أندى في السّمع من غيره. يبدو هذا لديه في قوله السّابق "النّبرة رفع الصّوت"، كما نلمس في كلامه أنّه وضع يده على مصدر هذا الوضوح حين تطرّق لما دعاه بشدّة الصّوت التي تفضي إلى الإطالة في مداه بالزّيادة في أجزائه.

أمّا ابن سينا (ت 428هـ)، فكان إلمامه بظاهرة نبر الكلام إلماماً واضحاً قارب حدّ التّبلور النّهائي للمفهوم. يتجلى هذا لديه في فنّ الشّعر من كتابه الشّفاء حين عرض للزّينة في الكلام مقرّراً، أنّ الكلام يتشكّل من الحروف، وممّا يقترن به ـــ إلى جانب الحروف ـــ "من هيئة ونغمة ونبرة" على حدّ تعبيره.[126]

---

[124] تاج العروس مادة (نبر)، ص: 14/164-165.

[125] المغني في أبواب التّوحيد والعدل، للقاضي أبي الحسن عبد الجبار، الجزء السابع، (خلق القرآن)، قوّم نصّه إبراهيم الأبياري، بإشراف د/ طه حسين، وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، مصر، د.ت، د.ط، ص: 206/7.

[126] التّفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص: 265 نقلاً عن كتاب الشّفاء (فن الشعر)، ص: 4.

ويتعمّق ابن سينا الظّاهرة أكثر في رسالته الخاصّة بأسباب حدوث الحروف، حين راح ينقّب عن دواعيها الصّوتية والفيزيائيّة ليخلص إلى أنّ الحدث الكلاميّ يزدوج في تركيبه عنصران هما نفس التّموج وحال المتموّج، ثمّ يشير إلى أنّ الثّاني هو الباعث على تنبير المقاطع وتلوين أجراسها بأنغام خاصّة عن طريق ما سمّاه ابن سينا **بالحدّة والثّقل** في قوله: "أمّا نفس التّموج فإنّه يفعل الصّوت، وأمّا حال المتموّج في نفسه من اتّصال أجزائه وتملّسها، وتشظّيها وتشذّبها فيفعل الحدّة والثّقل، أمّا الحدّة فيفعلها الأوّلان، وأمّا الثّقل فيفعله الثّانيان".[127]

ويزيد ابن سينا مسألة النّصاعة في الأصوات إيضاحاً حين عرّج على درجة الصّوت متناولاً منها الحدّة والثّقل في الأصوات، والأسباب المتحكّمة فيهما، وكذا العوامل المؤثرة في زيادتهما ونقصانهما، فيقول: "الحدّة سببها القريب تلزّز وقوّة وملاسة سطح وتراصّ أجزاء من موج الهواء الناقل للصّوت، وأنّ الثّقل سببه أضداد ذلك".[128]

ويستوفي موضوع النّبرة حقّه عند ابن سينا حين يصدر منه ما يؤكّد إدراكه لمفهومها العلميّ كما يقيّده الدّرس الحديث، وتنبّه كذلك إلى دور النّبرة في تحديد الدّلالة أو توجيهها يبدو هذا في قوله: "من أحوال النّغم النّبرات، وهي هيئات في النّغم مدّيّة غير حرفيّة، يبتدئ بها تارة، وتخلّل الكلام تارة، وتعقّب النّهاية تارة، وربّما تكثّر في الكلام، وربّما تقلّل، ويكون فيها إشارات نحو الأغراض، وربّما كانت مطلقة للإشباع ... ولتفخيم الكلام وربّما أعطيت هذه النّبرات بالحدّة والثّقل هيئات تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل".[129]

ومن نصوصه الأخرى التي قال فيها بفونيميّة النّبرة في بعض السّياقات اللّغوية نورد قوله: "وربّما احتيج أن تخلّل النّبرات الألفاظ المفردة إذا كانت في

---

(127) رسالة أسباب حدوث الحروف، ص: 59.
(128) الشفاء، ص: 10/3.
(129) التّفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص: 266 نقلاً عن الخطابة لابن سينا، ص: 128.

حكم القضايا، خصوصاً حيث تكون على سبيل الشّرط والجزاء كقولهم: لمّا التمس، أعطيت، فيكون بين **التمس** وبين **أعطيت** نبرة إلى الحدّة، وهو عند الشّرط، وبعقب **أعطيت** نبرة أخرى إلى الثّقل، وهي للجزاء".[130]

فهذا النّص وغيره من النّصوص السّالفة الذكر ردّ دامغ على أولئك الذين زعموا أنّ تراثنا اللّغوي لم يعرف النّبر بمعناه الاصطلاحيّ، وأنّ العربيّة القديمة لم تكن لغةً منبورة. وهذا الحكم يكاد يسري على معظم الدّارسين في حقل اللّغويات العربيّة، من عرب ومستشرقين.[131]

وممّن شذّوا عن هذا الرّأي، وقال بشموليّة النّبر في معظم اللّغات، ومنها العربيّة، المستشرق الألماني كارل بروكلمان الذي نصّ على أنّ النّبر يشيع في معظم اللّغات السّاميّة بما فيها الأمّ التي ساد فيها "النّبر الزّفيريّ الحرّ، أي النّبر الذي لا يتوقّف على كميّة المقطع، ولا يتقيّد بمكان معيّن من الكلمة"[132] إلى أن يقول: "وفي اللّغة العربية القديمة، يدخل نوع من النّبر تغلب عليه الموسيقيّة ويتوقّف على كميّة المقطع فإنّه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدّمتها حتى يقابل مقطعاً طويلاً فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل فإنّ النّبر يقع على المقطع الأوّل منها".[132]

وإذا كانت الجهود اللّغويّة القديمة قد افتقرت إلى دراسة نظريّة مفصّلة لظاهرة النّبر نستجلي منها طريقة نبر القدامى ومواطن حدوثه في الكلمة وصلاً ووقفاً. وعليه، فإنّ هذه المسألة تبقى محلّ افتراض وتخمين، لأنّها من المباحث التي لم

---

(130) التّفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 225-226 نقلاً عن كتاب الشفاء، الخطابة، ص: 224.

(131) ينظر: علم الأصوات، مالمبرج، ص: 197 والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 80 والعربية الفصحى، ص: 49 والتطوّر النحوي للغة العربية، ص: 46 ودراسات في فقه اللغة، ص: 207 ودروس في علم أصوات العربية، ص: 195 ومبادئ اللسانيات، أحمد قدور، ص: 117 والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ص: 28.

(132) فقه اللغات السامية، ص: 45.

يلتفت إليها القدامى، وليس لدينا ما يعين على تحديد ذلك سوى قراءات القرآن الكريم كما نسمعها اليوم من المجيدين في مختلف الأقطار الإسلاميّة.[133]

فالقراءات القرآنية إذاً هي الوثيقة التاريخيّة الصّحيحة والصّورة السّمعيّة المعيار الذي نطمئنّ إليه في نطق أصوات الفصحى ونبر مقاطعها، لأنّ التّواتر في القرآن يرتبط فيه اللّفظ بالأداء، فهما متلازمان. قال ابن الجزريّ: "إذا ثبت تواتر اللّفظ ثبت تواتر هيئة أدائه، لأنّ اللّفظ لا يقوم إلاّ به، ولا يصحّ إلاّ بوجوده".[134]

والغريب في الأمر أنّ الدّارسين المحدثين مجمعون على وجود النّبر في المسموع من القراءات، وهو ـــ في نظرهم ـــ مقنّن يخضع لنظام ثابت، غير أنّه غاب عليهم أنّ هذا النّطق ما هو إلاّ امتداد للنّطق الفصيح كما كان جارياً على ألسنة أصحابه من القرّاء المتقدّمين المحتجّ بنطقهم ولغتهم.

أمّا ضوابط النّبر في الكلمات العربيّة كما حدّدها الدّارسون المحدثون من عرب ومستشرقين، اعتماداً على ما نسمعه اليوم من القرّاء المجيدين، فيمكن إيجازها في القواعد الآتية:

1- لمعرفة موضع النّبر من الكلمة العربيّة ينبغي أن ننظر أوّلاً إلى المقطع الأخير، فإذا وجدناه من النّوع الرّابع أو الخامس، أي (**ص م ص**) أو (**ص م ص ص**)، فهو إذاً المقطع الهامّ الذي يحمل النّبر، ولا يكون هذا إلاّ في حال الوقف. ففي الوقف على كلمة **نَسْتَعِينْ** من قوله تعالى: ﴿إِيّاكَ نَعْبُدُ وإِيّاكَ نَسْتَعِينْ﴾[135] أو على كلمة **المُسْتَقَرّْ** من قوله تعالى: ﴿إلى ربّك يومئذٍ المستقرّْ﴾[136] نجد النّبر على المقطعين **عِينْ** و**قرّْ**.

---

(133) ينظر: أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنّحو العربي، ص: 09.
(134) النّشر في القراءات العشر، ص: 30/1 والإتقان في علوم القرآن، ص: 106/1.
(135) الآية 5 من الفاتحة.
(136) الآية 12 من القيامة.

2- أمّا إذا لم تختم الكلمة بهذين النّوعين، فإنّ النّبر يتقدّم إلى المقطع الذي قبل الأخير شريطة ألاّ يكون من النّوع الأوّل ومسبوقاً بمثله، فإن كان كذلك تحوّل النّبر إلى المقطع الثّالث إلاّ في حالة، وهي أن تأتي المقاطع الثّلاثة التي قبل الأخير من النّوع الأوّل مثل **بلحة، عربة، حركة.** ففي هذه الحالة يستقرّ النّبر على المقطع الرّابع على أن يكون العدّ من الشّمال إلى اليمين.[137]

وخلاصة القول، ههنا، أنّ النّبر في الكثرة الكثيرة من الكلمات العربية يقع على المقطع ما قبل الأخير، وهو في الغالب إمّا من النّوع الثّاني **(ص م)** أو من النّوع الثّالث **(ص م ص)** مثل: **أَعانَتْ، يُنادي، يَسْتَعْدي.**[138]

وإذا كان النّبر ظاهرة أدائية وطيدة الصّلة بالمقطع فهذا لا ينفي ارتباطها بالكلمة لأنّها فضاؤها، ومن هنا فمجال الكلمة ليس المقطع المنبور وحده بل الكلمة برمّتها بوصفها الوحدة المنبورة التي يهيّئ المتكلّم نفسه للضّغط على بعض أجزائها ضغطاً لا يمارسه على أجزائها الأخرى.[139] ويؤدي النّبر وظيفة هامّة تتّصل بكيفية أداء الكلام، فهو الذي يعطي المتكلّم طابعه الخاصّ عند تأديته الحدث الكلاميّ، فهو يجزّئه إلى أقسام ترتبط بأهميّة المقاطع التي يؤديّها من ناحية وبإيقاع تنفّسه الطّبيعيّ من ناحية أخرى. ويساهم اختلاف النّبر كذلك في صبغ الحدث الكلاميّ وتلوينه بنغمة تختلف حدّة وثقلاً، وذلك على ما سينجلي في الظّاهرة الموالية.

ثالثاً: التّنغيم:

من الثّابت في تراثنا اللّغويّ أنّه لم تؤثر عن المتقدّمين من النّحاة واللّغويين العرب دراسة نظرية مفصّلة لظاهرة التّنغيم، غير أنّه بلغتنا منهم ومضات تنبئ

---

(137) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 173- 174 والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 27 وعلم الأصوات، لمالمبرج، ص: 201-202 ودراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ص: 207-208.

(138) ينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد قدور، ص: 118.

(139) علم الأصوات، لمالمبرج، ص: 197.

بإدراكهم أهميّة موسيقا الكلام في عمليّة البيان. ففي نصّ الجاحظ السّابق: "لا تكون الحروف كلاماً إلاّ بالتّقطيع والتّأليف، وحسن الإشارة باليد والرأس، من تمام حسن البيان باللّسان، مع الذي يكون مع الإشارة من الدّلّ والشّكل والتّفتّل والتّثنّي، واستدعاء الشّهوة وغير ذلك من الأمور".[140] والظّاهر في هذا القول وعي صاحبه بدور التّنغيم في إجلاء أو استكمال ما لم تستطعه الأصوات في سياقاتها التّنظيميّة، كما التمس في بلوغ المرامي الدّلالية المقصودة من السّلسلة الصّوتيّة أن تكون مقرونةً بما اصطلح عليه (**الدّلّ والشّكل، والتّفتّل، والتّثني**)، ممّا له القدرة على إضفاء حالة البيان وإكساب السّياق قبولاً حسناً وقوّةً في إيصال الدّلالة وإسراعاً في الفهم.[141]

ومن صور الكلام التي احتكمت فيها العرب إلى التّنغيم وظيفياً لإبراز مقاصدها دون التّصريح بالمصطلح نذكر ما أورده ابن هشام في حديثه عن زيادة صوت للإنكار في الجواب، فقال: "سمع سيبويه رجلاً يقال له: أتخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال: أأنا إنيه*! منكراً أن يكون على خلاف ذلك".[142] فقد استعان المجيب ههنا بالتّنغيم في تحقيق هدفين أوّلهما الإفصاح عن الغرض بتأكيد الخروج إلى الباديّة في حال الخصوبة، وثانيهما اختزال ألفاظ لو لا التّنغيم لاضطرّ إلى ذكرها.

ومن قبيل هذه الأمثلة التي يبدو فيها توظيف التّنغيم ظاهراً نذكر قول سيبويه: "والتّرحّم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكلّ صفة ولا كلّ اسم، ولكن ترحّم بما ترحموا به العرب".[143] وقد تصدى السّيرافي لهذا القول بالشّرح والتّعليق فقال: "مذهب التّرحّم على غير منهاج التّنظيم والشّتم، وذلك أنّ

---

(140) البيان والتّبيين، ص: 79/1.

(141) ينظر: الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، ص: 255.

* الأصل فيها أنا وإن الزائدة ومدّة الإنكار وهاء السّكت وقد التقى سكون إن مع سكون المدة فكسرت النون ثمّ انقلبت ألف المدّ ياءً لانكسار ما قبلها.

(142) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، ط5، دار الفكر، بيروت لبنان، 1979، ص: 32.

(143) الكتاب، ص: 74/2-75.

الاسم الذي يعظّم به والاسم الذي يشتم به شيء قد وجب للمعظّم والمشتوم وشهرا وعرفا به - التّعظيم والشّتم، فيذكره المعظّم أو الشّاتم على جهة الرّفع منه والثّناء، أو على جهة الوضع منه والذّم. والتّرحّم إنّما هو رقّة وتحنّن يلحق الذاكر على المذكور في حال ذكره إياه رقّة عليه وتحنّناً".[144] فممّا لا شكّ فيه في مثل هذه الحال، أنّ المترحّم يمزج كلمات العطف والتّحنّن بنغمٍ ينسجم مع هذا السّياق ويساهم في خلق جوّه.

ومن نماذج هذه الاستخدامات التي وظّف فيها العربيّ كذلك التّنغيم لتحقيق مقاصده نورد ما ساقه ابن جنّي منسوباً إلى سيبويه أثناء حديثه عن حذف الصّفة ودلالة الحال عليها على حدّ عبارته، وهو نصّ طويل فضّلنا إيراده كاملاً لأهميّته، فيقول: "وقد حذفت الصّفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: **سير عليه ليلٌ**، وهم يريدون: **ليل طويل**، وكأنّ هذا إنّما حذفت فيه الصّفة لمّا دلّ من الحال على موضعها. وذلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التّطويح والتّطريح والتّفخيم والتّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثّناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً ! فتزيد في قوّة اللّفظ **بالله** هذه الكلمة، وتتمكّن من تمطيط اللاّم وإطالة الصّوت بها وعليها أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً ! وتمكّن الصّوت **بإنسان** وتفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضّيق قلت: سألناه وكان إنساناً ! وتزوي وجهك وتقطّبه فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخّلاً أو نحو ذلك، فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصّفة".[145]

---

(144) الكتاب، حاشية، ص: 75/2.
(145) الخصائص، ص: 370/2-371.

ففي هذا النّص يتداخل النّبر والتّنغيم لبلوغ الدّلالة المقصودة، فاستعمال ابن جنّي لكلمات: **التّطويح**، و**التّطريح**، و**التّفخيم** التي من بين ما تدلّ عليه معانيها اللّغويّة مدّ الصّوت وإعلاءه، فهي بهذه المعاني تلامس مفهوم النّبر كما يعرفه الدّرس الحديث. وممّا يزيد في تأكيد هذه الدّلالة أيضاً قوله: "فتزيد في قوّة اللّفظ وتتمكّن من تمطيط اللاّم وإطالة الصّوت بها"، فهذه العبارات تكاد تفصح عن مفهوم النّبر كما هو في الاصطلاح العلميّ الحديث.

أمّا إشارته إلى التّنغيم، فتتجلى في قوله: "وكذلك إن ذممته ووصفته بالضّيق قلت: سألناه وكان إنساناً ! وتزوي وجهك وتقطّبه فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخّلاً أو نحو ذلك". والظّاهر أنّ إنهاء القول بإشاحة الوجه بعد التّطويح والتّطريح وتمطيط اللاّم وإطالتها يدلّ دلالةً قاطعةً على مروره بأكثر من تغيير موسيقيّ ليفضي إلى تنغيم يميط عن الدّلالة المقصودة.[146]

وينقل ابن جنّي نصّاً آخر يتجلى فيه التّنغيم أكثر من سابقه، إذ لا يمكن فهمه إلاّ على هذا الأساس، وهو أنّ "لفظ الاستفهام إذا ضامّه معنى التّعجّب استحال خبراً. وذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرّجل في الفضل، ولست مستفهماً".[147]

والملاحظ في هذا النّص أنّه تمثيل حيّ للتّنغيم، لأنّ "تضام الاستفهام والتّعجّب لا وسيلة له، أو لا يمكن حدوثه إلاّ بصورة تنغيميّة".[148]

وإذا تركنا مصنّفات النّحو ثمّ اتجهنا صوب معاجم اللّغة قصد الاطّلاع على ما حملته في مادّة (نغم) وجدنا أقدمها ممثلاً في العين الذي ينقل أنّ العرب أطلقت هذه الكلمة، أي النّغمة، مريدةً بها "جرس الكلام وحسن الصّوت في القراءة ونحوها".[149] وأورد الجوهريّ وابن ومنظور والفيروز آبادي أنّ النّغم الكلام

---

(146) مجلة التراث العربي، العدد: 15 و 267/16.
(147) الخصائص، ص: 269/3.
(148) مجلة التراث العربي، العدد: 15 و 268/16.
(149) العين، مادة (نغم)، ص: 426/4.

الخفيّ، وهو أيضاً حسن الصّوت في القراءة أو الغناء. وانفرد صاحب اللّسان بقوله: "النّغمة جرس الكلمة".[150] فهو، ههنا، يميّز بين نغمتين حين تسند إلى الكلمة المفردة وحين توكل إلى الكلام، غير أنّه لم يذكر الفرق بينهما، ولا مسبّبهما على نحو ما سنرى عند الفلاسفة.

وللفلاسفة نصيبهم في تناول النّغمة على مستوى الكلمة المفردة واللّحن بمعنى التّنغيم على مستوى القول أو الكلام، وإن شاب معالجتهم لهما بعض الاضطراب والخلط. فهذا الفارابي يصرّح أنّ علاقة الأوّل بالثّاني هي علاقة الجزء بالكلّ، بمعنى أنّ اللّحن هو حصيلة توالي طائفة من النّغمات المتباينة حدّةً وثقلاً. ومن نصوصه المؤكّدة لهذا الارتباط بين النّغمة واللّحن (التّنغيم) نذكر قوله: "إذا أردنا أن نقرن القول بنغم مؤلّفة، فإنّا نعمد أوّلاً فنحصي عدد نغم اللّحن، ونحصي عدد حروف القول غير المصوّتة، وما كان فيها من المصوّتة أضفناها إلى غير المصوّتة وعدّدنا كلّ مصوّت مع غير المصوّت المقرون به كحرف واحد، ثمّ نقايس بين العددين فبالضّرورة تكون نغم اللّحن إمّا مساوية في عددها لحروف القول، وإمّا أقلّ عدداً منها".[151] ومن جملة النّصوص الأخرى التي أفصح فيها الفارابي عن علاقة النّغمة باللّحن (التّنغيم) نورد قوله: "أمّا ترتيب النّغم في أجزاء اللّحن فإنّه على أنحاء كثيرةً، فمنها ما أجزاؤها الأوّل حادّة النّغم، وأواخرها ثقيلة النّغم، ومنها ما هو بعكس ذلك، ومنها ما أحد أجزائها حادّ النّغم والتّالي له ثقيل النّغم. وعلى هذا التّرتيب إلى أن تنفذ أجزاء اللّحن".[152]

ويهتدي الفارابي إلى أنّ اللّحن (التّنغيم) يؤلّف من النّغمات المتناظرة من حيث الحدّة والثّقل، أو الشّدّة واللّين، أو الارتفاع والانخفاض، وأنّه في تشكّله، أي اللّحن، يتدرّج من الحدّة إلى الثّقل، أو ينساب من الثّقل متصعّداً نحو الحدّة. فقد

---

(150) اللسان، مادة (نغم)، ص: 590/12.
(151) كتاب الموسيقى الكبير، ص: 1100.
(152) نفسه، ص: 1168.

نصّ على أنّ الألحان "التي أجزاؤها الأوّل حادّة وأواخرها ثقيلة، إنّما تؤلّف باستعمال الأنواع آخذة من جانب الأحدّ إلى جانب الأثقل، وعكس ذلك باستعمال الأنواع آخذة من جانب الأثقل إلى جانب الأحدّ. أمّا التي إحدى أجزاء نغمها ثقيلة والأخرى حادّة إلى أن تنفد أجزاؤها، فإنّ صنعتها أن يخلط بين الأنواع المتناظرة، وكذلك التي يكثر فيها الارتفاعات والانحدارات وتتوالى نغمها على أن تنحطّ في بعضها وترتفع في بعض، فهو أن يخلط بين الأنواع المتناظرة".[153]

والمستشفّ من نصوص الفارابي المختلفة أنّه كما ينشأ اللّحن من تباين درجة النّغمات المصاحبة لألفاظ القول أو الكلام، فإنّ النّغمة أيضاً تتشكّل من تمايز أصوات الكلمة المفردة حدّة وثقلاً أو ارتفاعاً وانخفاضاً. فقد كان يرى أنّ نغمة الكلمة "إذا أردنا أن نمدّها فلابدّ من تطويل الحرف القصير، فيصير ذلك الحرف القصير كأنّه طويل".[154] كما كان يرى أنّ "النّغمة ... التي تبتدئ مع غير المصوّت تمتدّ مقترنة بالمصوّت الطّويل الذي هو رديف غير المصوّت".[154] ومن نصوصه الأخرى التي تشعر بأنّه يقصر دلالة النّغمة على تفاوت أصوات الكلمة من حيث الدّرجة أو الوضوح السّمعي نذكر قوله: "متى كان غير المصوّت ساكناً وجعلناه بداية نغمة فلابدّ من تحريك ذلك السّاكن وتطويل المصّوت القصير".[155]

وقد يستخدم الفارابي النّغم والنّغمة قاصداً بهما التّنغيم، وهو يتهيّأ عنده باختلاف الأصوات من حيث الحدّة والثّقل، أو التّقصير والتمطيط، أو الارتفاع والانخفاض في درجة السّماع كما يتجلى ذلك في قوله: "النّغم الأصوات المختلفة في الحدّة والثّقل التي تتخيّل أنّها ممتدّة".[156] ومن أقواله في هذا المعنى حديثه الذي ميّز فيه بين الأقاويل الموشّاة بالنّغم أو التّنغيم، وتلك التي تفتقر إلى ذلك ويسمّيها بالأقاويل المبتذلة. فقد نصّ على أنّ "الأقاويل المبتذلة كلّها قد يبلغ بها المقصود في

---

(153) كتاب الموسيقى الكبير، ص: 1168-1169.
(154) نفسه، ص: 1098.
(155) نفسه، ص: 1099.
(156) نفسه، ص: 1090.

تفهيم السّامع، وإن لم تكن الأصوات التي بها تخرج الأقاويل نغماً مختلفةً في الحدّة والثّقل".[157]

ومن نصوصه الأخرى التي تؤكّد مزاوجته في تعابيره بين مصطلحي اللّحن والنّغمة في حالة الإفراد أو الجمع للدّلالة على التّنغيم نذكر قوله: "يلحق النّغم تغييرات منها أن تخالف في الشّدّة واللّين أو في التّقصير والتّمطيط ... وقد يلحقها تغيّرات في أنفس النّغم، وذلك بالإبدالات، فإنّه متى كان حقّ مكان في الجزء الثّاني مثلاً، أن تكون فيه نغمة حادّة فتبدل مكانها نغمة ثقيلة، أو ثقيلة فتبدل مكانها نغمة حادّة، وهذا التّغيير قد يمكن أن يلحق الأجزاء كلّها".[158]

ويرى الفارابي أنّ استخدام العرب للنّغم قليل إذا ما قيس باستعمال أمم أخرى له، إلاّ أنّ هذه القلّة لم تمنعهم من استثماره لأغراض دلاليّة مقصودة كإطلاع السّامع على الحالة النّفسيّة التي يكون عليها المتكلّم. ويظهر هذا لديه في قوله: "ومن فصول النّغم الفصول التي بها تصير دالّة على انفعالات النّفس، والانفعالات عوارض النّفس، مثل: الرّحمة والقساوة والحزن والخوف والطّرب والغضب واللّذة والأذى وأشباه هذه، فإنّ الإنسان له عند كلّ واحد من هذه الانفعالات نغمة تدلّ بواحد واحد منها على عارض عارض من عوارض نفسه، وهذه إذا استعملت خيّلت إلى السّامع مع تلك الأشياء التي هي دالّة عليها".[159]

وبالإضافة إلى وظائف التّنغيم الدّلالية السّالفة الذّكر، له أخرى تزينيّة ومحبّبة وملذّذة للمقول شعراً أكان أم نثراً. وهذه الحالة تضفي على المقول مسحةً تساعد على بلوغ غاياته المقصودة. فقد نصّ على أنّ للتّنغيم أو اللّحن أربع وظائف أخرى غير المذكورة قبل، وذلك في قوله: "وسائر الأحوال الأخر، سوى التي وصفناها، أربعة منها ما يفيد السّامع اللّذاذة وأنق المسموع، ويكسب اللّحن بهاءً وزينة،

---

(157) كتاب الموسيقى الكبير، ص: 1092.
(158) نفسه، ص: 1159-1160.
(159) نفسه، ص: 1071.

ومنها ما يوقع في النّفس تخيّلات أشياء على نحو من التّخيّلات التي لخّص أمرها ... ومنها ما يكسب الإنسان انفعالات النّفس، مثل: الرّضا والسّخط والرّحمة، والقساوة والخوف والحزن والأسف وما جانس ذلك، والرّابع هو الذي يكسب الإنسان جودة الفهم لما تدلّ عليه الأقاويل التي قرنت حروفها بنغم الألحان".[160]

ويرى الفارابي أيضاً أنّ العرب لم تسم تلك الأنغام أو الموسيقا الدّالة على انفعالات النّفس بأسماء تقيّدها، على نحو ما عليه غيرها، ثمّ يقترح لذلك ألقاباً اشتقّها من طبيعة الانفعال نفسه، فيقول: "أمّا فصول النّغم التي بها تكسب انفعالات النّفس فجلّها ليست لها عندنا أسماء، وإنّما نشتقّ أسماء أصنافها من أسماء أصناف الانفعالات فلذلك يجب أن نعدّد الانفعالات ثمّ نجعل أسماء هذه الفصول من فصول النّغم مأخوذة عن أسماء تلك، فيسمّى ما يكسب الحزن إمّا **المحزّن**، وإمّا **الحزنيّ**، وإمّا **التّحزين**، وأحسب بعض النّاس يسمي هذا الصّنف من الفصول **التّحزينات**، وما يكسب الأسف **أسفياً**، وما يكسب الجزع **جزعياً**، وما يكسب العزاء والسّلوة **معزّياً** أو **مسلّياً**. وما يكسب المحبّة أو البغضة **محبّباً** أو **بغضياً**، وما يكسب الرّحمة وضدّها، والخوف وضدّه **مخوّفاً** أو **رحمياً**، أو أن تجعل أسماؤها غير هذه الأشكال بحسب ما هو معتاد عند أهل المعرفة باللّغة من أهل ذلك اللّسان وكذلك في سائر الانفعالات".[161]

ويلخّص الفارابي النغم أو التّنغيم الدّال على انفعالات النّفس في ثلاثة أصناف، فيقول: "النّغم الانفعاليّة هي بالجملة ثلاثة أصناف، منها ما يكسب الانفعالات التي تنسب إلى قوّة النّفس، مثل: العداوة والقساوة والغضب والتهوّر وما جانس ذلك. ومنها التي تكسب الانفعالات التي تنسب إلى ضعف النّفس،

---

(160) كتاب الموسيقى الكبير، ص: 1171.
(161) نفسه، ص: 1178.

وذلك مثل: الخوف والرّحمة والجزع والجبن وما أشبه ذلك، ومنها التي تكسب المخلوط من كلّ واحد من هذين الصّنفين، وهو التّوسّط".[162]

ويذهب الفارابي إلى أنّ الوارد عن العرب في مجال تلقيب النّغم أو اللّحن هو تقييدها لها من حيث الأثر الذي تتركه في آلة التّصويت عند إحداثها، وذلك كما يبدو في قوله: "النّغمة التي تأخذ نهاية اللّحن، متى كانت طويلة أو كانت مهزوزة، فإنّ العرب تسمّيها **الشّرقة**، لأنّ هذه اللّفظة تدلّ في لسانهم على شيء يبقى في حلق الإنسان، والنّغمة التي تأخذ نهاية اللّحن فتهتزّ تُتخيّل كأنّها نغمة تتردّد متموّجةً في الحلق، فلذلك اشتقوا لها هذا الاسم. ومتى كانت تلك النّغمة قارّةً سمّوها **الاعتماد**، ومتى انتهت إلى هاء ساكنة سمّوها **الاستراحة**".[163]

والحقّ أنّ نعت العرب هذه النّغمات بأسماء خاصّة منبهة على درايتهم بأصناف تلك النّغمات أو الموسيقا التي تنتهي إليها الجملة أو القول. وقد استخدمت العرب كلّ واحدة منها لغرض مقصود بعينه، غير أنّنا لم نلق صدى لهذه المعلومات التي أوردها الفارابي في تراثنا اللّغويّ كما جسّده النّحاة واللّغويون في القرون الثّلاثة الأولى.

وقد تعرّض ابن سينا ـــ هو الآخر ـــ لظاهرة التّنغيم، واسماً إيّاها بالنّغم حيناً وبالنّبرات حيناً آخر، ونصّ على أنّ سببها اختلاف الأصوات حدّةً وثقلاً، لمّا قال: "أمّا حال المتموّج في نفسه من اتصال أجزائه وتملّسها، أو تشظّيها وتشذّبها فيفعل الحدّة والثّقل"،[164] ثمّ تعمّق ابن سينا الأسباب الفيزيائيّة الفاعلة للحدّة والثّقل في الأصوات، فقال: "إنّ أسباب سبب الحدّة صلابة المقاوم المقروع أو ملامسته أو قصره أو انحرافه أو ضيقه إن كان مخلص هواء، أو قربه من المنفخ إن كان أيضاً مخلص هواء. وأنّ أسباب سبب الثّقل أضداد ذلك من اللّين والخشونة والطّول

---

(162) كتاب الموسيقى الكبير، ص: 1179.
(163) نفسه، ص: 1165-1166.
(164) رسالة أسباب حدوث الحروف، ص: 59.

والرّخاوة والسّعة والبعد، وأنّ كلّ واحد من هذه الأسباب يعرض له الزّيادة والنّقصان، وأنّ زيادتها تقتضي زيادة المسبّب لها، ونقصانها يقتضي نقصان المسبّب لها".[165]

ففي هذا النّصّ الأخير إشارة واضحة إلى الطّبيعة الفيزيولوجيّة للوترين الصّوتيين ودورهما في تحديد درجة الصّوت أي كونه حادّاً دقيقاً أو ثقيلاً قراراً على حدّ نعت الموسيقيين.[166] وهذه العمليّة تتوقّف على نسبة التّردّد في الثّانية، فإذا زادت كان الصّوت حادّاً، وإذا قلّت كان ثقيلاً.

ويسند ابن سينا إلى النّغم أو النّبرات، أي التّنغيم، دوراً وظيفيّاً يتمثّل في إبراز الحالة النّفسيّة للمتكلّم، أو التّظاهر بحالة انفعاليّة يريد المتكلّم إيصالها إلى السّامع كالتّهديد أو التّضجّر وما إلى ذلك. كما يشير أيضاً إلى استخدام النّغم أو النّبرات كملمح تمييزيّ بين المعاني النّحويّة، فيقول: "وربّما أعطيت هذه النّبرات بالحدّة والثّقل هيئات تصير بها دالّة على أحوال أخرى من أحوال القائل، أنّه متحيّر أو غضبان، أو تصير به مستدرجةً للمقول معه بتهديد أو تضرّع أو غير ذلك، وربّما صارت المعاني مختلفة باختلافها مثل أنّ النّبرة قد تجعل الخبر استفهاماً، والاستفهام تعجّباً وغير ذلك ... وقد تورد للدّلالة على الأوزان والمعادلة وعلى أنّ هذا شرط، وهذا جزاء".[167]

أمّا ابن رشد، فقد ذهب إلى أنّ إيثار العرب للوقفات في نهاية الأقاويل جعل حظّها من النّغم قليلاً، فقال: "إنّ عادة العرب في النّغم قليلة".[168] وقال في موضع آخر، وهو يتحدّث عن دور النّغم في إقامة أوزان الشّعر "أنّ من سلف من الأمم كانوا يزنون أبياتهم بالنّغم والوقفات، والعرب إنّما تزنها بالوقفات فقط".[169] غير

---

(165) رسالة أسباب حدوث الحروف، ص: 59 نقلا عن كتاب الشّفاء، ص: 10/3.
(166) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 10.
(167) ينظر: التّفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص: 266 نقلاً عن الخطابة، ابن سينا، ص: 198.
(168) تلخيص الخطابة، ص: 286.
(169) نفسه، ص: 251.

أنّ تفضيل العرب للوقفات في نهاية أقاويلها لا يعني إغفالها النّغم أو التّنغيم، أو أنّها لم تدرك فضله في تحسين الأقاويل وتأدية المعاني التي لم تقو عليها الألفاظ. فقد أورد ابن رشد أنّ العرب تستعمل "النّغم عند المقاطع الممدودة كانت في أوساط الأقاويل، أو في أواخرها. أمّا القاطع المقصورة فلا يستعملون فيها النّبرات والنّغم إذا كانت في أوساط الأقاويل. أمّا إذا كانت في أواخر الأقاويل فإنّهم يجعلون المقطع المقصور ممدوداً".[170]

ويضيف ابن رشد أنّ النّغم، أي التّنغيم، في القول الخطبيّ يساهم في تجسيد بعض الملامح الدّلاليّة، وبخاصّة ما تعلّق منها بالانفعالات النّفسيّة. فكان يرى أنّ النّغم "تستعمل في القول الخطبيّ لوجوه منها لتخييل الانفعالات، أو الخلق. وذلك أيضاً لثلاثة أوجه: أحدها عندما يريد المتكلّم أن يخيّل أنّه بذلك الانفعال، أو الخلق عند السّامعين، مثل أنّه إذا أراد أن يخيّل فيه الرّحمة رقّق صوته، وإذا أراد أن يخيّل فيه الغضب عظّم صوته وكذلك في الإخلاق وإنّما كان ذلك كذلك، لأنّ هذه الأصوات توجد بالطّبع صادرةً من الذين ينفعلون أمثال هذه الانفعالات".[171]

ويرى ابن رشد أنّ أكثر أصناف القول استثماراً للنّغم (التّنغيم) لأغراض مقصودة هي الخطب المتلوّة التي شحنتها المنازعات، لأنّ أصحابها يعملون على حشد كلّ ما يرونه مساعداً على الإقناع والغلبة. فقد نصّ على أنّ أنسب مجال لتوظيف النّغم تلك "الخطب التي تتلى على جهة المنازعة، لأنّه إنّما يحتاج إلى الاستعانة بجميع الأشياء المقنعة في موضع المنازعة لتحصيل الغلبة. وأمثال هذه الخطب هي الخطب التي كانت بين عليّ ومعاوية، وأمثال ذلك في الأشعار، الأشعار التي كانت بين جرير والفرزدق".[172]

---

[170] تلخيص الخطابة، ص: 286.
[171] نفسه، ص: 251.
[172] نفسه، ص: 252.

فهذا جانب من درس هؤلاء الفلاسفة للظّواهر الأدائيّة غير التّشكيليّة، وهي جهود رائدة إذا ما قسناها بالفترات الزّمنيّة التي أنتجت فيها.

وإذا عرضنا موروث هؤلاء الأسلاف، في هذا المجال، بما يناظره في الدّرس الصّوتيّ الحديث، سيقف الباحث النّزيه مشدوهاً أمام تلك النّتائج العلميّة التي اهتدى إليها هؤلاء العلماء الأجلاّء على الرّغم من الفارق الزّمنيّ السّحيق والتّفاوت الكبير في وسائل البحث. ومع كلّ هذا، فإنّ جلّ ما انتهى إليه هؤلاء العلماء من أفكار صوتيّة أفضى إليها بحثهم لظاهرة التّنغيم، أصبحت من الحقائق أو المسلّمات العلميّة التي تؤيّدها الدّراسات الصّوتيّة الحديثة.

فظاهرة التّنغيم من منطلق الدّرس الصّوتيّ الحديث هي: "تتابع النّغمات الموسيقيّة والإيقاعات في حدث كلاميّ معيّن"،[173] أو هي "تنوّع الأصوات بين الارتفاع والانخفاض أثناء الكلام نتيجة لتذبذب الوترين الصّوتيين، فيتولّد عن ذلك نغمة موسيقيّة"،[174] ولهذا فضّل بعض الدّارسين تسمية هذه الظّاهرة أيضاً بموسيقا الكلام أو اللّحن.[175]

وعليه، فالتّنغيم بالمفهوم الحديث تنوّع في درجة الصّوت أو طبقته، فهو يتوقّف على نسبة التّردّد في الثّانية زيادةً أو نقصاً، ومجاله الجملة ويؤدي في أغلب اللّغات وظائف نحويّة. ومن هنا دعا بعض الدّارسين إلى وسم هذه اللّغات بالتّنغيميّة، "لأنّها تستخدم التّنوّعات الموسيقيّة في الكلام بطريقة تمييزيّة تفرّق بين المعاني".[176] كما يستعين المتكلّم بتلك التّنوّعات للتّعبير عن المشاعر والحالات الذّهنيّة المختلفة كالتّظاهر بحالات نفسيّة أو انفعاليّة خاصّة يريد إطلاع السّامع عليها أو خلقها لديه.[177]

---

(173) أسس علم اللغة، ص: 93.

(174) علم اللغة بين القديم والحديث، ص: 120 وعلم الأصوات، برتيل مالمبرج، ص: 192.

(175) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 176 والأصوات اللغوية عبد القادر عبد الجليل، ص: 256 ومناهج البحث في اللغة، ص: 199

(176) دراسة الصّوت اللّغويّ، ص: 195.

(177) نفسه، ص: 195 والأصوات اللّغوية، عبد القادر عبد الجليل، ص: 257 ومبادئ في اللسانيات، ص: 82.

ويوازن الدّكتور تمّام حسّان بين التّنغيم في الكلام المنطوق وعلامات التّرقيم في الكلام المكتوب من حيث الأهميّة ليقرّر "أنّ التّنغيم أوضح من التّرقيم في الدّلالة على المعنى الوظيفيّ للجملة ... لأنّ ما يستعمله التّنغيم من نغمات أكثر ممّا يستعمله التّرقيم من علامات".(178)

وقد اعتاد الدّارسون المحدثون على تصنيف التّنوّعات النّغمية أو موسيقا الكلام، بناءً على درجة سماعها، إلى نغمتين أولاهما **صاعدة** أو **عالية**: وهي التي تشعر السّامع ببعض الأشياء التي لم تتم، بحيث يتوقّع أن يتلقى بقيّة الكلام، أو يتوقّع إجابةً. وتنتهي هذه النّغمة أو التّنغيم بأعلى درجة إسماعٍ. أمّا ثانيتهما، فتلك التي تنبئ بنهاية الكلام وتتميّز بدرجة إسماع أقل.(179)

والظّاهر أنّ معظم هذه الأفكار استغرقها درس الفلاسفة لظاهرة التّنغيم، وكلّ ما كان يعوز تناولهم لها انتظامه في نسق علميّ محدّد، أو انضواء تلك الأفكار المبثوثة ضمن دلالات اصطلاحيّة تقيّدها. ولهذا قد لا يحتاج الدّارس إلاّ إلى وضع هذه الجهود في أطر معرفيّة محدّدة مستمدّة من المناهج الحديثة لتظهر في أبهى صور المعاصرة.(180)

وفي النّهاية، لا نزعم أنّنا أحطنا بهذا الموضوع إحاطة السّوار بالمعصم، بل لقد بقيت منه جوانب هي في حاجة ماسة إلى بعث وإنارة، وخصوصاً ما تعلّق منها بالظّواهر الأدائيّة غير التّشكيليّة في تناول الفلاسفة. فقد تجاوز هؤلاء العلماء بتلك المعالجة عصرهم، وأنّ ما اهتدوا إليه سواء أكان نقلاً من لغات أخرى كاليونانيّة وغيرها، أم كان إبداعاً منهم، فإنّه جاء في أغلبه ناضجاً متّفقاً مع ما استقرّ عليه الدّرس الصّوتيّ الحديث.

---

(178) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 266-267.

(179) ينظر: علم الأصوات، مالمبرج، ص: 192 والأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، ص: 257-258 ودراسة الصوت اللغوي، ص: 195 ومبادئ اللسانيات، ص: 120-121.

(180) ينظر: مبادئ اللسانيات، ص: 115.

وعليه، فالجهود الصّوتية بعامّة والتّشكيليّة بخاصّة لدى هؤلاء العلماء مازلت تنتظر من يفردها بدراسة خاصّة ومتأنّية تتبعثها من مظانّها المختلفة في ضوء ما يمدّنا به الدّرس الحديث من مناهج علميّة تيسّر السّبيل، وتمكّن من بلوغ النّتائج المرجوّة.

الخاتمة

إذا وقفنا وقفة متأنيّة نستعيد فيها أبرز محطّات هذه الرّسالة ألفيناها أربعاً، كانت الأولى منهن سبراً لكتب اللّغة والنّحو والقراءات بحثاً عن بواعث التّفكير الصّوتي عند العرب، وكذا الأسباب التي حملت النّحاة واللّغويّين على الخوض في القضايا الصّوتيّة المتّصلة بالعربيّة، بينماكانت وجهة الثّانيّة الاستقراء الشّامل لحصيلة ما خلّفه الصّوتيون العرب القدامى في الدّراسة الصّوتيّة ـــ الفونيتكية ـــ كما حملتها مصنّفات التّراث اللّغويّ المؤلفة في القرون الثلاثة الأولى، دون إغفال لتلك المصادر التي صنعت بعد هذه الحقبة واستفاد منها البحث بوجه من الوجوه.

أمّا الثّالثة فكان هدفها تحديد الظّواهر التّشكيليّة التي تردّدت في تناول النّحاة واللّغويّين في القرون الثّلاثة الأولى، ثمّ إعادة النّظر في معالجتها وفق ما يمليه الدّرس الصّوتيّ الحديث، وذلك بجمعها من مواطنها المتفرّقة ضمن محور الظّواهر التّوازنيّة، ثمّ توزيعها على قسميه المختلفين اللّذين انتظما جميع أصنافها.

واختصّت المحطّة الرّابعة بتتبّع مساهمة فلاسفة المسلمين في جانب من البحث الصّوتيّ لم يعره المتقدمون من النّحاة واللّغويّين العناية المطلوبة، وهي تلك المباحث التي دعوناها بالظّواهر الأدائيّة وتتمثل في الدّراسة المقطعيّة، وما يقوم عليها من تناول للنّبر والتّنغيم. فهذه الحلقة التي افتقدها الدّرس الصّوتيّ القديم كما هو في معالجة النّحاة واللّغويّين، استدركها الفلاسفة في بحوثهم المختلفة. وكان هذا العمل نتيجة من نتائج الاتصال الحضاري الذي يقود إلى معرفة لغة الغير، ومن ثمّ الاستفادة منها لسدّ العجز الذي تعاني منه اللّغة الأمّ في مختلف مناحي المعرفة.

وقد أفضى البحث في محاور هذه المحطّات المختلفة إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

1/ نشأ الدّرس الصّوتيّ عند العرب نشأة أصيلة بدأت عند القرّاء أداءً، حيث ظلّت ظواهره في هذه المرحلة تُضبط بالمشافهة والسّماع وتُكتسب بالمِران والتّكرار. غير أن التّغيّرات التي عرفها المجتمع العربيّ الإسلاميّ في القرنين الأوّل

والثّاني دعت النّحاة واللّغويّين إلى التّكفّل بهذا الدّرس وإحاطته بما يحتاجه من الرّعاية والعناية، فعملوا على توسيع مجال بحثه، فشمل بالإضافة إل القرآن الكريم لهجات العرب على اختلافها. كما تحقّق في هذه المرحلة أيضاً وصف ما كان منه أداءً على ألسنة القرّاء، وما بدا من ظواهره في لهجات الخطاب العامة، ثمّ إدخال تلك المباحث كتب اللّغة والنّحو، فتشكّل بذلك درس تتابعت فيه جهود علماء الأمّة وتكاملت، فجاء مترابط الحلقات متلاحم الأوصال.

2/ أفاض الخليل في الجانب الصّوتي ــ الفونيتيكي ــ عند تناوله صوتيات العربيّة، وهو البحث المتعلّق بالمخارج والصّفات، وذلك لإدراكه أهميّته في تجسيد نظريته المعجميّة، في حين لقي الجانب التّشيكليّ لديه اهتماماً أقل، فكان حديثه عن ظواهره عابراً مبتسراً.

3/ للخليل في أصوات المنظومة العربيّة ترتيبان يقومان على أساس مخارج الأصوات، أوّلهما عامّ منبعه التّجربة الذّاتية القائمة على ذوق الحروف بالإضافة إلى نطق الأعراب وترتيل أئمة القراءة ونسقه كالآتي: **ء هـ، ع ح، خ غ، ق ك، ش ج ي، ض، ص س ز، ط د ت، ظ ذ ث، ل ر ن، ف ب م و، ا**، و ثانيهما خاصّ قادته إليه خطّته في العين وترتيبه كالآ تي: **ع ح هـ، خ غ، ق ك، ج ش ض، ص س ز، ط د ت، ظ ث ذ، ر ل ن، ف ب م، و ا ي ء.**

4/ ظفر كتاب سيبويه بمعظم الجهود الصّوتية التي أُثرت عن النّحاة واللّغويّين في القرون الثّلاثة الأولى، وأنّ ما أوردته بقيّة الكتب الأخرى المؤلّفة في الفترة نفسها جاء في أغلبه موافقاً له، إذ نادراً ما تميّز نحويّ أو لغويّ برأي ما.

5/ اعتمد النّحاة واللّغويون ــ غير الخليل ــ في ترتيب المجموعات الصّوتيّة التي تشترك في مخرج واحد على قوّة الصّوت وضعفه. ففي مجموعة الطّاء مثلاً قُدمت الطّاء، لأنّها تفوق أُختيها بالجهر والإطباق، ثمّ تليها الدّال، لأنّها تفضل التّاء بالجهر، ثمّ خُتمت المجموعة بالتّاء، لكونها مهموسة منفتحة. وعلى هذا السّمت

يمضي القوم في ترتيب بقيّة الطّوائف الصّوتيّة الأخرى نحو الصّاد والظّاء وأختيهما مقدمين فيها أقوى الأصوات متلوًّا بالضّعيف فالأضعف.

6/ استقبح العرب الأصوات الفرعيّة السّبعة لما فيها من مخالفة لسننها في تقريب الصّوت من الصّوت. فالفصحاء من العرب يستحسنون الفرار من المتنافيين قصد تلطيف النّطق، وذلك بإدخال صّوت ثالث يكون عدلاً بين الصّوتين المتضادّين نحو الشّين الجيميّة والصّاد الزّائيّة، ويستقبحون في المقابل الفرار من المتقاربين كإشراب الجيم السّاكنة صوت الشّين والصّاد المشبّهة بالسّين.

7/ سلك النّحاة واللّغويون القدامى في دراستهم الصّوتيّة منهجاً وصفيّاً خالصاً يقوم على أساس من أهمّ الأسس التي يتكئ عليها البحث الصّوتيّ المعاصر، وهي الملاحظة الذّاتية التي اتخذت عندهم وجهين: الأوّل كان الباحث فيه هو المختبر للأصوات، وذلك بذوقها للتعرّف إلى مخارجها، والثّاني ارتكز فيه على السّماع من الفصحاء وغيرهم، ثمّ تسجيل ذلك كتابةً.

8/ اهتدى النّحاة واللّغويون القدامى إلى أهميّة المعطيات الصّوتيّة الفونيتيكيّة في خدمة الدّرس اللّغويّ بعامّة، كما تنبّهوا إلى أنّ أكثر مستويات هذا الدّرس حاجة إلى مطالب البحث الصّوتيّ في شقّه الصّوتيّ الفونيتيكي هو المستوى الصّرفيّ، فكانوا يرون فيه سلاحاً لابدّ أن يتزوّد به من أراد الخوض في القضايا الصّرفيّة.

9/ لقد ساعدت المرحلة الشّفهيّة الطّويلة التي عاشتها العربيّة على تنقيّة أصواتها وكلماتها وتراكيبها من كلّ ما يشوبها من المركّبات الصّوتيّة العسيرة نطقاً والممقوتة سماعاً، مما أضفى على الكلام العربيّ انسجاماً واتّزاناً، وعلى الكلمة العربيّة سلاسة وانسياباً ومسحة موسيقيّة امتازت بها عن سائر أخواتها السّاميات. وقد كانت هذه الموسيقيّة وراء نشأة كثير من الظّواهر التّشكيليّة كالمماثلة والمخالفة بأنواعهما.

10/ تنوّعت تعابير أئمة اللّغة للدّلالة على مفهوم التّشكيل الصّوتيّ أو ما يجري بين الأصوات في التركيب، فقد سخّروا لتقييد ذلك طائفة من الكلمات نحو: التّأليف، والرّصف، والنّسج، والبناء، والكلام المتّصل وغيرها من الألفاظ الأخرى التي وظّفت للدّلالة على المعنى ذاته.

11/ لم يعالج النّحاة واللّغويون ظواهر التّشكيل الصّوتي مجتمعة ضمن محور واحد ينتظم أضربها المختلفة، فكان تناولهم لها مبثوثة متفرّقة تتخلّل بحوثهم في علمي الصّرف والنّحو. وهذا على خلاف ما يجري الآن في الدّرس اللّسانيّ الحديث الذي يسند دراسة هذه الظّواهر إلى فرع خاصّ يدعى علم الصّرف الصّوتي، أو علم الصّوت الصّرفي.

12/ استخدم المتقدمون من النّحاة واللّغويّين جملة من الألفاظ للدّلالة على مفهوم المماثلة بدرجاتها المختلفة نذكر منها: المضارعة، والمشابهة، والمشاكلة، والتّقريب، والإتباع، إلاّ أنّ أكثر الألفاظ دوراناً على ألسنتهم هي كلمة الإدغام التي كانت تعني في تصوّر سيبويه والفرّاء، ومن بعدهما ابن جني في القرن الرابع، وعبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس، المماثلة كما هي في منظور الدّارسين المحدثين الذين يحمّلونها الدّلالة على كلّ التّغيّرات الصّوتية التي تتّجه في تكيّفها واستقرارها نحو التّماثل، فهي تشمل عندهم مطلق تأثر صوت بصوت سواء أكان صامتاً أم صائتاً، وسواء كان هذا التأثر تامّاً أم ناقصاً.

13/ إنّ السرّ في ميل العربيّة إلى التّقريب بين أصواتها الغرض منه تخليصها من كلّ ما يثقّل نطقها، كما أنّ اتخاذها سبيل المماثلة مسلكاً لتنقية مجاميعها الصّوتية من كلّ تصدّع ألمّ بها مردّه إلى كونها نشأت لغة شفهيّة لم تتقيّد بقيود الكتابة، فهي قبل عهد التّدوين العلميّ ظلت معتمدة في تحصيلها على المشافهة والسّماع، ومتى اقتصرت اللّغة على ذينك الأمرين كان من الطّبيعي أن تكون عنايتها شديدة بكل ما يبعث التوافق والانسجام بين أصواتها.

14/ تناول قدامى النّحاة واللّغويين مسائل المخالفة موزّعة على أبواب صرفيّة ونحويّة متفرّقة على طريقة معالجتهم للمماثلة. فقد أوردوا أمثلتها دون منهج معيّن، ولا مصطلح واضح يستغرق نماذجها، إلاّ أنّ هذا لم يحجب عنهم إدراك أهميّتها في معالجة بعض مخلّفات المماثلة، كما كانوا على وعي تامّ بالمواطن التي تستوجب تدخّلها في العربيّة. بيد أنّهم اضطربوا في الدّلالة عليها، فتنوّعت بذلك ألفاظهم وتعابيرهم المقيّدة لها من مثل: المغايرة، واجتماع حرفين من جنس واحد، وكراهيّة التّضعيف وغيرها من الكلمات والعبارات التي تعدّدت بتعدّد الدارسين.

15/ اهتدى البحث إلى أنّ فكرة تجزئة الكلام إلى مقاطع فكرة أصيلة عند العرب، لها حضورها في تفكيرهم الصوتيّ، ومن دلائلها لديهم إخضاعهم الشّعر إلى التّقطيع عن طريق السّاكن والمتحرّك في دراستهم العروضيّة، وهذا العمل في حدّ ذاته وجه من وجوه الدّراسة المقطعيّة.

16/ كانت إشارة النّحاة واللّغويّين إلى النّبر والتّنغيم إشارة عابرة لا تكفي لتحديد معرفتهم بهاتين الظاهرتين.

17/ كشف البحث عن دراسة جادّة للمقاطع العربيّة قام بها فلاسفة المسلمين، وهي في عمقها وسعتها تقترب إلى حدّ كبير ممّا يقرّره الدّرس الصّوتيّ الحديث في هذا الجانب، وخصوصاً تلك المأثورة عن الفارابي وابن سينا وابن رشد.

18/ خصّ الفلاسفة النّبر والتّنغيم بعناية خاصة تمثّلت في إبراز كيفيّة حدوثهما، كما أبانوا عن بعض وظائفهما اللّغويّة في العربيّة. وقد أشار الفارابي وابن رشد وابن سينا إلى تفاوت اللّغات في استخدامهما، وأنّ العربيّة من اللّغات التي تستعملهما باعتدال شديد.

* * *

وأنبّه ـــ في ختام هذا الجهد ـــ إلى أنّ الدّرس الصّوتي عند العرب مازال في حاجة إلى بحث ومتابعة، وخصوصاً في جانبه التّشكيليّ، على أن يوسّع نطاق هذه الدّراسة لتشمل جهود الفلاسفة والمتكلمين.

ولله الحمد من قبل ومن بعد. ﴿**رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ التِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ، وَعَلَى والِدَيَّ، وَأَنْ أَعْمَلَ صالِحاً تَرْضاهُ، وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبادِكَ الصّالِحِينَ**﴾.

فهارس الرّسالة

1- فهرس المصادر والمراجع

2- فهرس الموضوعات

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المطبوعة:

* القرآن الكريم رواية حفص لقراءة عاصم، (قرص مضغوط).

1) **الإبانة عن معاني القراءات:**

القيسي مكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، ط1، دار المأمون للتراث دمشق سوريا 1966.

2) **أبحاث في أصوات العربيّة:**

حسام سعيد النعيمي، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربيّة)، ط1، 1998، بغداد العراق.

3) **الإبدال:**

أبو الطيّب اللغوي، تحقيق عز الدين التّنوخي، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق سوريا 1961.

4) **ابن عصفور والتّصريف:**

قباوة فخر الدين، ط2، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت- لبنان 1981.

5) **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر:**

الدمياطي أحمد بن محمد، صحّحه علي محمد الضبّاع، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، د.ت.

6) **الإتقان في علوم القرآن:**

السيوطي، جلال الدين، دار المعرفة بيروت لبنان، د.ت.

7) **أثر الدّخيل على العربيّة الفصحى في عصر الاحتجاج:**

مسعود بوبو، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق سوريا 1982.

8) **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي:**

عبد الصّبور شاهين، ط1، 1987، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

9) **الأدب المفرد:**

البخاريّ محمد بن إسماعيل، ط2، القاهرة 1379 هـ.

10) **الأشباه والنظائر في النّحو:**

جلال الدين السّيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سوريا 1985.

11) **الأصوات:**

كمال بشر، ط7، دار المعارف، القاهرة مصر، 1980.

12) **الأصوات اللّغويّة:**

د/ إبراهيم أنيس، ط4، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1971

13) **الأصوات اللّغويّة:**

د/ عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1998.

14) **الأصول في النّحو:**

ابن السّراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، 1985.

15) **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:**

ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، د.ط، د.ت.

16) **الأعلام:**

خير الدين الزّركلي، ط4، بيروت، لبنان، 1979.

17) **الأغاني:**

أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة بيروت لبنان 1958.

18) **الإنصاف في مسائل الخلاف:**

ابن الأنباري كمال الدين، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل بيروت، 1982.

19) **البحر المحيط:**

أبو حيان أثير الدين، مكتبة المطابع، النصر الحديثة، الرياض، د.ت.

20) **بحوث لسانيّة:**

نعيمة علوية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط2، 1986

21) **بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز:**

الفيروز آبادي، تحقيق محمّد علي النّجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1973.

22) **بغيّة الوعاة:**

السيوطي جلال الدين، تحقيق: محمد أبو الفضل الإبراهيمي، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، 1964.

23) **البلغة في شذور اللّغة:**

الآب لويس شيخو اليسوعي، ط3 المطبعة الكاثوليكية، بيروت لبنان.

24) **البنيّة اللّغويّة لبردة البوصيري:**

رابح بوحوش، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1993.

25) **البيان والتّبيين:**

الجاحظ عمرو بن بحر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3 مكتبة الخانجي، القاهرة، ومكتبة الهلال بيروت 1968.

26) **تأويل مشكل القرآن:**

مسلم بن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1981.

27) **تاج العروس من جواهر القاموس:**

محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، 1973.

28) **التّحديد في الإتقان والتّجويد:**

أبو عمرو الداني الأندلسي، دراسة وتحقيق د/ غانم قدوري حمد، ط1، 1988، مكتبة دار الأنبار، بغداد العراق.

29) **تذكرة النّحاة:**

أبو حيان أثير الدين، تحقيق عفيف عبد الرحمان، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان 1986.

30) **التّشكيل الصّوتيّ:**

د/ سليمان العاني، ترجمة د. اسر ملاح، ط1، 1983، جدّة السعودية.

31) **التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث:**

الطّيّب البكوش، نشر وتوزيع مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط2، 1987.

32) **التّطور اللّغويّ التّاريخيّ:**

د/ إبراهيم السامرائي، دار الرائد للطّباعة، القاهرة، مصر، 1966.

33) **التّطور اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه:**

رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط1، 1983.

34) **التّطور النّحويّ للّغة العربيّة:**

برجشتراسر، إخراج وتصحيح الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة ودار الرفاعي، الرياض 1982.

35) **التّفكير اللّسانيّ في الحضارة العربيّة:**

د/ عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، تونس، 1981.

36) **تلخيص الخطابة:**

ابن رشد، تحقيق عبد الرحمان بدوي، الناشر: وكالة المطبوعات الكويت، ودار القلم، بيروت لبنان.

37) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك:**

المرادي، تحقيق عبد الرحمان سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة 1977

38) **التّيسير في القراءات السّبع:**

أبو عمرو الداني، عني بتصحيحه أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1996.

39) **جامع البيان عن تأويل القرآن:**

الطبري محمد بن جرير، تحقيق محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، دار المعارف مصر، د.ت.

40) **الجمل في النّحو:**

الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرّسالة، ط2، 1987، بيروت لبنان.

41) **جمهرة اللّغة:**

ابن دريد محمد بن الحسن الأزدي، نشره كرنكو، طبعة حيدرآباد الدكن، الهند، 1344.

42) **الحجّة في علل القراءات السّبع:**

أبو علي الفارسي، تحقيق علي الـــنجدي ناصف ورفاقه، الهيئة المصريّة العامّة، القاهرة مصر، 1983.

43) **الحجّة في القراءات السّبع:**

تحقيق عبد العالم سالم مكرم، دار الشّروق، بيروت، لبنان، 1971

44) **حجّة القراءات:**

أبو زرعة بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان 1982.

45) **حقيقة الإعلال والإعراب:**

راسم الطحّان، الناشرA DI VERLAG GERMANY ط1، 1990.

46) **الخصائص:**

ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، د.ت.

47) **خلق الإنسان:**

الأصمعي عبد المالك بن قريب، نشره: أوغست هفنر، ضمن كتاب الكتر اللغوي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت لبنان، 1903.

48) **خلق الإنسان:**
ثابت بن أبي ثابت، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، ط2، 1985.

49) **دراسات في فقه اللّغة:**
محمّد الأنطاكي، دار الشّرق العربي، بيروت لبنان، ط4، د.ت.

50) **دراسات لغويّة:**
د/ عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط2، 1986.

51) **الدّراسات اللّغويّة عند العرب حتى نهاية القرن الثالث:**
محمد حسين آل ياسين، ط1، مكتبة الحياة بيروت لبنان 1980.

52) **الدّراسات اللّغويّة والنّحويّة في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرّابع الهجريّ:**
أحمد نصيف الجنابي، مكتبة دار التراث، القاهرة مصر، د.ط، 1977.

53) **دراسة إحصائيّة لجذور معجم الصّحاح باستخدام الكومبيوتر:**
علي حلمي موسى،الهيئة المصرية العامة للكتاب1978، د.ط.

54) **دراسة الصّوت اللغوي:**
أحمد مختار عمر ، ط3، عالم الكتب القاهرة مصر 1985.

55) **دروس اللّغة العبريّة:**

ربحي كمال،ط7 مديرية الكتب والمطبوعات بجامعة حلب سوريا 1981-1982.

56) **دقائق التّصريف:**

المؤدب القاسم بن محمد، تحقيق حاتم صالح الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987.

57) **الدقائق المحكمة في شرح المقدّمة الجزريّة:**

الأنصاري زكريا بن محمد، تحقيق نسيب نشاوي، مطابع ألف باء ـــ الأديب ـــ دمشق سوريا 1980.

58) **دلائل الإعجاز:**

الإمام اللّغويّ عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/محمد رضوان الداية ود/ فايز الداية، دار قتيبة، ط1، 1983، دمشق سوريا.

59) **ديوان رؤبة:**

ضمن مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي ليبسيغ، 1903.

60) **ديوان زهير بن أبي سلمى:**

دار الكتب، القاهرة، مصر، 1944.

61) **رسالة أسباب حدوث الحروف:**

الشيخ الرّئيس أبو علي الحسين بن سينا، تحقيق محمّد حسّان الطّيان ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة شاكر الفحّام، وأحمد راتب النّفّاخ مطبوعات مجمع اللّغة العربية، دمشق سوريا، ط1، 1983

62) **رسالة الخطّ:**

أحمد رضا، مطبعة العرفان صيدا لبنان 1914.

63) **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التّلاوة:**

مكي بن أبي طالب، تحقيق أحمد حسن فرحات، توزيع دار الكتب العربية، دمشق سوريا 1973.

64) **سرّ صناعة الإعراب:**

ابن جني أبي الفتح عثمان، تحقيق حسن هنداوي، ط1، دار القلم دمشق سوريا 1985.

65) **سرّ الفصاحة:**

ابن سنان الخفاجي شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده، القاهرة 1969.

66) **السّيرافي النّحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه:**

عبد المنعم فائز، ط1، دار الفكر، دمشق سوريا 1983.

67) **سيرة النّبي:**

ابن هشام أبو محمد عبد المالك، تحقيق: د/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت، لبنان، 1981.

68) **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، المسمى"منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك":**

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي بيروت لبنان 1955.

69) **شرح التّسهيل:**

ابن مالك، تحقيق عبد الرحمان السيد، ط1، مطبعة سيل العرب، مصر، د.ت.

70) **شرح الشّافيّة:**

رضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1982.

71) **شرح المفصّل:**

ابن يعيش، عالم الكتب، مكتبة المتنبي القاهرة، د.ت.

72) **شرح الملوكي في التّصريف:**

ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، مطابع المكتبة العربية حلب سوريا 1973.

73) **الشّعر والشّعراء:**

ابن قتيبة عبد الله بن مسلم تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء الكتب العلمية بيروت لبنان، د.ت.

74) **الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها:**

أحمد بن فارس، تحقيق د/عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت لبنان، ط1، 1993.

75) **الصّوتيات:**

برتيل مالمبرج، ترجمة د/ محمد حلمي هليل، مركز الدّراسات والبحوث الإنسانيّة، القاهرة، 1994.

76) **ظاهرة التّنوين في اللّغة العربيّة:**

عوض مرسي جهاوي، ط1، مطبعة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض 1982.

77) **عبقري من البصرة:**

د/ مهدي مخزومي، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986.

78) **العربيّة بين الطبع والتّطبيع:**

د/ عبد الجليل مرتاض، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

79) **العربيّة دراسات في اللّغة واللّهجات والأساليب:**

يوهان فك، ترجمة د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، 1980.

80) **العربيّة الفصحى نحو بناء لغويّ جديد:**

هنري فليش، تعريب عبد الصبور شاهين، ط2 دار المشرق بيروت لبنان 1983

81) **علم الأصوات:**

برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة عبد الصّبور شاهين، مكتبة الشّباب، مصر، د.ت.

82) **علم الأصوات اللّغويّة الفونتيكا:**

عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت لبنان، ط1، 1992.

83) **علم الصّرف الصّوتيّ:**

عبد القادر عبد الجليل، شركة الشرق الأوسط للطّباعة، عمان الأردن، ط1، 1998.

84) **علم اللّغة بين القديم والحديث:**

د/ عاطف مذكور، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1987.

85) **علم اللّغة العام:**

د/ توفيق محمد شاهين، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة مصر، ط1، 1980.

86) **علم اللّغة في القرن العشرين:**

جورج مونان، ترجمة نجيب غزناوي، مطابع مؤسسة الوحدة، د.ت، سوريا.

87) **علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ:**

محمد السعران، دار المعارف القاهرة مصر 1962.

88) **غاية النّهاية في طبقات القرّاء:**

ابن الجزري، نشره برجشتراسر، ط1، مطبعة السعادة مصر 1932.

89) **الفصيح:**

أبو العباس ثعلب تحقيق ودراسة صبحي التميمي، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، 1985.

90) **فقه اللّغة وأسرار العربيّة:**

أبو منصور الثعالبي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، د.ت.

91) **الفهرست:**

ابن النديم، محمد بن إسحاق،مكتبة الخياط، بيروت لبنان، د.ت.

92) **في الأصوات اللّغويّة دراسة في أصوات المدّ العربيّة:**

راغب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ط1، 1984.

93) **في البحث الصّوتيّ عند العرب:**

خليل إبراهيم عطيّة، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1983

94) **في التّطوّر اللّغويّ:**

عبد الصّبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط2، 1985.

95) **في تعليم صوتيات العربيّة ــ مشكلة النّمط وكيف نعالجها ــ:**

السجل العلمي للندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها، جامعة الرياض، 1980.

96) **في اللّهجات العربيّة:**

د/ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر،ط9، 1995.

97) **في النّحو العربي قواعد وتطبيق:**

مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر 1967.

98) **القاموس المحيط:**

تأليف مجد الدين الفيروزآبادي، محمد عبد الرحمان المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط1، 1997.

99) **القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث:**

عبد الصّبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د.ط، د.ت.

100) **القسطاس في علم العروض:**

الزمخشري أبو القاسم محمود، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط1، 1977.

101) **الكتاب:**

سيبويه، طبعة بولاق،1317، مصر.

102) **الكتاب:**

سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط5، عالم الكتب، بيروت لبنان، د.ت.

103) **الكتاب:**

سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الجيل بيروت لبنان.

104) **كتاب الإبدال:**

يعقوب بن السكّيت، تقديم و تحقيق حسين محمّد شرف، مراجعة علي النّجدي ناصف.

105) **كتاب التّصحيف والتّحريف:**

الحسن بن عبد الله العسكري، مطبعة الظاهر القاهرة 1908.

106) **كتاب الحروف:**

الفارابي، تحقيق محسن مهدي، د.ط، بيروت، لبنان، 1970.

107) **كتاب السبعة في القراءات:**

ابن مجاهد أبي بكر، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة مصر، د.ت.

108) **كتاب العين:**

الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق إبراهيم السامرائي، ومهدي المخزومي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية 1980.

109) **كتاب العين:**

تحقيق عبد الله درويش، مطبعة العاني بغداد 1967.

110) **كتاب القوافي:**

الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق عزّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق،سوريا، د،ت.

111) **كتاب الموسيقى الكبير:**

أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، تحقيق وشرح غطاس عبد المالك خشبة، ومراجعة د/ محمود أحمد الحنفي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

112) **كلمة في إصلاح حرف العرب:**

الأيوبي عيد الله هدى، مطبعة المعارف ط1، 1938حلب سوريا.

113) **لحن العامة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة:**

عبد العزيز مطر، ط2 دار المعارف القاهرة 1981.

114) **لسان العرب:**

ابن منظور، جمال الدين محمد دار صادر بيروت لبنان 1956.

115) **اللّسانيات وآفاق الدّرس اللّغويّ:**

د/ أحمد قدور، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ودار الفكر، دمشق سوريا، ط1، 2001.

116) **اللّغة:**

ج. فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخـــلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، ومطبعة لجنة البيان العربي القاهرة 1950

117) **اللّغة العربيّة أداءً ونطقاً وإملاءً وكتابةً:**

فخري محمد صالح، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ش.م.م المنصورة، ط2، 1994 مصر.

118) **اللّغة العربيّة معناها ومبناها:**

تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، د.ت.

119) **اللّهجات العربيّة في التّراث ــ القسم الأول: النّظام الصّوتيّ والصّرفي:**

أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، د.ت، 1978.

120) **اللّهجات العربيّة نشأة وتطوراً:**

عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993.

121) **مبادئ في اللّسانيات:**

د/ خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000.

122) **مبادئ اللّسانيات:**

د/ أحمد قدور، ط1، دار الفكر دمشق سوريا و دار الفكر المعاصر بيروت لبنان 1996.

123) **المبدع في التّصريف:**

أبو حيان، تحقيق وشرح: د/ عبد الحميد السيّد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1982.

124) **المبسوط في القراءات العشر:**

أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق 1986.

125) **محاضرات في الألسنيّة العامّة:**

فرديناند دي سوسير، ترجمة يوسف غازي، ومجيد النّصر، دار النعمان للثّقافة، جونيه، لبنان، د. ت، د.ط.

126) **محاضرات في فقه اللّغة:**

د/ زبير دراقي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

127) **مخارج الحروف وصفاتها:**

أبو الإصبع السّماني الإشبيلي، المعروف بابن الطحّان، تحقيق د/ محمد يعقوب تركستاني، 1984.

128) **مدارك التّنزيل وحقائق التأويل:**

أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، 1936.

129) **المدارس الصّرفيّة:**

مختار بوعناني، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهويّة بوهران، 1998.

130) **مدخل إلى فقه اللّغة العربيّة:**

أحمد قدور، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط1، 1993.

131) **المدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة:**

صلاح الدين صلاح حسنين، ط1، 1981 دار الاتّحاد العربي للطّباعة، مصر.

132) **المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغويّ:**

رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط1، 1982.

133) **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو:**

مهدي المخزومي، دار الرّائد العربي بيروت لبنان، ط3، 1986

134) **مراتب النّحويين:**

أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر القاهرة، د.ت.

135) **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها:**

السيوطي، ضبطه وصححه محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر، د.ت.

136) **المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة:**

محمد رشاد الحمزاوي، الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1987.

137) **معاني القرآن:**

أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: د/ فائز فارس، دار البشير، ودار الأمل، ط2، 1981.

138) **معاني القرآن:**

الفراء يحيى بن زياد، تحقيق محمد علي النـــــجار وأحمد يوسف نجاتي، ط2 عام الكتب بيروت لبنان 1955.

139) **معجم البلدان:**

ياقوت الحموي، دار صادر، د.ت، بيروت، لبنان.

140) **معجم علم اللّغة النّظريّ:**

محمد علي الخولي، ط1، مكتبة لبنان بيروت 1982.

141) **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم:**

وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، د.ت، د.ط.آ

142) **مفاتيح العلوم:**

الخوارزمي محمد بن أحمد، ط1، مطبعة الشرق القاهرة، مصر، 1342هـ.

143) **مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة:**

طاش كبري زاده، ط1، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الهند، د.ت.

144) **المفصّل:**

الزمخشري، ط2، دار الجيل، بيروت لبنان، ص: 337.

145) **المقتضب:**

المبرد محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت لبنان، د.ت.

146) **المقدّمة:**

عبد الرحمان بن خلدون، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة مصر، د.ت.

147) **مقدّمة التّهذيب:**

الأزهري أبو منصور، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، ط1، دار البصائر دمشق، سوريا، 1985.

148) **المقرّب:**

ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد العراق، 1972.

149) **نتائج الفكر في النّحو:**

أبو القاسم عبد الرّحمان بن عبد الله السّهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنّا، دار الرّياض للنشر والتّوزيع، د.ت.

150) **نظرية التّطعيم الإيقاعي في الفصحى:**

البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، د.ط، 1984.

151) **همع الهوامع:**

جلال الدين السيوطي، صحّحه بدر الدين النعساني، دار المعرفة بيروت لبنان، د.ت.

152) **هندسة المقاطع الصّوتيّة وموسيقى الشّعر العربيّ:**
د/ عبد القادر عبد الجليل، ط1، 1998، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

153) **وفيّات الأعيان:**
ابن خلكان أبي العبّاس شمس الدين أحمد، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النّهضة المصرية، القاهرة 1948.

ثانياً : المخطوطة

- **الإبدال في اللغة العربية مظاهره وعوامله وأثره في تنمية اللغة وتيسيرها:**
مولاي عبد الحفيظ طالبي، رسالة ماجستير، قدمت إلى قسم اللّغة العربيّة، في كلية الآداب، جامعة حلب، سوريا، 1990.
- **مدوّنتي في موضوع الاقتصاد اللّغوي:**
وهي مجموعة محاضرات، ألقاها الدكتور فخر الدين قباوة، على طلبة الدّراسات العليا، الشعبة اللّغوية، في قسم اللّغة العربية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب سوريا سنة 1983-1984.
- **مصطلحات الدّراسة الصّوتيّة في التّراث العربي:**
أمينة بن مالك، رسالة دكتوراه قدّمت إلى معهد اللّغة العربيّة وآدابها جامعة الجزائر، 1987.

- **المصطلحات الصّوتيّة عند النّحاة واللّغويّين العرب:**

رسالة تقدّم بها الطالب المهدي بوروبة، لنيل درجة الماجستير، في الدّراسات اللّغويّة من قسم اللّغة العربيّة وآدابها، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة حلب، سوريا، 1989.

ثالثاً : المراجع الأجنبية:

- **DICTIONNAIRE DE LINGUISTIQUE**
par JEAN DUBOIS, LIBRAIRIE LAROUSSE PARIS 1973
- **LEXIQUE INDEX DU KITAB DE SIBAWAYHI :**
TROUPEAU GERARD , éditions klincksleck, paris 7e, France.

رابعاً : المجلات والدوريات

- **الألسنيّة العربيّة:**

ريمون الطّحان، العدد:01 دار الكتاب اللّبناني، بـــيروت، لبنان، ط1، 1972.

- **حصاد الفكر العربيّ الحديث في اللّغة العربيّة:**

العدد 4، عام 1981،الكويت.

- **مجلة التّراث العربيّ:**

العدد: 15 و 16، ص: 237.

- **مجلة الثقافة العربية:**

مجلة شهرية جامعة تصدرها الصحافة الليبيّة العدد 6 من السنة الثانية، حزيران 1975.

- **المجلة العربية:**

العدد: 1/من السنة الثالثة، ديسمبر 1978، عنوان المقال: علم الصوتيات أين موقعه اليوم على خريطة الفكر العربي لصاحبه: الأستاذ عبد الجواد محمد الخُضري.

- **مجلة كتابات معاصرة فنون وعلوم:**

عنوان المقال: لسانيات دوسوسير، لـــصاحبه يوسف إسكندر العدد: 34، المجلد التاسع عام 1998.

- **مجلة اللسان العربي:**

المكتب الدائم لتنسيق التّعريب الرباط، المغرب، العدد: 21.

- **اللّسانيات:**

مجلة في علم اللّسان البشري، تصدرها جامعة الجزائر، معهد العلوم الإنسانية والصوتية، العدد: 6، 1982.

- **مجلة مجمع القاهرة:**

المجلد: 16، ص: 13.

- **مجلة المعجميّة:**

العدد الثاني، تونس، 1986.

فهـــرس الموضوعـات

المقدّمة: أ–و

المدخل: دواعي الدّرس الصّوتي عند العرب وأولياته. **1-47**

1- دواعي الدّرس الصّوتي. 1-38

2- أوليات الدّرس الصّوتي. 38-47

الباب الأول: الدّراسة الصّوتيّة عند النّحاة واللّغويّين العرب. **48-158**

الفصل الأوّل: الدّراسة الصّوتيّة عند الخليل. **49-81**

1- مخارج الأصوات عن الخليل. **50-75**

أ- جهاز النّطق عند الخليل. 52-53

ب- مخارج أصوات الحلق. 53-58

1) مخارج أصوات أقصى الحلق. 53-55

2) مخارج أصوات وسط الحلق. 56-57

3) مخارج أصوات أدنى الحلق إلى الفم. 57-58

ج- مخارج أصوات الفم. 58-66

1) أصوات أقصى الفم ووسطه. 58-62

2) أصوات طرف اللّسان والثّنايا. 62-65

3) أصوات الشّفة 65-66

د- مخارج أصوات الجوف. 66-71

هـ- ترتيب الأصوات عند الخليل. 71-75

و- الأصوات الفرعيّة عند الخليل. 75-76

2- صفات الأصوات عند الخليل. **76-81**

أولاً: ما وضع على أساس المخارج. 77

ثانياً: ما روعي في وضعه ذات الصّوت. 77-81

الفصل الثاني: الدّراسة الصّوتيّة بعد الخليل حتى نهاية القرن الثّالث. **82-158**

أولاً: مخارج الأصوات عند النّحاة واللّغويّين بعد الخليل. 142-83
1) جهاز النّطق 85-83
2) عدد الأصوات 88-85
3) مخارج الأصوات 142-88
أ- مخارج أصوات الحلق 95-88
1) أصوات أقصى الحلق 93-89
2) أصوات وسط الحلق 94-93
3) أصوات أدنى الحلق إلى الفم 95-94
ب- مخارج أصوات الفم 123-95
1- أصوات أقصى الفم 96-95
2- أصوات وسط اللّسان 101-96
3- أصوات حافة اللّسان وطرفه 116-101
4- الأصوات الشّفهيّة 123-116
ج- مخارج الأصوات الفرعيّة 142-123
1- الأصوات المستحسنة 135-124
2- الأصوات المستقبحة 142-135
ثانياً: صفات الأصوات عند النّحاة واللّغويّين بعد الخليل. 158-142
1) ما أطلق بناءً على حركة النّفس 147-143
2) ما أطلق بناءً على حركة الصّوت 151-147
3) ما أطلق بناء على حركة اللّسان 154-151
4) ما أطلق بناء على سعة المخرج وطوله 155-154
5) ما أطلق بناء على ما يصاحب الصّوت 158-155
الباب الثّاني: الظّواهر التّشكيليّة التّوازنيّة 269-159

الفصل الأول: المماثلة الصّوتيّة **241-162**
أولاً: مفهومها عند القدامى **183-163**
1- عند سيبويه 166-163
2- عند الفرّاء 168-166
3- عند الأخفش 169-168
4- عند أبي عثمان المازني 170-169
5- عند المبرّد 172-170
6- عند ابن السّراج 174-172
7- عند الزّجاجي 174
8- عند أبي سعيد السّيرافي 176-174
9- عند ابن خالويه 177-176
10- عند ابن جني 182-177
11- عند عبد القاهر الجرجاني 183-182
ثانياً: مفهومها وأنواعها عند المحدثين **193-183**
أ- مفهومها 185-184
ب- أنواعها 193-185
1- المماثلة التّقدميّة أو المقبلة 189-185
2- المماثلة الرجعيّة أو المدبرة 193-189
أولاً: المماثلة بين الصّوامت **229-193**
ثانياً: المماثلة بين الصّوائت **241-229**
الفصل الثاني: المخالفة الصّوتيّة **269-242**
1- المخالفة بين الصّامتين المتماثلين 260-274
2- المخالفة بين الصّائتين المتماثلين 269-260

الفصل الثّالث: الظّواهر الأدائيّة غير التّشكيليّة **321-270**
أولاً: المقطع 293-270
ثانياً: النّبر. 308-293
ثالثاً: التّنغيم. 321-308
الخاتمة: **327-322**
فهرس المصادر والمراجع: **349-328**
فهرس الموضوعات: **353-350**